

المملكة المغربية
ⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

ملخصات حول أشغال

الجلسات العامة المنعقدة في دورة أكتوبر 2024

الولاية التشريعية: 2021 - 2027



كَرَّحِبِّ الْبَلَادَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدٌ السَّلَامُ مِنْ نَصْرِهِ إِلَهُ

جلسة الافتتاح

الجمعة 07 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 11 أكتوبر 2024م

ترأس جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يوم الجمعة 07 ربيع الثاني 1446 الموافق ل 11 أكتوبر 2024، أشغال جلسة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بمقر البرلمان. وبهذه المناسبة، ألقى جلالتهم خطابا ساميا أمام أعضاء مجلسي البرلمان، ركز فيه على قضية الصحراء المغربية التي تأتي في سياق حساس ومتجدد يخص واحدة من أهم القضايا الوطنية للمملكة المغربية، وأشاد بموقف الجمهورية الفرنسية، التي تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء، وتدعم مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية المغربية، كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل. حيث جسد الخطاب توجيهها استراتيجيا وسياسيا يعكس رؤية ملكية محكمة لإدارة ملف الصحراء المغربية على المستويات الدولية والوطنية، تتجاوز الأبعاد التقليدية للتعامل مع القضية، وتؤكد على الحاجة إلى تحول استراتيجي في نهج المغرب من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير والتجديد، وتوضح بأن المسألة ليست مجرد صراع إقليمي، بل هي قضية سيادة واستقرار، ويجب أن يتم التعامل معها بحزم واستباقية، باستخدام كل الوسائل والإمكانات للتعريف بعدالة موقف المغرب، والاستفادة من كافة الأدوات الدبلوماسية والإعلامية والقانونية.

ولم يغفل الخطاب الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في كسب المزيد من الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء، حيث دعا جلالة الملك في هذا السياق مجلسي البرلمان إلى تعزيز التنسيق واعتماد الكفاءة في اختيار الوفود، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص، في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية.

جلسة انتخاب رئيس مجلس المستشارين

السبت 08 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 12 أكتوبر 2024م

عقد مجلس المستشارين يوم السبت 08 ربيع الثاني 1446 الموافق ل 12 أكتوبر 2024، وفقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، الذي ينص على انتخاب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة في مستهل الفترة النيابية وعند منتصف الولاية التشريعية، ومقتضيات النظام الداخلي ذات الصلة، جلسة عامة خصصت لانتخاب رئيس مجلس المستشارين للفترة الثانية من الولاية التشريعية 2021-2027، ترأسها السيد المستشار محمود عرشان، كرئيس للمكتب المؤقت بصفته العضو الأكبر سنا في المجلس، إلى جانب السادة المستشارين شيماء الزمزامي وسماعيل العالوي والمخلول محمد حرمة ومحمد بولعيش، الذين أشرفوا على عملية التصويت كأعضاء للمكتب المؤقت باعتبارهم الأعضاء الأصغر سنا.

مباشرة بعد انطلاق أشغال الجلسة، أعلن سيدي محمد ولد الرشيد عن ترشحه لرئاسة المجلس، كمرشح وحيد، بحيث أسفرت عملية التصويت والفرز عن فوز المترشح ب 94 صوتا من مجموع 104 من الأصوات المعبر عنها، فيما بلغ عدد الأوراق الملغاة 10، بواته منصب الرئيس الجديد

لمجلس المستشارين للنصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027.

وقد صرح السيد الرئيس، في كلمة له بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين، أن الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية من البرلمان، يؤسس لمرحلة الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، واعتبر، تفاعلا مع تأكيد الملك على دور البرلمانين في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، أن الدبلوماسية البرلمانية هي الوجه الآخر لدورنا الوطني، كوسيلة لتعزيز مكانة المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي، والتعريف بقضاياها والدفاع عن مصالحه.

وشدد على أهمية تأكيد العزم على جعل القضية الوطنية في صدارة الأولويات، في برنامج عمل مجلس المستشارين للسنوات الثلاث المقبلة، من أجل تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب بفضل الانخراط الشخصي والمتابعة الدائمة لجلالة الملك، ما يستدعي العمل من مختلف المواقع للدفاع والالتزام والانخراط القوي في مختلف التظاهرات والتنظيمات البرلمانية الإقليمية والدولية، دفاعا وتعريفا بعدالة قضيتنا الوطنية، على أساس مخطط الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، ليعكس المجلس صورة مشرفة تتناسب مع تاريخ البرلمان، وعراقة تاريخ الدولة المغربية الممتد لأزيد من 12 قرنا في ارتباط قوي بين العرش والشعب.

كما أشاد بموقف الجمهورية الفرنسية ودعمها الصريح للملف وحدتنا الترابية، والذي ينتصر للحق والشرعية ولعدالة القضية، إسوة بباقي الدول الأكثر وزنا في العالم، مشيرا إلى توسع خريطة شركاء المملكة الكبار جنوبا وشمالا وشرقا وغربا، ضمن مسار متنام يدعم الولاية الحصرية للأمم المتحدة في معالجة هذا الملف، ويعترف بالحقائق التاريخية والجغرافية للأقاليم الجنوبية وما تعرفه من نهضة تنموية شاملة كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

وأكد السيد الرئيس أيضا، انطلاقا من الوعي الحقيقي والإدراك العميق بجسامة المسؤولية الملقاة، ذلكم أن ثقة المجلس الثمينة إنما هي مبعث تشريف ومناط تكليف في ذات الوقت يلقي على عاتق الجميع تحديا جديدا ومسؤولية تجاه وطننا العزيز، يحتم "التحلي بمزيد من الحماس والإصرار والجدية في مواصلة عملنا الجماعي المشترك، في نطاق من التعاون وإعلاء المصالح العليا للوطن، لأجل مزيد من التمكين لمجلسنا الموقر داخل البناء المؤسساتي الوطني حتى يستمر، كما كان دائما، في النهوض بالقيام بمهامه الدستورية النبيلة في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وكذا في مجال تعزيز التبادل والتعاون المؤسساتي وتقوية التواصل البرلماني وتوسيع الانفتاح على المواطنين وهيئات المجتمع المدني وتعميق الديمقراطية التشاركية في كل تجلياتها الدستورية".

وبالنسبة لتأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية، أوضح السيد الرئيس أن الأمر يتطلب "فضلا عن الاعتناء بالموظفين ومختلف العاملين بالمجلس وتمكينهم من الشروط المادية والقانونية لقيام بواجباتهم المهنية على أحسن وجه، العمل كل العمل على تحديث الإدارة البرلمانية، ولا سيما في الجوانب المرتبطة ب عقلنة التنظيم والهيكلة الإدارية، ودعم قيم الكفاءة والاستحقاق في تولي المسؤوليات، وتعزيز التحول الرقمي، وكذا الاعتناء بالاستقرار الوظيفي والشأن الاجتماعي للموظفات والموظفين".

جلسة جلسة انتخاب هياكل المجلس للنصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027

الخميس 13 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 17 أكتوبر 2024م

عقد مجلس المستشارين يوم السبت 13 ربيع الثاني 1446 الموافق ل 17 أكتوبر 2024، على الساعة الثالثة بعد الزوال وستة عشر دقيقة، طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور ومواد النظام الداخلي ذات الصلة، جلسة عامة خصصت لتجديد انتخاب هياكل مجلس المستشارين للنصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027، أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة، برئاسة السيد رئيس المجلس، سيدي محمد ولد الرشيد، وأعضاء المكتب المؤقت المتألف من السادة المستشارين: شيماء الزمزامي وسماعيل العالوي والمخلول محمد حرمة ومحمد بولعيش.

في مستهل الجلسة، تم الاعلان عن لائحة أسماء السادة المستشارين المترشحين لعضوية مكتب المجلس ورئاسة اللجان الدائمة بالمجلس، وكذا الأعضاء المنتدبين لرئاسة الفرق والمجموعات بالمجلس، وذلك وفق الآتي:

السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين:

- النائب الأول للرئيس: السيد عبد القادر سلامة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- النائب الثاني للرئيس: السيد أحمد اخشيشين، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- النائب الثالث للرئيس: السيد جواد الهلالي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- النائب الرابع للرئيس: السيد لحسن حداد، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- النائب الخامس للرئيس: السيد يحفظه بنمبارك، عن الفريق الحركي؛
- محاسب المجلس: السيد محمد سالم بنمسعود، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- محاسب المجلس: السيد السالك الموساوي، عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية؛
- محاسب المجلس: السيد ميلود معصيد، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل؛
- أمين المجلس: السيد مصطفى مشارك، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- أمين المجلس: السيد محمد رضى الحميني، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- أمين المجلس: السيد عبد الرحمان وافي، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

السيدة والسادة رؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين:

- رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: السيد أبو بكر أعبيد، عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية
- رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: السيد مولاي مسعود اكناو، عن فريق الأصالة والمعاصرة
- رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية: السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا، عن فريق التجمع الوطني للأحرار

- رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج: السيدة نائلة مية التازي، عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
- رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: السيد عبد الرحمان الدريسي، عن الفريق الحركي
- رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية: السيد عثمان الطرمونية، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
- بعد إجراء عملية التصويت، نالت اللائحة المذكورة أغلبية أصوات الحاضرين، بتصويت 74 عضوا بالمجلس، أعلن على إثرها تجديد مجلس المستشارين لهياكله برسم النصف الثاني من الولاية التشريعية 2021-2027.
- كما تم خلال نفس الجلسة الإعلان عن أسماء السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، وهم:
- رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار: السيد محمد البكوري؛
- رئيس فريق الأصالة والمعاصرة: السيد عبد الكريم الهمس؛
- رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: السيد عبد السلام اللبار؛
- رئيس الفريق الحركي: السيد مبارك السباعي؛
- رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: السيد يوسف ايدي؛
- رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: السيد عبد اللطيف مستقيم؛
- رئيس فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب: السيد محمد يوسف العلوي؛
- رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل: السيد نور الدين سليك؛
- منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: السيد عبد الكريم شهيد؛
- منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: السيد لحسن نازهي.

جلسة مشتركة لمجلس النواب والمستشارين لتقديم مشروع قانون المالية 2025

السبت 15 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 19 أكتوبر 2024م

عقد مجلسا البرلمان يوم السبت 15 ربيع الثاني 1446 الموافق ل 19 أكتوبر 2024، طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025 من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، برئاسة السيدين رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين. وبمناسبة تقديمها العرض، صرحت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية بأن إعداد مشروع القانون يتزامن مع مرور 25 عاما على اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش، ووصفت هذه الفترة بأنها شهدت مسارا تنمويا شاملا، تحت قيادته السديدة، وفق رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق توازن بين الطموحات المتعددة والإمكانات المتاحة، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية،

حقق خلالها المغرب تراكمات غير مسبقة في مختلف المجالات، مما منحه مناعة قوية لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، مع مواصلة البناء التدريجي في إطار من الاستقرار والانفتاح.

كما أوضحت أن البلاد عززت الجهوية المتقدمة وسرعت من تحقيق اللامركزية الإدارية، ما ساهم في تعزيز العدالة المجالية وتطوير الدينامية التنموية في مختلف الأقاليم، وخاصة الأقاليم الجنوبية التي حظيت بمشاريع تنموية متميزة، وتحدثت عن الإنجازات الاجتماعية التي تحققت في النصف الأول من ولاية الحكومة، مثل تعميم الحماية الاجتماعية، تعزيز المنظومة الصحية، تطوير التعليم العالي والتكوين المهني، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين من خلال زيادة الأجور ودعم أسعار المواد الأساسية، مذكرة بتفعيل البرنامج الملكي لدعم اقتناء السكن الرئيسي وتبني إجراءات ضريبية وجمركية ذات طابع اجتماعي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أكدت السيدة الوزيرة أنه تم إطلاق ميثاق الاستثمار وتسريع المصادقة على مشاريع استثمارية كبرى، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، وأشارت إلى أن الحكومة رفعت ميزانية الاستثمار إلى مستويات قياسية، بالانتقال من 245 مليار درهم في 2022 إلى 335 مليار درهم في 2024، مع تحقيق نمو سنوي في الإيرادات الجارية بلغ 12.5 % بين عامي 2021 و2023.

وشددت السيدة الوزيرة كذلك، على أن مناقشة مشروع قانون المالية المطروح تشكل فرصة لتعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى أن الحكومة ملتزمة بمواصلة تنفيذ الأوراش المجتمعية والتنموية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، بسعيها إلى الإجابة عن أربع رهانات كبرى ومتكاملة، تتمثل في مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ثم الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

في ختام حديثها، أوضحت السيدة الوزيرة أن مشروع قانون المالية لعام 2025، يركز على تحقيق التوجيهات الملكية والتزامات البرنامج الحكومي، مع التركيز على تعزيز القطاعات التي تدعم الأمن المائي والغذائي والطاقي، والمواصلة في تطوير البنى التحتية والخدمات العمومية، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية في كافة جهات المملكة.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 18 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 22 أكتوبر 2024م

عقد مجلس المستشارين، طبقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور ولمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 18 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق 22 أكتوبر 2024، أول جلسة أسبوعية شفهية من دورة أكتوبر 2024، مخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة النائب الأول للرئيس، والسيد المستشار مصطفى مشارك أمين الجلسة، استثناء ابتداء من الساعة الواحدة وسبع وثلاثون دقيقة بعد الظهر، وفق جدول أعمال تقرر الاقتصار فيه على سؤال لكل فريق موجه لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، مع تأجيل الأسئلة الموجهة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والنقل واللوجيستيك.

1 - استفسر السادة المستشارون المتدخلون، في أول المحاور الموجهة للقطاع، السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، عن مدى استجابة هذا العرض التكويني لحاجيات الفاعلين في قطاعي الصحة والعمل الاجتماعي من الكفاءات المؤهلة، ومدى توفيره تغطية شاملة للبرامج، جغرافيا وقطاعيا، بما يتطلبه الأمر من استحضار للخصوصيات المجالية والجهوية على المستوى القطاعي، من خلال سؤال محوري، حول برنامج التكوين بالتدرج المهني لفائدة الشباب، بسطه للنقاش أعضاء:

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس)؛

- فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي).

وتفاعلا مع الأسئلة المطروحة، أوضح السيد الوزير أن الحكومة تعزم رفع عدد المستفيدين من برنامج التكوين بالتدرج المهني من 25 ألف إلى 100 ألف سنويا، وأن هذا المسعى يأتي في إطار خارطة الطريق الحكومية في مجال التشغيل المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2025، مبرزا أن هذا النمط من التكوين يستهدف أساسا الشباب الذين لا يتوفرون بالضرورة على الشروط المطلوبة لولوج التكوين المهني وذلك لتمكينهم من الحصول على الكفاءات الضرورية لممارسة نشاط مهني.

وأخبر كذلك بأن المغرب يتوفر على 57 مركزا للتكوين بالتدرج المهني في المقاوالات، مشيرا إلى أن الحكومة تقوم بتمويل المقاوالات لتوفير التكوين للمستفيدين ومنحهم أجرة مقابل العمل، وذلك من خلال عقد يتم إبرامه بين المتدرب وصاحب المقاولة، مؤكدا أن هذا النمط من التكوين يوفر نتائج مهمة بالنسبة للإدماج المهني، إذ يستهدف عشرات الآلاف من الشباب من خلال التعاقد مع التعاونيات وتوفير التكوين والعمل لهم، وذلك بهدف رفع عدد المستفيدين على مستوى المقاولة.

ومن جهة أخرى، أشار إلى خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وإحداث مدن المهن والكفاءات في كل جهة، التي ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس جلسة تقديمها في أبريل 2019، منوها بكونها تركز أساسا على تأهيل مؤسسات التكوين المهني وخلق مؤسسات من جيل جديد، إلى جانب ملائمة الشعب مع سوق الشغل، وبأن التكوين انطلق في ثماني مدن للمهن الكفاءات التي وفرت لها تجهيزات مهمة وإمكانات كبيرة، حيث بلغت الطاقة لاستيعابية لهذه المرافق 35 ألف متدربة ومتدربة.

2 - في سؤال وجه للسيد الوزير، بالمحور الثاني، حول الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة للنهوض ببيئة العمل، استعرض السيد المستشار سعيد شاعر عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بعض النقائص التي تعترى مدونة الشغل التي لم تعد قادرة على تأمين بيئة العمل، وتعرقل نجاح ورش ضمان الصحة والسلامة الصحية، مستدلا بمعطيات من قبيل زيارات أطباء ومفتشي الشغل التي اقتصرت على 600 مقابلة حتى متم 2023، وجهت خلالها توبيخات وعقوبات مالية لمخالفين مقتضيات مدونة الشغل.

واستدل بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول واقع الصحة والحماية المهنية في المقاولات، مشيراً إلى أنه فقط 17 في المئة من المقاولات هي التي تحترم شروط السلامة المهنية، وأن حوالي 1400 طبيب هم من يشتغلون في مجال الصحة والسلامة المهنية، كما بالنسبة للمهندسين والتقنيين المتخصصين في هيئة تفتيش الشغل، انطلاقاً من أهمية المفتشية في مسار الورش الملكي المرتبط بالحماية الاجتماعية، وخاصة في مجال الصحة والحماية المهنية.

ورد السيد الوزير على هذه الملاحظات بالقول إن أهمية موضوع الصحة والسلامة المهنية تطرح نفسها بشكل كبير، مبرزاً أن المغرب صادق على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تسير في اتجاه حماية صحة المهنيين، وأشار إلى أن مدونة الشغل تتضمن عدة مواد تؤطر شروط حماية سلامة وصحة المهنيين وخصوصاً من المادة 281 حتى المادة 344، وإلى إصدار وزارة التشغيل لعدة نصوص تطبيقية في مجال حماية السلامة والصحة في بيئة العمل.

وسجل السيد الوزير أنه تم رفع مهام هيئة التفتيش التي مضمونها الصحة والسلامة المهنية، مشدداً على أنه سنة 2021 لم تتجاوز عدد زيارات مفتشي الشغل للمقاولات 25 ألف زيارة، وفي سنة 2022 وصلت 32 ألف زيارة، في حين ارتقى هذا العدد إلى 52 ألف زيارة خلال سنة 2023، وعلى أنه في النصف الأول من سنة 2024 قامت هيئات التفتيش بقرابة 20 ألف زيارة، تضمنت آلاف الملاحظات حول الصحة والسلامة المهنية، فضلاً عن تحيين لائحة الأمراض المهنية تماشياً مع تحولات ميدان الشغل بالمغرب وانسجاماً مع تصنيف مكتب العمل الدولي.

ومن ناحية الورش التشريعي، تم اعتماد قرابة 32 نصاً تطبيقياً مرفقاً بمدونة الشغل، و20 مرسوماً و20 قراراً تتناول موضوعاً له علاقة بالسلامة والصحة المهنية، وعن شروع الحكومة في إعداد مشروع قانون - إطار يتعلق بالصحة والسلامة والمهنية، ومشروع قرار لمراجعة القرار المتعلق بالحماية والنظافة المطبقة في أورش البناء والأشغال العمومية.

3 - وردا على سؤال شفوي تقدم به السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، حول جائزة اتفاقيات الشغل الجماعية، للدعوة في ظل انخفاض عدد الاتفاقيات الجماعية للقطاع الوصي إلى تزكية مجهودات الحركة النقابية، عن طريق دعم حقيقي للتكوين، والانفتاح على التجارب الدولية، فضلاً عن تحفيز الشركات والمؤسسات بمختلف الآليات القانونية والجبائية.

أطلع السيد الوزير، أثناء جوابه، على أنه سيتم إطلاق النسخة الأولى للجائزة متم السنة الجارية، وبأن الحكومة قطعت أشواطاً مهمة في إعداد مرسوم يؤسس للجائزة، مشيراً في هذا السياق إلى أنه تم الشروع في إعداد ثلاث دراسات تتضمن مجموعة من المعايير المتعلقة باتفاقيات الشغل الجماعية، كأحد الآليات الأساسية لفض النزاعات داخل المقاولات، وأسمى مظاهر التوافق الحضاري بين المشغل والشفيلة، ليبقى عددها دون المستوى المطلوب مقارنة ببلدان أخرى لها ثقافة متجذرة في هذا المجال.

وأشار كذلك إلى أن جميع النقابات لديها اتفاقيات شغل جماعية مع المشغلين، وهو ما يعد مكسباً لبلادنا وللنقابات وللمشغلين، مؤكداً أن الحكومة والقطاع الخاص والنقابات تحمل على عاتقها مسؤولية مشتركة من أجل جعل اتفاقيات الشغل الجماعية أساساً للتعامل في منظومة القطاع

الخاص.

4 - ذكر السيد المستشار خالد السطحي، خلال سؤاله حول التسريع بإخراج القانون المتعلق بالمنظمات النقابية للأجراء، بمقتراح قانون تقدم به المستشار خالد السطحي والمستشارة البرلمانية لبنى علوي، حول المنظمات النقابية للأجراء والمنظمات المهنية للمشغلين، لدى مكتب مجلس المستشارين، يروم ضمان التقارب والانسجام التشريعي بين القوانين المنظمة للنقابات والمنظمات المهنية، وتلك المنظمة للأحزاب السياسية، ليطالب السيد الوزير بالكشف عن الإجراءات التي اتخذتها وزارته من أجل إخراج إلى حيز الوجود، نص قانوني جديد يؤطر الحياة النقابية يتلاءم مع أحكام دستور 2011، يتوافق مع مرجعية الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها بلادنا، ويسعى إلى ضبط وتنظيم مختلف الجوانب المرتبطة بالحرية وحق النقابيين.

عبر السيد الوزير في معرض جوابه، عن إرادة إخراج هذا القانون الذي سيساهم في تعزيز الشفافية على مستوى معايير تمثيلية النقابات وكذا تقوية الحماية القانونية للأشخاص الذين يمارسون حقهم في الانتماء النقابي، وأنها مع التوجهات التي سار فيها رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص هذا المشروع، وهو الرأي الذي أيدته النقابات بالإجماع، مذكرا بأن هذا القانون كان محط نقاش بين الحكومة وبين النقابات خلال جولة الحوار الاجتماعي سنة 2022، وشدد عليه عدد من الفرقاء الاجتماعيين.

وأضاف أن الوزارة اتفقت مع جميع النقابات على المضي قدما في اتجاه إخراج هذا القانون، مبرزا أن التأخر ناتج عن وجود سيرة زمنية خاصة بالقوانين التي كان من الواجب أن تخرج أولا إلى حيز الوجود، وعلى رأسها القانون التنظيمي للإضراب، معزيا ذلك لكون القرارات ليست فردية أو قطاعية، بل تهم الجسم الحكومي شاملا.

جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لخطاب رئيس الجمهورية الفرنسية

الثلاثاء 25 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 29 أكتوبر 2024م

بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون إلى المملكة المغربية بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وطبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد مجلسي البرلمان برئاسة السيد رئيس مجلس النواب والسيد رئيس مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 25 ربيع الثاني الموافق ل 29 أكتوبر 2024، جلسة مشتركة خصصت للاستماع لخطاب السيد رئيس الجمهورية الفرنسية، ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا، بقاعة الجلسات العامة بمجلس النواب.

أثنى السيد رئيس مجلس النواب على الموقف الفرنسي التاريخي، في كلمة له في مستهل أشغال الجلسة، واعتبر استقبال الرئيس الفرنسي برحاب البرلمان يكتسي أكثر من رمز، وفي جزء منه عربون على تقاسم البلدين قيما نبيلة عديدة، متعددة الأبعاد والمجالات، ويتعلق الأمر بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والحزبية ودولة القانون والمؤسسات المنبثقة عن الانتخابات الحرة، ثم ذكر بما ورد في الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى أعضاء البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية يوم 11 أكتوبر الجاري، حيث عبر جلالته

باسمه الشخصي وباسم الشعب المغربي عن أصدق عبارات الشكر والامتنان لفرنسا على الدعم الصريح لمغربية الصحراء والاعتراف بسيادة المملكة على كل تراب الصحراء، ودعم مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد للنزاع الإقليمي المفتعل حول الوحدة الترابية للمملكة.

وأعرب الرئيس الفرنسي في بداية خطاب ألقاه، رسم آفاقا أرحب للشراكة المغربية الفرنسية في مختلف المجالات، عن اعتزازه بالروابط العريقة التي تربط بين البلدين، مستعرضا لحظات تاريخية كرست لأهمية تعزيز هذه العلاقات في الوقت الراهن، نتيجة جهود مستمرة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ومؤكدا على أهمية توحيد الجهود في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، مشيدا بدور المغرب الفاعل في دعم الاستقرار والتنمية بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وفي إشارته إلى أن المغرب يمثل شريكا استراتيجيا لفرنسا، شدد على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والثقافة والأمن، وفي معرض إبرازه لأهمية دعم الاستثمار الفرنسي في المغرب، أكد أن تعزيز المشاريع المشتركة يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، كما أثنى على التجارب والسياسات الرائدة التي يتبناها المغرب في مجالات الأمن والهجرة والتنمية المستدامة، كمثال يحتذى به في المنطقة.

وتناول في خطابه كذلك عمق العلاقات الثقافية بين البلدين، معتبرا الثقافة الفرنكوفونية جسرا للتواصل والتفاهم المشترك، تماشيا مع رغبة فرنسا في تعزيز هذا التعاون، لا سيما من خلال دعم البرامج الثقافية والتعليمية وتعزيز الروابط بين الشعبين في مجالات التعليم والبحث العلمي، منطلقا من أن العلم والمعرفة هما السبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

اختتم السيد الرئيس خطابه بالتأكيد على أن مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية يعتمد على التعاون المشترك والرؤية الاستراتيجية للبلدين، معبرا عن أمله في تحقيق المزيد من الإنجازات المشتركة. ومعلنا أيضا على التزام فرنسا بمساندة المغرب في قضيته الوطنية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة.

وأكد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، عقب الكلمة التي ألقاها الرئيس الفرنسي، أن المصير المشترك للمغرب وفرنسا يملئ عليهما مواصلة بناء المستقبل، بكل ثبات وثقة، بما يرقى إلى ما يجمع الشعبين المغربي والفرنسي من وشائج وروابط قوية، تزداد متانة وتماسكا بالإرادة الصادقة التي تحذو القيادتين في البلدين، وعملهما الدؤوب وحرصهما الأكيد والمتواصل من أجل توطيد الشراكة البناءة وروابط الإخاء والصداقة والتعاون المتعدد في ظل الاحترام والتقدير المتبادلين.

وأعرب عن الاستعداد الدائم لإيلاء البعد البرلماني ما يستحقه من عناية وانخراط لمواكبة المجهودات المبذولة في هذا الإطار، لا سيما عبر دبلوماسية برلمانية قوامها المبادرات والحوارات البرلمانية البناءة، بما يعزز التفاهم المتبادل والتعاون في القضايا المشتركة، في استعداد يتسق مع السياق المشرق للعلاقات الثنائية بين المغرب وفرنسا، والذي تميز بالتوقيع على إعلان مشترك لقائدي البلدين، يدرج مرحلة جديدة من التاريخ الطويل المشترك بين البلدين الصديقين، عبر الارتقاء بالعلاقة بينهما إلى مستوى شراكة استثنائية وطيدة، معبرا عن الترحيب القوي بمضامين هذا الإعلان التاريخي.

واعتبر السيد رئيس مجلس المستشارين أن زيارة الرئيس الفرنسي محطة استثنائية في علاقات البلدين الضاربة في عمق التاريخ، والقائمة على أسس متينة من الحوار والتبادل الإنساني والثقافي ودينامية اقتصادية وتجارية متنوعة ومتجددة، بأفاق أرحب للازدهار والنماء المشترك للبلدين والشعبين الصديقين.

وبخصوص قضية وحدتنا الترابية، شكر، باسم كافة ممثلي الأمة، لدولة فرنسا موقفها التاريخي من قضية الصحراء المغربية، والذي كان موضوع إشادة ملكية سامية في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، موضحاً أن هذا الموقف التاريخي، الصادر عن دولة عظمى، العضو الدائم بمجلس الأمن، والفاعل المؤثر في الساحة الدولية، ينتصر للحق والشرعية، ويشكل لحظة فاصلة في مسار التطور الإيجابي للحل النهائي لهذه القضية، وفق مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وخلص بالتعبير عن اليقين الراسخ بأهمية العلاقات الاستثنائية والنموذجية والرصيد التاريخي والبشري الذي يجمع بلدينا، لا يوازيه إلا الإيمان القوي بكون هذه الزيارة ستشكل بالفعل إضافة نوعية جديدة إلى السجل المشترك للزيارات الملكية والرئاسية المتبادلة التي تجسد عمق وكثافة العلاقات الوثيقة بين البلدين الصديقين.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية

الثلاثاء 25 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق ل 29 أكتوبر 2024م

ترأس السيد جواد الهاللي، النائب الثالث للرئيس، يوم الثلاثاء 25 ربيع الثاني 1446 موافق 29 أكتوبر 2024، ثاني جلسة عامة من دورة أكتوبر 2024، مخصصة للأسئلة الشفهية للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

تناولت الجلسة مواضيع همت جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن المغربي، تميزت ببرمجة 22 سؤالاً، والتفاعل مع القطاعات الحكومية الثلاثة الآتية:

- التجهيز والماء؛

- الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛

- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، ثمن السيد رئيس الجلسة، باسم مكتب المجلس وكافة أعضائه، مضامين الخطاب الذي ألقاه، صبيحة نفس اليوم، الرئيس الفرنسي أمام البرلمان المغربي، في جلسة مشتركة بمجلس النواب، الذي يؤكد أن اعتراف فرنسا بأن حاضراً ومستقبلاً الصحراء جاء نتيجة سنوات من العمل الدبلوماسي العميق بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ولن يكون إلا تحت السيادة المغربية، واعتبر الزيارة تكريساً لاستثنائية علاقات البلدين الصديقين الثنائية الضاربة في عمق التاريخ، والقائمة على أسس متينة من الحوار والتبادل الإنساني والثقافي ودينامية اقتصادية وتجارية متنوعة ومتجددة.

المحور الأول: قطاع التجهيز والماء

1 - وسط الأوضاع التي شهدتها عدة مناطق جبلية في إقليم ميدلت وبولمان وغيرها من المناطق المغربية، من كوارث طبيعية تمثلت في فيضانات مدمرة اجتاحت الأراضي والمزارع، مخلفة وراءها أضراراً جسيمة أثرت بشكل مباشر على السكان المحليين والفلاحين، لم يتأخر أعضاء المجلس، المتدخلون في المحور، في نقل الملف وطرحه للنقاش، بمساءلة السيد وزير التجهيز والماء، حول حجم الخسائر الكبيرة التي نجمت عن هذه الفيضانات، والاستفسار عن الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها للتعامل مع هذا الوضع الطارئ، وكيف ستمكن من تعويض المتضررين وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المحاصيل والبنية التحتية.

وذلك من خلال سؤال محوري، تصدر النقاط المدرجة بجدول أعمال الجلسة، وجهه السادة الأعضاء ممثلوا:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي).

برر السيد الوزير أثناء جوابه، تضرر القناطر جراء الفيضانات لاسيما بالجنوب الشرقي، بتسجيل حمولة تساقطات غير مسبوقة منذ 1000 سنة، معتبرا المغرب من بين البلدان التي تعاني من إشكالية التغيرات المناخية التي تؤدي إلى المظاهر القصوى مثل الفيضانات، وأنه تم اتخاذ العديد من التدابير الاستباقية لحماية البنيات التحتية منها، من خلال العمل على تحديث وعصرنة شبكة القياس الهيدرو مناخية، من أجل الإنذار المبكر لضمان سلامة المواطنين، حيث تم تجهيز 250 موقعا مهددا بالفيضانات في 250 جماعة ترابية، وكذلك بالعمل على وضع نظام مندمج للمساعدة على تدبير مخاطر الفيضانات وهو الأول من نوعه على المستوى الوطني.

وأخبر أيضا بأهمية الاعتراف بأن ما عشناه بخصوص الفيضانات، كان استثنائيا، حيث تساقطت ما بين 47 و115 ملم من الأمطار خلال ساعات قليلة، لتصل إلى حمولات قياسية لم نعيشها منذ 1000 سنة، إذ تم بلوغ 3171 متر مكعب في الثانية في ميسر بإقليم زاكورة، و2300 متر مكعب في إقليم طاطا، موضحا كيفية بناء القناطر على أساس حمولة 100 سنة، وحين تأتي حمولة 1000 سنة لا تستطيع القناطر مواجهتها، مما يخلف انعكاسات، منها توقف حركة السير بنحو 141 مقطع طرقي، بينها 53 طريق وطنية، معلنا تضرر 89 منشأة فنية، منها أربع قناطر في طاطا وفكيك وجراة وميدلت و37 منشأة مائية مبلطة.

2 - في جوابه على سؤال شفوي حول عمليات الاستمطار الصناعي، تقدم به السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، للاستفسار عن التدابير المزمع إنجازها لتطوير هذه التقنية وتعميمها على مختلف مناطق المملكة، وعن أسباب ارتفاع كلفتها المالية وضعف النتائج المرجوة، كشف السيد الوزير أن المغرب نفذ 70 عملية استمطار صناعي

خلال السنة الجارية 2024، وأن هذه التقنية تستعمل حاليا في ثلاث مناطق فقط، وهي أزيلال والحاجب وبني ملال، لافتا إلى أنه سيتم تعميمها على كافة التراب الوطني، وإلى أنها تنفذ بوسائل محددة، وحين تكون السحب مليئة بحمولة كبيرة من المياه، باعتبارها عملية مكلفة.

وأوضح من جهة ثانية عدم صحة ما يتم تداوله حول تسبب الاستمطار الصناعي في الفيضانات التي شهدتها المناطق الشرقية والجنوب الشرقي للمملكة، مشددا على أنه لم يتم استعمال هذه التقنية قبل تلك الفيضانات، ما زكاه بكون الاستمطار الصناعي يخضع لبرنامج علمي دقيق وبمعايير عالمية، بحيث تتم مراقبة الحالة الجوية وتحليلها بدقة، مع اجتناب عمليات تلقيح السحب في الحالات القصوى المصحوبة بالنشرات الإنذارية والتوقعات بهطول أمطار قوية، بالنظر إلى أن نتائجها ستكون سلبية، وأساسا خلال فترات الجفاف.

وبحسب السيد الوزير، فإن المغرب من بين البلدان القليلة التي لها تجربة كبيرة وإمكانيات للقيام بالاستمطار الصناعي، حيث استعملت هذه التقنية كذلك في العديد من الدول الإفريقية، وجمالة الملك سهر شخصيا على إعطاء الانطلاقة للعديد منها، إذ نفذ المغرب 140 عملية استمطار صناعي منذ سنة 2021 وإلى حدود اليوم، 70 منها خلال السنة الجارية، مقابل 22 عملية في سنة 2023، و 27 عملية في سنة 2022، و 21 عملية في سنة 2021، وتمت عملية الاستمطار الصناعي بالطائرات 52 مرة، مقابل 88 بالمولدات الأرضية، منذ 2021 وإلى اليوم، ضمنها 40 عملية بالطائرات و 30 بالمولدات الأرضية خلال السنة الجارية.

ثم أخبر بأن الوزارة قررت توسيع الاستمطار الصناعي، زمنيا وجغرافيا، لتشمل جميع المناطق الجبلية وعلى طول السنة، مع إدماج تكنولوجيات حديثة، وتعزيز الموارد البشرية والمعلوماتية المتعلقة بها، إلى جانب تحسين حكمة «برنامج الغيث»، وبأنه يشارك في هذا البرنامج كل من وزارة التجهيز والماء، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وإدارة الدفاع الوطني، والدرك الملكي، واللجنة العليا الوطنية لـ«برنامج غيث».

3 - جوابا على سؤال حول أعمال المقتضى بمراجعة الأثمان في الصفقات العمومية والاشكاليات المرتبطة بها، تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلال)، كشف السيد وزير التجهيز والماء أن المرسوم الجديد للصفقات العمومية يجيز المراجعة انطلاقا من الأثمان المرجعية التي تحددها الوزارة، بشرط ألا يتجاوز 5 % من قيمة الصفقة، وأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة ودورية رئيس الحكومة مكنت العديد من مقاولات القطاع، التي كانت تعاني من الارتفاع المهول لأسعار مواد البناء، من إنجاز المشاريع التي كانت تشرف على إنجازها، مشددا على أن الحكومة تدرس تسريع مراجعة تركيبة الأسعار، مع تحديد أجل سريان مفعول دورية رئيس الحكومة الخاصة بالقطاع لثلاثة أشهر.

وخلص إلى أن قرار مراجعة تركيبة الأسعار يروم أساسا تتبع ومواكبة ودعم المقاولات وضمان استمرارها، وحماية سوق الشغل، ثم فتح المجال والأولوية للمقاولات الوطنية للقيام بالصفقات العمومية، وأضاف السيد الوزير أن الوزارة منكبة في سياق تحيين وتيرة مراجعة تركيبة الأسعار، باتفاق مع المهنيين، على خلق مرصد للمعطيات للمراجعة، ثم الاشتغال على إعادة هيكلة الأسعار، لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة.

4 - شدد السيد المستشار محمد بن فقيه، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، في سؤاله عن استراتيجية إصلاح وتأهيل الطرق وصيانتها، على الدور الحيوي الذي تلعبه شبكة الطرق الوطنية في التنمية، مبدياً أسفه الشديد على عدم مواكبة تأهيل الطرق وصيانتها النمو السريع الذي يعرفه أسطول الشاحنات وحضيرة العربات وحركية الاقتصاد الوطني، وساق للغاية مثال الطريق الإقليمية الساحلية 1016 الرابطة بين سهل شتوكة في اتجاه مدينة سيدي إفني، التي تستعمل بشكل مكثف من طرف الساكنة والشاحنات النشيطة في نقل الإنتاج السمكي، وتحتاج إلى تهيئة وتوسعة وصيانة لتساهم في تحقيق التنمية المحلية، وعلى مستوى الطرق السيارة، أثار السيد المستشار الإشكال المتعلق بربط الطريق السيارة بالطريق السريع تزيت الداخلية، دون المرور بأكادير الكبير، ما من شأنه تخفيف حركة السير بهذا المقطع.

أطلع السيد الوزير في بداية رده، على أن وزارة التجهيز والماء رفعت نسبة الميزانية المخصصة لصيانة الطرق إلى 46 %، من أجل تحديث الشبكة الطرقية وفك العزلة عن الجماعات القروية ببعض الأقاليم، بتبني استراتيجية فيما يخص صيانة الشبكة الطرقية والمنشآت الفنية، تركز على عدة محاور، منها عصرنة الطرق الوطنية وصيانة الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة سير ضعيفة (أقل من 2000 عربة في اليوم)، إضافة إلى توسيع وعصرنة الشبكة الطرقية وملاءمتها مع حاجيات حركة السير والتغيرات المناخية.

أيضاً أفاد بأن الوزارة تشتغل بمقاربة شمولية وبعد تحفيزي، وفق برنامج خاص مع الجهات، لتثنية العديد من الطرق الإقليمية الأساسية وفك العزلة على الأقاليم، ينسجم مع الميثاق الجديد للاستثمار، مشدداً على انخراط الوزارة بصفة مستمرة في السياسة التي تتهجها الحكومة من أجل فك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للساكنة.

5 - طرح السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، في رابع سؤال للفريق، حول برامج الوزارة لتأهيل وصيانة البنيات المينائية، بعض النقاط لمقاربة الثورة الكبيرة التي يوفرها مخطط «أليوتيس»، فيما يخص تأهيل أسطول الصيد البحري علاوة بتاريخ الإنتاج واستغلال الموانئ، وكبر حجمها قبل عددها، ما لا يمكن الأرصفة المينائية من التماشي مع حجم هذه البواخر.

لخص السيد الوزير، مجيباً، خطة الوزارة لتأهيل وصيانة البنيات المينائية، فيما تقوم به من إجراءات من أجل الحصول على البيانات الهيدرودينامية والهيدروغرافية المتعلقة بحالات البحر، فيما يتعلق بالموانئ، بمراقبة تشخيص حالات المنشآت المينائية بكيفية دورية، وإنجاز خبرات بتقنيات متعددة حول منشآت الموانئ، ثم بتوريد وتركيب تشغيل أنظمة الحصول على بيانات الأمواج والمد والجزر.

فضلاً عن اعتماد اتفاقية مهمة، بقيمة مليار و500 مليون درهم، تؤطر للعمل على إنجاز مشاريع مهمة لتدعيم وتقوية المنشآت المائية في معظم موانئ المملكة، وكذلك عقد تمويل من طرف البنك الأوروبي للتنمية وإعادة البناء، تهم بالخصوص موانئ العرائش، القنيطرة، الدار البيضاء، أكادير وكذلك مشاريع تمديد الحاجز الرئيسي لميناء الدار البيضاء والجرف الصفر، وموانئ أخرى، إضافة إلى انكباب الوزارة على إنجاز أشغال جرف وأحواض وقنوات الولوج للموانئ عدة موانئ، بأقاليمنا الجنوبية وعلى صعيد البحر الأبيض المتوسط.

وذكر في رد على تعقيب السيد المستشار، بتصميم تهيئة جديد تشغل عليه الوزارة لتأهيل الموانئ المشار إليها، وما توج بالاتفاقيتين المبرمتين مع فرنسا تحت إشراف جلالة الملك، تخص ميناء الناظور غرب المتوسط، وما يتم عبره من المبادلات التجارية، إلى جانب توقيع اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية لإعادة تأهيل العديد من الموانئ، من بينها مجموعة من الموانئ في الصحراء المغربية، تفاعلا مع انتظارات المهنيين في هذا المجال.

6 - تدخل من جانبهم أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، للمساءلة عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتطوير وتوسيع ميناء الصيد البحري بمدينة المرسى، بما يتناسب مع الرؤية الملكية السامية للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية والتحولت الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تشهدها هذه الأقاليم، ونظرا للأهمية الاستراتيجية للميناء كمنشأة حيوية ومحرك أساسي للتنمية المستدامة، ولعدم مواكبة طاقته الاستيعابية الحالية لمتطلبات النمو المتسارع للمنطقة وحجم الاستثمارات المتزايدة.

أفاد السيد الوزير في معرض جوابه، بأن الوكالة الوطنية للموانئ أطلقت الشطر الأول من مشاريع توسيع ميناء المرسى بمدينة العيون، بتكلفة بلغت 160 مليون درهم خلال سنة 2024، وبأن الوزارة وضعت برنامجا من أجل العمل على تطوير هذا الميناء يشمل تعويض أرصفة "الكوانو"، برصيف جداري عمقه 4,5 أمتار، وطوله 450 متر بمحاذاة كاسر الأمواج العرضي، إضافة إلى تهيئة 500 متر من الأرصفة العائمة المخصصة للصيد التقليدي كامتداد للرصيف الحالي.

ومن المشاريع المبرمجة في هذا السياق، وفقا لما أعلن عنه، تمديد حاجز الرمال ب 400 متر إضافية، في حال تأكيد دراسة الرواسب لهذا الإجراء، فضلا عن إعادة بناء 50 مترا من الحاجز المضاد، وتقليص عرضه قصد تسهيل ولوج المراكب للميناء، في حال تأكيد دراسة المناورات لهذا الحل، وتعويض الجسر والحاجز المضاد القديم برصيف جداري عمقه 7,5 أمتار، قصد الربط بين الرصيفين 1 و3، على مسافة 127 متر، وإصلاح أساساتهما، كما سجل أن هذا الميناء يحتل المرتبة الثانية بين موانئ الصيد البحري في المملكة، موضحا أن قيمة الكميات المفرغة على مستوى هذا الميناء بلغت مليار و600 مليون درهم خلال سنة 2023، أي بحجم إجمالي قدره 254 ألف طن، وهو ما يمثل 19 في المائة من المنتوجات البحرية.

7 - وحول آخر سؤال في هذا المحور، يتعلق بتدبير السياسة المائية ببلادنا، وصف أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، تدبير إنجاز المنشآت المائية بالارتجالي، في جميع مراحل التخطيط والتصميم ثم الإنجاز والاستغلال، حيث سجلوا غياب إقرار مخطط وطني للماء بشكل مؤسساتي واضح ودقيق، في ظل التغير المستمر للبرامج المتتالية لإنجاز السدود، وتأخير صدور النصوص التنظيمية المؤطرة لسلامة وصيانة السدود، وحذف مهام صيانة السدود الكبرى من الهيكلة الإدارية لقطاع الماء، مقترحين تعزيز الرقمنة بالوزارة بإنشاء نظام معلوماتي لكل من تسيير الأوراش وتدبير مخاطر الفيضانات ونظام استشعار عن بعد.

بنى السيد الوزير رده على التعليمات الملكية الواردة في خطاب العرش، التي تؤكد على أهمية وضع استراتيجية للماء، التي تصبو لضمان 100% من الماء الصالح للشرب في كل انحاء المملكة، و80% من مياه السقي على المدى المتوسط، من أجل توفير الخضار والفواكه الضرورية والأمن الغذائي بالنسبة للمواطنين والمواطنات على الصعيد الوطني، ولضمان كذلك توازن مستويات الأسعار

وخاصة في المواد الغذائية.

وزكى الأمر بما تقوم به الوزارة في هذا الإطار، من تحولات بالانتقال من منطق الارتكاز أساسا على تعبئة المياه من خلال السدود إلى العمل على استعمال وسائل غير اعتيادية، كتحلية المياه بالمرور من 192 مليون متر مكعب إلى مليار و700 مليون متر مكعب، وكمعالجة المياه العادمة بالمرور من 40 مليون متر مكعب إلى 350 مليون متر مكعب في أفق سنة 2035، إلى جانب العمل على تجميع الأمطار، وأخبر من جهة أخرى، بكيفية الانتقال من منطق التركيز على العرض إلى التركيز على الطلب، بالوقوف على حسن تدبير الماء خاصة الصالح للشرب من خلال برامج النجاعة المائية، والعمل على ضمان الحفاظ على الفرشة المائية في بلادنا.

المحور الثاني: قطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

1 - أكد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)، في سؤال تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية"، أن بلادنا مطالبة بضرورة هيكلة وتطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية، خصوصا وأن قطاع الطاقة المتجددة يبقى أكبر خزان لتوفير فرص الشغل الواعدة، مجددين التأكيد على ضرورة تنويع فرص الشغل في مجال الطاقة المتجددة وكذلك في التكنولوجيا الخضراء، واتخاذ التدابير التحفيزية للاقتصاد في الطاقة، والتسريع بنظام المكافأة الخاص بالنسبة للمواطنين الذين قلصوا من استهلاكهم للطاقة الكهربائي، كما دعوا للتسريع بالنصوص التشريعية والتنظيمية في مجال الانتقال الطاقوي، التي تهدف إلى تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي من أجل انتقال طاقوي مستدام.

أكدت السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، جوابا على السؤال أن النجاعة الطاقية تعتبر الركيزة الثانية للاستراتيجية الوطنية الطاقية، لتحقيق اقتصاد في الطاقة بنسبة 20 في المائة بحلول سنة 2030، ولبوغ هذا الهدف أوضحت أن الوزارة قامت بإعداد استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية، تشمل 80 تدبيرا يستهدف قطاعات النقل والبنيات والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية، تركز على احترام المشاريع الاستثمارية الجديدة لمبادئ النجاعة الطاقية، وإدماج إلزامية احترام النجاعة الطاقية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة، وكذا تطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية، كما يتم بلورة دليل تقني لهذا الغرض.

وأضافت أنه تم الشروع في تحيينها مع بداية سنة 2024، بالتنسيق مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وبالمشاورة مع القطاعات المعنية ومع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على شكل مخططات عمل قطاعية، تضم برامج ومشاريع مع تحديد الجدول الزمني والاعتمادات المالية اللازمة لإنجازها مع تحسين الإطار التنظيمي، وفيما يتعلق بالجانب التشريعي والتنظيمي، كما تم قطع أشواط مهمة في تنزيلها، حيث تم نشر كل من المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقوي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقوي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2020، والرسوم المتعلق بتحديد الأداء الطاقوي الأدنى والعنونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات الطاقية، وكذا المرسوم رقم 2.23.828 بتطبيق المادة 6 من القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات التحفيز على الاقتصاد في الطاقة الكهربائية.

إضافة إلى نشر قرار مشترك محدد للتدابير التحفيزية، المتعلقة باعتماد نظام مكافأة بالنسبة

للزبناء المستهلكين عن كل تقليص في استهلاكهم من الطاقة الكهربائية، وقرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقوي الأدنى والعنونة الطاقوية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 شتنبر 2024، وكذا المصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.24.153 بتحديد دفتر حمولات مقاولات الخدمات الطاقوية من طرف مجلس الحكومة المنعقد في 12 شتنبر 2024.

أيضا تم إطلاق الموازنة مع ذلك، الدراسات لبلورة مخططات جهوية لتقوية النجاعة الطاقوية وإزالة الكربون، وبرنامج دعم النجاعة الطاقوية بدعم من التعاون الدولي، بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم ويمتد من سنة 2022 إلى سنة 2026، يستهدف قطاع البناء والصناعة والإنارة العمومية، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع عدة قطاعات وزارية من أجل تنفيذ برامج التأهيل الطاقوي للبنى التحتية والإنارة العمومية، فضلا عن إنجاز تجربة نوعية لتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومواكبتها بحملة تحسيسية، وقد تم تعويض جميع الزبناء الذين حققوا اقتصادا في استهلاك الكهرباء.

2 - وكشفت السيدة الوزيرة، ردا على سؤال أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، حول تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، عن خطة وزارة الانتقال الطاقوي لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وعلى أنه أول ما اشتغلت عليه الوزارة في سياق تحديث تدابير استراتيجية لمواجهة التحديات، المتعلقة خصوصا بتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، هو تحسين حكمة القطاع لاسيما من خلال موضوع إصلاح مؤسساتي عميق، إلى جانب تسريع وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وتطوير ومرونة المنظومة الكهربائية لكل الشبكات الكهربائية الموجودة اليوم لمواكبة الاندماج المكثف للطاقات المتجددة.

مستعرضة مجموعة من الإنجازات حققتها الوزارة في هذا المجال، حيث بلغت القدرة المنشأة للطاقات المتجددة ما يناهز 5,3 جيغواط، ما يمثل 44,3 من القدرة المنشأة الإجمالية أو 20 % من الإنتاج الكهربائي، كما تمت مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من أربع أضعاف، إذ انتقلت من 3,5 مليار درهم في السنة ما بين 2009 وسنة 2022 إلى أكثر من 15 مليار درهم سنويا ما بين 2023-2027.

وأشارت من جهة ثانية، أنه تم تسريع إنجاز هذه المشاريع وتشجيع الاستثمار في الغاز الطبيعي، حيث تمت برمجة أكثر من 2 جيغواط للمحطات التي تشتغل بالغاز الطبيعي، كغاز أنظف من مصادر الطاقة الأحفورية الأخرى، كما تم تشجيع التخزين وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، العمود الفقري للطاقة الكهربائية لتسريع الانتقال الطاقوي، وتم تعزيز الورش تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، بقدرة تناهز 3 جيغواط باستثمار مالي يقدر بـ 22 مليار درهم بالمناطق الجنوبية، وفي نفس الوقت ولتستفيد أيضا من مشاريع إضافية تناهز 1,4 جيغواط باستثمار حوالي 21 مليار درهم.

3 - وأكدت السيدة الوزيرة في جواب على سؤال شفهي تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، حول وضعية الموارد البشرية العاملة بالمكتب الشريف للفوسفات، أن المكتب يولي أهمية خاصة للجانب الاجتماعي للمستخدمين، حيث استفاد حوالي 3050 موظفا من القروض الاجتماعية، و18350 من خدمات الاصطيف، و8566 من

مخيمات الأطفال، و667 من الحج، وأخبرت أيضا أن المكتب قام بإجراء حوالي 26,256 فحصا طبيا خلال السنتين 2023-2024، ويشغل حوالي 17,169 مستخدما، منهم 15 % من الأطر العليا، و50 % من التقنيين والإداريين، و35 % من العمال، وفق مجموعة من الإجراءات الأساسية لتدبير موارده البشرية، تركز على أسس القرب واستقلالية القرار على جميع المستويات، مع اتخاذ مبدأ المسؤولية المتقاسمة.

كذلك أطلعت على أن المكتب ينظم دورات تكوينية تتوافق مع المعايير الدولية، مما يعزز من تطوير الكفاءات و يتيح لمستخدميه الوصول إلى المعدات والموارد اللازمة لتحفيز الإبداع والابتكار، وفي إطار تعزيز الصحة والسلامة، أشارت إلى اعتماد المكتب على سياسات صارمة تتماشى مع المعايير الوطنية والدولية لضمان سلامة المتعاونين.

وشددت على أهمية الحوار الاجتماعي المستدام، حيث يعمل المكتب مع جميع الشركاء الاجتماعيين على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة، استنادا إلى ميثاق اجتماعي توافقي تم إبرامه منذ حوالي 20 عاما، مما ساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للموظفين، وأضافت أن هذا الحوار الاجتماعي الثابت منذ عدة عقود داخل المجمع الشريف للفوسفاط مكن من تحقيق تقدم كبير سواء فيما يتصل بالوضعية المادية والاجتماعية والمهنية للمتعاونين، أو فيما يتعلق بإرساء مبادئ النجاعة والالتزام الضرورية لتوطيد الريادة العالمية للمجموعة.

وختمت السيدة الوزيرة جوابها بالتأكيد على أن المكتب الشريف للفوسفاط يواصل جهوده لتحسين خدماته الاجتماعية، عن طريق تعزيز البنى التحتية وتشغيل جل المرافق في كل المراكز الإنتاجية، فضلا عن تجويد وإنجاز جميع الخدمات المبرمجة لصالح الأسرة الفوسفاطية، والتي تشمل كلا من الميدان الثقافي والرياضي والفني على حد سواء.

4 - وطرح فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، وضعية عمال المناجم المغاربة من خلال المخاطر الصحية التي تواجه هؤلاء العمال، ومن ظروف العمل القاسية التي تفتقر إلى شروط السلامة المهنية، وكذا إقصاء بعضهم من التغطية الصحية، مطالبين بوضع حد لهذه التجاوزات، والقيام بخطوات حقيقية وفعالة لتحقيق العدالة المهنية والاجتماعية لعمال المناجم الذين لا يطالبون سوى بحقوقهم الأساسية، وهو ما ردت عليه السيدة الوزيرة بتعداد إجراءات الوزارة في هذا الصدد، والاتجاه نحو تشديد مقتضيات القانون رقم 33.13 تجاه مسألة الصحة والسلامة المهنية، بحيث سيتم إعداد مشروع قانون بتغييره قبل متم السنة الجارية،

وتفاعلا مع مضامين السؤال، ذكرت السيدة الوزيرة أن الوزارة تراقب من خلال مصالحها الترابية الجهوية والإقليمية، منشآت المقاولات المنجمية لتتبع مدى احترامها لشروط الوقاية والسلامة، لافتة إلى زيارات مفتشي الشغل لهذه المناجم من أجل الوقوف على هذا الأمر، مؤطرين بمدونة الشغل والنظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية والقانون 33.13 المتعلق بالمناجم.

وأطلعت على أن المقتضيات الجديدة التي سيتضمنها مشروع القانون المذكور ستستهدف أساسا مراعاة الصرامة في سلامة والصحة بالمناجم التقليدية وغير التقليدية، وكذلك استحضار سلسلة القيمة الخاصة باستغلال المعادن وكل الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القانون على أرض الواقع، إضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بمنح وسحب التراخيص، وأضافت بأنه حان وقت

تحسين النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، الذي ينطبق عليه ظهير 1960. وأخبرت كذلك بزيارات مكثفة لمفتشي الشغل، مرتبطة ببيئة العمل والسلامة والتحريرات اللازمة وتقريرهم الميدانية حول حوادث الشغل بالمناجم، على أن الوزارة عملت على تسريع هذه التحريرات خلال السنتين الماضيتين، إضافة إلى ما يقوم به مناديب ومندوبي الصحة والسلامة لتعزيز مهام الوزارة في هذا الصدد، بتفقدتهم بشكل دوري ومباشر الأشغال فوق الأرض وتحت الأرض بهذه المناجم.

المحور الثالث: قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

على اعتبار الصناعة التقليدية، بكافة مكوناتها وأصنافها الثقافية والإنتاجية والخدماتية، قطاعا مشغلا بامتياز، يتوفر على إمكانيات كبيرة للنمو، تفاعلت السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لتجاوز الإشكالات التي يواجهها القطاع، إلى جانب انعكاسات جائحة كوفيد 19 على الحرفيين والعاملين والفاعلين في هذا المجال، بما يضمن استقرار وكرامة الحرفيين، ويفتح فرصا جديدة لخلق مناصب الشغل.

وفي شق ثاني، شرحت خطة الوزارة في تخطي ما يواجه القطاع السياحي من عقبات واكراهات هيكلية وتنظيمية ويحد من جاذبيته، وهي نفسها التي تشكل الأولويات التي تستدعي تدخلا سريعا وحلولا فورية وفعالة، بالرغم من العدد الكبير من المؤهلات التي يزخر بها المغرب من موقع استراتيجي هام ومناظر خلابة وتاريخ ضارب في القدم واستقرار وأمن سياسيين.

1 - تدخل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، من خلال أول سؤال مدرج في المحور، حول الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الأولية على قطاع الصناعة التقليدية، لتسليط الضوء على الانكماش الذي صار يطبع قطاع الصناعة التقليدية، الناتج عن غلاء المواد الأولية وندرة بعضها، وانعكاسه على التنافسية على مستوى الأثمان والتعامل مع هذا القطاع، في أفق ما تصبو إليه خارطة 2030، وما يستدعي من مصاحبة ودعم وتعاون لشغليته، فيما يتعلق بالتأمين الصحي أو بالتمويل، معتبرين التعامل مع الصناعة التقليدية مختلفا عن باقي القطاعات، يمس حماية الموروث الحضاري للمغاربة.

أكدت السيدة الوزيرة في جوابها على الأهمية الكبيرة التي تعطيها الوزارة للتزود بالمواد الأولية للصناعة التقليدية وفق مقاربة متكاملة ومندمجة، ترمي إلى توفير مواد بأثمان مناسبة والرفع من القيمة المضافة للمنتوج، من خلال تشجيع الصناع التقليديين على التكتل، والتنسيق مع القطاعات المعنية بالمواد الأولية للتوفير بجودة وأثمان مناسبة، ثم الرفع من القيمة المضافة عند الصناع التقليديين عبر الجودة، للرفع من دخلهم وتمكينهم من مواجهة ارتفاع الأسعار، بحيث اعتمد لحد الآن 71 علامة جماعية و334 مواصفة منها 13 إجبارية، مع وجود أكثر من 2500 وحدة إنتاج مصنفة.

وعلاقة بتأهيل التكوين المهني، أعلنت عن ارتفاع عدد المسجلين بمراكز قطاع الصناعة التقليدية من 12.000 سنة 2022 إلى 16.000 سنة 2023، في أفق بلوغ 19.000 نهاية هذه السنة و30.000 سنة 2030، مع التوفر بالموازاة بالنسبة التكوين المهني الأولي على 62 مؤسسة تستوعب 30 ألف مقعد بيداغوجي، إلى جانب تنظيم 15 ألف يوم للتكوين المستمر في السنة، واستفادة 3000 مسجل

سنويا من برنامج محو الأمية الوظيفية، وكذلك بتصنيف سنوي على المكتسبات ل 500 صانع، للتمثيل على بعض العمليات التي تنجز على أرض الواقع.

2 - وأشاد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس)، من خلال سؤالهم حول الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للصانع التقليديين، بالانخراط الفعال للحكومة في ورش السجل الوطني للصناعة التقليدية وبرنامج تعميم الحماية الاجتماعية، داعين الوزارة في شخص السيدة الوزيرة، للاهتمام أكثر بوضعية هؤلاء الصانع، من خلال تكثيف جهود جميع المتدخلين في إطار التقائية المشاريع الحكومية، وتوفير المواد الأولية للصانع كمادة العرعار والميموزا، والتدخل لدى الجهات المعنية خصوصا وزارة الفلاحة من أجل توفيرها بالشكل المطلوب، وأيضا إلى تعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر والأمراض المهنية في صفوف الصانع التقليديين.

استعرضت السيدة الوزيرة مجموعة من الإجراءات تباشرها الوزارة لتحسين وضعية العاملين بقطاع الصناعة التقليدية، بداية بطرح القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية ونصوصه التطبيقية، الذي يهدف إلى تحديد فئة الصانع التقليديين، وتأمين عمل الحرفيين وحماية حرف ومنتجات الصناعة التقليدية، ثم إلى إعادة هيكلة القطاع بإحداث تجمعات حرفية، تمثل كل حرف، سواء إنتاجية أو خدماتية، ما عزز بتجاوز 409.000 مسجل في السجل الوطني للصناعة التقليدية، سرع باستفادة الصانع التقليديين وعائلاتهم من التغطية الصحية، بمساهمة رمزية محددة في 148 درهم، إضافة إلى تسجيل أولي 652.000 منخرط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأضافت أنه تم تتويج هذه الإجراءات أولا بمواكبة مالية، جسدتها اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية لتقديم منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، وبشراكة مع المؤسسات التابعة لبنك المغرب، لتأمين 5000 صانع سنويا في مجال الثقافة المالية، وثانيا بتحسين الجودة، باعتماد 71 علامة جماعية، و2500 وحدة إنتاج مصنفة، ثم بتأهيل البنية التحتية من جهة ثالثة، بتوفير 140 بنية تحتية 50 منها طور الإنجاز، وكذلك 90 مشروع مدمج في إطار برامج تأهيل المدن العتيقة.

وخلصت بالتذكير بشروع المجلس الوطني للصناعة التقليدية، في وضع إجراءات ملموسة، لتطوير قطاع الصناعة التقليدية وتحسين تنافسية الحرفيين وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وحسن استثمار الآثار الإيجابية والمهمة لقطاع السياحة الملموسة في جميع المدن السياحية.

3 - دعا أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيبة)، بمناسبة تقديم سؤال حول تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، السيدة الوزيرة إلى بذل المزيد من العناية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لملامسته شريحة مجتمعية واسعة، بتوفير الوسائل والأدوات لتطويره والرفع من مستواه بما يسمح له بالاضطلاع بدوره الكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وخاصة بالتسريع بإخراج المنظومة القانونية المؤطرة لهذا القطاع وإرساء حكمة جيدة بشأنه.

أبدت السيدة الوزيرة، أثناء ردها، مشاطرتها للأهمية والهموم المحيطة بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبمكانته في الاقتصاد الوطني في خلق فرص الشغل ومحاربة الفقر والهشاشة، خاصة بالنسبة لفئة الشباب والنساء، وتطلعها إلى مساهمة القطاع أكثر في الناتج الداخلي الخام، وبلوغ

نسبة 8% سنة 2035 وخلق 50 ألف منصب شغل سنويا، خاصة خلال الانكباب على إعداد القانون - الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأوضحت أن هذا الإطار القانوني يعتمد على تشخيص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك من خلال الدراسات والمشاورات، المنجزة مع القطاعات الحكومية والمجالس الجهوية والفاعلين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتعاونيات، وكذا على تجارب الدول الذين اشتغلوا سابقا على الموضوع، ويعتمد مقاربة تشاركية، وتقوم استراتيجية القطاع على تقوية القدرات بدورات تكوينية في التشريع والمحاسبة التعاونية والتمويل والتسويق والترويج وكذلك التسويق الإلكتروني، وعلى دعم التسويق، بتنظيم 8 معارض وطنية و27 جهوية و50 دورة من الأسواق المتنقلة بمشاركة 105 تعاونيات، فضلا عن برامج «مؤازرة» و«لالة المتعاونة» وبرنامج «الجيل المتضامن»، موجهين للنساء والشباب وخاصة إلى العالم القروي للدعم والمواكبة والتحسين.

4 - اعتبر أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، في بسط سؤا لهم عن الإجراءات المتخذة لتجويد الخدمات السياحية، أن النهوض بالقطاع السياحي الوطني رهين بمعالجة الاختلالات التي يتخبط فيها، بما يستلزم الأمر من تأهيل للموارد البشرية العاملة فيه، وفرض احترام الحريات النقابية وإشراك الفرقاء الاجتماعيين وأخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار، خاصة وأن المغرب مقبل على محطات تاريخية باحتضانه لكأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030.

بالمقابل، بنت السيدة الوزيرة جوابها على ثلاثة رافعات لتأمين جودة الخدمات المقدمة للسياح وفق خارطة الطريق السياحية، تهم أولاها تقوية الإطار القانوني للمهن السياحية من خلال تسريع النصوص التنظيمية من قبيل القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، واعتماد الوزارة إعادة النظر في مسطرة التصنيف السياحي للفنادق، بالاعتماد على تقرير زيارة تقوم بها لجنة جهوية، سيتم تعزيز دورها أكثر بالتقييم من خلال تقنية "الزبون السري" لمراقبة جودة الخدمات السياحية في الفنادق المصنفة.

وترسي الرافعة الثانية على دعم المقاولات السياحية وتعزيز قدرات مهنيي القطاع السياحي، بإطلاق برنامج GO سياحة، ومنصة رقمية Tourisme Académie تنمي قدرات مهنيي القطاع من مؤسسات الإيواء السياحي، أما الثالثة فتقوم تعزيز الرأسمال البشري بإطلاق برنامج Cap excel- lence لوضع معايير التكوين المتميز، وبرنامج الأطر المتوسطة، لتكوين 9500 إطار متوسط في أفق 2026 لتسيير وتأطير مشاريع الفنادق والمطعمة والسياحة، ثم برنامج التكوين المستمر المتميز، لخلق مناهج للتكوين المستمر عن بعد وتحصيل 8000 مستفيد في أفق 2026، زيادة على برنامج كفاءة للمصادقة على الخبرات المكتسبة، ولتمكين العاملين غير المتوفرين على دبلومات، بفضل خبرتهم في القطاع، من الحصول على اعتراف رسمي وشهادة من طرف الوزارة والكونفدرالية الوطنية للسياحة.

5 - في معرض جوابها على سؤال شفهي حول تبسيط المساطر الإدارية في القطاع السياحي، تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد عبد الكريم مهدي)، حيث تم لفت الانتباه إلى أهم العقبات الرئيسية التي تحول دون الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الهامة المرتبطة بالعمل في القطاع السياحي، على الرغم من النتائج المشجعة التي يحققها، من قبيل صعوبة الاستثمار في العالم القروي، وتعقيد المساطر الإدارية النظام الجبائي بالقطاع، وكذلك

حصر صلاحية تصنيف الوحدات الفندقية على القطاع الحكومي المكلف بالسياحة.

أكدت السيدة الوزيرة أن الوزارة تعمل على تبسيط المساطر الإدارية في القطاع بهدف تحفيز مناخ الأعمال والاستثمار بالقطاع السياحي بالمملكة، من خلال رافعة أولى متعلقة بتقريب الخدمات من المهنيين السياحيين، تتمثل في تمكينهم من القيام بجميع الإجراءات محليا، حيث يوكل للمندوبيات الجهوية للسياحة منح رخص ممارسة المهن السياحية، ومعالجة الطلبات الخاصة بوكالات الأسفار، والمرشدين السياحيين، والمؤسسات السياحية، والإقامات العقارية للإنعاش السياحي، وتقوم الوزارة لتنفيذ هذه المهام بمراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار المرسوم المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، والذي نشر في الجريدة الرسمية سنة 2022، إلى جانب اتخاذ قراراتين يتعلقان بتفويض السلطة إلى الممثلين الجهويين والإقليميين لقطاع السياحة في ما يخص الإقامة العقارية للإنعاش السياحي ووكالات الأسفار.

وبالنسبة للرافعة الثانية المتعلقة بورش رقمنة المساطر الإدارية، أوضحت أن الوزارة أطلقت مجموعة من المنصات الرقمية التي تساهم في تقريب الخدمات من المهنيين، من قبيل منصة وكيل أسفار، والتي تتيح للمستثمرين تسجيل وتقديم طلبات الرخص، بالإضافة إلى تحديث البيانات الخاصة بالمقرات لوكلاء الأسفار، كما أن المؤسسات السياحية تستفيد من المنصة الرقمية الخاصة بالمراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن قيام الوزارة أيضا، بتطوير منصة رقمية تهدف إلى تعزيز دورات تكوينية مجانية لفائدة مؤسسات الإيواء السياحي ووكالات الأسفار والمرشدين السياحيين، بهدف تحسين القدرة التنافسية في القطاع السياحي وتقوية مهارات العاملين اعتمادا على تقنيات حديثة كالتعلم الإلكتروني.

6 - طالب أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي)، من خلال سؤالهم الموجه للقطاع بخصوص تعزيز جذب الاستثمارات المحلية والدولية في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية، السيدة الوزيرة بذل مجهود أكبر لمواكبة العاملين ودعمهم لتحسين ظروف اشتغالهم وتحفيز الاستثمار الخاص في هذا المجال، انطلاقا من كون السياحة وسوق الصناعة التقليدية مكملان وداعمان لبعضهما، مع مراعاة التوزيع المجالي للاستثمار في القطاعين نظرا للتنوع الذي تعرفه بلادنا.

حددت السيدة الوزيرة عناصر جوابها فيما يخص تعزيز الاستثمار، في أربعة محاور، تعلق بداية بالاستفادة من الإجراءات الأفقية للاستثمار، حيث وصل دعم الميثاق الجديد للاستثمار إلى 30 %، وخصص شق مهم من صندوق محمد السادس للاستثمار للقطاع السياحي، ثم برفع الطلب على المنتج السياحي، في إطار خارطة الطريق بتحفيز الطلب عبر الرفع من عدد مقاعد النقل الجوي، فمثلا في 2024 رفعنا عدد المقاعد بنسبة 37% مقارنة مع 2023، وعقد اتفاقيات شراكة مع شركات الطيران لفك العزلة على عدة مناطق، وتطوير شراكات مع منظمي الأسفار للترويج والتوزيع.

وعلاوة على ذلك، حيث تم وضع آليات قطاعية لتحفيز الاستثمار، عبر برنامج جديد Cap Hospitality بهدف تجديد 25.000 غرفة بالنسبة للإيواء السياحي المصنف، وبرنامج GO سياحة لخلق وتطوير 1700 مقولة سياحية، بميزانية 720 مليون درهم، والشركة الجهوية للتنمية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وبرنامج المقولة السياحية للتشجيع على الاستثمار، إضافة إلى

مشروع Dino Parc المنتزه الوطني لإفران وتوبقال.

أما المحور الرابع فيقوم على تأهيل رأسمال بشري بجودة عالية لمواكبة الاستثمارات، وفق برامج سياحية لخارطة الطريق، سبق ذكرها خلال الجلسة، وبرامج تهم قطاع الصناعة التقليدية، من قبيل برنامج دعم مصدري الصناعة التقليدية، وبرنامج مجمعي الصناعة التقليدية، إضافة إلى إنشاء مراكز للتميز لمواكبة السلاسل الإنتاجية.

7 - وفي آخر سؤال مبرمج بجدول أعمال الجلسة، بعنوان ضحايا برنامج فرصة، ساءل أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، عن أسباب تعثر العديد من المشاريع الموجهة للشباب، ونهبوا إلى نزوح برنامج «فرصة» عن الأهداف المسطرة له، في إيجاد حلول شاملة وجذرية للبطالة وتعزيز ريادة الأعمال في صفوف الشباب وخلق مقاولات جديدة، ويخلق ضحايا ومشاريع فاشلة، لدرجة إغراق بعض الشباب المغاربة بالديون، ما جعلهم مهددين بالسجن والمتابعات القضائية، بعد عدم توصلهم بالتمويلات رغم قبول ملفات مشاريعهم وعدم مواكبة مشاريعهم.

في معرض جوابها، أكدت السيدة الوزيرة على نجاح البرنامج لمواكبة الشباب حاملي المشاريع، مشيرة أنه بالفعل لم يستفد بعض حاملي المشاريع من التمويل ولكن حاليا يمتلكون خبرة تمكنهم من البحث عن تمويلات أخرى كونهم يتوفرون على مشروع صالح وجاهز للتمويل، بعد التكوين والتتبع الذي حصلوا عليه ضمن برنامج فرصة.

واعتبرت كذلك أن البرنامج لاقى إقبالا ونجاحا في مختلف جهات المملكة، بمناسبة تلقي 300 ألف طلب للتمويل والمواكبة، مضيفة أن عدد المستفيدين من التمويل بلغ 21 ألف و200، أي بزيادة 1200 على الهدف المسطر لسنتي 2022 و2023، كما مكن البرنامج بحسبها من خلق 37 ألف منصب شغل وتقديم المواكبة والتكوين في إنشاء المقاولات لـ 50 ألف شاب وشابة.

جلسة الأسئلة الشفوية

الثلاثاء 02 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق لـ 05 نونبر 2024م

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، شملت الأسئلة المدرجة بجدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية، ليوم الثلاثاء 02 جمادى الأولى 1446 موافق 05 نونبر 2024، المخصصة لأسئلة المستشارات والمستشارين وأجوبة الحكومة عنها، برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والسيد المستشار محمد رضى الحميني، أميناً للجلسة، مواضيع وقضايا همت القطاعات الحكومية الثلاثة الآتية

- العدل؛

- الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المحور الأول: قطاع العدل

1. استعرض السيد وزير العدل، نتائج وخلصات الحوار الاجتماعي الذي عقدته الوزارة مع

مختلف التمثيليات النقابية القطاعية، بخصوص مشروع تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، في معرض جوابه على أول سؤال في المحور، تقدمت به المستشارة السيدة لبنى علوي، حول «نتائج وخلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل»، وعن مآل تسوية وضعية مهندسي القطاع وفق الصيغة المتوافق عليها مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، وحيثيات تنزيل مقتضيات النظام الأساسي الجديدة.

فأخبر بأن تنزيل المقتضيات الجديدة المنصوص عليها في النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، سيتم من خلال إعداد مدونة السلوك الخاصة بموظفي هيئة كتابة الضبط، مبرزا أنه تم إعداد مسودة لهذه المدونة سيتم عرضها على التمثيليات النقابية قصد إبداء ملاحظاتها قبل اعتمادها، وأنه سيتم اعتماد التعديل الذي يهم تفعيل تاريخ 31 دجنبر لاحتساب الحصيصة القانوني المتعلق بامتحانات الكفاءة المهنية ابتداء من سنة 2025، إلى جانب استفادة كتاب الضبط من التعويض عن الساعات الإضافية، لخصوصية العمل بالمحاكم، إذ تطول بعض الجلسات إلى منتصف الليل، وفيما يتعلق بمآل تسوية وضعية مهندسي القطاع، ذكر بأن الوزارة تعمل على دراسة هذا الملف مع الجهات المعنية بقطاع المالية من أجل تسويته في أقرب الآجال.

2. قدم السيد وزير العدل، إجابة شاملة حول التدابير والإجراءات التي تتخذها الوزارة للحد من ارتفاع حالات الطلاق والحفاظ على استقرار الأسرة المغربية، تجاوبا مع تساؤل أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحاح)، عن التدابير المتخذة للحد من ارتفاع ظاهرة الطلاق ببلادنا، يدعون من خلاله إلى معالجة هذه الظاهرة لوقف حجم النزيف في المجتمع وتسييل الضوء على الأسباب الحقيقية وراء تنامي معدل الطلاق، على اعتبار الطلاق ظاهرة مجتمعية تستدعي إشراك مختلف الفاعلين، لخلق وعي المجتمع حول أهمية بناء علاقة أسرية قوية ومستدامة.

وفي هذا الصدد، أفاد السيد الوزير أن معدل الطلاق ببلادنا يسجل حاليا 250 حالة طلاق يوميا، مبرزا أنه موضوع نقاش في إطار مراجعة مدونة الأسرة المرتقبة، مشددا على ضرورة التعامل بدقة مع الأرقام دون تهويل، خاصة وأن البيانات تجمع كل ثلاث سنوات، إذ تشير الإحصائيات إلى تسجيل حوالي 341 حالة طلاق رجعي خلال سنة 2023، كما وصل عدد حالات الطلاق الاتفاقي إلى 24162 في نفس السنة، في حين تم تسجيل 249089 عقد زواج خلال عام 2023.

وكشف أيضا عن التدابير المتخذة من قبل الوزارة، متمثلة في تعزيز مسطرة الصلح من خلال مدونة الأسرة وفرض إلزامية محاولة الصلح بين الزوجين في جميع قضايا الطلاق، باستثناء حالات معينة، وعدم إصدار المحكمة الإذن بإشهار الطلاق إلا بعد استكمال إجراءات الصلح، وتشمل التدابير الداعمة لهذه المسطرة، انتداب حكمين في طلبات الإذن بالإشهاد على الطلاق ودعوى التلطيق، خاصة في مسطرة الشقاق، واللجوء إلى مجلس العائلة كأحد المؤسسات التي أقرها القانون المغربي لدعم حلول بديلة وسريعة للنزاعات الأسرية، والمجالس العلمية من أجل التنسيق بينها وبين أقسام قضاء الأسرة لإصلاح ذات البين بين الزوجين، ثم المساعدة الاجتماعية لتوفير مساعدات ومساعدات اجتماعيين في أقسام قضاء الأسرة لدعم القضاة في إجراءات الصلح.

وأطلع السيد الوزير عن مبادرات مستقبلية قيد الدراسة متمثلة في التأهيل المسبق للحياة الزوجية لتعزيز التوعية بأهمية التأهيل قبل الزواج، مع اقتراح اعتماد شهادة التأهيل للزواج كوثيقة أساسية

في عقد الزواج، إضافة إلى إرساء منظومة الوساطة الأسرية من خلال دراسة إنشاء نظام متكامل للوساطة الأسرية بأقسام قضاء الأسرة، وفقاً لتوصيات الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، مع دعم مكاتب المساعدة الاجتماعية لتعزيز دور هذه المكاتب في الوساطة والصلح بين الزوجين لضمان الاستقرار الأسري.

وختم السيد الوزير مؤكداً أن موضوع ارتفاع حالات الطلاق يحتل أولوية قصوى في ورش مراجعة مدونة الأسرة، حيث تتعاون الوزارة مع مختلف الجهات المعنية لضمان التوصل إلى حلول فعالة تساهم في تعزيز استقرار الأسرة المغربية وتحقيق مصلحتها الفضلى.

3. أكد السيد الوزير جواباً على سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني/ والمستشار السيد محمد بنفقيه في التعقيب)، بخصوص سير العدالة في ظل إضراب المحامين، أن أبواب الوزارة كانت دائماً وستظل مفتوحة أمام جميع الهيئات المهنية للحوار الجاد والمسؤول الذي يستحضر المصلحة العامة ببلادنا، لمناقشة جميع القضايا التي من شأنها أن تسهم في إصلاح العدالة ببلادنا، موضحاً بأن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل أعدت مشروع المسطرة المدنية وفق مقاربة تشاركية واسعة، تميزت بإشراك الفاعلين في الحقل القانوني والقضائي وعملت على ملائمة مواد مع مقتضيات الوثيقة الدستورية، ومبادئ حقوق الإنسان، وعياً منها بأهمية تنزيل الالتزامات التي يفرضها الدستور، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بضمان الحريات والحقوق.

وشدد على أن الوزارة لم تغلق أي باب للحوار بخصوص مشروع قانون المسطرة المدنية، من خلال مختلف المراحل التي مر منها المشروع، وأن المشروع في المرحلة الحالية معروض على مجلس المستشارين لتعميق النقاش حول كل مادة من مواد وتجويد مقتضياته وصياغته في إطار مقاربة تشاركية تعتمد الانفتاح على مختلف الفاعلين في الحقل القانوني، بمن فيهم السادة المحامين مستنكرين موقف رئيس جمعية هيئات المحامين الداعي إلى التفاوض بشروط، مؤكداً بأن أعضاء البرلمان هم الوحيدون المخول لهم حق رفض وإلغاء نص معين، مقترحاً وساطات برلمانية على مستوى الغرفتين الأولى والثانية من أجل الوصول إلى توافق بين وزارة العدل والمحامين، شريطة التزام كلا الطرفين بحدوده الدستورية.

4. وفي معرض جوابه عن سؤال آخر ذي صلة بأوضاع موظفي هيئة كتابة الضبط، تقدم به أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخول محمد حرمة)، يناشدون من خلاله القطاع الوصي إعطاء موظفي هذه الهيئة المكانة التي تستحقها، عبر الاهتمام بأوضاعهم المادية والمعنوية والاستجابة إلى مطالبهم المشروعة والواضحة، وخاصة بتفعيل مقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، والسماح لهم بتغيير مساراتهم المهنية، لممارسة بعض المهن القضائية.

أخبر السيد الوزير بأن الوزارة أولت أهمية بالغة لفئة الموظفين المصنفين في السلالم الدنيا، وذلك بفتح آفاق جديدة للترقى، وحذف درجة كاتب الضبط من الدرجة الرابعة (السلم 5) وإدماج الموظفين المرتبين فيها، في درجة كاتب الضبط من الدرجة الثالثة (السلم 6)، على غرار ما تم بالنسبة لباقي فئات الموظفين، كما ستستفيد هذه الفئة، من إمكانية الترقى، من خلال فتح امتحانات الكفاءة المهنية في وجه المترشحين المستوفين لأقدمية ست سنوات إلى غاية 31 دجنبر

من السنة التي يجري خلالها الامتحان، بدل اعتماد تاريخ إجراء الامتحان.

وأوضح كيف أنه يمكن انتداب موظفين لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، لسد خصاص طارئ مقابل تعويض 2000 درهم خارج الدائرة القضائية، و1000 درهم داخل الدائرة القضائية، بالإضافة إلى إقرار مكافأة عن المردودية من ضمن المقتضيات التحفيزية، مشيراً إلى أنه سيتم كذلك إدماج الأطر المشتركة بين الوزارات، التابعة لوزارة العدل، من متصرفين وتقنيين ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين في درجات هيئة كتابة الضبط.

5. وأكد السيد الوزير في معرض جوابه عن سؤالين، يتعلق الأول بدور القضاء في جذب الاستثمارات وحمايتها، تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، والثاني بتشجيع الاستثمار على تحسين البنية التحتية القضائية، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك) والمستشار السيد سعيد شاكرك في التعقيب)، على أن العديد من المعطيات التي تفرض نفسها، باتت مهمة من أجل إعادة النظر في العدالة لتسهيل الاستثمار، أما إذا تم جلب الاستثمار وبقيت العدالة على حالها سوف تصبح معرقلاً لهذا الأخير.

ثم أوضح، أن العدالة تحمي الاستثمار ولا تجلبه، وتكون ملاذاً يلج إليها أصحاب المعامل لينتزعوا حقوقهم، وهي الإمكانية التي يتم توفيرها بالتحكيم والوساطة، وبمجموعة من الوسائل، كاشفاً عن رغبته في تأسيس محاكم المقاولات، تضم قضاة متخصصين، وتكون فضاء لحل النزاعات وصعوبات المقاولات وحقوق العمال، وتضم أيضاً جرائم الشيكات، لافتاً إلى وجود قطيعة ما بين رجال الأعمال والقضاء، وبأن تقرب القضاء من المواطنين، بحسبه، رهين ببناء المحاكم.

وترجم السادة المستشارون تعقيباتهم إلى مجموعة من الاقتراحات، بالدعوة، بما يستجيب للرهانات المستقبلية، إلى المزيد من الاستثمار في الرأسمال اللامادي للموارد البشرية والتكوين الفعال، والاستثمار في الحلول للتحديات التي تواجه القضاء في أوقات الإضرابات، وكذلك إحداث محاكم اجتماعية متخصصة في نزاعات الشغل على غرار محاكم الأسرة والمحاكم التجارية، ثم إنشاء محكمة رقمية تتسم بمجموعة من الخصائص الأساسية، إضافة لطلب مراجعة الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بمساطر صعوبة المقاولات، بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال في بلدنا، وتجاوز معاقبتها عوض إنقاذها وضمان استمراريتها.

6. طالب أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبوبكر أعبيد)، بمناسبة بسطهم سؤالاً حول مآل المنصة المتعلقة بعقود الزواج، السيد الوزير بالتسريع بإنجاز هذا المشروع الهام وتفعيله، لحماية حقوق الأطفال والنساء وتعزيز الشفافية في المجتمع، وتسهيل عمل الجهات المختصة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمواطنين.

ترجم السيد الوزير في رده، عزم وزارته إطلاق من خلال المنصة الرقمية ضبط عقود الزواج وحالات الطلاق بالمغرب، بغية منع التحايل على طلبات الإذن بتعدد الزوجات، ومن أجل تجاوز الإشكاليات المطروحة والممارسات الاحتياطية المخالفة للنصوص القانونية، حيث سيبدأ الاشتغال بها في الرباط، بمعية بعض العدول وبعض القضاة تم تدريبهم لهذا الغرض، مبرراً سبب تأخر تنزيل المنصة إلى انتظار التصور الجديد للمدونة للزواج والطلاق.

وأكد من جهة ثانية على وقوف الوزارة على تبادل جميع الوثائق المتعلقة بالزواج وقانون الأسرة

إلكترونيا، وتغيير الفصل الذي يحد من هذا الحق، وتمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود، والعدول من تحرير الوثائق في المنصة وتوقيعها إلكترونيا، ثم من تسليم العقود الرسمية لأصحابها، وكذلك تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق إلكترونيا، وكل ما يخص تسهيل المساطر ذات الصلة.

7. في خضم الجدل المتصاعد حول مضامين مشروع قانون المسطرة المدنية، يبقى استحضار مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين وتيسير الولوج إلى العدالة، باعتباره أحد مقومات تحقيق المحاكمة العادلة، أمرا بديهيا، على اعتبار راهنية الموضوع المستمدة بالأساس من سياق التحولات التي تعرفها بلادنا، توجه أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عثمان الطرمونية)، بآخر سؤال مبرمج في قطاع العدل، والمتعلق بمشروع تقريب القضاء من المتقاضين، لطرح الإشكالية والصعوبات التي تواجه تحيينات الخريطة القضائية في التوفيق بين عدة إكراهات، المتمثلة أساسا في تناسب مؤشر القرب وتفعيل العدالة المجالية مع التقطيع الإداري ومواكبة التحول نحو الجهوية.

اعتبر السيد الوزير خلال رده، أن خطة تقريب القضاء من المواطنين ترتكز أساسا على بناء المحاكم، مستعرضا جدولة إنشاء المحاكم على صعيد التراب الوطني، سواء الابتدائية والاستئنافية، أو التجارية والإدارية، بميزانية مهمة، دفعت الوزارة إلى إبرام اتفاق مع صندوق الإيداع والتدبير، تقضي بأن يتكفوا بعمليات البناء الذي ستكثريه الوزارة لاحقا، بغرض تسهيل وإسراع ورش تغطية جميع المناطق بالمحاكم، في انتظار منح ميزانية أوفر للوزارة، وشدد على أهمية مواكبة الورش بالعنصر البشري، الذي سيعززه صدور مباراة التوظيف حول 160 منصب التي اجتيزت امتحاناتها الأسبوع الصارم، والإعلان عن 116 منصب آخر بالنسبة لموظفي المحاكم اجتازا أيضا امتحانات في الأسابيع الماضية.

المحور الثاني: الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

1. في معرض جواب السيد الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، على أسئلة في إطار وحدة الموضوع، تقدم بها السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد المختار صواب)، وأعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، حول استراتيجية الاستثمار وحصيلة تنفيذ ميثاق الاستثمار، لضمان جلب استثمارات نوعية، تحقق التكامل مع الأولويات الوطنية وتعزز من قدرة الاقتصاد الوطني، استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة في إطار ميثاق الاستثمار الجديد، مؤكدين على أهمية اتخاذ خطوات عملية وسريعة لتفعيل استراتيجية الاستثمار، مع التركيز على تحقيق التوازن في التنمية وتراعي خصوصيات مختلف الجهات بالمملكة.

أبرز السيد الوزير أنه في إطار تنزيل مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار، تم تفعيل نظام الدعم الأساسي، الذي استفادت منه 110 مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 130 مليار درهم، ستمكن من إحداث 68 ألف منصب شغل، وأنه تم أيضا تفعيل نظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والذي استفادت منه خمسة مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تقدر بـ 46 مليار درهم، ستمكن من إحداث 28 ألف منصب شغل.

وذكر أن الوزارة قامت، كذلك، بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، والتي عرفت إطلاق 74 بالمائة من مبادراتها (31 بالمائة تم إنجازه و32 بالمائة طور الإنجاز)، مشيرا إلى تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، لتكريس مكانة المملكة كوجهة استثمارية على المستويين الإقليمي والدولي، موضحا أنها عملت على وضع حكامه موحدة ولا مركزية للاستثمار، من خلال تعزيز دور اللجنة الوطنية للاستثمارات، والتخصيص على اللاتمركز بالنسبة للمشاريع الاستثمارية أقل من 250 مليون درهم، ووضع المراكز الجهوية تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، وتقوية دورها في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي.

وأكد أيضا أن الحكومة عملت على الرفع من مستويات الاستثمار العمومي، من خلال اشتغالها على تقديرات، تبين أن الاستثمارات الخاصة التي تمت تعبئتها، تقارب 200 مليار درهم، خلال سنتي 2022 و2023، وأنها تراهن على ارتفاع هذا المستوى في السنوات المقبلة، من خلال قراءة دينامية الاستثمار، بفضل مواصلة تنزيل الميثاق الجديد، وأضاف بأن اللجنة الوطنية للاستثمارات، صادقت خلال 5 اجتماعات، على مشاريع بقيمة 173 مليار درهم، ستخلق حوالي 96 ألف منصب شغل، تشمل 12 جهة، مسجلا أن 90 بالمائة من المشاريع التي صادقت عليها باشرت أشغال تهيئ وحداتها الإنتاجية، و73 بالمائة من مجموعها استثمارات وطنية.

2. في سؤالهم عن سبل تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، أثار أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)، مجموعة إشكاليات ما زالت تطفو على السطح نتيجة تعقيد بعض المساطر، ونتيجة عدم استحضار خصوصية كل جهة في اختيار المشاريع، رغم مواصلة لا تركز اتفاقيات الاستثمار، ودعوا إلى تحول شمولي لحكامه الاستثمار الجهوي في بيئة مجالية مواتية، تسمح بضمان التقائية المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي مع باقي الاستثمارات الوطنية خاصة منها الصغرى والمتوسطة، وإلى لمواكبة وتتبع هذا الورش الإصلاحي الكبير الذي تعول عليه بلادنا لخلق فرص الشغل.

أكد السيد الوزير، مجيبا، أن الحكومة ستواصل اصلاح مراكز الاستثمار الجهوية وتعزيز دورها في النهوض بالاستثمار على المستوى الجهوي، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، وأنها في صدد الاشتغال على تنزيل تصور جديد متكامل ومتعدد الأبعاد لجعل هذه المراكز مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي وفاعلا أساسيا في ترويج المؤهلات المجالية ومحركا لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وذكر بأنه تم وضع مراكز الاستثمار تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، الذي فوض بعض صلاحياته لوزارة الاستثمار، بهدف تعزيز التفاعل والعمل المشترك بين المستوى المركزي والمجالات الترابية وتحسين فعالية ونجاعة مسار المستثمر، بالإضافة إلى تسريع معالجة الصعوبات التي تواجه المستثمر بصفة عامة، وكذا تنزيل الاوراش الاصلاحية المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال.

وأوضح أن وزارته قامت بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية، بهدف تحديد تموقعها الجديد وجعلها فاعلا محوريا في مجال الاستثمار على المستوى الجهوي، وبلورة خريطة طريق عملية تمكن من تنزيل وتفعيل الاصلاحات المقبلة حيث تم تحديد 12 ورش تقني موزعة على عدة اقطاب تشمل الذكاء الاقتصادي، الاقلاع الاقتصادي، ومسار المستثمر ومسار المقاول.

3. وردا على سؤالين أثارهما فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي) عن سبل تجاوز العراقيل الإدارية التي تعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، و(المستشار السيد محمد بودس) بخصوص تعقيد المساطر الادارية للاستثمار في وجه أفراد الجالية المغربية، أفاد السيد الوزير بأن اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، قامت بتبسيط ورقمنة 22 قرارا إداريا، تتم دراسته على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، تمكن من تقليص الوثائق المطلوبة للمستثمرين بمعدل 45 بالمائة.

وأبرز أن الوزارة أطلقت ورشا مهما حول تحسين وتبسيط مسارات المستثمرين في كل مراحلها، بالاعتماد على تجربة المستثمر الحقيقية، مشيرا إلى أن هذه المبادرة تهدف إلى تحديد الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها، بشراكة مع كل المتدخلين في منظومة الاستثمار، لمواكبة ومساعدة كل المقاولات، بما فيها الصغرى والمتوسطة، على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية بسهولة، من خلال تكريس المرونة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمر.

وفصل كيف تم في هذا الإطار تحديد بعض المسارات الاستثمارية ذات الأولوية، بالتشاور مع القطاعات المعنية، اعتمادا على معايير تهم خصوصا الأثر الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على خلق فرص العمل، لافتا إلى أن الحكومة تشغل على هذا الورش بشراكة مع القطاع الخاص، لاسيما الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل تحديد العقبات التي تواجه المستثمرين.

وأكد أن تبسيط مسار المستثمر سيمكن، أساسا، من توضيح المراحل والآجال النهائية لمختلف الإجراءات والمساطر الإدارية التي تطلبها المقاولات طوال دورة حياة المشروع الاستثماري، وضمان الحصول على معلومات موثوقة وكاملة، وتعزيز مواكبة المقاولات في استثماراتها انطلاقا من مرحلة تصميم المشروع لتجنب العوائق في المراحل النهائية له.

وبخصوص دعم الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أوضح السيد الوزير أن الحكومة قامت بإحداث اللجنة الموضوعاتية «تشجيع استثمار مغاربة العالم»، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، والتي تضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لأبنائك المغرب، وأبرز أن هذه اللجنة عملت على وضع خارطة طريق، لتشجيع استثمارات مغاربة العالم، من خلال تعزيز المواكبة الموجهة لهم في كل جهات وأقاليم المملكة، لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة، لافتا إلى أن الوزارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، على تواصل مع مئات المستثمرين من الجالية المغربية، في كل أنحاء العالم.

وأضاف أنه في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار، تم إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم ومواكبتهم بكل الآليات المتاحة التي تلأئم احتياجاتهم وتطلعاتهم، على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، مشيرا إلى أن الوكالة تعمل على إعداد بنك للفرص الاستثمارية، والمعطيات المرتبطة بالعرض الترابي في كل الجهات.

4. انتقد فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، في سؤالهم الموجه للسيد الوزير، بخصوص ضعف مردودية الاستثمارات ببلادنا على النمو والتشغيل، ضعف مساهمة استثمارات القطاع الصناعي في خلق مناصب الشغل، رغم توفير الحكومة لوعاءات عقارية

وتحفيزات الضريبية للشركات متعددة الجنسيات بهدف تشجيعها على الإنتاج والتصدير، وعجز هذه الاستثمارات على توفير استثمار في الكفاءات وعلى امتصاص معدلات البطالة المرتفعة.

من جانبه، أبرز السيد الوزير أن الحكومة الحالية ومنذ تنصيبها واعية بأن ضعف مردودية الاستثمارات عائق أساسي، مشددا على ضرورة إنجاز عملية التشخيص لإيجاد حلول لهذا المشكل، وأضاف أن تقرير مجلس المنافسة في سنة 2021 أشار إلى أن مردودية الاستثمارات في المغرب تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الصاعدة، حيث بلغ رأس المال المتراكم من الإنتاج المعروف باسم (ECOR)، وهو مقياس يستخدم لتقدير الكفاءة الاقتصادية للإنتاج والاستثمار في الاقتصاد، حوالي 7.9 نقطة في المغرب، في حين بلغ هذا المعامل لدى تركيا وكوريا الجنوبية 5.2 و 2.9 على التوالي.

في هذا السياق، أبرز أن الحكومة تعمل على توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة ذات المؤهلات العالية للنمو وطنيا وعالميا، بالإضافة لتتزيل الأهداف الوطنية للاستثمار الخاص، المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين سنتي 2022 و 2026، ولواكبة الدينامية التي يعرفها الاستثمار الخاص بالمغرب، أفاد أن الحكومة تواصل تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي وأيضا الفاعلين المحليين.

وأضاف أن الحكومة عملت على تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار بهدف جعلها فاعلا متميزا في إنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي والواكبة الشاملة للمشاريع، مبرزا أن الحكومة اتجهت أيضا للعمل على إحداث المرصد الوطني للاستثمار، لتوفير جميع المعلومات حول الاستثمار في المغرب بصفة عامة، وليشكل أداة فعالة لتعزيز معرفة تطور منظومة الاستثمار ومناخ الأعمال، وتوفير مؤشرات أساسية موضوعية لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

5. وتدخل أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، خلال طرحهم سؤالا عن تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، لمناشدة القطاع الوصي في شخص السيد الوزير، للتفاني في التعاطي مع موضوع الاستثمار، والتصدي للمشاكل الحقيقية التي تعوق تطور الاستثمار وتربيع وتيرته، من خلال توطيد دينامية الاستثمار عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار.

استعرض السيد الوزير متفاعلا، الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي عرفتها البلاد في 25 سنة الماضية، المغرب خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، توجت بالإعلان عن إطلاق خارطة طريق جديدة لتحسين مناخ الأعمال 2023/2026، تضم جيلا جديدا من الإصلاحات، وتقوم أساسا على توصيات النموذج التنموي الجديد، البرنامج الحكومي، القانون - إطار بمثابة ميثاق الاستثمار، ويقدمه فاعلين من القطاع الخاص ومن المؤسسات من مقترحات وإجراءات التحسينية على مستوى المجالات الترابية.

وعدد في محطة ثانية، الدعائم التي تركز عليها خارطة الطريق المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال الثلاثة، إذ تهدف الدعامة الأولى إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال، في حين تروم الدعامة الثانية دعم التنافسية الوطنية، فيما تهدف الدعامة الثالثة إلى تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، أما الدعامة الأفقية، التي تتقاطع مع الدعائم الثلاثة، فتهدف إلى تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد، وستمكن خارطة الطريق

من تحفيز الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، وتعزيز المكانة المتميزة لبلادنا كوجهة للاستثمارات الخارجية، وتمكين المغرب من تبوء مراتب متقدمة في التقارير الدولية التي تعنى بمناخ الأعمال.

6. في أفق التحول الشمولي لحكامة الاستثمار الجهوي، وخلق بيئة مجالية تسمح بضمان التقيائية المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي مع باقي الاستثمارات الوطنية، تأسيسا لجيل جديد من التحولات التي ستشمل هذا المجال، يعزز المبادرة المقاولاتية وينهض بواقع الاستثمار، استفسر السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)، عن حصيلة عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، ونبهوا إلى ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص، الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وإعادة النظر في الأجل المحدد في المادة 40 من ميثاق الاستثمار، للحيز الكبير الذي تحتله هذه المقاولات بالنسيج الاقتصادي لبلادنا، كخزان كبير لليد العاملة.

أطلع السيد الوزير في رده، على أن أهداف وغايات اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، التي تم إنشاؤها سنة 2010، تتلخص في السهر على مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال مناخ الأعمال، كقيمة مضافة في مجال تدخلها ولشركائها، باعتبارها هيئة لتيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص، تقوم بدور تحفيز وتثمين الإصلاحات التي ستمكن من إرساء الممارسات الفضلى في مجال الاستثمار، وعلى عمل اللجنة على تعزيز حكمة الإصلاحات، وفق مقاربة جديدة قائمة على رؤية استراتيجية متوسطة الأمد، وخطط عمل متعددة السنوات، ومبادرات في إطار تشاركي وشمولي.

وسجل حصيلة تنزيل مبادرات اللجنة، والتي بلغت 74 % من مبادراتها، 32 منها لايزال في طور الإنجاز، انكبت مجموعة عمل على تفعيلها وتتبع الإصلاحات التي جاءت بها خارطة الطريق الاستراتيجية التي تسعى من خلالها الحكومة، إلى تحسين مناخ الأعمال بحلول سنة 2026، سيكون لها الأثر البالغ والواضح على مناخ الأعمال وعلى تعزيز الثقة بين المستثمر والإدارة المغربية.

7. وفي سياق طرحهم للنقاش مقارنة ميثاق الاستثمار الجديد في تحقيق العدالة المجالية، أبدى أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، في البداية، استغرابا لاستمرار الحكومة بعد التعديل في الإبقاء على اختصاص تقييم السياسات العمومية ضمن صلاحيات الوزارة الوصية، ثم أثاروا منطلق خلق الجاذبية للاستثمارات وإنصاف الجهات ذات المؤشرات الدنيا في مجال التنمية البشرية والمجالية، يستلزم بعيدا عن المنح إصلاحا ضريبيا يعتمد المعيار الجهوي، وإيجاد حلول لإشكاليات العقار وتوجيه الاستثمارات العمومية، لتمكين هذه الجهات المحرومة من بنيات تحتية وطرق وسكك حديدية ونقل جوي يربطها بالمدن الكبرى وبالموانئ وبمصادر المواد الأولية، ودعم الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في هذه الجهات من قبيل السياحة والمعادن والطاقت المتجددة في جهة درعة تافيلالت .

فصل السيد الوزير في جوابه أوجه تمكين الميثاق الجديد للاستثمار العمالات والأقاليم من الاستفادة من الفرص الاستثمارية، عبر ثلاث خطوات عملية نحو عدالة مجالية، تتمثل الأولى في نظام الدعم الأساسي، حيث استفادت من المنحة الترايبية 60 عمالة وإقليم على المستوى الوطني من أصل 75، وحوالي 40 % من المشاريع التي وقعتها اللجنة الوطنية للاستثمارات في 40 إقليم وعمالة، موزعة على كل جهات المملكة.

وأعطت الثانية إمكانية الجمع بين تحفيزات نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات، أما الخطوة الثالثة فجسدتها حكمة لا مركزية، عنوانها التوقيع على اتفاقيات مشاريع الاستثمار بلغت 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي، فضلا عن الزيادة في الاستثمار العمومي لتحفيز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل.

8. وفي سؤالهم عن استراتيجية الوزارة لوضع الميثاق الاستثماري الخاص بالمقاولات جد الصغيرة والصغرى والمتوسطة، وجه أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن)، دعوة إلى الحكومة من أجل مواصلة الإجراءات الهامة التي أطلقتها للنهوض بالاستثمار الخاص، وبصفة خاصة إلى القطاع البنكي لدعم ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تمويل الاستثمار، في ظل منافسة القطاع غير المهيكل، باعتبارها الرافعة الرئيسية للتنمية الجهوية، وتسهيل استفادتها من الميثاق مع الحد الأدنى من الشروط والإجراءات الإدارية المبسطة.

أبرز السيد الوزير في معرض جوابه، أهمية ومحورية المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة في نسج قاعدة الإنتاج الوطني الاقتصادية وتعزيز المنافسة وجاذبية الاستثمار على الصعيدين الوطني والجهوي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، ومع مضامين قانون الإطار رقم 3.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، موجه لدعم كل فئة المستثمرين، وللمقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، وتفعيل نظام دعمها ليعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني، ببعد تحفيزي، تشاركي وجهوي، موجه الدعوة لجميع الفاعلين والجهات لتوحيد الجهود.

9. وفي آخر سؤال بالمحور، عن مدى مراعاة تطبيق العدالة المجالية في توطين الاستثمارات ببلادنا، دعا أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتصحيح الاختلالات الحالية وتوجيه الجهود نحو تنمية شاملة ومتوازنة، وخلق فرص الشغل محلية للشباب، تركز على توزيع عادل للموارد والاستثمارات بين مختلف المناطق، تستجيب لاحتياجات المرحلة وتحدياتها.

استعرض السيد الوزير متفاعلا، خطة الحكومة في توجيه استثمارات عمومية مهمة بكل جهات المملكة، تحفز الاستثمار الخاص والعمومي المنتج وخلق مناصب الشغل، من خلال مواصلة الاستراتيجيات القطاعية الطموحة والاستثمار في تعزيز قدرات الرأس المال البشري، إلى جانب تبني مشاريع للبنية التحتية في كل جهات المملكة، بأحدث المواصفات، مذكرا للمرة الثانية خلال أشغال الجلسة بأهم مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار في تكريس البعد الترابي، وبالمجهودات الوزارية في توجيه المستثمرين نحو كل مدن المملكة.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ساق السادة المستشارون، في سؤال محوري، موجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مجموعة من الإشكاليات ترتبط بكيفية إخراج الصناعة التقليدية من أزمتها وتحديد المعوقات التي تحول دون تطوير نشاط الصناع التقليديين وتحويله إلى مقاولات قائمة بذاتها بدلا من الورشات التقليدية، علاقة بموضوع:

- الإجراءات المتخذة لتنزيل القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، في سؤال وجهه السادة أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)؛

- إعادة إدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد المهيكل، في سؤال وجهه السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)؛
- استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات والبنيات الحكومية ومشاريع السكن والسياحة، في سؤال وجهه السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس)؛
- آليات تسويق منتجات الصناعة التقليدية، في سؤال وجهه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري/ والمستشار السيد محمد بن فقيه في التعقيب)؛
- تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية، في سؤال وجهه السادة أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

أكد السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خلال تفاعله مع أسئلة السادة المستشارين، أن الوزارة تتبنى خططا جديدة لتطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية، بهدف تحويله إلى قطاع أكثر هيكلية وتنافسية، قادر على تعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتعمل في هذا الإطار على تنفيذ مشاريع مهيكلة على المديين القصير والمتوسط، تركز على محورين استراتيجيين رئيسيين، يتمثلان في تعزيز هيكلية وتنظيم القطاع وفي تجويد العرض وتحسين التسويق.

وأوضح أن ذلك يأتي ضمن إطار القانون رقم 50.17 الخاص بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، والذي يسعى إلى إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية، سيسمح بالاستفادة من البرامج والخدمات الحكومية المتنوعة، مثل التغطية الصحية، كما يهدف إلى إنشاء هيئات حرفية على المستويات الإقليمية والجهوية والوطنية لتمثيل مختلف الأنشطة الحرفية.

ثم أشار إلى أن الوزارة، بالتنسيق مع مؤسسة دار الصانع، أطلقت ثلاثة برامج جديدة لتعزيز أداء القطاع، وهي برنامج دعم المصدرين، برنامج دعم المجمعين، وبرنامج إحداث مراكز التميز، والتي بدأت فعليا في مرحلتها الأولى، كما بادرت في نفس السياق بإطلاق أوراش تهدف إلى تعزيز الترويج والتسويق لمنتجات الصناعة التقليدية، محليا ودوليا، إلى جانب مواكبة الفاعلين لدخول الأسواق العالمية، من خلال برنامج الترويج وتطوير الأعمال وبرنامج تحسين السمعة والتواصل، فضلا عن جهود الوزارة في تطوير البنية التحتية لإنتاج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية، إذ تم إنشاء أكثر من 150 بنية قائمة، مع وجود أزيد من 50 بنية أخرى قيد الإنجاز، وذلك بدعم من الشركاء المحليين.

كما شدد السيد الوزير على مواصلة تطوير التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية، من خلال برنامج جديد يهدف إلى تحسين جاذبية عرض التكوين وتعزيز منظومة التكوين التابعة للوزارة بشقيها، النظامي والتدرج، مشيرا إلى راهنية توفر 67 مؤسسة للتكوين بسعة استيعابية تصل إلى 30.000 مقعد بيداغوجي، في جميع التخصصات، بالإضافة إلى وضع المواصفات وإحداث شارات وعلامات التصديق.

وتوج هذه الجهود بالإعلان عن خارطة طريق جديدة تم وضعها للفترة 2025-2027، تهدف إلى تعزيز مكانة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني وجعلها قطاعا يتمتع بهيكلية قوية وتنافسية، بما يتماشى مع طموحات المغرب في تعزيز دوره كوجهة عالمية للصناعات التقليدية المتنوعة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 02 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 05 نونبر 2024م

وافق مجلس المستشارين، مباشرة بعد نهاية أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 02 جمادى الأولى 1446 الموافق 05 نونبر 2024، في جلسة عامة تشريعية، بالأغلبية (الموافقون: 29/المتنعون 03/ المعارضون: لا أحد)، على مشروع قانون رقم 22.24، يغير ويتمم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

ولفت السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، في بداية تقديمه للمشروع، إلى سياقه المرتبط بتنزيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي تراهن على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة.

وأطلع على أن الحكومة تشتغل على تنزيل تصور شامل ومتكامل، لجعل المراكز الجهوية محركا للاستثمار على المستوى المحلي، من خلال، وضع المراكز الجهوية للاستثمار تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، والذي فوض بعض صلاحياته لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، لتعزيز التفاعل والعمل المشترك بين المستوى المركزي والمجالات الترابية، وتحسين فعالية ونجاعة مسار المستثمر.

وأضاف أن الحكومة اشتغلت على تجويد الإطار القانوني، من خلال إعداد مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، مسجلا أن هذا النص يعد جزءا مهما من المرحلة الجديدة التي ستعرفها المراكز الجهوية للاستثمار للاستجابة للتحديات الراهنة، وبأنه جاء بمستجدات وتحولات مهمة، من أهمها الرفع من مسؤولية المراكز الجهوية للاستثمار في اتخاذ القرار، وتعزيز دورهم في تتبع القرارات المتخذة من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وتنزيل مشاريع الاستثمار، وتعزيز التنسيق بين المراكز، كمحرك للاستثمار ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي، إلى جانب تأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير وتقوية المسطرة المتعلقة بمعالجة الطعون.

من جهتهم، أكد السادة المستشارون على أهمية هذا النص التشريعي في النهوض بالاستثمار المنتج للشغل، مبرزين دور المراكز الجهوية في تعزيز التواصل الإيجابي بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي وجعلها أكثر استجابة لمطالب القوى الإنتاجية، عبر لامركزة مساطر الحصول على التراخيص الضرورية وإزالة العراقيل التي كانت تعيق الاستثمار، وشددوا على أن التنزيل الجيد لهذا الورش الإصلاحي يتطلب تكثيف الجهود للرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار، عبر تبسيط المساطر الإدارية واللامركز الإداري، بغية تحسين مناخ الأعمال وطنيا وجهويا، مؤكدين على أهمية الاقتصاد المجالي باعتباره من الركائز الأساسية للنموذج التنموي الجديد، ودعوا في هذا السياق إلى تدعيم الأساس الجهوي في بناء السياسات وتوزيع الموارد الاستثمارية لفائدة الجهات والمناطق ذات المؤشرات الدنيا في مجال التنمية البشرية والمجالية.

جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية

الثلاثاء 09 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 12 نونبر 2024 م

خصص مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس للرئيس، يوم الثلاثاء 09 جمادى الأولى 1446 الموافق ل 12 نونبر 2024، لجلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية الموجهة من السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها، الرابعة من نوعها في دورة أكتوبر 2024، لتداول في النقاط المدرجة في جدول الأعمال وفق الآتي

المحور الأول: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

1. من خلال سؤال تصدر جدول أعمال الجلسة، عن مآل مشروع النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، دعا السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، إلى الاهتمام بأوضاع الموظفين الإداريين من متصرفين ومهندسين وتقنيين ومساعدين إداريين ومحربين وملحقين تربويين وغيرهم، وإخراج نظامهم الأساسي، والزيادة في أجورهم على قدم المساواة وبنفس الأثر المالي، وإلى الالتفات لمشاكل هذه الفئة من العاملين بالقطاع، وطالب السيد الوزير، بتدشين ولايته بفتح الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية، والتعجيل بإخراج النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، لتدارك التأخير الذي حصل في الشهور الأخيرة، ولوضع حد لحالة الاحتقان التي يعيشها القطاع بسبب تأخر تنزيل هذا المشروع.

من جهته، شدد السيد الوزير، مجيبا، على أن الوزارة تعطي مكانة خاصة لثمين الموارد البشرية بقطاع التعليم العالي، في إطار تنزيل القانون الإطار، لدورها الأساسي والاستراتيجي، انطلاقا من قناعة فكرية وقناعة إدارية، بأهمية المقاربة التشاركية، مذكرا بتجربته وتدرجه في مراكز المسؤولية وملاصته عن قرب الدور المحوري الأساسي للموارد البشرية، وأهمية الانصات لكل الفرقاء والشركاء الاجتماعيين.

وأخبر عن مسودة، تم إعدادها ودراستها وتجويدها بشراكة مع النقابات الأكثر تمثيلية، ودليل مرجعي قامت الوزارة ببلورته، تمت إحالته على أنظار المجلس الأعلى للتربية والتكوين قصد الدراسة وإبداء الرأي، إلى جانب عمل الوزارة في احترام تام للمؤسسات الدستورية والبرلمان والأخذ برأيه.

2. ودعا أيضا السيد المستشار لحسن الحسناوي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤال حول تعميم المنح الجامعية، السيد الوزير للمزيد من العمل على رفع عدد الممنوحين بمختلف مناطق وأقاليم المملكة، ملتמسا دراسة إمكانية مراجعة العتبة الحالية لتوسيع دائرة الطلبة المستفيدين من الأوساط الهشة، في أفق تعميمها، وتمكينهم فرصة التميز والتألق العلمي والأكاديمي، مشيرا، في تعقيبه، إلى أن القرار القاضي بتسريع عملية توزيع المنح على الطلبة المستفيدين لتصل إلى 86 بالمائة السنة الجارية، سيسهم بكل تأكيد في تلبية احتياجات الطلبة مع بداية العام الدراسي، خاصة المنحدرين من المناطق النائية وينتمون لأسر ذات الدخل المحدود.

أكد السيد الوزير في جوابه، أن نسبة الاستجابة لطلبات المنح المودعة في الآجال القانونية، ستعرف خلال هذه السنة ارتفاعا مهما حيث ستنتقل من 82 في المائة إلى 86 في المائة، بتحديد سنوي

لعدد المنح الدراسية بمقتضى قرار مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المرصودة لها في قانون المالية لكل سنة، وأشار إلى أنه في إطار الملاءمة مع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي.

حيث تم إسناد مهمة البت في طلبات الاستفادة من المنح الدراسية من فئة السلم الأول إلى لجنة وزارية، تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي بدلا من اللجان الإقليمية المعمول بها سابقا، مع الاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد كمعيار موحد لتحديد المستفيدين، ولفت إلى أن الوزارة تعمل جاهدة على تنويع مصادر تمويل المنح، من خلال تعبئة إسهام مختلف المتدخلين والشركاء، من القطاع الخاص والقطاع العام، والشراكة الدولية خاصة فيما يتعلق بمنح الحركية الدولية، كما تم إحداث منح خاصة بالحركية الوطنية.

3. في تدخل السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، للسؤال عن وضعية كليات الطب والصيدلة، لفتوا الانتباه إلى إغفال بيان السيد وسيط المملكة الإشارة للأثر الإيجابي للمجهودات المبذولة من السادة أعضاء مجلس المستشارين، من خلال احتضانهم في الإطار الصحيح للحوار والتفاوض المؤسسي والمؤسسي التمثيلي لبلوغ الحلول المرجوة، وطالبوا بمضاعفة وثيرة سرعة العمل، تجاوزا لهدر زمني حكومي الذي استمر 11 شهرا، ولجميع الإشكاليات المتعلقة بكليات الطب والصيدلة، وضمان جودة التكوين البيداغوجي العلمي.

كشف السيد الوزير في رده، عن تفاصيل عقد اجتماع يوم الاثنين 11 نونبر 2024 مع الأساتذة وعمداء كليات الطب والصيدلة، لأجراء التسوية والاتفاق الذي تم التوصل إليهما بشأن ملف طلبة الطب والصيدلة، مبشرا بانتهاء الأزمة داخل كليات الطب والصيدلة وعودة الأمور إلى سيرها العادي، ووجه بالمناسبة، في إطار المقاربة التشاركية، الشكر إلى السيد رئيس الحكومة ووسيط المملكة، ووزير الصحة والحماية الاجتماعية، وممثلي الأمة في غرفتي البرلمان، والأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني والأساتذة وعمداء الكليات والطلبة وعائلات وأولياء أمور الطلبة.

وأضاف بأن الوزارة تتوجه مستقبلا لإيلاء اهتمام وانتباه أكبر لكليات الطب والصيدلة، باعتمادات مالية ومناصب أكثر، وإعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي الذي يحظى بسمعة دولية كبيرة ببرمجة تجويده والمحافظة عليه، مشيرا لإعلان مؤسسة وسيط المملكة عن نجاح مبادرة التسوية التي قادتها بين الإدارة وطلبة كليات الطب والصيدلة، وساهمت في خلق أجواء حوار ملائمة وساعدت على بناء الثقة وتسهيل تبادل الرأي وفرص تقريب وجهات النظر، وأنتجت حلولاً تضمن استجابة دستورية وقانونية، وفعالة وواقعية للملف المطبلي المعبر عنه منذ انطلاق الأشكال الاحتجاجية.

4. من جهة أخرى، وبخصوص الخصائص المهول في عدد الموظفين وعدم تعويض المتقاعدين بالمؤسسات الجامعية، تساءل أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، عن مآل مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الذي تم التوصل إليه في نطاق الحوار القطاعي، داعين إلى تدارك الهوة ورفع الغبن في إطار الإصلاح الشمولي للجامعة عن هذه الفئة، الذين لازالوا يعانون من الحيف والحرمان من العناية والاهتمام اللازمين، في ظل الخصائص المهول في عددهم وانخفاض نسبة التأطير الإداري والتقني.

واطلع السيد الوزير في معرض رده، عن توجه استراتيجي جديد يهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي للجامعات، من خلال مقارنة شاملة تركز على تطوير الموارد البشرية وترشيد الميزانيات، تتمحور حول تخصيص ميزانيات إضافية لكل جامعة، بمرمجة 1759 منصب مالي برسم السنة المالية 2025، مع التركيز على الاستعانة بالكفاءات المحلية والدولية، وتفويض بعض المهام للقطاع الخاص بهدف تخفيف العبء على الموارد البشرية الداخلية، وتروم إلى تحقيق نقلة نوعية في التعليم العالي، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وتبني سياسات إدارية عصرية تضمن الكفاءة والفعالية.

ثم شدد من جهة أخرى، على الدور المحوري للإداريين في نجاح المنظومة التعليمية، وعلى ضرورة الارتقاء بأدائهم وتحسين مردوديتهم، باعتبارهم شريان الحياة للمؤسسات التعليمية، مرتكزا على مبدأ التدرج والتمثين باستمرارية السياسات العمومية والحوار.

5. وتقدم بدورهم، السادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السيية)، بسؤال يتعلق بالحوار الاجتماعي القطاعي، للدعوة بضرورة التعجيل والإسراع بعقد اجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، والإعلان عن تشبثهم بفضيلة الحوار الاجتماعي الفعال كآلية فعالة وناجعة لحلحلة جميع المطالبات المشروعة لموظفي قطاع التعليم العالي، وللإستجابة كذلك لتطلعاتهم ولجميع مطالبهم العادلة والمشروعة.

أخبر السيد الوزير في بداية رده، عن لقاءات منتظمة تم عقدها مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، للوقوف على دراسة وتسريع ما اتفق عليه بين الوزارة والنقابات، وإصدار النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين، وإعداد مختلف النصوص التطبيقية له، ثم عدد بعض الخطوات التي قامت بها الوزارة بمعية شركائها الاجتماعيين، من قبيل إعداد برامج تأهيل الموارد البشرية، وتسوية الوضعيات الإدارية والمالية لهيئة التأطير الإداري، من خلال دورات للتكوين المستمر، وإعداد الدليل المرجعي للمهن والكفاءات، فضلا عن الارتقاء بظروف العمل بالجامعات، واستمرار التشاور والعمل مع النقابات الأكثر تمثيلية.

6. واستفسر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، عن سبل تطوير أداء الجامعة المغربية، للمناداة بإرادة قوية للإصلاح مصاحبة بتتبع ورقابة دائمة، وتعاون بين الجهاز الحكومي المسؤول والجامعات كمنخرط في هذه العملية، والوقوف عند المحاور والرافعات والتحديات الأساسية المرتبطة بإشكالية جودة التعليم، وعلاقة التعليم بسوق الشغل، ثم نقص الموارد البشرية في التعليم العالي، وفقا لما يقتضيه النموذج التنموي الجديد.

وخلال رده، ذكر السيد الوزير، بأهم أسس عمل الوزارة، بدءا بالتوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، القانون الإطار رقم 01.00، واحترام المؤسسات الدستورية وآراءها والشركاء، إلى جانب استقلالية الجامعة، المستمدة من استمرارية السياسات العمومية، حيث ينخرط الأساتذة في إطار تعاقدية يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج، وكل الفاعلين بالمحيط المحلي والجهوي والوطني والدولي، ثم بتوفير ميزانيات خاصة للجامعات إضافية، وبالوقوف على تحسين المردودية الداخلية للجامعات والخارجية عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة.

7. وتمحور سؤال أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، بخصوص تعزيز الاستثمار في الجامعات العمومية المغربية، حول طلب إعادة الاستثمار في الجامعات

العمومية كرافعة للتنمية المستدامة، وإعادة النظر في الأنوية الجامعية خاصة بالأقاليم التي تراجعت فيها، قابله السيد الوزير بنفس عناصر إجابته في سالف الأسئلة، مدافعا على أهمية استقلالية الجامعات المغربية بموجب القانون رقم 01.00، ومشيرا إلى أنها تمكن هذه المؤسسات من تنويع مصادر تمويلها وعقد شراكات مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لتلبية الحاجيات المحلية والوطنية والدولية، للإسهام في استثمار الجامعات في رأس المال البشري، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، إلى جانب المشاركة في طلبات العروض الدولية.

كما شدد على ضرورة تقييم مستمر للمنظومة التعليمية، من خلال اعتماد آلية التعاقد أو عن طريق الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة، وما إلى ذلك من المبادرات، ودعا إلى تشجيع الاستثمار في الجامعات سواء العمومية أو الخاصة، مؤكدا أن ذلك يتطلب دفع عجلة الاستقلالية لتمكينها من لعب دورها كمحرك للتنمية.

8. أيضا انتقد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه)، في سؤالهم المتعلق بتسريع التحول المستدام لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، سياسة السيد الوزير السابق في تدبير بعض أورش القطاع، بإجهاض مشروع «الباشلور» والأنوية الجامعية في مجموع تراب المملكة، فضلا عن تجميد وقف مسار طلبة الطب والصيدلة، وناشدوا السيد الوزير الحالي الوصاية، بذل المزيد من العناية بملف طلبة كلية الطب، وتتبع مطالب الأنوية الجامعة بالنسبة لإقليم تزنيث، ثم ضبط مجال اللغات المعتمدة بالجامعات.

وعد السيد الوزير من جهته، بمباشرة مجموعة من الإجراءات بتنسيق مع الفاعلين والمتدخلين والشركاء، وفي انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، في إطار استمرارية للسياسات العمومية ووفق القانون رقم 01.00، وتكريس استقلالية الجامعة وتعزيز دور الهياكل وإعادة تنظيمها، وأيضا تفعيل التعاقد مع الجامعات وضع آليات لتحفيز الأساتذة الباحثين على التجديد والتطوير وتشجيع البحث العلمي والابتكار.

9. خلال رابع سؤال وجهه أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار في هذا المحور، عن مآل النواة الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح بإقليم خنيفرة، تطلع السيد المستشار مولاي المصطفى الإسماعيلي العلوي إلى إقامة قطب جامعي يحتضن أبناء الإقليم والجهة معا، يستجيب لانتظارات المنطقة وينصف حقها في التوفر على بنية تعليمية تكون في مستوى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، رد عليه السيد الوزير مكثفيا بالإخبار عن انكباب أطر الوزارة على إعداد مخطط مديري بسرعة لتوسيع عرض التعليم العالي وضمان جودته، بنسق يحتوي حاجيات الجهات والأقاليم التابعة لها، ويراعي التكامل بين مختلف مؤسساتها، واستقلالية الجامعة والرهانات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوية والوطنية.

10. نوه السيد رئيس الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، بمناسبة طرحه سؤالاً حول الدخول الجامعي الجديد، بنجاح حل أزمة كليات الطب، معتبرا أن هذا الاتفاق وضع حدا لعناد سياسوي لا فائدة منه، ونادى بإبداع حلول في مجال تعميم منح الطلبة والرفع من قيمتها، وإعادة النظر في الإصلاح البيداغوجي الجديد، وأيضا بمواصلة الحوار والانفتاح لإنصاف الأساتذة الجامعيين، والكفاءات في مجالات إسناد المسؤوليات والتعيينات وتعزيز استقلالية الجامعات، والإفراج عن الأقطاب الجامعية.

وفي معرض جوابه، اعتبر السيد الوزير أن ارتفاع عدد الطلبة الجامعيين خلال الموسم الحالي مؤشر إيجابي، يعكس الثقة التي تحظى بها منظومة التعليم العالي عموماً، وذكر في هذا السياق بارتفاع عدد الطلبة الذين التحقوا بالجامعات إلى أكثر من مليون و307 آلاف، 90 في المائة منهم بالجامعات العمومية، وارتفاع نسبة المسجلين بالتكوينات ذات الولوج المحدود بـ 21 في المائة مقارنة بموسم 2023-2024، واعتماد حوالي 4 آلاف مسلك، منها 3 آلاف بمؤسسات التعليم العالي العمومي.

فضلاً عن مجموعة من المبادرات، تتجلى في مواصلة تنفيذ برامج التكوين في إطار الاتفاقيات مع القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، ورقمنة المضامين البيداغوجية وإحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد، بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفات.

المحور الثاني: قطاع التجارة والصناعة

تفاعل السيد وزير الصناعة والتجارة، والسيد كاتب الدولة المكلف لدى وزارته بالتجارة الخارجية، مع مجموعة من الإشكاليات ذات الصلة بالقطاع، بلورها السادة ممثلوا الفرق والمجموعات، من خلال سبعة محاور

1. رداً على أول سؤال، تقدمت به السيدة المستشارة زهرة محسين عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول حماية التاجر الصغير "مول الحانوت" من الانتشار غير المنظم لعلامات الأسواق التجارية الكبرى الوطنية والأجنبية، أقر السيد وزير الصناعة والتجارة بأن التاجر الصغير يوفر تسهيلات ائتمانية لزيائته في إطار ما يعرف بـ "الكريدي" تقدر بـ 840 درهماً لكل زبون، 30 بالمائة منها غير مرتبطة بسلعه، مسجلاً أن هذه الفئة تمثل 80 بالمائة من نقاط البيع بالمغرب.

وأبرز عمل وزارته على تنزيل 70 بالمائة من أصل 1500 توصية، بخصوص تحسين وضعية التجار الصغار وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهم، من شأنها حل مجموعة من المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة، أهمها الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية والورش الجبائي ورقمنة القطاع، إضافة إلى تمويل اتفاقيات شراكة مع مجموعة من البنوك لتمويل التجار الصغار وطرق تنويع البيع، وعملها على إيجاد بعض الحلول للإكراهات التي طرحها انتشار بعض سلاسل المتاجر العصرية، وغير المنظم للعلامات التجارية الكبرى الوطنية والدولية بالمغرب، وشكل تهديداً في البداية للتجار الصغار ولـ "مول الحانوت".

أكدت السيدة المستشارة خلال تعقيبها على جواب السيد الوزير، على الدور الكبير الذي يلعبه التاجر الصغير خاصة في مجال التشغيل، مبرزة أن هذا الأخير يشغل أزيد من مليون شخص بشكل مباشر، مشددة كذلك على الدور التضامني الذي تلعبه هذه الفئة من التجار في الأوساط الاجتماعية، الذي يتجاوز بيع السلع وتوفير التسهيلات الائتمانية إلى تقديم قروض للعديد من المواطنين لقضاء أغراضهم الشخصية وسداد مستحققاتهم بدون فوائد، ما يسهل حياة فئة عريضة من المواطنين ويستدعي التدخل للقيام بإجراءات عاجلة لإنقاذ التاجر الصغير من عدد من المشاكل التي باتت يتخبط فيها.

وفي هذا السياق، دعت إلى تطبيق قوانين تفرض مسافة محترمة بين هذه المراكز التجارية الكبرى والتجار الصغار للحد من تأثير المنافسة غير المتكافئة، كما لفتت إلى معاناة التجار الصغار مع

الإدارة فيما يخص الترخيص، وإلى غياب حماية للتجار وعدم إقرار تحفيزات ضريبية لهم، إلى جانب إشكالية التغطية الصحية غير المتوفرة لهم، معتبرة أن وضعيتهم تزداد سوءا.

2. في إطار وحدة الموضوع، بسط فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني) بخصوص استراتيجية الوزارة لتحسين السيادة الصناعية لبلادنا، وأعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي) حول موقع المغرب على خريطة الصناعة العالمية، إشكاليتين لمساءلة السيد الوزير عن التدابير المتخذة من أجل تعزيز موقع المغرب على خريطة الصناعة العالمية، وعن الإجراءات المتبعة من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية لصادرات المغرب وعلى مستوى القاري والدولي، وعن الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي يعول عليها كثيرا لتطوير الصناعة الوطنية لتعزيز ومواصلة نهضة الاقتصاد الوطني، من خلال الاستثمار في عدد كبير من المجالات، خصوصا الاستثمار في التكوين والابتكار، وتعزيز الإنتاج المحلي ومواكبته بإجراءات لحماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية في بعض القطاعات، وتفعيل الأفضلية الوطنية للمنتجات المحلية، خصوصا فالصفقات العمومية.

وتفاعلا مع السؤالين، أشاد السيد الوزير في البداية بخزان الكفاءات في الإدارة المغربية، في القطاعين العام والخاص، وفق ما راكمه من تجربة، كما صرح به، خلال اشتغاله في دواليبهما، امتدت لأكثر من 30 سنة، إضافة إلى ما لامسه في القطاع الصناعي بالأخص والقطاع التجاري من مرونة ومواكبة وتفاعل المباشر حسب المتاح، ثم تحدث عن مجهودات الوزارة لتخطي عراقيل الاستثمارات في المجال الصناعي، بمواكبة 1800 مشروع صناعي مع المراكز الجهوية للاستثمار في الصناعة، حظي 1783 منهم بالموافقة، وتمتعهم بالمواكبة والمساهمة والدعم المباشر والغير المباشر في إطار منظومة الدعم التي تخصصها الدولة لهذه المشاريع الصناعية، وبلغت نسبة 86% من المشاريع باستثمارات مغربية وبرأس مال وطني.

وأطلع عن المكانة القوية للصناعة الوطنية، حيث بلغ رقم معاملاتها 800 مليار درهم، مسجلا تضاعف نسبة الصادرات أكثر من 6 مرات خلال العشرين سنة الأخيرة، وتضاعف نسبة صادرات السيارات منذ 2021، مؤسسة على سيادة مع إمكانية ولوج المستثمر لأسواق أكبر من السوق الوطنية، وعلى التوجه لمراعاة أولوية احتياجات السوق الوطني وفق ما يقتضيه مبدأ التنافسية.

3. حث أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)، في سؤالهم حول تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية، الموجه للقطاع المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية، الحكومة على ضرورة مواكبة النجاحات الدبلوماسية التي يعرفها المغرب، من موقع أهمية تنمية الصادرات المغربية وترويجها لتقوية السيادة الاقتصادية لبلادنا وضمان تموقع جيد لها ضمن الدول الصاعدة.

واقترحوا طرح عروض تجارية مغربية قادرة على التنافس بالأسواق الدولية وتقوية حضور المنتج المغربي بها، ثم دعاها لتتبع وتقييم اتفاقيات التبادل الحر مع الكثير من الشركاء الاقتصاديين، لدراسة مدى فعاليتها وانعكاساتها على السوق الداخلية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري الوطني، والعمل على تعبئة الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات لتسويق منتوجاتنا.

أجاب السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية، معلنا بأن

الحكومة تولي أهمية كبيرة لقطاع التجارة الخارجية، بمناسبة إحداث كتابة دولة خاصة بالتجارة الخارجية، واعتبر أن أهمية التجارة الخارجية تكمن في كونها رافعة للإقتصاد الوطني، وأن رفع قيمة الصادرات يخلق المزيد من مناصل الشغل تشكل أولوية راهنة بالنسبة للحكومة.

وكشف بأن صادرات المغرب زادت بنسبة 15.24 في المائة ما بين 2021 و2023، فيما حققت صادرات السيارات نسبة 30.47 في المائة، كما بلغت صادرات النسيج والجلد زيادة بنسبة 12.78 في المائة، والصناعات الغذائية 8.97 في المائة، وصناعة الطائرات 19.40 في المائة، مزكيا تصريحات السيد رئيس الحكومة والوزير الوصي على القطاع، التي تؤكد على نصيب مهم في صناعة الطائرات من «صنع بالمغرب».

4. اعتبارا لمركز المغرب المهم على المستوى الدولي والمستوى الأفريقي صناعيا، ساق أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، لمناقشة السيد وزير الصناعة والتجارة، ومن خلال سؤال عن تطلعات بلادنا في مجال صناعة السيارات، إشكاليات تحد من فعالية القطاع، بداية بالمناداة بالاستثمار في قطاع الغيار بدل استيراده، وإثارة أزمة «موصلات السيارات» لمعرفة توجه الحكومة في هذا الإطار، وتحقيق الأمن والتنافسية في مجال صناعة السيارات، ونسب أكثر في قطاع التشغيل.

وهو ما رد عليه السيد وزير الصناعة والتجارة، بإبراز القدرة الكبيرة لقطاع صناعة السيارات على التطور، من حيث الصادرات وخلق مناصب الشغل، مؤكدا أن الاستثمارات الجديدة في القطاع من شأنها أن تحقق النتائج المرجوة في هذا المجال، وبأن القطاع قادر على مضاعفة صادراته بثلاث مرات، وعلى رفع عدد مناصب الشغل بـ80 في المائة.

وبخصوص تنمية تصنيع قطع الغيار بالمملكة، أفاد السيد الوزير بأن المغرب اتجه للعمل من البداية على جلب المصنعين لقطع الغيار، بالتوازي مع استقطاب استثمارات في مجال صناعة السيارات، لتحصيل عدد 260 شركة بالمملكة تزود المصنعين بقطع الغيار، كما يتم تصدير جزء من إنتاجها إلى الخارج.

ثم شرح في رده على تعقيب السيد المستشار، بخصوص موصلات السيارات (les chips)، من خلال مرحلتي سلاسل الإنتاج «الواجهة الأمامية» و«النهاية الخلفية»، وكيف يتمكن المغرب بكفاءة كبيرة من برمجة وإرسالها لباقي بلدان العالم، كمنتوج مادي يحتاج لاستثمارات ضخمة، لتقوية هذه المنظومة عالميا خاصة بعد أزمة كوفيد.

وكشف عن توجه القطاع بخصوص قطع الغيار، بالاشتغال محليا بدلا من جلب مستثمر لتجميع السيارات في المغرب، وبفضل منظومة تتشكل من 260 شركة أو مصنع تزود بقطع الغيار، وبالاتماد على السوق الثانوي، لصناعة قطع الغيار غير مرتبط بمباشرة بعلامة الصيانة، وتركيبه في السيارات، بواسطة شركات في انتظار الإدماج مع السوق الوطني.

5. وفي رده على سؤال محوري حول التجارة الإلكترونية وضرورة حماية المستهلك، بسطه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، كشف السيد وزير الصناعة والتجارة، عن إحالته للأمانة العامة للحكومة، مشروع قانون يتعلق بالتجارة الإلكترونية،

مؤكدًا أن الحكومة تشتغل بهذا الخصوص على إعداد الترسانة القانونية لحماية المستهلك، ولمواكبة تطور القطاع الذي يسير بسرعة كبيرة.

وأخبر أنه رغم كون قطاع التجارة الإلكترونية أضحى واقعا مفروضا وله دور في الدورة الاقتصادية الوطنية، فيتم التعامل معه بحزم من خلال مراقبة صارمة لجودة المنتجات، وخاصة التي يتم استيرادها من الخارج، موضحا على أن تشديد المراقبة له دواعي أساسها حماية المستهلك، وأن عددا من العاملين في قطاع التجارة الإلكترونية سجلوا شكايات بخصوص تشديد مراقبة السلطات على السلع والمنتجات التي يتم استقدامها من الخارج، وبأن السلطات المغربية تسجل آلاف المحاضر في السنة، سواء تعلق الأمر بمراقبة المنتجات أو بمراقبة الأسعار، مما يعكس حرص الحكومة على اتخاذ كافة الإجراءات التي تسعى لحماية المواطنين من مواد فاسدة، أو من عمليات نصب واحتيال، وحتى من جشع مضاربين وتجار أزمات.

ثم أقر بالضرر الذي لحق بالقدرة الشرائية للمواطنين، الذي اتخذت الحكومة جراه مجموعة من الإجراءات التي خففت من وطأة الأزمة، ومنها الاشتغال مع جمعيات حماية المستهلك، والتي تقوم في السنة بحوالي 300 زيارة ميدانية تسفر عن وضع حد لمجموعة من الممارسات غير القانونية.

وفي نفس الصدد، دعا الفريقان إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات والآليات الجديدة في سبيل حماية المواطنين من تجار الأزمات وأعداء الوطنية الاقتصادية والمضاربين، مع العمل بشكل أكبر مع الجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك، بالنظر للطفرة الكبيرة التي عرفتها التجارة الالكترونية إبان جائحة كورونا، حيث أنقذت العديد من الشباب من شبح البطالة، وفي نفس الوقت أصبحت عالما مليئا بالمخاطر والتحديات والاحتيال.

6. استفسر أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد المختار صواب/ والمستشار السيد أبوبكر أعبيد في التعقيب) بدورهم، عن مآل البرنامج المتعلق باستكمال سلاسل الإنتاج في الصناعة الغذائية والمعادن، في ظل استمرار التبعة لأسواق خارجية في المواد الأولية الأساسية، وغياب التكامل على مستوى بعض اتفاقيات للتبادل الحر، وعن سبل ضمان استدامة هذه السلاسل في سياق التغيرات المناخية التي تهدد القطاع الفلاحي وتؤثر على استقرار الإنتاج الزراعي، وأيضا أثاروا محدودية القيمة المضافة المحلية في قطاع المعادن، بسبب ضعف التصنيع المحلي وهيمنة نموذج التصدير في شكله الخام.

سلط السيد الوزير الضوء على نجاحات بلادنا ومكامن الخلل والضعف، ففيما يخص تثمين المواد الطبيعية الفلاحية والمعدنية، استشهد برؤية بعض المشاريع النور، بإمكانيات وتنافسيات مهمة، من قبيل نجاح 06 مصانع في الانتاج المحلي للعصير، والاشتغال على إيجاد سلسلة الإنتاج تؤمن الزيت والوعاء لتعليب سمك السردين، أما بالنسبة للصناعة المعدنية، فلتثمين مواردها تشتغل الوزارة على مشاريع استثمارات ضخمة، في النحاس والألمنيوم وفي الزنك، إلى جانب تثمين 95% من صادرات الفوسفات، و50% من صادرات المواد الغذائية، بتوجيهات ملكية سامية لسيادة كاملة وشمولية، وبتكامل وانسجام بين مكونات الحكومة لخلق مناصب الشغل، وتأمين احتياجات المواطن المغربي بالنسبة للمواد الغذائية.

7. ومن منطلق الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي يلعبه التجار الصغار، إذ يشكلون دعامة

أساسية في السلم الاجتماعي، سأل أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، عن الإجراءات الحكومية المتخذة لتحسين وضعية التجار الصغار، وناشدوا الأبنك المواطنين إيلاء ورد الاعتبار لهذه الفئة من العاملين في التجارة.

ربط السيد الوزير إجابته بما سبق وصرح به ردا على أول سؤال بالمحور، وأضاف علاقة بالاشتغال مع التجار الصغار أصحاب منصات البيع بال شراء، بمساعدة الشبكات والأبنك، لتمويلهم وتمكينهم من اقتناء حاجياتهم وتسهيل أداء القروض بعد البيع، وبتنوع مداخيلهم، وخاصة بالانخراط في التجارة الإلكترونية، حيث الأداء ما بعد التسليم، وتكلفت المنصة بثمن هذه الخدمات، فضلا عن خدمات التحويل المالي التي تستلزم ترسانة قانونية خاصة، وبرامج أخرى تنمي دور التاجر الصغير في المجتمع.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان

انطلاقا من المرتبة الهامة التي بوأها دستور 2011 للبرلمان، من خلال الارتقاء بأدواره كسلطة تشريعية، بما يعكس مكانة وأهمية هذه المؤسسة في الصرح المؤسسي والدستوري لبلادنا، وفي إطار وعيهم بهذه المستجدات الدستورية التي انتقلت بأدوار البرلمان وجعلت منه طرفا أصيلا للتشريع، أكد المتدخلون في هذا المحور على أهمية تعزيز علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لاسيما على مستوى الارتقاء بالأدوار الرقابية والتشريعية للبرلمان، وعلى الأخص تجاوز التعثر الذي يعرفه مسار مقترحات القوانين الذي لا يرقى إلى مستوى انتظارات أعضاء البرلمان.

من خلال سؤال محوري، بخصوص «تفاعل الحكومة مع مقترحات البرلمان»، بسطه للنقاش السادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس/ والمستشار السيد مولاي مسعود اكناو في التعقيب).

من جهته، صرح السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، مجيبا عن الأسئلة الشفهية الأربعة، في إطار وحدة الموضوع، بأن الولاية التشريعية الحالية قد شهدت في سنواتها الثلاث الأولى ارتفاع منسوب العمل الرقابي، بالموازاة مع عمل الحكومة على الرفع من وتيرة عملها قصد التعاطي مع الرقابة البرلمانية، سواء عبر الأسئلة الكتابية أو الشفهية أو عبر مقترحات القوانين، حيث استجابت بشكل إيجابي لـ 28 مقترح قانون قدمها البرلمان، 24 مقترحا من مجلس النواب و4 من مجلس المستشارين.

وأكد أن نسبة تفاعل الحكومة مع مقترحات القوانين التي بلغت 9 %، تتماشى مع المعدل الدولي المعتاد في تفاعل الحكومات مع مقترحات القوانين، مشيرا إلى أن القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة ينص على ضرورة دراسة الحكومة لمقترحات القوانين

مرة واحدة كل شهر، وإلى أن الحكومة، بعد مرور نحو عام ونصف من ولايتها الحالية، أصدرت مرسوما يهدف إلى رفع مستوى التفاعل مع مقترحات القوانين، من خلال لجنة تقنية متخصصة، تضم على الأقل مديري الوزارات، تقوم بعمل مهم في دراسة المقترحات، حيث عقدت الحكومة 26 اجتماعا درست خلالها 338 مقترح قانون، منها 53 تخص مجلس المستشارين، فيما تبقى 10 مقترحات لم تحدد الحكومة موقفها منها بعد.

وعلاقة بالجانب الرقابي، أشار السيد الوزير إلى أن الحكومة شهدت تحسنا ملحوظا في تجاوبها مع الأسئلة البرلمانية مقارنة بالولايات السابقة، ففي السنة التشريعية الثالثة من الولاية الحادية عشرة، أجابت الحكومة عن 5656 سؤالاً كتابيا من أصل 6778، ما يعادل 83.45 %، وهو معدل غير مسبوق في تاريخ تعامل الحكومة مع الأسئلة الرقابية، وإلى أن الحكومة تلقت منذ بداية الولاية التشريعية الحالية حتى يوم أمس الاثنين ما مجموعه 24403 سؤالاً كتابيا من مجلسي البرلمان، وأجابت عن 17293 منها بنسبة 70.86 %، موزعا بين مجلس النواب الذي تلقى 18316 سؤالاً وأجاب عن 13081 منها بنسبة 71.42 %، ومجلس المستشارين الذي تلقى 6087 سؤالاً وأجاب عن 4212 منها بنسبة 69.20 %، وأضاف فيما يخص الأسئلة الشفهية، بتلقي الحكومة 17124 سؤالاً شفويا في الثلاث سنوات الأولى من الولاية التشريعية الحالية، أجابت عن 3903 منها فقط، مذكرا بارتباطها بالبرمجة والتوقيت.

ومباشرة بعد انتهاء حصة الأسئلة الشفوية المدرجة بجدول الأعمال، أكد السيد المستشار خالد السطحي، في إطار تناول الكلمة وفق المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، على ضرورة حفاظ الحكومة على مكتسبات مستخدمي ومنخرطي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وذلك بعد شروعا في دمجها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونبه إلى أن طريقة إصدار مشروع القانون المتعلق بدمج الصندوقين لم تكن مناسبة، حيث غابت عنها المقاربة التشاركية، مبدئا تخوفه، كما باقي المؤمنين والمنخرطين والموظفين والمستخدمين بالمؤسسة، من الجهاز على مؤسسة «كنوبس»، التي قامت بمجهودات كبيرة فيما يتعلق بالتغطية الصحية.

وتفاعلا مع سؤال السيد المستشار، طمأن السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بأن مشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00، المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض ويسن أحكام خاصة، سيأخذ في الحسبان القضايا التي تخص حقوق مستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الذين ينتقلون بشكل قانوني وتلقائي.

وأبرز السيد الوزير أن الصيغة الأولى لمشروع القانون السالف الذكر اكتتفها بعض الغموض الذي تم استدراكه وتصحيحه، مشددا على نهج الحكومة للمقاربة التشاركية بخصوص هذا القانون الذي يوجد في مسطرة المصادقة، لافتا إلى أن هذا النص القانوني سيعرض للمناقشة في مجلسي النواب والمستشارين، ليتم وقتها الاستماع إلى جميع الآراء.

وأكد كذلك بأن جميع التخوفات التي طرحت من قبل النقابات والتعاضديات قد أخذت بعين الاعتبار، وسيتم الحفاظ على تلك الحقوق في مشروع القانون، كما أن الاتفاقيات المتعلقة بالتعاضديات ستظل مستمرة ومحفوظة، كما شأن نظام الثالث المؤدى للأجراء ومؤمني الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وذوي الحقوق.

الجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة

الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 19 نونبر 2024 م

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، وبترئاسة رئيس المجلس السيد محمد ولد الرشيد، انعقد يوم الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 19 نونبر 2024، على الساعة الثالثة بعد الزوال واثنا عشرة دقيقة، أشغال أول جلسة من جلسات المساءلة الشهرية للسيد رئيس الحكومة بمجلس المستشارين، الخاصة بالسياسة العامة، بتناول موضوع «منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني»، جسده سؤالات محوري بسطه أمام الجلسة العامة، السيدة والسادة المستشارون أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تم تسليم المداخلة مكتوبة)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- المستشارة السيدة لبنى علوي.

عرض السيد رئيس الحكومة، في معرض جوابه، أدوار منظومة الصناعة الوطنية في النهوض بالاقتصاد الوطني، متحدثا بلغة الأرقام لشرح خطة حكومته لتحويل المملكة لقوة صناعية، تتبنى رهان المملكة بمواصلة العمل على القطاع الصناعي من خلال سياسة متجددة ومستدامة، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية، والسعي نحو تحقيق السيادة الصناعية وأهم محركاتها من ناحية خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، مشيرا في هذا الإطار إلى خلق 125 ألف منصب شغل منذ بداية الولاية الحكومية الحالية إلى غاية يوليوز الماضي.

وذكر كذلك بالنمو الذي عرفه القطاع الصناعي بعدما حقق رقم معاملات يصل إلى 800 مليار درهم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 22,7 في المائة مقارنة مع سنة 2021، في حين أن تركيبة الصادرات عرفت تحولا جذريا وسجلت سنة 2023 ما يصل إلى 377 مليار درهم، ووصلت الصادرات الصناعية منها إلى غاية شتبر 2024 إلى 291 مليار درهم، مفصلا في أبرز خصائص الصناعة الوطنية في التوقع بمهن وتخصصات على درجة عالية ومواكبة مهن المستقبل، وتصدر المغرب ترتيب صناعة السيارات في إفريقيا، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 700 ألف مركبة، مع تصدير السيارات لأكثر من 70 وجهة عالمية ومعدل إدماج محلي يعادل 69 في المائة.

وفي ذات السياق، سجل تطورا ملموسا في صادرات السيارات، ببلوغ سنة 2023 ما يصل إلى 148 مليار درهم، أي بزيادة 28 في المائة مقارنة مع سنة 2022، و82 في المائة مقارنة مع سنة 2019، تمت مواكبته بتصنيع ثلاث أنواع من السيارات الكهربائية، فضلا عن توقيع اتفاقيات مع مجموعات رائدة في التنقل الكهربائي، كما أفاد بتمكن صناعة الطيران بالمغرب من جذب أكثر من 150 مقالة، على غرار «بوينغ» و«إيرباص»، ثم شركة «سافران»، وتحقيق رقم معاملات مهم وصل إلى 20 مليار درهم في شتبر المنصرم، وارتفع بعشرين في المائة مقارنة مع سنة 2023، مشيرا إلى دخول المملكة إلى عالم صناعة القطارات.

وأوضح أن الحكومة حرصت على بلورة عرض عقاري، إذ تم التوقيع على 30 اتفاقية مرتبطة بالبنية التحتية الصناعية بقيمة استثمارية تتجاوز 7,8 مليارات درهم، وتم إطلاق منذ شهر أكتوبر 32 مشروعا يتعلق بإنشاء وتوسيع مناطق التسريع الصناعي، التي ستتمكن من توفير عرض عقاري صناعي إضافي يصل إلى 3705 هكتارات، أي 30 في المائة من المساحة الإجمالية خلال السنوات الثلاث من الولاية الحالية.

وبعدما أكد على دور جلالة الملك في قيادة مجموعة من الاستراتيجيات الطموحة التي تخص القطاع الصناعي خلال 25 سنة، عاد السيد رئيس الحكومة ليشير إلى أنها كانت مدعومة من مشاريع البنية التحتية، كميناء طنجة المتوسط، الذي صار يحتل الرتبة الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كأكبر ميناء للحاويات، والرابع عالميا من ناحية الكفاءة، إلى جانب شبكة مهمة من الطرق السيارة التي انتقلت من 80 كيلومتر سنة 1999 إلى 1800 كيلومتر اليوم، موضحا بأن البلاد تمكنت من تعبئة أزيد من 13 ألف هكتار من العقار الصناعي وخلق 150 منطقة صناعية.

وخصص بعدها جزءا من عرضه للإشارة إلى إنجازات الحكومة في هذا الصدد، بما فيها بلورة بنك للمشاريع، بعد مرحلة «كوفيد»، يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاج المحلي الصناعي، إذ تم منذ انطلاقه تحديد 1864 مشروعا استثماريا بمختلف جهات المملكة، تمثل فرصا حقيقية للاستثمار واستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، باستثمار إجمالي متوقع قدره 119 مليار درهم، وبإمكانية خلق أكثر من 181 ألف منصب شغل.

في محطة موائية، أطلع السيد رئيس الحكومة على أنه تمت معالجة 2012 مشروعا صناعيا في مختلف القطاعات الصناعية من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار خلال الولاية الحكومية، باستثمار يفوق 800 مليار درهم، ستخلق ما يصل إلى 275 ألف منصب شغل، موضحا أنه بإذن من جلالة الملك تم إحداث منطقتين صناعيتين في مجال الدفاع، بهدف استقطاب مشاريع استثمارية في الصناعات المتعلقة بالأسلحة والذخيرة والأمن، ما يمثل خطوة مهمة نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية قوية، تساهم تدريجيا في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الدفاعية لبلادنا.

وفي محاولة للإشارة إلى محددات دعم الحكومة للمقاولات الصناعية، كشف أنه تم دعمها من خلال المحافظة على استقرار أسعار الكهرباء رغم ارتفاع تكلفة إنتاجها، عكس دول أخرى، وهو إجراء تحملت فيه الدولة تكلفة مالية، ما مكن المقاولات الصناعية من المحافظة على تنافسيتها، مشيرا في نفس السياق إلى تفعيل الاتفاقية الخاصة بتمكين الصناعات من الولوج إلى الطاقات المتجددة ذات التوتر المرتفع بأسعار تنافسية.

وتضمن عرض السيد رئيس الحكومة كذلك، كشفه أن الحكومة منذ تنصيبها كانت واعية بضرورة جعل القطاع الصناعي مجهود حكومة كلها، وعن عملها على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار بعد سنوات من التردد والتعثر، من شأنه تطوير البنية القانونية والتنظيمية لتحفيز المستثمرين الأجانب، إذ يشمل عدة إجراءات من خلال تقديم حوافز مالية وترايبية للمستثمرين، تسعى الحكومة من خلاله إلى خلق عدالة مجالية واجتماعية في توزيع الاستثمارات حتى تستفيد مختلف الأقاليم.

وتفاعلا منه مع ما جاء في خطاب جلالة الملك بمناسبة المسيرة الخضراء، سجل أن الحكومة ستواصل مجهودها بالعمل على تعزيز دور المغاربة المقيمين بالخارج، لتشكل استثماراتهم وخبراتهم قاطرة لتنمية القطاع الصناعي ببلادنا، داعيا في الأخير المؤسسات البنكية إلى مواصلة دعم المبادرات الصناعية ومواكبة المستثمرين المغاربة والأجانب.

وأبرزت فرق الأغلبية، خلال تدخلاتها بمناسبة التعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة، أن القطاع الصناعي يحمي الاقتصاد الوطني من التقلبات المناخية التي تعصف بالفلاحة ومن الاضطرابات الخارجية التي تؤثر على القطاع السياحي، مؤكدة على أن الصناعة تلعب دور التوازن عند اختلال باقي القطاعات الإنتاجية.

استهلها أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار في مداخلة السيد المستشار المصطفى العلوي الإسماعيلي، بالدعوة إلى تشجيع صناعة التكنولوجيا والرقمنة التي تفرض على بلادنا تعزيز صناعة البرمجيات وتصنيع الإلكترونيات وخدمات التكنولوجيا المالية، وطالبوا بتشجيع صناعة الطاقات المتجددة لتقليل الاعتماد على واردات الطاقة، خصوصا وأن المملكة تتوفر على موارد هامة منها، تمكّنها من إحراز عديد من المنشآت الفنية، ونادوا أيضا إلى إرساء منظومة صناعية للسفن ودعمها من أجل إنجاح الاقتصاد الأزرق ومبادرة الأطلسي، كما شددوا على ضرورة فتح الأبواب لتشجيع الصناعة الدوائية لمواكبة مشروع الحماية الاجتماعية بالمملكة، ودعم تصدير هذه المنتجات نحو الأسواق الإفريقية، والعمل على تخفيض أثمانها داخليا حسب القدرة الشرائية للمواطنين.

ودق فريق الأصالة والمعاصرة في مداخلة لرئيس الفريق المستشار السيد عبد الكريم الهمس، ناقوس الخطر بشأن تركيز الصناعة في مناطق محددة، وسجلوا عددا من الإشكالات تطوق قطاع الصناعة المغربية، داعين الحكومة لبذل مجهود أكبر لتوفير العقار الموجه للصناعة، ولتحقيق العدالة المجالية في مجال الصناعة، بخلق مناطق صناعية معززة ببنية تحتية موازية بباقي الأقاليم، لاسيما الهشة والنائية، لتجاوز الوضع الحالي الذي يعرف تركيز 80 في المائة من النشاط الصناعي في المنطقة الفاصلة بين مدينتي طنجة والجديدة، واعتبروا أنه من الضرورة جعل الصناعة رافعة أساسية لتشغيل الشباب العاطل عن العمل، لاسيما الذين لا يحملون شهادات أو لم يخضعوا لتكوين حريفي.

وسلط السيد المستشار محمد زيدوح، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الضوء على جاذبية المغرب للاستثمار الصناعي، حيث أكد على أن منظومة الصناعة المغربية تعد رافعة للاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل ومفتاح للنهوض بالنمو وتعزيز الابتكار والحد من الهشاشة، مشيدا بالحصيلة التي حققها المغرب في القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة، وأشار من جهة ثانية إلى ثقة المستثمرين في القطاع الصناعي بالمغرب والآفاق الاقتصادية والسياسية المطمئنة بالمملكة المغربية، بمضاعفة الوظائف بثلاثة مرات في القطاع الصناعي مع تضاعف الشركات

الصناعية، ومع ارتفاع الصادرات الصناعية بست مرات، حيث انتقلت من 61 مليار درهم سنة 1999 إلى 377 مليار درهم سنة 2023.

واستحضر بالمناسبة تصدر المغرب في انتاج السيارات السياحية في القارة الإفريقية وتصدير السيارات الحرارية نحو الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مكانته في صناعة السيارات الكهربائية والبطاريات، وتعزيز موقع المغرب كفاعل رئيسي في عدد من الصناعات على غرار الصناعة الغذائية والكيمائية والدوائية والصيدلانية وصناعة النسيج والجلد، وفقا لاستراتيجيات تمت مواكبتها ببنية تحتية صناعية ولوجيستكية قوية، على غرار ميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة والناظور وشبكة الطرق والخطوط السككية فائقة السرعة، إضافة لتعبئة أزيد من 13 ألف هكتار من العقار الصناعي وخلق حوالي 150 منطقة صناعية.

وفي ردها على العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، والذي استعرض فيه مجموعة من الأرقام الإيجابية حول الصناعة في المغرب، أشار السادة مستشارو المعارضة أوجه القصور التي تعيق حسبهم تطور هذا القطاع الاستراتيجي.

ودعا أعضاء الفريق الحركي، من خلال السيد المستشار يونس ملال، الحكومة إلى تجاوز الإشكالات التي يعرفها القطاع الصناعي، لاسيما فيما يتعلق بالعقار والتمويل، مع ضرورة مراجعة اتفاقات التبادل الحر، مسجلين بأن المغرب في سنة 2024 لا زال يستورد جزءا كبيرا مما يستهلكه، خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي كانت تحقق قدرا من الاكتفاء الذاتي، وشددوا بالمناسبة على ضرورة إعادة النظر في التوزيع المجالي للاستثمارات الصناعية وإلى ضمان الدولة للصناع لدى البنوك، خاصة وأن القطاع المالي لا يمول إلا 9 في المائة من النشاط الصناعي بالمملكة.

ومن جهة أخرى، ناشدوا الحكومة لمواكبة نتائج التغيرات الديمغرافية التي أفرزها الإحصاء العام للسكان، والتي تستلزم إنشاء مراكز صناعية جديدة، ومراجعة العقارات الصناعية غير المستغلة والممنوحة للمقاولات، ثم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة، وادماج القطاع غير المهيكل، وتحفيز الإبداع والابتكار في المجال الصناعي بدعم البحث العلمي وتمويله.

ودعا السيد المستشار المخلول محمد حرمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أمام الجلسة العامة، إلى استعجالية حل الإشكاليات التي يطرحها القطاع غير المهيكل، مثمنا ما باشرته الحكومة من إصلاحات، وجميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لحماية القدرة الشرائية، مبديا أمله في الوقوف بحزم لحل الإشكاليات والمضاربات والاحتكار، و ما وصفه بـ«الجشع التضخمي» و«ضعف الحس الوطني» لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين، واستحضار الاضطرابات الجيوسياسية والحروب والأزمات التي يعرفها العالم، وما لها من تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي والوطني، في وضع وتنفيذ جميع البرامج والمشاريع التي تعزز السيادة الصناعية.

كذلك انتقد السيد المستشار يوسف ايدي، رئيس الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، معقبا، ما سماه «التبعية المقلقة»، التي بات المغرب يعاني منها في عدد من القطاعات الاستراتيجية، واعتبر النجاح الذي حققه المغرب في مجال انتاج السيارات بالقارة الإفريقية يخفي هشاشة تنعكس على الإدماج المحلي في مكونات التكنولوجيا عالية الدقة، واقتصار النجاح بخصوص قطاع الطيران في استقطاب أكثر من 140 شركة عالمية إلى الابتكار في سلسلة القيمة العالمية، ونبه كذلك

إلى الأثر السلبي لضعف قدرة الصناعة التحويلية في قطاعات الصناعات الغذائية، على الاقتصاد والأمن الغذائي الوطني، وعلى توازن الأسعار وتوفر المنتجات في الأسواق العالمية.

ذكر من جانبه، السيد المستشار محمد يوسف العلوي، في مداخلته باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بعوامل تطور الصناعة الوطنية وبالتحديات التي تواجه مسار نمائها، مستحضرا مضامين الرسالة الملكية في مارس 2023، الموجبة لضرورة تعزيز تنافسية الإنتاج المحلي، ليدعو إلى القيام بمراجعة شاملة لمنظومة التكوين المهني، وإلى التسريع بتهيئة الظروف اللازمة لتجهيز أسطول بحري تجاري وطني يستجيب للمعايير الدولية، وأيضا إلى تبني ميثاق استثمار خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لمساهمة شاملة في تطور المنظومة الصناعية بكافة جهات المملكة.

وبنى المستشار السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، كلمته في نفس السياق، بالعلاقة الجدلية لتأثير التطور الصناعي في مسار ترسيخ الدولة الاجتماعية بفئات الأجراء والعمال والعاملات، علاقة بحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة، ثم نقل تطلع فريقه من خلاله، إلى تسريع التحول البيئي نحو صناعات جديدة لتقوية الإنتاج المحلي والتقليل من التبعية للخارج، وإلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة بالانتقال نحو طاقات متجددة، سليمة ومستدامة، ثم تقدم بمجموعة من المقترحات تروم الرفع من إمكانيات المغرب التصديرية صناعيا وجلب العملة الصعبة.

وطرح السيد المستشار عبد الكريم شهيد، منسق مجموعة الدستوري الديموقراطي الاجتماعي، مجموعة من التحديات التي تحد من تسريع وتيرة خلق الثروات المادية وغير المادية، وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين، مقتصرنا على الجانب المتعلق بنقل الكفاءات في الوسط المهني، لما يتيح من استثمار أمثل لزمان العمل، وتثمينا للرأس المال البشري وتعزز تماسكه، أمام ضعف ثقافة تقاسم المعارف ونقلها داخل مجموعة من الأوساط المهنية.

واستشهد بالتقارير الصادرة مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط لإظهار وضعية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، بتحقيق 58 ألف منصب شغل خلال الأشهر الأخيرة، أمام فقدان قطاع الفلاحة والصيد البحري 152.000 منصب شغل، بسبب التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف بالمغرب، ثم أبرز التطور الكبير الذي أحدثه إنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال السنوات الأخيرة، ونبه في آخر مداخلته إلى التراجع الذي عرفه قطاع صناعة الملابس وأنشطة الصناعة الكيماوية، ثم وجه الدعوة للأخذ بعين الاعتبار خلال اعداد وتنزيل السياسات العمومية وضعية 1.5 مليون من الشباب يوجدون، وفق تقارير رسمية، خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل.

أیضا تطرق السيد المستشار لحسن نازهي، عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلى ضعف الدعم الموجه للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95 بالمائة من الناتج الصناعي، إذ لا يتجاوز، بحسبه، في أغلب الأحيان الخطط الشكلية ولا يواكب التحديات الحقيقية التي تواجهها في الميدان، ولفت إلى التركيز الكبير للمشاريع الصناعية في المناطق الكبرى على حساب المناطق النائية، ما يحول دون تحقيق العدالة المجالية وسياسة استثمارية شاملة تدعم اللامركزية، ونبه كذلك إلى ضرورة توضيح الرؤية حول نوعية فرص الشغل التي تم خلقها في إطار البرنامج الوطني «صنع

بالمغرب»، وحول الآثار الحقيقية لهذه المشاريع على الاقتصاد المحلي والوطني.

وربطت آخر معقبة، السيدة المستشارة لبنى علوي، رهن قطاع الصناعة بين قطاع الصناعة والتجارة وقطاع التشغيل، بضعف التقائية السياسات العمومية ذات الصلة، وتوقفت عند بعض مؤشرات ارتفاع نسبة إفلاس المقاولات، بالموازاة مع ارتفاع القطاع غير المهيكل، وذكرت من جانب آخر، بوجود بلادنا في محيط صناعي تنافسي قوي، يقتضي إخراج استراتيجية صناعية جديدة قادرة على ضمان تنافسية المقاولات المغربية ومواجهة الأزمات والتحديات، محذرة من خطر تناسل ظاهرة المضاربة على استثمار الوعاء العقاري المعبأ للاستثمار بسبب الجشع وضعف آليات الحكامة والمراقبة.

وخلصت إلى أن النهوض بالقطاع الصناعي وجعله رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، يقتضي وضع مخططات شاملة، تستحضر مختلف الجوانب المرتبطة بالاستثمار والتصنيع، وضمنها تحديث الإطار القانوني، ومن ذلك إخراج قانون النقابات قبل قانون الإضراب، ومراجعة مدونة الشغل وإقرار قانون للانتخابات المهنية لإفراز تمثيلية حقيقية، وفق مقاربة تشاركية حقيقية، تستحضر ملاحظات وتصورات مختلف الفاعلين والمتدخلين وفي مقدمة هؤلاء النقابات.

وأضاف السيد رئيس الحكومة، في رده على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين، على أن الحكومة تشتغل بجد من أجل جعل المغرب مركزا صناعيا تنافسيا على الصعيد الإقليمي والدولي، مشيرا إلى أنها جعلت من السياسة التصنيعية الوطنية محفزا للموارد البشرية، وإلى أن استراتيجية التصنيع ليس خيارا بل قرارا وسياسة دولة تتجاوز الزمن الحكومي، موضحا أن جميع المجهودات المبذولة والتي تمتد على مدى 25 سنة، تأتي بفضل الرؤية الملكية لصاحب الجلالة، وتؤكددها مجموعة من الأرقام، على غرار ارتفاع الصادرات التي انتقلت من 61 مليار درهم في سنة 1999 إلى 129 مليار درهم في سنة 2010، إلى 376 مليار درهم في سنة 2023، أيضا بارتفاع عدد المقاولات الصناعية من 4500 سنة 1999 إلى 13 ألف مقاولات إلى حدود سنة 2023، وبلوغ رقم معاملات الشركات المصنعة 80 مليار دولار.

وأطلع أيضا على أن بلادنا اليوم تعرف تحولات كبيرة تشهد بعض الإكراهات، كالجفاف الذي يبرز تأثيره على القيمة المضافة وعلى مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، وذكر بالورش الذي تشتغل عليه الحكومة المتعلق بالإصلاح الشامل للمؤسسات العمومية، بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص من أجل منحه هامشا كبيرا في المجال الصناعي والاستثماري، على أن الحكومة تسعى إلى خلق تحول شمولي في منظومة خلق الثروة وفرص الشغل، بالاعتماد أكثر على القطاعات الأخرى وأهمها القطاع الصناعي، كاختيار حكومي يسير بوثيرة سريعة، ما يثبتته إخراج ميثاق الاستثمار وقوانين المناطق الصناعية في الشهور الأولى من الولاية الحكومية.

ثم ذكر بأنه في إطار الاجتماع السادس للجنة الوطنية للاستثمارات، ستم مناقشة 50 مشروعا تقدر بما يصل تقريبا إلى 150 مليار درهم كاستثمارات، ترقبا لتوفير ما بين 70 و80 ألف منصب شغل، بمقابل تسجيل حصة استثمارات الأجانب في المشاريع الصناعية 39 في المائة، وتحقيق أرباح قياسية خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، وفي ذات الاتجاه أكد اشتغال الحكومة على رؤية واضحة لمغاربة العالم حتى يمكنهم الاستثمار ببلادهم، بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لديهم في إطار الدينامية الاستثمارية التي يتم خلقها بالبلاد.

ثم لفت إلى جميع المؤهلات الوطنية من أجل خلق إقلاع اقتصادي جديد، مؤسس على المهن المستقبلية، ذاكرا أن التنافس الصناعي العالمي صار مبنيا على عدد من المحددات، بما فيها اليد العاملة والانفتاح الاقتصادي والذكاء الاصطناعي، وهو ما يتم الاشتغال عليه، سواء في إطار إستراتيجية الانتقال الرقمي أو الطاقوي، موازاة مع تحديد التشغيل كأولوية كبرى، وفي أفق بنية استثمارية واضحة تكون أكثر شفافية بالنسبة للآليات الأساسية لتطوير الاستثمارات الكبيرة، وخاصة الصناعية، إذ يتم تجهيز 3500 هكتار بالمغرب حتى تتضمن استثمارات، بما يشمل جهة الدار البيضاء سطات التي تحوز حوالي 7 ملايين نسمة من المنتظر أن تستفيد منها.

وأثناء إظهاره الرغبة في بناء عدالة مجالية، ساق مثال ميناء الناظور والداخلية وتطوير ميناء أكادير، بما لديها من دور أساسي في بناء المنظومة المتكاملة للصناعة المغربية، فضلا عن مواصلة سياسة تطوير البنيات الأساسية، بما فيها الطرق والمطارات، خصوصا تلك التي تتعلق بتنظيم كأس أمم إفريقيا وكأس العالم، وصرح بواقع الصحوة الصناعية التي يعرفها المغرب بتوجيهات ملكية سامية، التي جعلته بوابة للصناعة العالمية واستثناء في شمال إفريقيا، وبأن ما يتعرض له بلدنا من حملات عدائية هو ضريبة لما يحققه من نجاحات على مستوى استقطاب الصناعات، وأضاف بأن مستقبل الصناعة الوطنية سيكون مرتبطا بمجالات صناعة المستقبل، مثل الطاقات المتجددة وصناعة السيارات الكهربائية والهيدروجين الأخضر وصناعة الأسمدة الفوسفاتية التي أصبح لها دور عالمي في إنتاج الغذاء، وهو ما لا يتحقق دون تضافر جهود الجميع.

وخلص السيد رئيس الحكومة، للتصريح بأنه استكمالا لما تم القيام به طيلة ثلاث سنوات، بعدما تم تحصين المكتسبات في مجال التصنيع، فيتم السعي لتمكين المستثمرين المهتمين ببلادنا، من الأرض والشفافية والتسهيلات والمواكبة، على المستوى القانوني أو المؤسسي، لضمان نجاح السياسة الصناعية، وتوفير قوة عاملة مؤهلة ومدربة وبأسعار تنافسية، وما تحصل في إطار الحوار الاجتماعي، من حوارات ونقاش ورفع الأجور بالقطاع الخاص، بمنحى إيجابي، في انتظار صدور قانون الإضراب لتسهيل المسار.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 26 نونبر 2024م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446 الموافق ل 26 نونبر 2024، الجلسة العامة الخامسة المخصصة للأسئلة الشفهية، من دورة أكتوبر 2024، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول للرئيس، والسيد محمد رضى الحميني، كأمين للجلسة، للتداول في مواضيع هامة.

وقبل مباشرة جدول أعمال الجلسة، أخبر السيد أمين المجلس، بتوصل رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس، بطلب السيد وزير النقل واللوجستيك لظروف صحية طارئة، تأجيل الأسئلة الموجهة إليه لجلسة لاحقة، وأشار إلى أن الفرق والمجموعات بالمجلس طالبت بدورها تأجيل أسئلتها

الموجهة للقطاع لوقت لاحق، طبقا لمقتضيات المادة 272 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

المحور الأول: القطاع المكلف بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

1. في جوابها عن أول سؤالين شفهيين، في إطار وحدة الموضوع، حول التأطير القانوني لاستعمال الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي، تقدم بهما السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)، لمعالجة إشكالات يطرحها الذكاء الاصطناعي، تحتاج جوابا عالميا، يحافظ على مصداقية بلادنا الدولية، والإسهام في ضبط المخاطر الناشئة والمحتملة وتأطيرها تأطيرا قانونيا واضحا، واقتروا تطوير وتوحيد قاعدة بيانات ومعالجتها لتكون قابلة للاستثمار، والاستفادة من موارد الحوسبة وتحديد القطاعات ذات الأولوية، إضافة إلى تكوين متخصصين في الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال.

كشفت السيدة الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أن المغرب يحظى بأولوية كبرى في ورش التحول الرقمي، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانيات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج، وما يقدمه كحلول تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات، مستحضرة انضمامه ومشاركته في تنفيذ توصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المتبنّة رسميا بتاريخ 24 مارس 2022، من خلال معالجة ثلاثية الشفافية والمسؤولية والخصوصية.

وفي سياق متصل بالأجراة، أطلعت على تشكيل لجنة لقيادة هذا الورش تحت إشراف وزارتها، تتولى تقييم مستوى استعداد المغرب فيما يتعلق بتبني هذه التوصيات، وتتويجا لبرنامج التعاون بين الوزارة والمنظمة ذاتها في تنفيذ مشروع تسخير إمكانيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز تكافؤ الفرص في العالم الرقمي، فتم عقد سلسلة من اللقاءات والمشاورات والنقاشات التأطيرية وورشات العمل، وكذا تنظيم مؤتمرات.

ووفق ما صرحت به، فإن انخراط المملكة المغربية في مجال تدعيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي جعلها مساهمة في مجموعة من المبادرات الدولية، مستشهادة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية حول قرار الأمم المتحدة-الولايات المتحدة بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة، وقرار الأمم المتحدة-الصين بتعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، فضلا عن استراتيجية الذكاء الاصطناعي لجامعة الدول العربية وللإتحاد الإفريقي، ومشاركة المغرب الفاعلة في أعمال التحضير لقمة العمل حول الذكاء الاصطناعي التي تنظمها فرنسا، وفي رئاسة مجموعة عمل الذكاء الاصطناعي للمصلحة العامة.

وأضافت بأنه سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي، كجزء من الاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030»، بالعمل على تقوية استعماله، واستغلال قدراته في القطاعين العام والخاص، من أجل مواكبة رقمنة الخدمات العمومية، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي بأبعاده القانونية والسوسيولوجية وتأثيره على المجتمع، وعلى إحداث هيئة أو لجنة أو وحدة متخصصة في الذكاء الاصطناعي متعددة الاختصاصات، وأخبرت أيضا باعتزام وزارتها تنظيم مناظرة وطنية حول الذكاء الاصطناعي، بهدف توسيع النقاش والتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين في شأن التوجهات والإجراءات المستقبلية، المنسجمة مع السياق الوطني.

وفي ذات السياق، تحدثت عن العمل على إحداث مسارات تعليمية جديدة بأسلاك التعليم العالي، وإطلاق تكوينات عن بعد، خاصة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب تصميم تكوينات تحسسية في هذا المجال لفائدة مختلف شرائح المجتمع، تضم تكوينات لفئة الصغار من 8 سنوات إلى 14 سنة، وأخرى خاصة بفئة البالغين من 15 إلى 18 سنة، بتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والجمعيات المحلية للمملكة، ثم أثار الانتباه إلى محاولة استغلال مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي، وإلى أهميته في استعمال الصوت وإنشاء محتوى وأفكار جديدة، استجابة للطلبات المقدمة من قبل المستعملين.

2. وتدخل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، في سؤال بخصوص دعم التكوين في المجال الرقمي، للتذكير بالهدف المنشود من ورش الرقمنة، والمتمثل في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز الرأسمال البشري المغربي، مع التأكيد على ضرورة توسيع شبكة الانترنت والرفع من صيبه على مستوى البوادي والعالم القروي، ووصله بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن.

صرحت السيدة الوزيرة، في معرض جوابها، أن إدراج 183 برنامجا تكوينيا جديدا في 12 جامعة مغربية خلال الموسم الجامعي الماضي، رفع عدد المسجلين في الشعب الرقمية خلال ذات الموسم إلى 21 ألف مسجل، بعدما كان العدد لا يتجاوز 10 آلاف مسجل خلال الموسم 2022/2023، وأن الشعب الجديدة التي تم إدراجها تغطي مجموعة متنوعة من المجالات مثل البرمجة، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والأمن السيبراني، مع الحرص على ملائمة هذه التكوينات مع حاجيات سوق الشغل، وأضافت أنه تم عقد شراكة تهدف إلى رفع عدد طلاب الدكتوراه في المجال الرقمي، من خلال تقديم منحة مالية قدرها 7000 درهم لطلبة الدكتوراه، والذي قد يبلغ عدد المستفيدين منها 568 طالبا، بالإضافة إلى توفير دعم ومواكبة يمتدان على مدة ثلاث سنوات.

وإلى جانب التكوينات الجامعية، أشارت إلى أن الوزارة أطلقت برنامج «جوب-تك job in tech»، لتوفير تكوينات مكثفة مدتها من ثلاثة إلى ستة أشهر، حيث مكنت النسخة التجريبية الأولى من البرنامج من تدريب ألف شاب متخرج في الموسم الماضي وإدماج 73 % منهم في سوق الشغل، في أفق تعميمه في مختلف جهات المملكة وتدريب 15 ألف شاب بحلول عام 2026.

3. أبرز السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)، تحديات مجال التشغيل في خارطة الطريق الحكومية قصد النهوض بالقطاع الرقمي وجعله آلية جديدة لتعزيز فرص الشغل، من خلال الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للمغرب الرقمي 2030، والحاجة إلى موارد بشرية أكبر في مجال المهارات الرقمية المختلفة، لتوفير احتياجات المؤسسات والإدارات العامة والخاصة في هذا المجال، بمناسبة طرحهم رابع سؤال موجه في المحور، حول توفير فرص الشغل في مجال الرقمنة.

ركزت السيدة الوزيرة في جوابها على شقين أساسيين، على مستوى خلق فرص الشغل في مجال الرقمنة، فأوضحت أهمية قطاع ترحيل الخدمات، إذ سجل سنة 2023 رقما غير مسبوق على مستوى عائدات التصدير بلغ 17.9 مليار درهم، مما مكن من خلق 141 ألف منصب شغل، بزيادة 41 ألف منصب مقارنة مع 2021، وتم خلال هذه السنة توقيع اتفاقيات مع فاعلين دوليين ستسهم في خلق أزيد من 3300 منصب شغل، وافتتاح ثلاث شركات ستوفر 1800 منصب شغل هذه السنة،

وأكثر من 6000 منصب خلال السنوات الخمس القادمة، كما تم عقد برنامج 2024-2030 مع مختلف الفاعلين في القطاع بهدف خلق 130 ألف منصب شغل في أفق 2030.

أما على مستوى قطاع المقاولات الناشئة، فاستعرضت تدابير الوزارة في نسج منظومة وطنية للشركات المغربية الرقمية الناشئة، تزيد من فرص الشغل في مجال الرقمنة بمواكبة توجه الحكومة، إلى جانب العمل على توفير الكفاءات لهذا القطاع، باعتماد 130 برنامجا تكوينيا في قطاع الرقمنة بهدف الوصول إلى 22 ألف متخرج سنويا بدل 8 آلاف حاليا بحلول 2027، ثم بتطوير المهارات وإعادة تأهيلها من خلال إطلاق برنامج « job in tech » مكن من تدريب 1000 متخرج وإدماجهم في سوق الشغل، ثم بالاستمرار في خلق مدارس البرمجة على صعيد جميع الجهات.

4. وربط السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)، نجاح ورش الرقمنة بتبني مقاربة شمولية تراعي الإكراهات الاجتماعية والتقنية والبشرية، وتشرك جميع الفاعلين في تصميم وتنفيذ الحلول الرقمية، في سؤالهم المتعلق بدعم الرقمنة داخل الإدارات المغربية، ودعوا في هذا السياق إلى تكثيف برامج التكوين المستمر للموظفين في مجال الرقمنة وإنشاء شبابيك للمساعدة الرقمية في مختلف الإدارات وجهات المملكة لمواكبة المواطنين غير المتمرسين، وإلى تعزيز البنية التحتية الرقمية في المناطق النائية وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية.

من جهتها أعلنت السيدة الوزيرة مجيبة، عن قرب إطلاق المرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية، الذي يهدف إلى تجميع وتصنيف مختلف الخدمات العمومية المتاحة عبر الإنترنت، يروم تسهيل وصول المرتفقين إلى حوالي 600 خدمة رقمية، مضيئة أن الوزارة تعمل أيضا على تطوير وإغناء المنصة الوطنية للتبادل البيئي، والإعداد لإطلاق منصة الحساب الرقمي لتسهيل تبادل البيانات بين الإدارات ورفع فعاليتها.

وفي إطار مواكبة النضج الرقمي للإدارة العمومية، أشارت إلى أن الوزارة عملت على إعداد الإطار المرجعي لقياس نضج سجلات البيانات الإدارية، لتسريع تنزيل ورش تبادل البيانات ومواكبة الإدارات على اعتمادها، وتحديد الإجراءات اللازمة لتطوير سجلاتها، لافتة إلى أن الإدارات تستفيد من الدعم المالي لرقمنة خدماتها، من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، الذي يمول العديد من المشاريع المتعلقة بالرقمنة في الإدارات.

إلى جانب عمل الوزارة على تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق، عبر دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في تبسيط ورقمنة خدماتها، موردة بعض الأمثلة على ذلك، كمساري الترشيح لامتحان البكالوريا الحرة وتسجيل الأطفال بالمدرسة، ومجموعة من المسارات ذات الأولوية، منها ما هو مرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية، أو بالمستثمرين في إطار الاجراءات الاستعجالية لتحسين مناخ الأعمال.

5. وفي آخر سؤال موجه للقطاع، طالب السيد المستشار خالد السطحي، بتفعيل المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارة العمومية وأزواجهم وأبنائهم، بعد سنتين على صدور القانون رقم 41.22، ومصادقة مجلسي البرلمان على مقترح القانون في أبريل 2022، يندرج في إطار الجهود الرامية إلى تثمين العنصر البشري وتحسين وضعية المادية والاجتماعية، عبر تمكينه من الولوج إلى مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والسكنية والترفيهية المتنوعة

والنوعية التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وبالمبادرة في أقرب الآجال بتعيين رئيس هذه المؤسسة وبتمكينها من الوسائل الممكنة حتى يستفيد الموظفون على غرار زملائهم بمختلف القطاعات العمومية.

أكدت السيدة الوزيرة في ردها، على الدور المحوري للموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية في تنزيل الأوراش الاستراتيجية للحكومة، في الرفع من أداء الإدارة وفعاليتها ونجاعتها، ووعدت بالعمل على تفعيل المؤسسة المشتركة في أقرب الآجال، معتبرة أن القانون رقم 41.22 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، يترجم التوافق والتعاون المشترك بين مجلس المستشارين والحكومة، ومضامين اتفاق الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية، وينسجم مع التوجهات الملكية السامية.

ثم استعرضت ما قامت به الحكومة لتفعيل المهام والأدوار المسندة للمؤسسة المشتركة، بانكباب الوزارة على التنسيق والتشاور في الموضوع مع القطاعات المعنية، ولإرساء هياكل المؤسسة، بإصدار القانون التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وذكرت بالقطاعات الوزارية المعنية بتعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بها وتعميم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية.

المحور الثاني: الشباب والثقافة والتواصل

1. طالب فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا/ والمستشار السيد حسن شمس في التعقب)، من خلال سؤالهم حول موضوع دعم قطاع الصحافة، بالمزيد من الدعم العمومي للصحافة المهنية لتلعب دورها الأساسي، وبالتعجيل بالإصلاحات الضرورية لمجابهة التحديات التي يواجهها الإعلام بمختلف أشكاله وأصنافه ببلادنا.

ومن جهته، كشف السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، عن آخر المستجدات المتعلقة بدعم قطاعي الصحافة والنشر، وعن الاجراءات الجديدة التي سيتم العمل بها خلال المرحلة المقبلة في هذا المجال، مخبرا بأن الحكومة منذ مجيئها عملت على دعم قطاع الصحافة في ظل ما عاشته خلال مرحلة كوفيد، والتي تسببت في تهديد مجموعة من المقاولات بالإفلاس، عبر الدعم المباشر الذي سينتهي العمل به في شهر مارس أو أبريل 2025، بغرض إتاحة الفرصة للمقاولات الإعلامية لوضع ملفات الدعم في وزارة الاتصال.

هذا، وأوضح ما سيوفره المرسوم الجديد من دعم بطريقة جديدة للمقاولات الإعلامية، مؤكدا على دعم الاستثمار في المجال وتقوية إعلامنا على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي، على غرار وجود مكاتب مجموعات إعلامية دولية في المغرب، في إطار مشاورات مع مجموعة من الفاعلين بما فيهم النقابة الوطنية للصحفيين وفيدرالية الناشرين، كما أبرز السيد الوزير أن الفكرة ليست متمثلة في صرف الدعم لقطاع الصحافة فقط، بل وتنظيمه أيضا، وهو الطلب الذي جاء من العاملين فيه، وتوجه بنداء إلى المقاولات الإعلامية لوضع ملفات الدعم لدى وزارة الاتصال بهدف مراجعتها ودراستها والتجاوب معها بشكل سريع.

2. ودعت السيدة المستشارة سليمة زيداني، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيد الوزير ومن خلاله باقي الفاعلين في المجال، مستتدة على ما أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من توصيات، إلى بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض بمراكز حماية الطفولة وبأوضاع نزلائها من الأطفال، وإلى دعمها بموارد بشرية مؤهلة وكافية، ومراجعة النصوص القانونية ذات الصلة.

ورداً على سؤالها، أكد السيد الوزير على الحاجة الملحة لإنشاء وكالة حكومية متخصصة في حماية الطفولة، مع تمكينها من جميع وسائل الاشتغال للقيام بدورها على أكمل وجه، تشارك فيها مختلف القطاعات الحكومية المعنية، برئاسة السيد رئيس الحكومة، لإيجاد سياسة شاملة لمواجهة الإشكالات التي تواجه الطفولة بمقاربة تشاركية، ثم أشار إلى أن وزارته تمتلك 17 مؤسسة تعنى بحماية الطفولة، منها 4 مخصصة للإناث و10 للذكور و3 مراكز قيد الإنشاء، وتحتضن هذه المؤسسات حالياً 400 طفل، فيما يصل العدد سنوياً إلى نحو 3 آلاف طفل، مسجلاً أن أهم الإشكاليات التي تعوق هذا الملف هو ضعف الموارد البشرية وتشتت المسؤوليات.

3. ووجه أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، سؤالاً يهم إعادة ترميم المدن العتيقة بالمغرب، إلى تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل ما يعيق التوازنات المطلوبة لثمينها بكل المناطق والجهات المغربية، لترصيد غناها الحضاري، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعرفها، وتجاوز تفاوتات تنفيذ البرامج المتعلقة بإعادة ترميمها، وكذلك الاشتغال أكثر على ترميم النسيج العمراني الأمازيغي، لتجسيد تنوع وتعدد الحضارة المغربية المتعددة والمتنوعة.

وأكد السيد الوزير بداية على أن قطاع الثقافة يسهر على تنزيل مضامين برنامج تأهيل وتثمين لعدد من المدن العتيقة الذي يشرف عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وذلك بهدف تعزيز جاذبيتها السياحية والحفاظ على معالمها الثقافية والحضارية، مخبراً في هذا الصدد، بمشاركة الوزارة في مشاريع الحفاظ على المدن العتيقة بمختلف جهات المملكة، عبر المساهمة في إعادة تأهيلها بشراكة مع الجماعات الترابية أو المجالس الجهوية، من خلال ترميم وصيانة عدد مهم من المباني التاريخية بالمدينة العتيقة، والمبرمجة في إطار المبادرة الملكية لتثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة، وكذا ضمن البرنامج التنموي المندمج محلياً وجوياً.

وأطلع على اشتغال الوزارة على مشروع تهيئة وتثمين مواقع سجلماصة الأثري، بتعاون مع كلية الهندسة المعمارية بالجامعة الدولية بالرباط، بالإضافة إلى الصيانة وإصلاح السور التاريخي لمسجد حسان بالرباط، وإعادة تأهيل المبنى التاريخي للقنصلية الدنماركية بالصويرة، وصيانة معلمة قبور السعديين وقصر البديع بمراكش.

وكشف في إطار برنامج البناء وإعادة التأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، عن عمل الوزارة في حينها على وضع برنامج استعجالي، بغرض ترميم المعالم التاريخية المتضررة بفعل الزلزال بعدد من الأقاليم التي كانت معنية، من خلال تكليف لجن تقنية مختصة للانتقال إلى عين المكان، والوقوف على وضعية المباني التاريخية والمواقع الثرية وتقييم الأضرار والمخاطر واقتراح التدخلات اللازمة، وذكر بما قام به قطاع الثقافة من بذل جهود متواصلة للحفاظ على التراث الثقافي للمدن العتيقة، وذلك عبر الحماية القانونية، بترتيب وتصنيف المستمر للمباني والمواقع التاريخية الأثرية، وتسجيل عناصر التراث المادي في قائمة التراث الوطني والعالمي.

4. من جهته سلط الضوء السيد المستشار مولاي عبد الرحمان ابيلا، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في سؤاله عن الإجراءات المتخذة للحد من السلبيات المتزايدة «للتيك توك» في بلادنا، إلى السلبيات التي يحملها هذا الموقع، مشيرا إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول في مواجهته، والتي وصلت في بعض الحالات إلى الحد نهائيا من امكانية الوصول إليه.

أشار السيد الوزير بداية إلى موافقة إدارة التطبيق الصيني العملاق على فتح حوار مع المملكة المغربية، في اتجاه إيجاد مكتب لهذه المنصة بالمغرب لتسهيل استيعاب التطبيق الثقافة المغربية وقيم المغاربة، وأفاد بأنه يعمل في هذا الشأن المرتبط بالمحتوى على دور الأسرة في مواكبة وتحسيس الأبناء، لافتا بشكل ضمنى إلى صعوبة الحظر الفعلي لهذه الوسيلة التواصلية الصينية، من خلال ذكره ما يتيح تطبيق (VPN) للتحايل على النطاق الجغرافي حيث يعتمد الإنترنت، مؤكدا على أن كل من تضرر من محتويات معينة، مثل التشهير، يمكنه اللجوء إلى القضاء.

وفيما يتعلق بدور الفاعل الحكومي، ذكر السيد الوزير أن التواصل مع المنصات الكبرى، خصوصا المجموعة المكونة من غوغل وآبل وفيسبوك وأمازون، والمعروفة اختصارا باسم «غافا»، بات يتطلب تكتلا إقليميا، على اعتبار أن مسألة القيم أصبحت تشكل تحديا مشتركا تواجهه المنطقة العربية، وأطلع على وجود تكتل مع مجموعة من الدول العربية من أجل طرح التحديات التي تواجه بلادنا بسبب الرقمنة، ومنها القيم العربية عامة و«تمغرييت» بالخصوص.

5. ونبه المستشار السالك الموساوي، عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية إلى حجم ضعف السياسات التي باشرتها الحكومات السابقة والحكومة الحالية، جراء التعثر في معالجة إشكالية الشباب الغير المتمدرس والغير العامل، موضوع سؤاله، وتيسير انخراطهم في منظومة التعليم والتشغيل وإدماجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، واقترح لهذه الغاية وضع برنامج تكوين موجه خصيصا لهذه الفئة وربطه مباشرة بسوق الشغل.

صرح السيد الوزير في رده، بأن الهجرة السرية ليست مشكلة جديدة، حيث يعاني منها المغرب منذ سنين، ونتيجتها وجود ملايين المغاربة خارج الوطن، بطريقة شرعية وغير شرعية، معتبرا أن الجديد هو أن نرى أطفالا أعمارهم ما بين 8 و9 سنوات في أحداث الفينديق، موضحا أن الأسرة لها دور كبير في هذا المجال، متسائلا عن مدى ارتباط إشكالية التشغيل بطفل عمره 8 سنوات.

وفي هذا الصدد، دعا إلى تغيير الخطاب الموجه للشباب ليكون إيجابيا، من طرف الحكومة والإدارة والفاعلين السياسيين، معتبرا أن خطاب التثييس من المؤسسات ومن النجاح في المغرب يجب أن يتوقف، وإلى تقديم الخدمات اللازمة ليثق الشباب في مؤسساتنا، وأن يعرف أنه يمكن أن ينجح في فكرته ومشروعه داخل وطنه دون الحاجة للذهاب للخارج، وأشار إلى إحداث جائزة «المغرب للشباب»، لأول مرة، موضحا أن الشباب الذين تقدموا لهذه الجائزة أبهروا الوزارة، وأن القطاع الوصي تفاجأ من عدة مشاريع جد مهمة وطنيا ودوليا بشهادة رؤساء التحكيم.

6. ولفتح النقاش حول حصيلة إنجاز مشروع افتتاح 150 قاعة سينمائية، دعا السيد المستشار عابد بادل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى تعزيز العرض السينمائي بمختلف جهات المملكة، وإلى مضاعفة الجهود لضمان حق جميع المناطق في التوفر على قاعات سينمائية، بما يعزز المساواة الثقافية ويسهم في خلق دينامية ثقافية وطنية، مؤكدا في المقابل على أهمية العمل الحكومي

المواصل في هذا الإطار، ومقترحا تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع من خلال تقديم عقد برنامج يدعم المستثمرين، مع ضرورة إشراك الجمهور في النشاطات السينمائية والتفاعل معه.

أخبر السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، عن حصيلة المشروع المذكور، كاشفا أنه تم حاليا افتتاح 75 قاعة سينما جديدة، وأن الوزارة عقدت اتفاقيات شراكة مع النوادي السينمائية لتنشيط هذه القاعات السينمائية الجديدة وبعث الروح فيها، مستشهدا بقاعات أصبحت تقدم عروضاً سينمائية وتستقبل الشباب والمواطنين من مختلف الأعمار، للاطلاع على الإنتاجات السينمائية خصوصا المغربية، لافتا إلى أنه لأول مرة تمكنت الوزارة الوصية والمركز السينمائي المغربي من تخصيص 30 مليون درهم، لدعم افتتاح قاعات للسينما جديدة، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز المبالغ المرصودة في هذا الشأن 7 أو 8 مليون درهم»، يضيف المسؤول الحكومي.

أيضا قدم أهداف مشروع إحداث 150 قاعة سينما، وتوجهه إلى تعزيز الصناعة الثقافية والسينمائية، وتوفير البنية التحتية الضرورية للفنانين والمنتجين والمخرجين لعرض وترويج أعمالهم السينمائية على المستوى الوطني، فضلا عن خلق دينامية ثقافية في مختلف مدن وأقاليم المملكة، وعلى الخصوص المدن الصغرى والمتوسطة، وتكريس الحقوق الثقافية للمغاربة، من خلال ديمقراطية ولوج القاعات السينمائية، خاصة لفائدة الشباب.

7. طالب الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، الحكومة بأجوبة على رسائل النزوح الجماعي للشباب نحو مدن الشمال بغية الهجرة غير المشروعة، موضوع سؤال يعكس مدى إحباط ويأس الشباب من السياسات العمومية، الموجهة له في مجالات التشغيل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتديير إشكالية الهجرة وغيرها من الإشكاليات ذات الصلة بالشباب، وانتقدوا أثناء تعقيبهم على جواب السيد الوزير صمت الحكومة على وضعية الشباب المقلقة، وخاصة بعدم إدماجهم في ورش الحماية الاجتماعية، مستدلين بما أكدته التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية رسمية كالمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ثم خلصوا بالتعبير عن تطلّعهم إلى إنتاج الحكومة فرصة سياسة عمومية متكاملة توفر الإدماج المشروع للشباب سياسيا وتنمويا.

ارتكز السيد الوزير في جوابه، على إتمام النقاش حول سؤال الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، المرتبط بإشكالية الهجرة غير الشرعية، وذكر بالمناسبة بتجاوب الحكومة في مجال التكوين المهني مع الشباب، لخلق ديناميكية اقتصادية، تعثرت منذ 3 سنوات جراء «الكوفيد»، لئتم التوجه إلى مجال الاستثمار بالنسبة للتكوين المهني، وطرح الصناعة الثقافية لخلق مهن وفرص شغل جديدة، وشدد على ضرورة تسويق خطاب إيجابي للشباب، يحفزهم على نسج حلمهم في بلادهم، بطموح حقيقي يتطلب استثمار إمكانياتهم ودعمهم لتحقيق النجاح المنشود.

8. وتقدم السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، بثامن وآخر سؤال موجه في المحور، حول مكافحة ظاهرة العنف بين الشباب، للاستفسار عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها من أجل مكافحة العنف بين الشباب، وكيفية تعزيز قيم التسامح والتعايش، وخلق توازن بين طموحاتهم العالية وبين القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تولد لديهم غالبا ضغطا وغضبا.

تجاوبا وتفاعلا مع تساؤلاتهم، أعلن السيد الوزير عن التحدي الأساسي للوزارة، المتمثل في استغلال دور الشباب والنوادي النسوية المتوفرة، بمساعدة بعض القطاعات الحكومية في مجموعة من الخدمات، لبلوغ 2.1 مليون من الشباب المستفيد منها، إضافة إلى تحدي الرقمنة وتحويلها لظاهرة إيجابية بالنسبة للشباب، وجواز الشباب مصاحبا بمجموعة تكوينات بالقطاعات العامة المعنية، والمقترحة من طرف الخواص، باعتماد سياسة القرب مع جميع الشباب، وتأمين استفادتهم من ديبلومات ذات صلة مباشرة بسوق الشغل، تكلف بعضهم ساعات قليلة ومن بيوتهم، وتجدد ثقتهم بالحكومة وعبرها بالمؤسسات، وبالتالي تقليص إشكالية ظاهرة العنف.

جلسة التشريع

الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 26 نونبر 2024 م

وافق مجلس المستشارين في جلسة عامة تشريعية، تلت مباشرة جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1446 الموافق 26 نونبر 2024، برئاسة السيد عبد القادر سلامة، على مشروع القانون رقم 18.23 يتعلق بالصناعة السينمائية وإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، بالأغلبية

- الموافقون: 37؛

- الممتنعون: 05؛

- المعارضون: لا أحد.

وأوضح السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، في كلمة تقديمية لمشروع القانون، أن هذا النص التشريعي يروم تأهيل القطاع السينمائي ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفع به نحو الاحترافية لمواكبة التطورات والتنافسية على الصعيد الدولي، وكذلك تخويل المركز السينمائي المغربي اختصاصات جديدة تمكنه من الارتقاء بالصناعة السينمائية والترويج للمغرب كقاعدة لتصوير الأفلام السينمائية وتطوير القطاع السينمائي وعقلنة تديره.

ويتضمن مشروع القانون، حسب السيد الوزير، مجموعة من المستجدات المتعلقة أساسا بوضع قواعد قانونية تهم الترخيص بمزاولة الإنتاج السينمائي، وكذا إرساء نظام جديد للاعتماد الدولي يخول تنفيذ الإنتاج، لحساب أشخاص ذاتيين أو اعتباريين غير خاضعين للقانون المغربي، كما يحدد القواعد المنظمة لاستغلال الأفلام السينمائية تجاريا وثقافيا، إضافة إلى اعتماد نظام الترخيص بتوزيع الأفلام السينمائية، فضلا عن إخضاع تصوير الأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية، لرخصة يسلمها المركز السينمائي المغربي، مع إخضاع تحديد مواقع تصوير الأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية بدورها لرخصة التصوير.

ووفقا للسيد الوزير، فإن نص القانون يلزم الجامعات ومؤسسات ومعاهد التكوين في مجال مهن السينما والسمعي البصري، بالقيام بالتصريح المسبق لدى المركز السينمائي المغربي في إطار أنشطة الطلبة الذين يتابعون دراستهم بها، بالإضافة إلى إمكانية طلب ترخيص استغلال القاعة السينمائية من قبل شركة أو جمعية، ويقضي أيضا، بوجود التصريح المسبق لدى المركز السينمائي

المغربي بتنظيم الدورة الأولى للمهرجانات والتظاهرات السينمائية، وإدراج التزامات جديدة تتعلق ببرمجة الأفلام المغربية في القاعات السينمائية حسب عدد الشاشات التي تتوفر عليها، لتشجيع الإنتاج السينمائي الوطني، وإخضاع مزاولة أي نشاط من الأنشطة المهنية المرتبطة بالصناعة السينمائية لنظام التصريح المسبق.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 30 جمادى الأولى 1446 هـ الموافق ل 03 دجنبر 2024م

ترأس السيد المستشار أحمد اخشيشين، النائب الثاني للرئيس، جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 30 جمادى الأولى 1446 الموافق ل 03 دجنبر 2024، قاربت الاسئلة المبرمجة قضايا ومحاوإشكالية توزعت حول ثلاث محاور، تعلقت بقطاعات

- الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

في المحور الأول، وتجسيذا للرعاية الدائمة التي يوليها جلاله الملك لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للمساهمة في صونهم من أي خطاب منحرف، وربطهم بأصولهم المغربية وعقيدتهم الأشعرية ومذهبهم المالكي، استفسر السادة المستشارون عن جهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تأطيرهم وإرشادهم وإمدادهم بما يحتاجونه في حياتهم الدينية، وناقشوا بالمناسبة الإشكاليات والتحديات المرتبطة بوضعية المساجد وتأهيلها.

من خلال سؤاليين جمعتهما وحدة الموضوع، حول التأطير الديني لأبناء الجالية المغربية بالخارج، تقدم بهما السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)، رد عليهما السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، مؤكدا سعي وزاته إلى تحقيق الرعاية الروحية والدينية لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والحفاظ على هويتها ومقوماتها وتحسينها ضد التيارات الهدامة التي تستهدفها.

وأطلع على أنه لهذا الغرض، تم إحداث المجلس العلمي لأوروبا، الذي يعنى بتأطير وحماية وصون الهوية الثقافية والدينية للمغاربة بالخارج وتحقيق الأمن الروحي لديهم،

عين جلاله الملك رئيسه الجديد في الشهور الأخيرة، وتم تنصيبه مؤخرا ببروكسيل، حيث يشتغل كجمعية تخضع للقانون البلجيكي، وتم فتح قنوات تواصل للتعاون مع الهيئات الرسمية، المتمثلة في سفارات وقنصليات المملكة وعبر جمعيات ممثلي المساجد التي يسيرها المغاربة في بلد الإقامة، كمخاطب رسمي للسلطات المكلفة بتدبير الشأن الديني وخلق شراكات معها لتحقيق مشاريع لصالح الجالية المغربية.

وأخبر أيضا بدعوة الوزارة ممثلين عن الجالية المغربية للدورس الحسنية، وتخصيص اعتمادات مالية سنوية للجمعيات المختصة في التأطير الديني للجالية المغربية، حيث بلغت 96 مليون و112

ألف درهم سنة 2024، استفادت منها 14 جمعية في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وكندا، فضلا عن إرسال بعثات علمية من القراء والواعظات، بلغ عددهم 370 في غضون هذه السنة، موزعين على 9 دول من ضمنهم مشفعيون وواعظون وواعظات، شملت بلجيكا وهولندا وفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا والدنمارك والسويد، بالإضافة إلى تزويد المساجد بما تحتاجه من مصاحف.

ومن خلال سؤال آخر عن وضعية المساجد بالمملكة، طرحه السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)، للتأكيد على ضرورة الحرص على أداء المساجد لأدوارها الأصلية، بما يعزز صلة المغاربة بدينهم وثقافتهم وبحضارتهم وبالهوية وبالثوابت المغربية، أوضح السيد الوزير أن جهود الوزارة تركز على تعزيز بنية التجهيزات المسجدية، ببناء مساجد جديدة وإصلاح وترميم المساجد القائمة وتجهيزها بالمعدات والمستلزمات الضرورية، وتخصص لذلك غلafa ماليا سنويا بلغ 843 مليون درهم خلال السنة المالية 2024، وهو ما يمثل نسبة 17 في المائة من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للوزارة، ونسبة 70 في المائة من ميزانية الاستثمار المخصصة لتمويل وتنفيذ برامجها، مشيرا إلى أن عدد المساجد بالمملكة يبلغ حاليا 51 ألف و403 مسجدا، 72 في المائة منها في العالم القروي.

وأفاد أنه خلال سنة 2024، تم بناء 15 مسجدا جديدا بتكلفة 156 مليون درهم، وأن الوزارة تباشر أشغال بناء 10 مساجد بتكلفة إجمالية 133 مليون درهم، و249 مبنية بتسيق مع المحسنين، وذكر بتأهيل الوزارة وإصلاحها ل 70 مسجد مغلق، بتكلفة قدرها 273 مليون درهم، والانكباب على أشغال إعادة بناء وإصلاح 32 مسجدا بكلفة قدرها 172 مليون درهم، فضلا عن تخصيصها لاعتمادات مالية قدرها 18 مليون درهم لصيانة وتجهيز 72 مسجدا.

وأكد أيضا أن عدد المؤسسات والمباني الدينية والوقفية المتضررة من زلزال الحوز بلغ 2516، ضمنها 2217 مسجدا و299 زاوية، مشيرا إلى أن الوزارة أطلقت برنامجا خاصا لتأهيل هذه البنايات، مصاحبا بتدابير متعلقة بإنجاز 244 خبرة ودراسة لتشخيص وتحديد نوعية الأشغال، وبرمجة 1182 عملية خاصة بالأشغال، وتنفيذ أشغال هدم وتدعيم 153 مسجدا وزاوية وضريح، وإنجاز أشغال إصلاح 17 مسجدا، فضلا عن الشروع في إصلاحات طفيفة همت 989 مسجدا.

وفي ثاني محور، متعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، استأثر بالحصة المهمة والوفيرة من جدول أعمال الجلسة (16 من أصل 23 سؤالا)، تم التداول بشأن التحديات التي تواجهها الفلاحة المغربية، لا سيما السيادة الغذائية، والإجهاد المائي، وارتفاع الأسعار، وتمويل السوق الوطنية، واستدامة الفلاحة المغربية، إضافة إلى تحسين ظروف عيش الفلاحين، فضلا عن تحدي تحقيق استدامة الموارد البحرية بالتصدي لإشكالياتي انخفاض المخزون وانقراض بعض الأصناف السمكية.

1 - وتدخل في ثلاثة أسئلة، بخصوص الموسم الفلاحي الحالي، أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، وأعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد علي الفيلالي)، وأعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد المختار صواب)، للتوقف عند بعض التحديات والإشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور القطاع الفلاحي، تستدعي المعالجة الجذرية والشاملة، والتصدي للتغيرات المناخية المتسارعة والفجوات الكبيرة في آليات الدعم والتأمين الزراعي.

رد عليها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مستعرضا ما اتخذته الوزارة برسم الموسم الحالي من تدابير وإجراءات لمواكبة انطلاق الموسم الفلاحي الحالي، وضمان كل مقومات نجاحه، لاسيما ما يهم توفير المدخلات، من بذور، وأسمدة، ودعم سلاسل الإنتاج، وتدبير مياه الري، والتأمين الفلاحي، والتمويل، ومواكبة الفلاحين، إلى جانب التدابير التي تهدف إلى دعم القدرة الإنتاجية للفلاحين، وتحفيزهم على توسيع المساحات المزروعة، وخفض كلفة الإنتاج.

وأوضح أن أهم الإجراءات تتجلى واقعا، في توفير مليون و300 ألف قنطار من البذور المعتمدة للحبوب، بأسعار أقل نسبيا من الموسم الفارط وحجم مبيعات يتجاوز 550 ألف قنطار، وتتمثل في الدعم الذي يمنح، لأول مرة، للبذور المعتمدة للقطن الغذائية والعلفية، بقيمة تتراوح ما بين 20 و26 في المائة من ثمن البيع، فيما يتجلى الإجراء الثالث في تزويد السوق الوطنية بـ 650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية بنفس أسعار الموسم السابق، وكذا مواصلة دعم اقتناء الأسمدة الآزوتية، فضلا عن تعزيز التأمين الفلاحي من خلال رفع رأس المال المؤمن في المناطق الملائمة، ووضع نظام ضمان خاص بالمناطق الأخرى، ثم توسيع المساحات المخصصة للزراعة المباشرة، إذ تم توزيع 200 بذرة للزراعة المباشرة على التعاونيات.

وأفاد السيد الوزير أيضا بما اعتمد من إجراءات لتخفيف الضغط وحماية القطيع الوطني وإنقاذ الماشية، عن طريق وقف رسوم الاستيراد على الأبقار والأغنام والماعز والإبل، وكذا استيراد اللحوم الطرية والمجمدة، في إطار حصص محددة، لضمان وفرة اللحوم في الأسواق الوطنية، ومواصلة دعم أسعار الأعلاف، الممثلة لـ 70 في المائة من كلفة الإنتاج الحيواني، لفائدة مربّي الماشية، وحماية الصحة الحيوانية بالمجان ضد الأمراض المعدية والأوبئة، مع الاستمرار في منع ذبح الإناث الموجهة للتوالد.

وعلى مستوى التمويل، أكد السيد الوزير الانخراط التام لمجموعة القرض الفلاحي لتمويل الموسم ومواكبة الفلاحين، وخفض الوزارة لتكلفة الإنتاج عبر دعم المدخلات الفلاحية والأعلاف ومياه توريد الماشية، الحماية الصحية للقطيع بالمجان، وكذا دعم مشاريع سقي الأشجار في مشاريع الفلاحة التضامنية.

2 - وفي دعوة إلى رصد الموارد المائية وضمان استدامتها، والتفاعل إيجابيا مع مطالب الفلاحين لإيجاد حلول جذرية ومستدامة، لمشكل قطاع إمدادات مياه السقي في المناطق الفلاحية، وخلق التوازن في تدبير الموارد المائية خلال فترة الجفاف وبعد الفيضانات، طرح أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري) / المستشارة السيدة فاطمة الحساني في التعقيب، إشكال توفير مياه السقي للقطاع الفلاحي، وأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسنواوي)، أزمة انعكاس ندرة المياه على القطاع الفلاحي، وأثار أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد السلام بلقشور)، تدبير المياه والإنتاج في المدارات السقوية.

وأبرز السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، في معرض جوابه على الأسئلة الثلاثة حول توفير مياه السقي للقطاع الفلاحي، أن مخزون المياه في السدود الفلاحية بلغ 3.9 مليار متر مكعب، بنسبة ملء تصل إلى 28 في المائة، حيث تم تخصيص حصة مائية تبلغ

713 مليون متر مكعب لدوائر الري الكبيرة، مما أتاح بدء عمليات السقي بنسب متفاوتة في دوائر اللوكوس والغرب وملوية وتافيلالت وورزازات، بينما لا يزال السقي في تادلة ضعيفا، ومتوقفا في دكالة والحوز وسوس ماسة.

وفيما يتعلق بنقص الموارد المائية في العديد من المناطق السقوية، أخبر بأن الوزارة اتخذت التدابير الضرورية لضمان ترشيد لعقلنة استخدام مياه السقي، وتعزيز الاستفادة منها ونجاح الموسم الفلاحي الحالي، بتنسيق مع جميع الجهات المعنية، من قبيل متابعة الحالة المائية عن كثب في السدود الفلاحية، والوقوف على مشاريع الريط ومحطات تحلية مياه البحر، وإعادة تخصيص المياه المخصصة للسقي وبرامج المزروعات، خاصة في حوض أم الربيع، فضلا عن دعم الفلاحين في تجهيزاتهم للري الموضعي.

كما شدد السيد الوزير على أنه في إطار التوجيهات الملكية السامية، تم تسريع تنفيذ مجموعة من محطات تحلية مياه البحر، لتعبئة أكثر من 1.7 مليار متر مكعب من المياه المحلاة، ستساعد في تأمين تزويد المدن الساحلية بالمياه، وتخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية لتوجيهها نحو الفلاحة، وأشار إلى أنه سيتم إنجاز محطات تحلية مخصصة لتوفير ماء السقي بالمناطق التي تأثرت أكثر بالعجز المائي والتي تهم محطات في طور الإنجاز، ويتعلق الأمر بمحطة الداخلة بسعة 37 مليون متر مكعب سنويا، و محطة الدار البيضاء بسعة 300 مليون متر مكعب منها 50 مليون متر مكعب للسقي.

وأضاف بأن هناك محطات في طور الإنجاز، ويتعلق الأمر بمحطة جهة الشرق بسعة إنتاجية تبلغ 300 مليون متر مكعب، ومحطة طنجة بسعة 150 مليون متر مكعب، ومحطة الرباط بسعة 300 مليون متر مكعب، ومحطة أم الربيع وتانسيفت بسعة 300 مليون متر مكعب، ومحطة جديدة في سوس ماسة بسعة 350 مليون متر مكعب، منها 250 مليون متر مكعب مخصصة للسقي، إلى جانب محطات ذات سعة متوسطة في كل من كلميم وبوجدور وطانطان، مشيرا الانتباه إلى أن قطاع الري لا يستخدم إلا الموارد المائية المتبقية من السدود، بعد تلبية احتياجات مياه الشرب والقطاعات الأخرى، مما يجعله القطاع الأكثر تأثرا بالقيود المفروضة على استخدام المياه.

3 - ولإثارة مسألة هشاشة وضعية الفلاح الصغير ودعمه بالعالم القروي، نبه فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين) إلى أثر استمرار سنوات الجفاف بشكل كبير على هذه الفئة، التي أصبحت تعاني من صعوبات كبيرة ولا تستفيد من الدعم المخصص للقطاع، ما دفع العديد من هؤلاء الفلاحين للتفكير في الهجرة إلى المدن، مطالبين ببرنامج خاص لدعمهم.

وأقر السيد الوزير، خلال جوابه، بأن الفلاح الصغير والمتوسط في صلب الاهتمامات الاستراتيجية للجيل الأخضر، من خلال مختلف البرامج والمشاريع المنجزة وحجم الدعم، الموجهة لهذه الفئة، وسجل أن 70 في المائة من مجموع التحفيزات والإعانات المباشرة المنجزة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، تستفيد منها الاستغلاليات الصغرى التي لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات، على أساس الاستفادة الفلاح الصغير والمتوسط من جميع تدخلات الوزارة من مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية وحملات تلقيح القطيع أو توزيع الأعلاف المدعمة.

ومن جهة ثانية، كشف أن الفلاحة التضامنية كمحور أساسي لاستراتيجية الجيل الأخضر، تهدف

إلى إدماج الفلاحين الصغار في إطار سلاسل الإنتاج، من خلال مشاريع تتحمل فيها الدولة 100 في المائة من كلفة الاستثمار، بقيمة مليار و700 مليون درهم برسم سنة 2025، حيث خصص لصالح صغار الفلاحين، ومنذ سنة 2020، 70 ألف هكتار و37 وحدة تسمين وأزيد من 240 كيلومتر من المسالك القروية و258 نقطة ماء.

4 - وعلى إثر الإحتقانات التي عرفتتها الوكالة الوطنية للمياه والغابات، جراء تعثر تنزيل القانون المحدث والمنظم للوكالة، استفسر أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، عن التدابير المتخذة بخصوص تنزيل القانون 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، وطالبوا الحكومة بالتدخل العاجل لتغيير ومراجعة النظام الأساسي للوكالة، في سبيل تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية والمهنية لموظفيها ومستخدميها.

وفي رده، ذكر السيد الوزير بداية بالسياق القانوني والاستراتيجي لإحداث الوكالة، وعرض بعض التوضيحات علاقة بمآل الصفقات العمومية والعقود المبرمة مع التعاونيات، وفق المادتين 23 و25 من هذا القانون، التي تنظم علاقتها بإدارة المياه والغابات وبالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، والنصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة في مجال معاينة وضبط المخالفات الغابوية، والتحري بشأن الموظفين العاملين بمجال الشرطة الغابوية وشرطة القنص وشرطة الصيد، في إطار حماية الملك الغابوي والحفاظ على وضعية العاملين في القطاع، ووعد بالاحتفاظ للموظفين المدمجين بمسارهم المهني بحقوقهم وامتيازاتهم التي كانوا يستفيدون منها قبل المصادقة على النظام الأساسي في أبريل 2022، وبمواصلة إدماجهم بالوكالة إلى غاية 05 أبريل 2025 وحسب ما يقتضيه القانون رقم 52.20.

5 - خلال طرحهم لسؤال عنوانه النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الفلاحية، أثار أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد)، الوضعية الحرجة لمجموعة من الشركات الصغرى جدا والمتوسطة في حالة إفلاس، جراء الجفاف وثقل القروض، واقترحوا على القطاع الوصي تبني طريقة جديدة لدعم هذه الشركات لتتجاوز أزمته، باعتبارها الدعامة القوية والأساسية للأمن الاجتماعي والغذائي في البادية.

وأوضح السيد الوزير متفاعلا، أن استراتيجية الجيل الأخضر تهدف إلى إحداث جيل جديد من المقاولين الفلاحين، وخلق فرص عمل لهم في مجالات الفلاحة والخدمات شبه الفلاحية، استنادا إلى عدة ركائز، تتمحور حول تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية، مع وضع نظام تحفيزي ملائم وآليات للمواكبة والتأطير، وتنويع آليات التحفيز صندوق التنمية الفلاحية والتجميع الفلاحي، والفلاحة التضامنية، وتشجيع المقاولات الشبابية في الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية والخدمات الرقمية المرتبطة بالقطاع الفلاحي، ثم تحسين عرض التكوين والتأهيل المهني من أجل ملائمة مع متطلبات سوق الشغل.

وأخبر أيضا أنه تم إنشاء وتجهيز 12 مركزا جهويا للشباب المقاولين في الفلاحة والصناعات الغذائية، مع إحداث فروع محلية بمراكز الاستشارة الفلاحية وإعداد برنامج وطني للحاضنات الفلاحية الجهوية لمواكبة وتكوين حاملي المشاريع، وكذا إعداد مخطط مديري للمهن الفلاحية وشبه الفلاحية والرقمية لإبراز الإمكانيات المتاحة بكل جهة من جهات المملكة، وخارطة طريق لتنزيله.

وإضافة إلى ذلك، تم إطلاق منصة رقمية خاصة بالشباب لتسهيل وتبسيط مختلف المساطر الإدارية المرتبطة بإنشاء المقاولات وريادة الأعمال في العالم القروي، وإطلاق مباراة وطنية لاختيار ومواكبة الشباب حاملي المشاريع المبتكرة في مجال الفلاحة الرقمية والذكىة مناخيا، وأفاد في هذا السياق، بولوج الشباب حاملي المشاريع سواء في الإنتاج الفلاحي أو الخدمات الفلاحية للتمويل البنكي، التفضيلي، وخاصة مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، كبرنامج «المستثمر القروي».

كما تعمل الوزارة، وفقا للسيد الوزير، على إيجاد تمويلات مع المؤسسات التمويلية الدولية والمانحين الدوليين، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي، كاشفا أنه منذ الشروع في تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر استفاد حوالي 10 آلاف شاب وشاب من أنشطة الدعم والمواكبة، همت في الإجمال 3.856 مشروعا، موزعة بين مجموعة من البرامج، منها 2.098 في إطار برنامج كراء وتمليك أراضي الجموع، و1.141 في مجال الخدمات الفلاحية، و260 في إطار الفلاحة التضامنية، و337 مع شركاء مؤسساتيين آخرين.

6 - وطالب من جهتهم أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)، السيد الوزير، في سؤال يناقش وضعية قطاع اللحوم الحمراء، بوضع خطة واستراتيجية موجهة للكسابة وكذلك الفلاحة، للحفاظ وتطوير المنتج الوطني المتوفر، وعلى القدرة الشرائية لكافة المواطنين والمواطنات، وكذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

خلال رده، ربط السيد الوزير وضعية سوق اللحوم الحمراء بحالة القطيع الوطني، بسبب توالي سنوات الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف، مشيرا إلى أن الوزارة تتصدى لهذا الوضع من خلال الاشتغال على محورين أساسيين، يتمثلان في ضمان استمرار تزويد الأسواق بصفة عادية وإعادة هيكلة القطيع الوطني، وأبرز أنه تماشيا مع هذه التوجهات اتخذت الحكومة عدة إجراءات، من قبيل تعليق رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد العجول والأغنام، ومنع ذبح إناث الأبقار الموجهة للتوالد من أجل المحافظة على القطيع، مكنت من تخفيف الضغط على القطيع الوطني، من أبقار وأغنام وماعز، حيث تم استيراد أكثر من 120 ألف رأس من الأبقار، وحوالي 800 ألف رأس من الأغنام، كما ساهمت (الإجراءات) في الحد من تراجع أعداد القطيع وضمان تزويد السوق الوطنية.

ومن جهة أخرى، أفاد أنه من أجل إعادة هيكلة القطيع الوطني، تواصل الوزارة دعم الأعلاف، كالشعير والأعلاف المركبة لفائدة الماشية للمساهمة في خفض كلفة الإنتاج، كما تعمل على الحفاظ على صحة القطيع من خلال حملات تلقيح وحماية القطيع الوطني من الأمراض، إضافة إلى اتخاذ قرار بفتح استيراد اللحوم الطرية والمجمدة عبر تعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، ويتم تحضيرها في مجازر معتمدة تخضع للتفتيش الصحي البيطري، بتنسيق مع مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية، مبرزنا بالمناسبة ما بذل لإعادة هيكلة القطيع الوطني وتحسين الوضعية الحالية للأصناف الوطنية وحالة قطع الأبقار نظرا لأهميته سواء في مجال اللحوم أو الحليب.

7 - وأفاد السيد وزير الفلاحة، في رده على سؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الادريسي)، تمحور حول تحفيز الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي، أن وزارته تعمل مع مختلف الشركاء على تجاوز بعض الإكراهات التي تواجه تأسيس المقاولات وتمييتها بالتمويل

والعقار، وإلى أن القرض الفلاحي يوفر تمويلات مناسبة لهذا النوع من المشاريع، بتحفييزات خاصة وإعانات تمنح من طرف صندوق التنمية الفلاحية، وبالنسبة للعقار كشف أنه تمت تعبئة مليون هكتار من الأراضي السلالية، مشيرا إلى أن الحكومة تشجع على إحداث المقاولات في مجال خدمات المهن الفلاحية وتحويل المنتجات الفلاحية التي أصبحت أكثر جاذبية عند الشباب.

وركز السيد الوزير في جوابه أيضا، على الدعم التقني الذي توفره الوزارة لفئة الشباب الراغبين في إقامة مشاريع والاستثمار في المجال الفلاحي، وأنه في إطار مواكبتهم تم وضع رهن إشارتهم مراكز خاصة للاستقبال والتوجيه والمواكبة في كل جهات المملكة، معززة بفروع لها في مراكز التجارة الفلاحية، لتعزيز سياسة القرب من الشباب وجلبهم للاستثمار في الميدان الفلاحي، عبر مصاحبة وتأطير الشباب حاملي أفكار المشاريع، لبلورة خطة عمل مشاريعهم وفي تكوين ملفات الدعم المالي والتمويل البنكي، فيما يشمل الجانب الثاني التكوين، وعبر العمل على تحسين عرض التكوين والتأهيل وملاءمته مع متطلبات المهن عبر تعزيز منظومة التعليم الفلاحي والتكوين المهني.

هذا ومن جهته، يرى فريق الاتحاد المغربي للشغل حسب منطق السؤال الذي وضعه، أنه يجب اعتماد رزمانة من الإجراءات لمقاربة إشكالية توفير فرص الشغل والتشغيل الذاتي للشباب بالعالم القروي، خاصة مع الارتفاع المسجل في نسبة البطالة وعدد مناصب الشغل المفقودة بالعالم القروي وتشجيعا للشباب على الاستقرار في البادية، واعتبر أن هذه المعضلة لا يمكن حلها بإجراءات ترقيعية بل بسياسة عمومية شاملة.

8 - وفي مداخلة السيدة المستشارة مريم الهلواني عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، بمناسبة عرض سؤالاها عن الإجراءات المتخذة لإنجاح الموسم الفلاحي الحالي، وتعقيها بهذا الخصوص، وفي علاقة بما حدث مؤخرا بمنطقة اشتوكة، ذكرت فيها بظروف اشتغال العمال الزراعيين الفقراء والمستغلين بضيعات المملكة الصعبة، بالموازاة مع تحقيق القطاع لأرباح وجلبه للعملة، إلى جانب الطرد الاجتماعي بسبب الانتماء النقابي، معتبرة أن النجاح الحقيقي للموسم الفلاحي يبدأ من خلال حماية الكرامة وتحسين ظروف النقل وإنهاء التمييز القانوني في الأجور وإجبار المشغلين على التصريح بجمع العمال وبكامل حقوقهم.

وهو ما يتجاوز، بحسب السيدة المستشارة، ما صرح به السيد الوزير في ردوده خلال هذه الجلسة، حول ما قامت به الوزارة، في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر، من إجراءات وترتيبات لضمان حسن سير الموسم الفلاحي الحالي وتعزيز دعم السلاسل الفلاحية، في ظل ظروف مناخية جد معقدة تتميز بالصعوبة، وهو ما عززه بمجموعة من التدابير اتخذتها الحكومة لتأمين المناخ المناسب والآليات الكفيلة للتخفيف من أعباء الفلاحين ومواكبتهم، وكذلك تمويل الأسواق الوطنية بكل المنتوجات بصفة مستمرة ومتواصلة.

9 - وردا على سؤال أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد) عن استراتيجية الوزارة للحفاظ على التوازن في الإنتاج بين الفلاحات المعيشية والفلاحات الموجهة للتصدير، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، مستنسا بما جاء في الأجوبة السابقة للقطاع على أسئلة السادة المستشارين، بأن هناك إجراءات لدعم غير مسبوق للأسعار في سلاسل الإنتاج الفلاحي، خصوصا فيما يتعلق بعوامل إنتاج البذور والأسمدة والأعلاف.

ومن جانبه، عرض السيد الوزير خطة الوزارة لتحقيق هذا التوازن مع تعزيز التنمية الاقتصادية خاصة بالعالم القروي، القائمة على مشاريع الفلاحة التضامنية، وعلى تشجيع الاستثمارات عبر عقود البرامج المبرمة مع المهنيين، وكذا مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية لفائدة الفلاحين الصغار أساسا والزراعات الموجهة للسوق المحلية، ومشاريع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية والواحات، ثم ببرامج تنمية الإنتاج الحيواني، وتشجيع التعاونيات الفلاحية والخدمات لتمكين الفلاحين ولوج الأسواق والاستفادة من التمويلات وتسويق المنتجات.

وبشأن الانتقادات الموجهة للتوجه التصديري للقطاع الفلاحي الوطني، التي ترى أن بعض الزراعات عالية القيمة المضافة الموجهة للتصدير، وتساهم في استنزاف الثروة المائية للمغرب وبالتالي مفاقمة عجزه المائي، وصفها السيد الوزير بالكليشيات، على أساس أن المساحات الموجهة للتصدير لا تتعدى 1 في المئة من إجمالي المساحات القابلة للزراعة في بلادنا، وتلعب دورا مهما في خلق قيمة مضافة عالية وتأمين الموارد المائية وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، وشدد على أن مساحتها لا تستهلك سوى 500 مليون متر مكعب من المياه، بينما يستورد المغرب لتلبية حاجياته من الأمن الغذائي 9 مليار متر مكعب، مؤكدا على أن المغرب لا يتوفر على هذه الكمية من المياه، بحيث تتراوح الكمية بين 700 مليون وملياري متر مكعب في أفضل الأحوال، وأن سيادته الغذائية رهينة باستيراد مواد غذائية مستهلكة للمياه من الخارج.

10 - دعم أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكايي)، من خلال آخر سؤال موجه للقطاع الفلاحي، حول الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال الاستثمار الفلاحي، تدخلهم بمجموعة من الملاحظات بخصوص الوضعية الهشة للفلاحين الصغار والمتوسطين ومربي الماشية، وعلاقتها بمدخل تقوية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاستثمار الفلاحي، مقترحين حل إشكاليات العقار وتنظيم وهيكل سلاسل الإنتاج وتطوير منظومة الدعم وإعمال مخططات فلاحية جهوية، وتبسيط مساطر الكراء الطويل الأمد للأراضي الفلاحية المملوكة للدولة لفائدة المستثمرين.

فصل السيد الوزير بداية جوابه في أهداف عملية الشراكة حول الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة، وأخبر عن نتائجها المتجلية في تعبئة حوالي 122.000 هكتار من الأراضي الفلاحية، بقيمة استثمارات إجمالية بلغت حوالي 15.4 مليار درهم، أمنت تجهيز حوالي 45.000 هكتار بنظام الري الموضعي، وغرس 46.000 هكتار من الأشجار المثمرة، إرساء 132 وحدة حديثة لتأمين المنتوجات الفلاحية، فضلا عن خلق 45.000 منصب شغل.

وقدم أيضا توضيحات بخصوص طلبات فئة مكثري الأراضي الفلاحية في ملك الدولة الخاص، التي تعمل اللجنة الوزارية المكلفة بدراستها وتنظيم المسارات اللازمة من الناحية التقنية لإنجاز برامجهم الاستثمارية أو مراجعتها، أخذا بعين الاعتبار الظروف المناخية الصعبة، نظرا لأهمية المشاريع الفلاحية في إطار عملية الشراكة لدى المستثمرين، وما يستلزمه الأمر من معالجة لإشكالية ديون الأكرية.

11 - وفي معرض سؤالهم الموجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري، عن أسباب انخفاض المخزون وانقراض بعض الأصناف السمكية، عرض السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار

السيد محمد عزيز بوسلخن)، بعض التحديات التي لا تزال تؤثر على استدامة القطاع، واقترحوا للغاية إجراء تحليل دقيق للإنجازات السابقة ومعالجة الثغرات الحالية، وإعادة النظر في العلاقة بين المؤسسات المعنية وتعزيز الرقابة على الأنشطة البحرية، إلى جانب تعديل بعض القوانين المتجاوزة على مستوى قطاع الصيد البحري، المتعلقة بفترات الراحة البيولوجية.

أكدت السيدة الوزيرة، مجيبة على ارتباط الانخفاض في المخزون السمكي وانقراض بعض أنواعه بالتغيرات البيئية والمناخية، معتبرة تدبير الموارد البحرية مسألة استراتيجية تستوجب إعداد مخططات مرنة تتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، مؤكدة أهمية انخراط جميع الشركاء في هذه العملية، ثم استعرضت الخطوات التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية لضمان استدامة المخزونات السمكية، ذات الصلة بتطوير البحث العلمي، واعتماد مقاربة مجالية تحد من حركة السفن والصيد المفرط، وإقامة محميات بحرية، وبتعزيز الترسانة القانونية للمراقبة على مستوى البر والبحر.

وأوضحت من جهة ثانية، أن الأسماك السطحية الصغيرة، تعد الأكثر تضررا من التغيرات المناخية والأنشطة البشرية، وخصت بالذكر سمك السردين الذي تأثر بارتفاع حرارة المياه من 18 درجة إلى ما بين 21 و23 درجة مئوية، مما أدى إلى انخفاض إنتاجه، في المقابل ارتفعت وفرة أصناف أخرى مثل الأسقمري، سمك البوق، والأنشوجة، ثم أوضحت أن الأبحاث العلمية، رغم التحديات، تشير إلى توازن حالة المخزونات السمكية الوطنية، وأن التدابير المتخذة ساهمت في حماية الثروة السمكية ودعم الاقتصاد البحري، حيث تم الحفاظ على 261 ألف منصب شغل مباشر وتحقيق صادرات بقيمة 31 مليار درهم، وختمت جوابها بالتشديد على أهمية مواصلة العمل الجماعي لضمان استدامة هذه الموارد الحيوية في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، مما يتطلب انخراطا قويا لجميع الشركاء في هذا التدبير.

12 - وتفاعلا مع ثاني سؤال موجه للقطاع، والأخير المبرمج بجدول أشغال الجلسة، حول خطة الوزارة لضمان استدامة الثروة السمكية ببلادنا، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، أقرت السيدة الوزيرة بأن حماية الثروة السمكية وضمان استدامتها يمثلان أولوية استراتيجية في إطار تطوير القطاع، بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني واستقرار مناصب الشغل.

وأفادت كيف أن المغرب بدأ منذ عام 2010 في تنفيذ سلسلة من الإجراءات ضمن مخطط «أليوتيس»، والذي يعتبر إطارا شاملا لإدارة المصايد البحرية وتحقيق التنمية المستدامة، كان أهمها تطوير البحث العلمي، وتعزيز إمكانيات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بمبلغ 1.6 مليون درهم، لتمكينه من تتبع وتقييم المخزونات السمكية الوطنية، ثم وضع مخططات تدبير المصايد، إذ كشفت عن ارتفاع عدد المخططات إلى 30 مخططا، بتكلفة إجمالية بلغت 3 ملايين درهم، مما أسهم في إدارة 96 في المائة من الكميات المفرغة بشكل مستدام.

وأضافت أنه تم أيضا رصد 50 مليون درهم لإنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة وثلاث أخرى قيد الإنجاز، بهدف حماية التنوع البيولوجي ومنع الصيد في المناطق الهشة. فضلا عن تجهيز جميع بواخر الصيد بأنظمة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، وتنمية تربية الأحياء المائية بتعزيز دورها في تخفيف الضغط على المصايد التقليدية، بما يضمن استدامة الموارد البحرية.

وأبرزت في محطتها تالية أن هذه التدابير أسهمت في المحافظة على 261 ألف منصب شغل مباشر، مع تحقيق استقرار في مداخل العاملين في القطاع، وإلى أن صادرات المنتجات البحرية حققت عائدات قياسية بلغت 31 مليار درهم في عام 2023، بمعدل نمو سنوي بلغ 7 في المائة منذ 2010، مشددة على أن الجهود المبذولة تهدف إلى الموازنة بين استغلال الموارد البحرية بشكل مستدام وحماية العاملين في القطاع، بما يعزز دور القطاع كرافد أساسي للاقتصاد الوطني.

وطرح السيد المستشار، معقبا، مجموعة من الاختلالات والخروقات التي تشوب القطاع، ردا على ما صرحت به السيدة الوزيرة بشأن المراقبة من أجل ضمان الاستدامة السمكية، اعتبارا لأهمية الثروة السمكية بالمغرب ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم مصادر الدخل القومي وتأمين الأمن الغذائي وفرص الشغل، ونبه إلى ما يزال يعيشه قطاع الصيد البحري من مشاكل، والتي تضرب في الأهداف الاستراتيجية لمخطط أليوتيس، خاصة في الشق المتعلق باستدامة الموارد البحرية والمحافظة عليها.

وحول ثالث محور، والأخير المدرج في جدول أعمال الجلسة، في إطار مواكبة وتتبع البرامج الاجتماعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، التي تروم تحسين الظروف الاجتماعية للطبقات الهشة، وتفاعلا مع الإشكاليات المرتبطة بالتعاطي معهم بالشكل المنسجم مع مقتضيات الدولة الاجتماعية وحقوق الإنسان، تجاوزت السيدة الوزيرة مع أربعة قضايا ذات الصلة الوثيقة بالأسرة، لمكانة وأهمية هذه المؤسسة الاجتماعية وحساسية الدور الذي تلعبه على جميع المستويات، ولاسيما الاجتماعي التشيئي في صناعة الفرد المتشعب بالقيم الوطنية والانسانية.

1) أشار السيد المستشار لحسن آيت اصحا عن فريق الأصالة والمعاصرة، في سؤال أول عن السياسة الحكومية المعتمدة للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى ضرورة تسريع تنفيذ مشروع بطاقة الإعاقة وتوسيع نطاق استفادتها، لتشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المناطق، ودعا إلى تحسين الخدمات المقدمة لهم، خاصة في مجال الرعاية الصحية والتعليم، كما أكد على أهمية العمل على زيادة الوعي في المجتمع حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونبه إلى الحاجة لتوسيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا المجال، للمساهمة في خلق فرص عمل وتحسين الظروف الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي معرض ردها أقرت السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، أن مشروع بطاقة الإعاقة يعد خطوة محورية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب، حيث سيسمح لهم بالاستفادة من الخدمات العامة والخاصة بشروط تفضيلية، مشيرة إلى أن العمل على هذا المشروع مستمر منذ سنوات طويلة، وأنه تم وضع معايير تقييم دقيقة وواضحة لضمان توزيع البطاقة بطريقة عادلة وشفافة، خصص له 53 مليون درهم لدعم القدرة الشرائية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار التزام مع اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يشكل مناسبة لتعزيز الوعي بحقوق هذه الفئة في المجتمع، أطلقت الوزارة مجموعة من الأنشطة واللقاءات التشاورية مع الجمعيات المعنية، بهدف إعداد مخطط عمل وطني يشمل جميع جوانب حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب إطلاق حملات توعوية تستهدف الأسر والمجتمع بشكل عام، أكدت في هذا السياق أن التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمحلية مستمر من أجل تحسين وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، منوها بالدور الكبير للجماعات الترابية في تقديم خدمات إضافية لهذه

الفئة.

وفي ردها على التعقيب، أعلنت أن الحكومة خطت خطوات مهمة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع الدستور المغربي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها تسعى لضمان حقوق هذه الفئة بشكل كامل، بما يشمل توفير فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم، وأقرت بتحديات كبيرة لا تزال قائمة، وتسعى الحكومة جاهدة لتجاوزها من خلال تحسين التشريعات والبرامج الاجتماعية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتناسب مع احتياجاتهم الفعلية.

(2) ساءل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، عن جهودات الوزارة لتطوير مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف ولتجاوز تحديات تعيق دورها في تحقيق الأهداف المنشودة، كفضاءات آمنة للإيواء المؤقت ولتقديم الدعم النفسي والتوجيه القانوني، واقترحوا عقد شراكات بين المؤسسات الاجتماعية، وكذلك مع القضاء ومع الصحة، وفتح المجال أمام المتطوعين.

واستعرضت السيدة الوزيرة في ردها، سبل تنزيل القانون رقم 103.13 حيث تم وفق مرسوم تطبيقي، تنصيب الآليات الجهوية والمحلية، ولجنة وطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، وتحديد صلاحياتها، وتم إحداث الخلايا المؤسساتية المركزية واللامركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، إلى جانب إطلاق منظومة رقمية لتسهيل ولوج النساء والفتيات ضحايا العنف إلى خدمات التكفل، في توجه مراجعة القانون رقم 103.13 وإثراءه ليعزز الترسانة القانونية الوطنية.

وفيما يتعلق بمراكز الاستماع، زكت السيدة الوزيرة أدوارها الكبيرة في التصدي لظاهرة العنف ضد النساء، وأعلنت عن تخصيص 18 مليون درهم من أجل دعم 79 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء، ضحايا العنف موزعا على مختلف جهات المملكة، ما بين سنة 2023 وسنة 2024، بدعم ممتد على 3 سنوات لتأمين استمرارية الخدمات الموجهة لهذه المراكز، معلنة رفع تحدي استراتيجية تخفيض نسب العنف قبل زيادة عدد المراكز، والعمل مع مكونات المجتمع المدني، ذات الأهمية والاختصاص في مجال الوقاية والتي تقوم بدور كبير في هذا المجال.

(3) استنادا إلى ما أكدته عدة تقارير رسمية، بخصوص ترقب ارتفاع عدد البالغين 60 سنة إلى 6 ملايين نسمة في أفق 2030، وفي إطار دعم ركائز الدولة الاجتماعية التي تحكمها خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة ومنظومة حماية ودعم الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة، ساءل أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، عن وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب، ودعوا إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة للنهوض بحقوق المسنين، تراعي التجارب والممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال.

ومن جهتها ثمنت السيدة الوزيرة الإجراء الحكومي بالإعفاء الكلي لمعاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع صناديق التقاعد، واستعرضت الجهودات المعروضة في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والبرنامج الحكومي، من خلال تخصيص مبلغ مالي قدره 21 مليون درهم من أجل دعم إحداث فضاء الأسرة، كذلك، وتسيير 59 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، ودعمها بمبلغ 16 مليون درهم، ثم بتخفيف العبء على الأسر بتوسيع قاعدة

النوادي النهارية لدعم التكفل بالمسنين، وأيضا بتوجيه التكوين لفائدة مواكبة الأشخاص المسنين، والاستفادة من خبرة المتطوعين وإمكانياتهم، فضلا عن تعزيز الالتقائية ما بين القطاعات الفاعلة في هذا المجال.

4) أطر السادة فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر)، موضوع سؤالهم حول التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، كحق إنساني، حظي برعاية ودعم وطني وأممي، من حيث المكتسبات والتحديات، ثم ببسط اقتراحات، كان أهمها المطالبة بتبني إجراءات فعالة من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة المغربية لتخطي أثر النسب الهزيلة لاندماجها في الاقتصاد وفيولوج إلى سوق الشغل.

وركزت السيدة الوزيرة في جوابها على برنامج التمكين الاقتصادي للنساء، ضمن برنامج التمكين الشامل الذي يهتم أيضا التمكين السياسي، أطلقتها الوزارة بهدف مواكبتهم وتمكينهم اقتصاديا ومساعدتهم لتجاوز وضعية التهميش والإقصاء، عن طريق توقيع اتفاقية شراكة على المستوى الترابي مع الولايات والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وأضافت بأن البرنامج تعزز بإطلاق منصات رقمية لتكوين النساء وتقوية قدرات المستفيدات، بالتكوين حسب الطلب والاختصاص، وإرساء حاضنات اجتماعية مرجعية، على مستوى أقاليم وعمالات المملكة، لمواكبة النساء وتقوية فرص عملهم وتطوير كفاءاتهم الاقتصادية وثقافة المقاولة لديهم، ما من شأنه التقليل من نسب العنف ضد النساء بجميع تجلياته، مسجلة دعم الوزارة خلال السنة الجارية الجمعيات العاملة بمبلغ 10 مليون درهم، 5 مليون منها موجهة للتمكين الاقتصادي.

جلسة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025

الأربعاء 01 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق ل 04 دجنبر 2024م

الجلسة الأولى

بعد موافقة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، حيث حظي بموافقة 12 مستشارا، ومعارضة اثنين، وامتناع مستشارة برلمانية واحدة عن التصويت، وبلغ عدد التعديلات التي اقترحتها الحكومة وفرق الأغلبية والمعارضة على هذا الجزء 231 تعديلا.

وفي إطار تنزيل برنامج الجلسات العمومية المخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، عقد المجلس جلسة عامة أولى يوم الأربعاء 01 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق ل 04 دجنبر 2024، برئاسة السيد المستشار أحمد اخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين، على الساعة العاشرة صباحا وأربعون دقيقة، خصصت لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والمناقشة العامة للجزء الأول من مشروع القانون المالي، من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، حضرتها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية فوزي لقجع.

وأبرز السيد المستشار عابد بادل، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، ومقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة عرضه لأهم مضامين التقرير الذي أعدته اللجنة، عدد

التعديلات المقبولة والذي بلغ 66، مقابل 55 تعديلا تم رفضه، في حين تم سحب 110 منها، وهمت التعديلات المقترحة القطاع الضريبي (177 تعديلا) والقطاع الجمركي (27 تعديلا)، مع تقديم تعديلات مختلفة بلغت 27 تعديلا، وذكر التقرير أن اللجنة شرعت ابتداء من 19 نونبر المنصرم في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2025، في سبعة اجتماعات مطولة.

وسجل التقرير أن المناقشة عرفت تباينا في الآراء حول الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2025، سواء تعلق الأمر بفرضية سعر النمو، معدل التضخم، نسبة العجز، أو سعر البوتان، والطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفات ومشتقاته)، ومحصول الحبوب، موضحا أن مداخلات اعتبرت أنها فرضيات متفائلة وواقعية طموحة وقابلة للإنجاز، بالرغم من السياق الدولي وتداعياته على الاقتصاد الوطني، فضلا عن أزمة الجفاف والفيضانات التي عرفها المغرب، مقابل مداخلات أخرى رأت أن فرضيات المشروع غير واقعية وصعبة التحقق، وبالغت في التفاؤل وتسير عكس المؤشرات والمعطيات الواردة في التقارير الدولية والوطنية.

وعلى المستوى المالي، تم التذكير بأن هذا المشروع يواصل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ويساهم في تعزيز السيادة المالية الوطنية، وتمت مطالبة الحكومة بإعادة تقييم سياساتها المالية والنقدية، باعتبار أن لجوءها المفرط إلى الاقتراض لتمويل المشاريع الكبرى سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي، الذي سيصل سنة 2025 إلى 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما سيصل الدين العمومي إلى 75 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبمناسبة المناقشة بالجلسة العامة للمشروع، استحضر المتدخلون السادة أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار: السيد المستشار محمد البكوري؛
- فريق الأصالة والمعاصرة: السيد المستشار لحسن الحسناوي؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: السيد المستشار لحسن حداد؛
- الفريق الحركي: السيد المستشار مبارك السباعي؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: السيد المستشار عبد الإله السبيبة؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: السيد المستشار يوسف ايدي؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: السيد المستشار محمد رضى الحميني.

السياق الدولي الموسوم بعدم اليقين وبالاضطرابات والحروب، واستمرار التوترات الجيو-سياسية، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم العالمي والضغط التضخمي، وانعكاسه على ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتأثر سلاسل الإنتاج، الشيء الذي أثر سلبا على الاقتصاد العالمي، وكذا على الاقتصاد الوطني، كما تطرقوا إلى السياق الوطني الصعب الذي تميز بضعف إنتاج الحبوب بسبب توالي سنوات الجفاف، وبتداعيات أزمة كوفيد - 19، وارتفاع أسعار الطاقة، وكذا تداعيات زلزال الحوز وفيضانات الجنوب الشرقي للمملكة.

وأوضحت مداخلات فرق الأغلبية أن مشروع قانون المالية يترجم التزام الحكومة بالاستمرار في

تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بميزانية عامة تناهز 37 مليار درهم، وتخصيص غلاف مالي لقطاع الصحة بما يقارب 33 مليار درهم، ودعم التعليم بغلاف مالي إضافي يقدر بـ 12 مليار درهم، وتخصيص ما يقارب 17 مليار درهم لصندوق المقاصة، وكذا مواصلة تنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

وفيما يخص موضوع السكن، أبرزت مواصلة الحكومة تنزيل برنامج محاربة السكن غير اللائق، من أجل ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق ناهيك عن مواصلة تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، كذا في تنزيل برنامج مدن بدون صفوح، وتخصص 2 مليار درهم لفائدة صندوق التضامن لدعم السكن والسكنى والاندماج الحضاري.

ونوهت فرق الأغلبية أيضا بمستوى النقاش الذي عرفه مشروع القانون المالي، والتفاعل الإيجابي للحكومة مع تعديلات مهمة، توخت، أساسا، تخفيف العبء الضريبي على المواطنين، والتي همت المتقاعدين وبسطاء الفلاحين المنتعشين من الزراعات المعاشية، كالزعفران والقنب الهندي وحماية الصناعة الوطنية في الأدوية.

من جهتها، اعتبرت فرق من المعارضة أن مشروع قانون المالية لسنة 2025 يأتي مؤطرا، مثل سابقه، بالمنطق المحاسبي الضيق ومركزا على التوازنات الماكرواقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، وأنه مبني على مؤشرات وتوقعات غير واقعية وغير قابلة للتحقق، وسجلت أن المشروع لا يزال مطبوعا بخلفية البحث عن حلول تقنية لقضايا ذات طبيعة اجتماعية، عبر استعمال نوع من المقاصة في ضبط التوازنات، وذلك من خلال توسيع قاعدة التضريب لمجموعة من المواد والسلع والخدمات، مقابل تخفيضات في الرسوم الجمركية دون قياس الأثر على العديد من الفئات والمنتجات المحلية، مما يوسع قاعدة الاستيراد لتقديم حلول مؤقتة تغطي عن العجز في ضمان الاكتفاء الذاتي.

وبالرغم من تنويعها بتوسيع الوعاء الضريبي وارتفاع رصيد الضريبة على القيمة المضافة الذي رفع من الرصيد الإجمالي للميزانية العامة، اعتبرت أن هذا الارتفاع لا ينعكس على بنية الاقتصاد الوطني ولا على المعيش اليومي للمواطنين.

جلسة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025

الأربعاء 01 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق لـ 04 دجنبر 2024م

الجلسة الثانية

عقد المجلس جلسة عامة ثانية، يوم الأربعاء 01 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق لـ 04 دجنبر 2024، لاستئناف أشغال المناقشة العامة والتصويت على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، برئاسة السيد المستشار أحمد اخشيشين، ابتداء من الساعة الخامسة مساء وتسع عشر دقيقة، ولمواصلة حصة المناقشة العامة، تدخل ممثلوا:

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: السيد المستشار نور الدين سليك؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: السيد المستشار عبد الكريم شهيد؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: السيد المستشار لحسن نازهي؛

- السيد المستشار خالد السطحي.

وفي رده على تدخلات الفرق والمجموعات، أكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2025 استندت إلى معطيات تقنية وعلمية مضبوطة، تخضع للمنطق والواقعية، وفي إطار عرضه للأرقام والمعطيات، أفاد بأن الحكومة خصصت ما يفوق 100 مليار درهم للحوار الاجتماعي والتغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر، بالإضافة إلى الدعم المباشر للسكن وإعادة إيواء قاطني دور الصفيح بكل من الدار البيضاء والرباط، إلى جانب كلفة الإصلاح الضريبي، وضخت بشكل إرادي حوالي 10 في المائة من الناتج الداخلي الخام في مداخل الشرائح الاجتماعية الهشة والطبقات المتوسطة.

وتطرق السيد الوزير إلى الفلسفة التي تم اعتمادها في إعداد مشروع قانون المالية، التي تنطلق من رؤية واضحة تهدف إلى تنزيل المشروع الوطني للحماية الاجتماعية تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وشدد على أن هذا المشروع يتطلب وقتا وجهدا كبيرين لتحقيق التراكمات اللازمة وبلوغ الأهداف المحددة، مشيرا إلى أنه لا يمكن إنكار الإنجازات المحرزة على هذا الصعيد، حيث يستفيد من الدعم المباشر حوالي 11 مليون شخص، فيما تجاوز مجموع الدعم المخصص 30 مليار درهم.

وفيما يخص الحوار الاجتماعي، صرح بأن الحكومة خصصت له حوالي 45 مليار درهم، وهو ما أدى إلى زيادات مهمة في الأجور، من بينها 3800 درهم للأطباء، لحل مشكل عالق منذ سنوات و3000 درهم للأساتذة في التعليم العالي، إضافة إلى زيادات تراوحت بين 1500 و4800 درهم لموظفي وزارة التربية الوطنية، مشيرا إلى أن رجال ونساء التعليم، إلى جانب نظرائهم في قطاع الصحة، يشكلون العمود الفقري والركيزة الأساسية لإنجاح الإصلاح الاجتماعي، الذي يقوده جلالته الملك وتسعى الحكومة إلى ترسيخه.

وفيما يتعلق بإعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل، عزز السيد الوزير أهمية الإصلاح، لكونه يهم فئة أفنت حياتها في خدمة الوطن سواء في القطاع العام أو الخاص، مبرزا أن الأثر المالي لهذا الإعفاء يصل إلى مليار و200 مليون درهم، وذكر في سياق الإصلاح الضريبي، بأن الإصلاحات همت تخفيض الضرائب على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق أرباحا تقل عن 100 مليون درهم، مع رفعها بالنسبة للشركات التي تحقق أرباحا تفوق 100 مليون درهم سنويا، لافتا إلى أن إدراج نظام الحجز في المنبع من شأنه أن يساهم في تحسين استدامة المالية العامة.

ورفض من جهة أخرى، الرائج حول دمج صناديق التأمين، بوجود اتفاقات واضحة في القانون الإطار الذي تم بتقديمه والتصويت عليه بالإجماع، ومؤسسات عدة تدبر التغطية الصحية الإجبارية، على أساس أن هناك سلسلتين للعلاجات واختلاف في المبالغ المتعلقة بالاسترداد، وأعلن أنه ليس هناك دمج، بل جمع للتدبير في إطار تحسين هذه السلة والخدمات بأفضل ما يمكن وإلى الحد الأقصى، بهدف تعميم التغطية الصحية الإجبارية، بحيث يستفيد منها المغاربة بأفضل ومن جميع الوسائل والآليات، ومن كافة التطورات التي شهدتها هذا المجال.

التصويت على مشروع قانون المالية

رقم 60.24 للسنة المالية 2025

الخميس 02 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق ل 05 دجنبر 2024م

الجلسة الأولى

وافق مجلس المستشارين، في جلسة عامة عقدها اليوم الخميس 02 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق ل 05 دجنبر 2024م، برئاسة السيد لحسن حداد، النائب الرابع للسيد الرئيس، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2025، كما تم تعديله.

وحظي التصويت على الجزء الأول من مشروع القانون، خلال هذه الجلسة التي جرت بحضور السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، بموافقة 48 مستشارا، ومعارضة 7 آخرين، فيما امتنع 9 مستشارا عن التصويت.

وقد وافقت الحكومة على التعديل الذي تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلق بالمادة 4 الخاصة بتعريف الرسوم الجمركية، والذي هم إلغاء تخفيض نسبة رسم الاستيراد المطبق على عسل المائدة في عبوات يزيد وزن محتواها على 20 كلغ.

وفيما يخص حذف الرسوم الجمركية المطبقة على لائحة من المنتجات الصيدلانية المضمنة في الفصل الثلاثين، أوضح السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، تفاعلا مع تعديلات المستشارين، أن الحكومة ملتزمة بمواصلة مراجعة هذه الرسوم من خلال لجنة تشتغل مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بما لا يضر بالإنتاج الدوائي المحلي وكذلك بالصحة العامة.

كما وافقت الحكومة، تفاعلا مع مقترحات المستشارين البرلمانين بخصوص إعفاء معاشات التقاعد من الضريبة على الدخل، على الإعفاء الكلي للمعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسي، باستثناء تلك المدفوعة في إطار التقاعد التكميلي، ابتداء من فاتح يناير 2026، بالإضافة إلى التخصيص على تخفيض نسبته 50 في المائة من مبلغ الضريبة المستحقة على المعاشات والإيرادات العمرية المكتسبة خلال سنة 2025.

من جهة أخرى، وافقت الحكومة على التعديل الذي تقدمت به فرق ومجموعة الأغلبية، والمتعلق بفرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع على مكاسب ألعاب الحظ عبر الأنترنت، ذات المنشأ الأجنبي المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية، مع التخصيص على حجز هذه الضريبة بسعر 30 في المائة، إلى جانب إحداث مساهمة تضامنية خاصة يدفعها الأشخاص المقيمون بالمغرب الذين يدفعون مكاسب ألعاب الحظ بسعر 2 في المائة.

وقبلت الحكومة، أيضا تعديلا تقدمت به فرق ومجموعات الأغلبية وكذا الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ويتعلق بإعفاء العقود والمحركات المتعلقة بإنشاء الضمانات والرهون من واجبات التسجيل، وذلك ضمنا لأداء الضرائب والرسوم والواجبات المنصوص عليها في المدونة، وكذلك المتعلقة برفع اليد وافتكاك الرهون المسلمة من لدن إدارة الضرائب، بهدف تحقيق العدالة الجبائية وملاءمة معالجة العقود المتعلقة بالضمانات المقدمة لإدارة الضرائب.

التصويت على مشروع قانون المالية

رقم 60.24 للسنة المالية 2025

الخميس 02 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق ل 05 دجنبر 2024م

الجلسة الثانية

وافق مجلس المستشارين في جلسة عامة، الثانية التي عقدها يوم الخميس 02 جمادى الثانية الموافق ل 05 دجنبر 2024، حضرتها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس للرئيس، بالأغلبية، على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 برمته، وحظي مشروع القانون بموافقة 46 مستشارا، فيما عارضه 13 مستشارا، وامتنع 4 مستشارين عن التصويت، ليحال وفق المسطرة المتبعة، على مجلس النواب للدراسة والتصويت عليه في إطار قراءة ثانية.

ودافعت فرق الأغلبية على تصويتها بالإيجاب لفائدة مشروع قانون المالية لسنة 2025، معتبرة أنه مشروع اجتماعي حقيقي أبدع الحلول لتحويل التحديات إلى فرص تنموية، فبرر فريق التجمع الوطني للأحرار، من خلال السيد المستشار المصطفى الدحماني، تصويته بالاستناد إلى الثقة في السياسة الإرادية القوية لتجاوز الصعوبات الظرفية، المتسمة باستمرار حالة الالتباس وتزايد المخاطر الطبيعية من جهة، والجيوستراتيجية من جهة ثانية، والتي تؤثر بشكل قوي على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، مستحضرا التوجيهات الملكية ورؤيته لتخليق الحياة السياسية والعمل البرلماني.

ونوه كذلك بالتجاوب السريع للحكومة مع مقترحات مجلس المستشارين، ثم بسط المكتسبات الاجتماعية الكبيرة التي حملها هذا القانون، مذكرا بما خصص لتعميم الحماية الاجتماعية بـ 37 مليار درهم، وفصل الموظفين 180 مليار درهم، وإصلاح منظومة الصحة 32 مليار درهم، وإصلاح منظومة التربية والتكوين المهني 103 مليار درهم، والحفاظ على القدرة الشرائية 40 مليار درهم، ودعم السكن 9 مليار درهم، وبرنامج الماء 18 مليار درهم، وخارطة الطريق للتشغيل 14 مليار درهم.

ومن جانبه، أعلن السيد المستشار شيخ احمدو ادبدا، عن فريق الأصالة والمعاصرة، خلال كلمة تفسير التصويت، إيجابية مضامين المشروع لوضعه قضية الوحدة الترابية للمملكة في الأولويات، واستجابته لتطلعات بناء دولة اجتماعية حقيقية، وشرح بأن تصويتهم على المشروع جاء بفعل ارتكازه على خمس مرجعيات أساسية، أبرزها دعم السكن والشباب، وتعزيز هوية تراثنا والثقافة الأمازيغية، إلى جانب مواصلة تنزيل الحوار الاجتماعي المتفق حوله، بما مكن من إمكانيات هائلة وغير مسبقة للموظفين والشغيلة في عدة مجالات، فضلا عن رفع من وتيرة الإصلاحات الهامة التي يعرفها ورش إصلاح العدالة ببلادنا، والتعليم العالي والفلاحة والرقمنة والتجهيز والماء وغيرها من القطاعات الهامة.

وأبرز السيد المستشار عبد القادر الكيحل، عن الفريق الاستقلالي، أن التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لأن الحكومة لم تلجأ للحلول السهلة والبسيطة، في مواجهة تداعيات السياق الإقليمي والدولي المضطرب والأزمات المتتالية، وبأنها أبدعت في تقديم إجراءات وحلول مالية على قدر كبير من الأهمية، قادر على تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية، وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، معتبرا مشروع قانون المالية لسنة 2025 ذو مضمون اجتماعي صرف، بالنظر

إلى حجم وقيمة الإجراءات والتدابير المقترحة لتطوير ميكانيزمات الحماية الاجتماعية ودعم مختلف القطاعات الاجتماعية بغلاف مالي استثنائي غير مسبوق.

واستند السيد المستشار عبد الكريم شهيد، باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتفسير التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025، بالأساس على تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من خطابات جلالة الملك، بضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، وعلى أسس منطقية، بالإيمان بقدرة الحكومة على مواجهة كل التحديات الداخلية المتعلقة بتعزيز السلم الاجتماعي، ومواجهة تداعيات وأثار الجفاف، وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما جاء في البرنامج الحكومي 2021، وكذا توصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وبنى فريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب، في مداخلة السيد المستشار محمد عموري، تفسير تصويتهم الإيجابي على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، على ما سجلوه من تدابير ومضامين إيجابية تعزز استمرار النهج الإصلاحية التدريجي المتفق عليه، وفق نظام جبائي يقدم رؤية مستقبلية واضحة للمستثمرين، من خلال رفع الجهود الاستثمارية للدولة ليصل إلى 340 مليار درهم برسم سنة 2025، ومصادقة اللجنة الوطنية للاستثمارات مؤخرًا على مشروع اتفاقية ومشروع ملحق في إطار نظام الدعم الرئيسي، فضلًا عن إيلاء أولوية للتشغيل وتخصيصه بغلاف مالي يقدر بـ 14 مليار درهم برسم سنة 2025 لتحفيز دينامية الاستثمار، وثمنوا أيضًا تفاعل الحكومة بقبولها جميع التعديلات التي تقدم بها الفريق.

وفي تدخل السيد المستشار عبد اللطيف مستقيم، باسم الفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فسر تصويت الفريق الإيجابي على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، بكونه مشروع اجتماعي، سواء ما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر أو التغطية الصحية أو ما يهم الصحة والتعليم والشغل وحماية القدرة الشرائية، داعم لصالح الشغيلة المغربية بالعمل على تحصيل مكتسباتها، وخاصة تفاعل الحكومة الإيجابي مع مطلب إعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل، والتزامات دقيقة رصد لها المشروع اعتمادات مالية مهمة.

وانتقدت عدد من المجموعات والفرق البرلمانية الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2025، مفسرة تصويتها ضد مشروع القانون، بكونه لا يعكس الوعود الحكومية، ولا يوفر تدابير ملموسة لدعم القدرة الشرائية للأسر المغربية في ظل ارتفاع الأسعار، بهدف تخفيف العبء عليها.

فبرر أعضاء الفريق الحركي تصويتهم الرفض لمشروع القانون برمته، رغم بعض الإجراءات الإيجابية المحدودة التي حملها المشروع، بعدم تفاعل الحكومة إيجابًا مع مجموعات من المقترحات والتعديلات التي تقدم بها الفريق داخل لجنة المالية، في سياق تجويد المشروع وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، ومحدوديته وافتقاره إلى عمق اجتماعي في مجالات دعم العديد من الفئات والقطاعات، وعدم التعاطي الفعال مع ورش الأمازيغية وخيار الهوية المتقدمة.

في نفس الإطار، أوضح السيد المستشار يوسف ايزي، رئيس الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، أن مشروع الميزانية الجديد لا يقنع عددا كبيرا من الشرائح الاجتماعية المغربية، مبرزا أن المشروع

لا يعكس وعود الحكومة في بداية الولاية، رفعت بها طموحات المواطن المغربي، وأن الميزانية ليست في مستوى حل الملفات العاجلة والحارقة التي تستدعي معالجة سريعة، وتتطلب الجرأة السياسية لاتخاذها وإعمالها، كمشاكل بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية، إلى جانب غياب جواب مقنع على تطلعات الطبقات الوسطى وإجراءات تيسير حقوق الطبقات المحرومة، وسجل السيد المستشار كذلك ضعف تفاعل الحكومة مع توصيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بصفتها مؤسسة دستورية رقابية، وهو ما يظهر من خلال عدم عقد رئيس الحكومة أي اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد منذ تنصيبها، لدورها في التنسيق والتكامل المؤسسي في مجال مكافحة الفساد.

وبعد تصويته بالامتناع عن مشروع قانون المالية لسنة 2025، انتقد فريق الاتحاد المغربي للشغل، في كلمة السيدة المستشارة مينة حمداني، محدودية الإجراءات التي تم وضعها للتخفيف من تدهور القدرة الشرائية وامتصاص البطالة، وغياب إجراءات كفيلة بخلق فرص العمل المستدام والقار واللائق، وحرمان فئات عريضة من الحماية الاجتماعية ومن الاستفادة من خدمات اجتماعية أساسية ومن حقوق مكتسبة خاصة على مستوى التغطية الصحية، معتبرين تهيئ مشروع القانون المالي كسابقيه جاء وفق مقاربة أحادية، دون أدنى مشاور مع الفرقاء الاجتماعيين، وأرجأوا أيضا أسباب تصويتهم إلى 18 تعديل التي تقدم بها الفريق للجنة المالية، استجابت الحكومة منها لتعديل إعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل، ورفض تعديلات وصفوها، بالمهمة.

من جانبه، عبر منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار لحسن نازهي، عن أسفه لعدم ارتقاء مشروع المالية الجديد إلى مستوى التحديات التي تواجه البلاد، وعدم إجابته عن انتظارات المواطن المغربي، مسجلا غياب تدابير ملموسة لدعم القدرة الشرائية للأسر المغربية في ظل ارتفاع الأسعار بهدف تخفيف العبء عليها، وبخصوص الحلول التي جاء بها المشروع لإصلاح عدد من القطاعات، أبرز المستشار أنه رغم الحديث عن إصلاح التعليم، فإن المخصصات المالية لهذا القطاع لا تزال دون الطموحات، مشدد على أنه لا يمكن تحقيق تعليم بجودة عالية مع استمرار المشاكل الهيكلية مثل الاكتظاظ، ونقص الأطر، وضعف البنية التحتية، وأضاف بأن ميزانية الصحة التي تم رصدها في إطار المشروع الحالي، غير كافية لتجاوز الاختلالات الكبرى، خاصة في المناطق القروية والهامشية التي تعاني من نقص حاد في التجهيزات والأطر الطبية.

ولفت كذلك إلى أن المشروع يظهر استمرار هيمنة المحاور الاقتصادية الكبرى على حساب المناطق القروية والمهمشة، حيث لا توجد رؤية واضحة لتنمية الجهات وتحقيق التوازن المجالي، مما يفاقم التفاوتات ويعمق الإقصاء، على أنه في ظل أزمة ندرة المياه، لم يقدم المشروع حولا استراتيجية لدعم الفلاحين الصغار وضمان الأمن الغذائي.

وأرجع السيد المستشار خالد السطحي، في كلمة، تصويتهم ضد مشروع قانون المالية 2025، إلى عدم ملاسته إجراءات تحسن ظروف عيش لمواطنات والمواطنين وتتصدى لظاهرة الغلاء والاحتكار في ظل غياب المنافسة الحرة، إلى جانب صعوبة تنزيل توقعات الحكومة أمام التحديات الكبرى المطروحة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فضلا عن ضعف تجاوب الحكومة مع التعديلات المقدمة، ذات الصلة بالتخفيض الضريبي وتضريب الشركات الكبرى، والالتزام بمخرجات الاتفاق بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والنقابات الممثلة بالوزارة، وإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات

والمربيات بمناصب مالية مركزية، وكذلك تعزيز جهاز تفتيش الشغل، ثم الرفع من مناصب اللغة الأمازيغية، وغيرها من التعديلات.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 08 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق ل 10 دجنبر 2024م

اتسمت أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 جمادى الثانية 1446 الموافق 10 دجنبر 2024، المنعقدة برئاسة السيد جواد الهاللي، النائب الثالث للرئيس، بالتداول في مواضيع تعلقت بقطاع العدل والحماية الاجتماعية، ثم الإسكان والتعمير.

المحور الأول: قطاع العدل

تفاعل السيد وزير العدل مع ثمان أسئلة، لامس من خلالها المتدخلون الأوراش المفتوحة في ميدان العدالة، كالتالي

1. في أول نقطة من جدول أعمال الجلسة، وبخصوص التدابير المتخذة لتقليل من عقوبة الإعدام في إصلاح القانون الجنائي، أكد السيد المستشار لحسن آيت اصحا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، أن قرار المملكة المغربية الانضمام إلى قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بشأن وقف عقوبة الإعدام ببلادنا، يتماشى والتطور الديمقراطي والحقوق الداخلي والخارجي لبلادنا، ومع توجهها الحداثي، كما مع مرجعيات الفريق الحداثي التقدمية، وينسجم كذلك مع مطالب المجتمع المدني والحقوقيين ومختلف المهتمين، وأوصى بتبني السياق الدولي في اتجاه حث الدول على إلغاء هذه العقوبة، استنادا إلى مجموعة من الدراسات العالمية أثبتت أن الدول التي ألغت عقوبة الإعدام شهدت انخفاضا في الجرائم المرتبطة بها.

وبعد إعلانه عزم المغرب الموافقة على آلية أممية تسمح بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام لسنتين، كشف السيد وزير العدل، ردا على سؤال السيد المستشار، بشأن مصير مراجعة القانون الجنائي، أن المفاوضات مازالت مستمرة حول إدراج عقوبة الإعدام في مشروع القانون الجنائي الذي طال انتظاره، وجدد حرصه على أن يجري إقرار هذا المشروع خلال هذه الولاية الحكومية التي تنقضي عام 2026، مشيرا إلى أن النقاش الجاري منذ 3 سنوات حول المشروع قد أفرز عن بعض النتائج.

وأشار إلى أن المغرب لم ينفذ أي حكم بالإعدام منذ عام 1993، وأن عدد المحكوم عليهم بالإعدام بلغ 88 شخصا، من بينهم امرأة واحدة، موضحا أن عدد المحكومين الذين استفادوا من العفو من هذه العقوبة وتحويل عقوبتهم نحو المؤبد والمحدد بلغ منذ سنة 2020 إلى اليوم حوالي 161 حكما، ومن جهة أخرى صرح بأن الإعدام شكل من أشكال التعذيب، وفق الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي، وأن المغرب منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش إلى يومنا هذا، لم ينفذ أي حكم بالإعدام.

وسجل الوزير في الأخير، أن المجتمع الدولي كله يسير في هذا الاتجاه، إذ ألغت 170 دولة العقوبة من بين 193 دولة في العالم، معتبرا سير المغرب بهذه الخطوة الكبيرة أمرا مشرفا، وسيبقى لهذه الحكومة الفضل فيه.

2. ودعا فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، في سؤال عن مآل القانون الجنائي، الحكومة، من خلال السيد الوزير، إلى تسريع وتيرة إعداد مشروع القانون الجنائي، بقال حديث يستوعب جميع التطورات والمكتسبات الحقوقية لبلادنا، وعرضه على المسطرة التشريعية، لإعطائه مساحة أكبر من النقاش والتقيق، قابله السيد الوزير بالاطلاع عن نقاش جدي يسود داخل الحكومة في هذا الإطار، يبرر تأخر وضعه على طاولة النقاش بالبرلمان.

ووعد أيضا السيد الوزير بالدفع ليكون هذا القانون أكثر انفتاحا، وبالاشتغال لتمريره إلى ما تبقى في عمر الولاية الحكومية الحالية، وأبرز أهميته في تقنين عددا من القضايا والإشكالات الوطنية الكبرى، من بينها طبيعة العقوبات وتنظيم السياسة الجنائية التصالحية، فضلا عن قضايا جديدة كوسائل التواصل الاجتماعي.

من جهة ثانية، أعلن أن قانون العقوبات البديلة سيدخل حيز التنفيذ في 22 من شهر غشت من السنة المقبلة، مشيرا إلى أن رئيس الحكومة عقد اجتماعا قبل أسبوعين دعا فيه إلى تجهيز جميع الإجراءات والتدابير، بما فيها القرارات التنظيمية، قبل شهر ماي المقبل، لافتا إلى أنه تم تشكيل لجنة لذات الغرض، يرأسها وزير العدل، وتضم عددا من الهيئات والمؤسسات.

3. في سياق الاستفسار عن ضمانات المحاكمة العادلة، أحاط أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه) بمحددات الموضوع الدستورية والحقوقية، والإجرائية بأركانها المادية والقانونية والمعنوية، ونبهوا إلى ضرورة الوقوف على عدم الخلط ما بين النزاعات المدنية والجنائية، وتمتيع كل متهم بقرينة البراءة والمتابعة في حالة سراح، وبجميع الحقوق التي تصون كرامته في حالة الاعتقال، ونعزز ثقته في الأمن القضائي المرتبط بمنطق المحاكمة العادلة.

وشرح السيد الوزير كيف أن توفير شروط المحاكمة العادلة يبدأ في اللحظة التي يعتقل فيها المتهم، أو يتم توجيه الاتهام إليه، أو عند تقديمه نفسه للشرطة القضائية، وتشمل السلامة البدنية والجسدية والحق في أن يكون له اتصال مع عائلته ومحاميه، إذ تقرر 30 إلى 40 في المائة من القوانين مصير المحاكمة العادلة، متسائلا عن قدرة من يقرر تنفيذ نص قضائي على مواطن على حمايته.

ثم استعرض بعض الإجراءات التي تتبناها الوزارة لضمان المحاكمة العادلة وتحميلها جميع مراحل المسطرة الجنائية، كان أهمها وضع سجل إلكتروني وطني يراقب من طرف النيابة العامة، لأجل ضبط من يوجد رهن الحراسة النظرية، و«السوار الإلكتروني» بخصوص ترشيد الاعتقال الاحتياطي، وكذا وضع آلية للوقاية من التعذيب، تجيز للمعني إحالته الفورية على الطبيب إذا صرح بتعرضه للتعذيب، تحت طائلة بطلان المحضر إذا رفضت النيابة العامة طلب الإحالة.

ثم عاد السيد الوزير للتأكيد على أنه يجب التعامل بحسن نية مع القضاء، مبرزا أن المشكل الذي يطرح في هذا الموضوع هو الجهل والأمية التي تناقش بها الأحكام.

4. والتمس أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد يوسف ايدي)، في رابع سؤال موجه للقطاع، تدخل الوزارة من جهة لمعالجة الوضعية المالية والاعتبارية للمسؤولين الإداريين بالمحاكم، وفق ما رتبته التنظيم القضائي الجديد من التزامات على المسؤولين الإداريين في المحاكم، في انتظار إخراج هيكلتها الجديدة، ومن جهة ثانية لضبط التوازن بين مستويين لتجلي السلطة

القضائية والسلطة التنفيذية بما يخدم مصلحة المرفق المحاكم.

استحضر السيد الوزير في مستهل جوابه النقاش الطويل الذي خاضه مع جميع النقابات الممثلة في الوزارة، بصفتهم الممثل الشرعي والوحيد للموظفين، تم الاتفاق خلاله على الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الإدارية والمالية لموظفي وزارة العدل، في إعداد قانون الاضراب، ثم تحدث عن مجهودات الوزارة في فصل وزارة العدل عن الموظفين، خاصة على مستوى المديريات، بكسب 2/3 من المديرين من الموظفين، بعد أن كان المديرون كلهم قضاة، وبالتالي فتح الآفاق أمام موظف وزارة العدل، وأيضاً على تبني مقاربة تشاركية مع جميع رؤساء كتاب الضبط في محاكمهم، في تنزيل النصوص والإجراءات.

5. وأخبر السيد وزير العدل، في معرض جوابه على سؤال السادة فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر)، علاقة بتسريع اعتماد قانون العقوبات البديلة بالملكة، بأن القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من 22 غشت 2025، مؤكداً أن تسريع الإجراءات المرتبطة بتنفيذه سيبدأ اعتباراً من شهر ماي المقبل، وأنه جرى عقد اجتماع برئاسة السيد رئيس الحكومة، لمناقشة آليات تفعيل القانون وتدارس الاحتياجات التدييرية والإدارية والمالية لتنزيل هذا الورش الإصلاحي، الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وتفاذي الإشكالات المرتبطة بالاحتفاظ داخل المؤسسات السجنية. من خلال تشكيل لجنة للقيادة ولجان فرعية، في أفق إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بالعقوبات المذكورة، بمدة لا تتجاوز 5 أشهر.

وأشار في ذات السياق إلى أن الوزارة تجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة والموظفين حول العقوبات البديلة، مبرزاً أنه جرى كذلك وضع الإطار العام للاتفاقية التي ستجمع بين صندوق الإيداع والتدبير، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التي سيكون من بين مهامها تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، مركزياً أو محلياً.

وفي تعقيبهم، ثمن الفريق إقرار بدائل العقوبات السالبة للحرية، كالتزام يجسد التوجيهات الملكية في نهج سياسة جنائية جديدة تواكب تطورات المسطرة الجنائية، ويعقلن آلية العقاب والهدف الإنساني للعدالة، وطرحوا مقترحات تهم إشكاليات تدبير الزمن المتبقي في تنزيل النصوص التطبيقية، والإمكانيات المرصودة لإنجاح الورش، فضلاً عن مقاربة الموضوع التي تلامس الجانب التربوي والاجتماعي لبعض الفئات الذين يفضلون الحياة داخل السجن عوض الحرية.

6. وقاربت السيدة المستشارة سليمة زيداني، عن فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، موضوع تفاعل المملكة المغربية مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، بالتأكيد على أهمية مواصلة ملائمة التشريعات الوطنية والخطط والبرامج التنموية مع التزامات بلادنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة الانضمام إلى اتفاقية العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ودعت لتعزيز قدرات النسيج الجمعوي ليضطلع بأدواره في هذا المجال، وإلى إعداد تقرير سنوي شامل يستوعب التوصيات المقبولة من بلادنا والموجهة من طرف المؤسسات الحقوقية الأممية.

أفاد السيد الوزير بمناسبة رده، أن المغرب يعد من الدول الأكثر تقدماً في إفريقيا والعالم العربي في مجال حقوق الإنسان، وأشار إلى أن المناقشات التي تحدث في مجلس حقوق الإنسان بجنيف لا

تكون قانونية فقط، بل سياسية أيضا، لأن بعض الدول تحاول تصفية الحساب مع المغرب بترهات لا تحمل أي قيمة، معتبرا أن هذه الدول تكون غارقة في خروقات حقوق الإنسان وفي التجاوزات وتحاول أن تعطي للمغرب دروسا بهذا الشأن.

واستشهد في هذا الإطار بنقاش أداره مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، خلال تمثيله المغرب في مجموعة من الاتفاقيات، من قبيل التقرير الجامع للتقارير الدولية لأعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز، التقرير الأولي لأعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص في الاختفاء القسري، كذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، وغيرها من الاتفاقيات التي تشمل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

7. ولمواجهة الابتزاز الإلكتروني كواجهة للجرائم الإلكترونية، في مواجهة الأطفال والنساء والأموال والأعراض، اقترح السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل) التركيز على الجانب الوقائي قبل الزجري، بالمصاحبة والتحسيس والتتبع، في إطار الحقوق التي يكفلها القانون للمستعمل الإلكتروني، من خلال سؤال حول استراتيجية الحد من جرائم الابتزاز الإلكتروني.

أجاب السيد الوزير، مستنكرا المس بحياة المغاربة على وسائل التواصل الاجتماعي تحت ذريعة حرية التعبير، وصمت البعض أمام هذه الأفعال وعدم تحريك المتابعة بحق المخالفين، حيث دعا من خلال الجلسة العامة، كل مغربي تمت الإساءة إليه وتم المس بحياته الشخصية والتأثير على صورته وسمعته، بالتوجه لأقرب محكمة ورفع دعوى قضائية ومتابعة كل من يمس حياة المواطنين، ووعد بالتصيص في القانون الجنائي المقبل على معاقبة المخالفين على وسائل التواصل الاجتماعي، لحماية المغاربة والأسر والثوابت والأخلاق المغربية.

واعتبر أن الشعبوية المفرطة هي أكثر ما يهدد حقوق الإنسان، لأنها تضحي بكرامة الإنسان بدعوى حرية التعبير، فالإنسان المغربي مقدس ولا يجوز المساس بكرامته أو سمعته، ولا يمكن قبول توظيف حقوق الإنسان لأسباب سياسية أو فردية وابتزازية، وبتصدي لكل من يسعى لتحقيق هذا الهدف وتدمير العمل السياسي واتهام الجميع بالفساد، وكشف عن عقد لقاءات مع المؤسسات العمومية من أجل وضع قانون لتنفيذ اتفاقية بودابست، البروتوكول الاختياري الذي وقع عليه بستراسبورغ.

8. وساءل بدورهم أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)، عن خطة الوزارة لتأهيل البنى التحتية للمحاكم، كفضاء لتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات، بتمكين القضاة والموظفين من القيام بواجبهم والمتقاضين في ضمان والدفاع عن حقوقهم في مناخ مناسب، خاصة المحاكم القديمة تفتقد لمجموعة من الشروط الأساسية للعمل، مع التأكيد على ضرورة اعتماد نفس المقاربة التي تم بها تشييد البنى التحتية الجديدة، وأوصوا بتسريع التنزيل الفعلي للمديريات الإقليمية للعدل، الموزعة على مستوى الدوائر القضائية، لمحاكم الاستئناف، تعزيز عدالة مجتمعية منصفة وفعالة في كافة أنحاء المملكة.

أطلع السيد الوزير متفاعلا، بالتحصل خلال العشر سنوات الأخيرة، على 77 بناية، 18 مشروع جاهز للتدشين الآن، و60 مشروع في طور الدراسة والبحث، واستصدار مرسوم لإعادة النظر بالنسبة للاختصاصات، تعزيز بالتفكير بإنشاء محكمة ابتدائية بأولاد تايمه التابعة لمحكمة

الاستئناف بأكادير، وغيرها من المحاكم، وبمقتضى اتفاق مع صندوق الإيداع والتدبير، لكراء البنايات التابعة له في إطار الترشيح المالي لنفقات الوزارة.

وأخبر بأن وزارته أعدت تقريراً عن النقاط السوداء بالمحاكم في المغرب، معتبراً بعض المحاكم لا تليق بالقضاء، وفق النتائج التي خلص إليها تقرير مصالحيه، وعدد بعض المحاكم التي تتدرج في الوصف الذي ذكره، مشيراً إلى محاكم بني ملال والناضور على سبيل المثال، علاوة على محكمة آسفي، حيث تجري محاولات لإصلاحها، وأكد على حرصه على تدارك الحالة التي توجد فيها عدة محاكم في البلاد، مشيراً إلى الانتهاء من دراسة أجرتها مصالح وزارته حول أقبية الاعتقال بهذه المحاكم، وإلى السعي لتجديدها بهدف بلوغ مستوى مقبول من الأنسنة بهذه الأماكن.

المحور الثاني: القطاع المكلف بالشغل:

أولاً: أجمع المتدخلون في هذا المحور على التنويه بالورش الملكي الكبير، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وبمحاورة وبأهدافه ومقاصده، كمحور أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار الاقتصادي، وناقشوا الإشكاليات المتصلة بآليات تنزيله، خلال مراقبة الوزارة لمدى التزام المقاولات على التصريح بالعاملين في أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة، وأنظمة التقاعد، إلى جانب محاربة القطاع غير المهيكل والعمل على إدراج العاملين به في أنظمة الحماية الاجتماعية، وإلى تعزيز حقوق الطبقة الشغيلة، لاسيما فيما يخص الرفع من الحد الأدنى للأجور، واحترام ساعات العمل القانونية، والإجازات المدفوعة الأجر، واعتبروا أن ضمان حماية حقوق الشغيلة مسؤولية الجميع ووزارة وشركاء اجتماعيين واقتصاديين.

ترجمت حصص المناقشة بهذا الخصوص، ستة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، ساقها للنقاش السادة أعضاء الفرق والمجموعات ممثلي:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي).

تفاعل السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المكلف بالشغل، مجيباً، على ستة أسئلة شفوية آنية طرحها أعضاء الفرق والمجموعات حول الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص، بالإخبار بأن الحكومة ملتزمة بتطبيق الرؤية الملكية السامية الرامية إلى تعميم الحماية الاجتماعية والعمل على توسيعها لتشمل سائر الفئات النشيطة، وأن الوزارة من موقعها، تركز تفاعلها حول الوضعية المتبسة لسوق الشغل في المغرب، معلناً أن أرقام مذكرات المندوبية السامية للتخطيط قاسية جداً، بخصوص حوالي 6 ملايين مواطن مغربي أجراء محرومون من أبسط حقوقهم، وهو التصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عاداً هذا التدبير بمثابة المدخل الأساسي لتوفير الاستقرار في الحياة والعمل والأمان والطمأنينة، وكذا صون

الكرامة، خاصة بتزامن طرحه في مجلس المستشارين مع تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وأوضح في رده، أن الحكومة تعمل اليوم على تعزيز الحماية الاجتماعية للأجراء من خلال مقارنة شمولية تقوم على تعاقد اجتماعي جديد، ما يتطلب توفير شروط وتدابير استراتيجيات توازن بين خلق الفرص من جهة، وضمان العيش الكريم للأجراء من جهة أخرى، عبر مدخل توسيع التغطية الاجتماعية وتحسين الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتمن كذلك أدوار جهاز تفتيش الشغل في تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقة الشغيلة في القطاع الخاص، واستحضر مجهوده الميداني الجبار، رغم الصعوبات والعراقيل التي تعترض مفتشات ومفتشي الشغل في مزاولة مهامهم، بحكم اقتصار عددهم على 450 مفتش شغل قانونيين ومهندسين أطباء، موزعين على 53 مديرية إقليمية بربوع المملكة.

وأعلن أيضا قرار تطوير مقاربات التدبير الإداري بمنهجية التخطيط الاستراتيجي، من خلال اعتماد البرنامج الوطني للتشغيل، لأجل الرفع من الكفاءة وتحسين مؤشرات الأداء، وفق ما تقتضيه المادة 16 من ظهير 1972 ومدونة الشغل، وفي سياق بسطه حصيلة أرقام عمل جهاز تفتيش الشغل بالمغرب، أفاد بأنه تمت معالجة 23 ألفا و819 نزاعا فرديا و531 نزاعا جماعيا، ونجح تدخل المفتشين بتفادي 488 إضرابا بـ 483 مؤسسة، ومعالجة 18 ألفا و227 شكاية إلى غاية شتبر 2024.

كما بين أوجه التنسيق والتعاون بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاوالات الصغرى والتشغيل والكفاءات وصندوق الضمان الاجتماعي، لتعزيز الحماية الاجتماعية وتعزيز استراتيجية التنسيق والالتقائية بين مختلف المؤسسات والأجهزة، معلنا أن الورش الوطني لتعميم الحماية الاجتماعية مسؤولية والتزام جماعي، يستدعي تضافر الجهود، ويساءل الجميع كشركاء اجتماعيين حكومة ونقابات ومشغلين وأجراء، إذ تعتبر الحكومة مسؤولة عن تنفيذ التشريعات المنظمة للشغل، والمشغلون باعتبارهم المسؤول القانوني، على القيام بسلوك مواطن تجاه الأجراء باعتبارهم شركاء اجتماعيين أساسيين في المقابلة.

وأقر في الأخير بمسؤولية قطاع الشغل، ضمن نطاق الاختصاصات الموكولة له، رغم تعدد الشركاء الاجتماعيين المتدخلين، في بذل المزيد من الجهود في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

ثانيا: لتقريب الرأي العام من واقع وأوضاع فئة من الأجراء، وهم عاملات وعمال شركات المناولة، اقتصر أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين) على إظهار بعض مظاهر الحيف والاستغلال، آملين أن تخفف الوزارة من حدته.

ومن جهته، كشف السيد كاتب الدولة خلال جوابه، أن الدولة تفقد 5 مليارات درهم شهريا بسبب عدم تصريح المشغلين بستة ملايين أجير لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذكر أن هذا المبلغ يعادل ميزانية صندوق المقاصة تقريبا، ويمكن أن يغطي نفقات التغطية الصحية الشاملة لجميع المغاربة وأيضا جميع برامج الحماية الاجتماعية، وأبرز أنه بتضافر مجهودات الجميع من حكومة ونقابات ومشغلين وأجراء، يمكن تفعيل الزامية التصريح بجميع المشغلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وشدد على ضرورة الشروع في هذا الإصلاح عبر مشروع تشغل عليه الوزارة ويتعلق بالرقمنة،

سيتيح للأجير الإبلاغ عن نفسه بأنه غير مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر منصة رقمية ستطلقها الوزارة، وستكون هذه الآلية مفتوحة في وجه الجميع بدون استثناء، مشيرا إلى أن هذا المشروع سستتم إحالته على البرلمان لمناقشته بغاية إنجاح ورش الحماية الاجتماعية الشاملة في الشق المتعلق بالأجراء، وأكد كذلك أن الأرقام التي تحدث عنها ليست تجريبا أو ضربا في المشغل، الذي يلعب بحسبه دورا كبيرا و أساسيا، وإنما الأمر ينقصه التحسيس لحماية المشغل و الاجير في نفس الوقت.

ثالثا: أكد السيد المستشار خالد السطي/ والمستشارة لبنى علوي في التعقيب)، في سؤال شفوي آني وجهاء للسيد كاتب الدول المكلف بالشغل، يتعلق بالخصائص المهول في مفتشي الشغل ومآل النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته، وعلى أهمية تعزيز مراقبة تطبيق التشريعات الاجتماعية وظروف العمل، منبهين إلى أن النقص الحاد في عدد مفتشي الشغل يؤثر سلبا على جودة المراقبة وتفعيل حقوق العمال، مما يؤدي إلى تفاقم بعض التجاوزات وانتهاك القوانين الجاري بها العمل، وطالبوا الحكومة بالكشف عن الإجراءات والتدابير التي تعتزم اتخاذها لإخراج النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته، وتغطية الخصائص الكبيرة في مفتشي الشغل.

أبرز السيد كاتب الدولة في رده، الإكراهات التي تواجه عمل مفتشي الشغل، وكشف عن مآل تعديل النظام الأساسي الخاص بهم، من خلال الإحالة على أجوبة السيد الوزير الوصي على القطاع، أثناء مجريات أشغال اللجنة القطاعية بمناسبة مناقشة ميزانية الوزارة برسم سنة 2025، وبخصوص مآل النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، أطلع على قيام الوزارة بإعداد مشروع تعديل النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل، وتم فتح نقاش داخلي من أجل إعداد صيغة متكاملة له تستجيب لتطلعات وطموحات هذه الهيئة، في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي المفتوح مع التمثيليات النقابية بالقطاع، لدراسة الصيغ المقترحة وتجميع كل الملاحظات وعرضها على لجنة داخلية مكلفة من أجل إعداد الصيغة النهائية للمشروع.

المحور الثالث: قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

سلط المتدخلون الضوء على سبل المساهمة في تأطير الانتقال الحضري، والتأسيس لتغيير جذري لمنظور السياسات العمومية المجالية، مع تشجيع المرونة والملاءمة والإدماج الاجتماعي والجاذبية الاقتصادية و القدرة على التكيف والاستدامة، وتطرقوا لكل ما من شأنه ضبط الإشكاليات الكبرى في قطاع الإسكان، ومختلف التدابير و الأنشطة التي سيتم اعتمادها من حيث آليات الرصد الدقيق للطلب على السكن وكيفية تعزيز الالتقائية بين التعمير والإسكان، بفضل تعبئة جميع الفاعلين والمهنيين في السكن والإنعاش العقاري وكذا الجماعات الترابية، وخاصة إشكالية دعم العالم القروي والحد من التفاوتات المجالية، كمدخل لتحديث وعصرنة القواعد والمقومات الاقتصادية والعدالة الترابية وتوزيع الاستثمارات العمومية.

مجموعة إشكاليات أثارها السادة المستشارون، خلال المحور الثالث من أشغال الجلسة، التي حضرها السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، على رأسها وثائق التعمير والبناء بالعالمين الحضري والقروي.

1. أبدى أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد البكوري)، مستفسرين عن

تصور الوزارة للقضاء على السكن الصفيحي، أملهم في بلورة استراتيجية جديدة بمقاربة فعالة، تقضي على ظاهرة الأحزمة الصفيحية الغير اللائقة للسكن، خصوصا المنتشرة على طول الشريط المحاذي للسكك الحديدية للقطار الفائق السرعة بين الرباط والدار البيضاء بمدينة الدار البيضاء وبعض المدن الأخرى، بما يتلاءم مع التطورات العمرانية التي يقودها جلالة الملك ورهانات احتضان المونديال الكروي والكان الإفريقي.

واستدل السيد كاتب الدولة في عرضه بمجهودات القطاع في هذا الصدد، بأرقام ومحطات عملية، بما مكن برنامج «مدن بدون صفيح» من تحسين ظروف عيش 358 ألف أسرة مغربية منذ انطلاقه سنة 2004، ومن إعلان 61 مدينة ومركز حضري بدون صفيح حتى الآن، كلف خلال هذه الفترة ما مجموعه 61 مليار درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 14 مليار درهم، مسجلا تحسين الظروف المعيشية لـ 11 ألف و 177 أسرة منذ يناير الماضي، وتسريع وتيرة معالجة ملفات الأسر، التي انتقلت من 6200 أسرة سنويا في الفترة بين 2021 و 2028، إلى 17 ألف و 700 أسرة بين 2022 و 2024.

وفي نفس السياق، أخبر بأن حوالي 85 ألف و 948 أسرة مغربية معنية حاليا بوحدات منجزة، أو في طور الإنجاز، قبل أن يكشف عن اعتماد وزارته منهجية عمل جديدة للتدخل في إطار برنامج خماسي (2024-2028) للقضاء على ما تبقى من دور الصفيح، بفئات مستهدفة تناهز حوالي 120 ألف أسرة معنية، وبحسبه، فإن من مستجدات البرنامج اعتماد نمط إعادة الإسكان في شقق من صنف السكن الاجتماعي، أو السكن الذي لا تتجاوز قيمته 300 ألف درهم.

2. بمناسبة سؤاله عن التدابير المتخذة من طرف الوزارة الموجهة للعالم القروي، ثمن السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، عبد الكريم الهمس، الاهتمام الذي توليه الوزارة بالعالم القروي، الذي عانى الكثير بسبب ضعف السياسات العمومية الموجهة إليه، أو بسبب تشتتها وعدم تجانسها وغياب التنسيق فيما بينها، وأشاد ببرنامج الدعم المباشر للسكن، وباللدورية المتقدمة التي تمت بين قطاع التعمير والإسكان وقطاع الداخلية خلال أبريل 2023 من أجل تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي، وأيضا شجع برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة لتقليص التفاوتات المجالية وتأطير وتوفير الخدمات العمومية وتعزيز جاذبية المجالات القروية، بمختلف جهات المملكة.

بنى السيد كاتب الدولة جوابه مستعرضا البرامج والمشاريع للمنجزة بالعالم القروي، في شقين، سجل في أولهما فيما يخص إعداد التراب، وفق مؤشر الهشاشة لكل جماعة، حصيلة 231 جماعة ترابية تفوق 73 % بساكنة تبلغ 3 ملايين نسمة، 94 جماعة ترابية هشة موزعة على جهة درعة-تافيلالت ب 38 جماعة ترابية، مراكش -آسفي 31 جماعة ترابية، بني ملال-خنيفرة 25 جماعة ترابية، تم إدراج أغلبها في البرنامج الملكي للإعمار الذي تشرف عليه وكالة تنمية الأطلس الكبير.

ومن جانب التعمير، أطلع على عمل الوزارة حاليا بتنسيق مع وزارة الداخلية وباقي القطاعات المعنية، بعد استصدار دورية مشتركة في أبريل 2023، بتحيين القانون رقم 12.90، والانكباب على مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، تتوفر على أقطاب خاصة بالتخطيط ومواكبة البناء في العالم القروي، ثم بتبني مقاربة جديدة ببعد جهوي علاقة بسياسة المدينة، أفرزت عن بلوغ نسبة مساهمة الوزارة في العالم القروي بما يزيد عن 47 % خلال سنة 2024.

3. وردا على سؤال من الفريق الحركي، بسطه أمام الجلسة العامة السيد المستشار عبد الله مكاوي، حول تبسيط مساطر البناء في العالم القروي، أكد السيد كاتب الدولة في الإسكان، بأن الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية بتاريخ 28 أبريل 2023، لتبسيط مسطرة تراخيص البناء لفائدة ساكنة العالم القروي، مكنت من تحقيق نتائج إيجابية بعد سنتين ونصف من استصدارها، وأفاد بأن تحديد مدارات الدواوير انتقل من 975 دوار بمساحة تناهز 16,000 هكتار لفائدة 550,000 نسمة، قبل المذكرة، إلى تحديد 2283 دوار بمساحة 57.000 هكتار لفائدة 843,000 نسمة، بعد المذكرة، و770 دوار بمساحة 11,660 هكتار لفائدة 471,000 نسمة في طور الإنجاز.

وفيما يتعلق بتفعيل انعقاد لجنة الاستثناءات، صرح بأنه تم أواخر الشهر المنصرم تفعيل 886 لجنة، كما لم يتم إلزام ساكنة العالم القروي بوثائق إدارية غير ضرورية، وأضاف أنه تم تقديم المساعدة المعمارية والتقنية لساكنة الدواوير التي تم تحديد مداراتها، من خلال التوقيع على 11 اتفاقية إطار مع المجالس الجهوية (التوقيع على 4 اتفاقيات إضافية سنة 2023)، واتفاقيتين خاصتين لتفعيل البرنامج تم توقيعها سنة 2024 مع المهندسين المعماريين والمهندسين المساحين الطبوغرافيين لكل من تطوان وكلميم.

أما على مستوى التخطيط الحضري، فأوضح أنه تمت تغطية 1077 جماعة ترابية من مجموع 1282 جماعة ترابية ذات طابع قروي بنسبة تناهز 84%. وعلى مستوى تدبير دراسة ملفات طلبات الترخيص، تم قبل الدورية دراسة 293 مشروع، فيما تم بعدها، من أبريل 2023 إلى أكتوبر 2024، دراسة 2.881 مشروع، والموافقة على 1.734 مشروع.

ونبه إلى أن الإشكالية الحقيقية التي تواجه البناء بالعالم القروي هو مشكل العقار، وأن القانون لا يسمح للوكالات الحضرية بالترخيص للبناء لمن لا يتوفر على وثائق الملكية، معلنا عن إعداد مشروع القانون رقم 90/12، وهو في طور التشاور مع باقي الشركاء المعنيين.

4. وأثار أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري) الانشغالات الكبرى للمواطنين والمقاولات في مجال التعمير، والتي يجسدها أساسا تعقيد المساطر وتعدد المتدخلين في عملية إصدار تراخيص البناء، مما يسبب تأخيرات كبيرة وتكاليف إضافية لمقدمي الطلبات، من خلال سؤالهم للمطالبة بتقليص عدد المتدخلين في وثائق التعمير.

وأقر السيد كاتب الدولة بخصوص الموضوع، أن التخطيط الترابي بالمملكة يواجه إكراهات، من بينها كثرة المتدخلين وتداخل الاختصاصات، مع بقاء وثيقة التعمير في يد 33 مت دخلا، ما ينعكس على مدة إنجازها، موضحا أنه تم العمل من أجل تجاوز هذه الأمور على تجويد المنظومة القانونية.

ولخص الإشكالية الحقيقية التي تواجه البناء في العالم القروي في العقار، لأن القانون لا يسمح للوكالات الحضرية بالترخيص بالبناء لمن لا يتوفر على وثائق الملكية، وأطلع على أنه تم في هذا الصدد إعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم 90.12 الذي يبقى في طور التشاور مع باقي الشركاء، وفي انتظار مراجعة التشريعات المعمول بها، قامت الوزارة بتعميم تغطية مجالات التراب الوطني بوثائق التعمير وتمت تغطية 1341 جماعة ترابية من أصل 1503 أي بنسبة 89%.

5. في سؤال الفريق الثاني على التوالي والموجه في نفس المحور، بخصوص الاستثمار العقاري، نقل أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني)، أثر ما

تعاينه بعض المباني القديمة وسط المدن والمدن العتيقة من تدهور وانعكاسه على جمالية وجاذبية المدن من الناحية الاقتصادية والسياحية وكذا الثقافية، بالإضافة إلى إشكاليات مرتبطة بالملك المجهولين أو الغائبين، والإيجارات المنخفضة التي تعيق أي محاولة للثمين أو إعادة تأهيل هذه البنايات، واقتروا لهذه الغاية إطلاق نشاط عقاري جديد مخصص لتجارة الأملاك العقارية، يركز على تثمين وإعادة المباني القديمة.

ورحب السيد كاتب الدولة بهذا الطرح الأخير، ووعد بتقديم الإمكانيات والتسهيلات للملاك هذه المباني، في إعادة تجديدها وتثمينها من الداخل، وعلاقة بالميزات الضريبية، وأظهر استعداد الوزارة وحرصها للمناقشة والعمل على مواكبة وتشجيع جميع ملفات الاستثمار العقاري، ثم ذكر من جهة ثانية بجديد ما أتى به برنامج الدعم المباشر للسكن من خصوصية، تخول للمواطن، في سياق فك العزلة الاجتماعية ورسم تنوع اجتماعي، اقتناء مسكنه في أي مكان يختاره، دون الاضطرار للتوجه للأحياء السكنية الاجتماعية.

ثم أوضح آثار هذه الخصوصية على الاستثمار، خاصة ارتفاع عدد المشاريع المرخصة ب 14%، ارتفاع مبيعات الإسمنت ب 8.88%، وارتفاع قروض الإسكان والقروض الموجهة للمنعشين العقاريين، مثمنا وقع شهادة السكنى المصدرة في يناير 2023، على بيع الوحدات الموجودة، وعلى الدفع والنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، التي بلغت 57 ألف منصب شغل، كما أبرز كيف يتم دعم ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين من خلال منصة مخصصة للتوجيه والمواكبة التقنية، تعميم الخدمات الالكترونية وإعمال التدابير للامادية للمساطر.

6. وطرح السيد المستشار المداني أملاك عن فريق التجمع الوطني للأحرار، سؤالاً شفوياً وجهه للسيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ركز من خلاله على أهمية تأهيل المدن والمراكز الصاعدة بالجهة في إطار سياسة المدينة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذه المناطق، والحاجة إلى برمجة مشاريع تنمية تحقق العدالة المجالية وتعزز جاذبية الجهة، وأشار في تعقيبه إلى ضرورة التفاعل السريع مع انتظارات الساكنة، من خلال دعم البنيات التحتية الأساسية وتعزيز الخدمات العمومية لتحسين جودة الحياة، داعياً إلى وضع مخططات تنمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة.

ترجم السيد كاتب الدولة جوابه إلى أرقام محددة بمراحل منذ انطلاق سياسة المدينة، منذ سنة 2015، توجت في الفترة ما بين 2022-2024 بعقد 145 اتفاقية لفائدة 409 جماعة بكلفة 21 مليون درهم، تساهم الوزارة فيها ب 7 مليون منها، ما يعكس، بحسبه، سرعة تنفيذ الالتزامات، التي بصمها انتقال متوسط الأداءات السنوي إلى مليار و 328 مليون درهم خلال الفترة 2022-2024.

واستعرض كذلك ما قامت به الوزارة فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة، إذ بادرت بتنفيذ برنامج أولي يضم 77 مركزاً بكل إقليم، للتدخل على مستوى المراكز ذات المؤهلات الاقتصادية، يتم اختيار كل سنة 12 مركزاً كنماذج لإطلاق مسلسل تنفيذ المشاريع واستكمال الدراسات التقنية، إضافة إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة المتعلقة ب 12 مركز نموذجي لبرنامج وطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة الدواوير المجاورة مستهدفة بشكل غير مباشر، بمبلغ إجمالي يصل إلى مليار درهم وبتنفيذ مشترك مع مجالس الجهة، في أفق إعداد شطره الثاني في 2025، وتحيين مخططات العمل وتحديد وصفاتها المالية والتقنية، قبل المصادقة عليها.

7. وسلط الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي) الضوء على أهمية تفعيل الالتزام بخلق الأقطاب المختصة بدراسة الملفات المتعلقة برخص البناء بالعالم القروي داخل الوكالات الحضرية، وترجمته إلى خارطة طريق واضحة المعالم لتجسيدها بواقع ملموس، بعد مرور وقت كاف منذ الإعلان عن هذه المبادرة، ونبهوا إلى انعكاسات التأخير في تنفيذ هذا المشروع المؤسسية والتنظيمية الصعبة، أمام وضعية يعيشها العالم القروي يطبعها التهميش، وتستدعي معالجة دقيقة وسريعة والوفاء بكل الوعود.

وفي جوابه، ذكر السيد كاتب الدولة بأن التعمير يعاني في العالم القروي من مجموعة من الإكراهات، بداية بغياب رؤية واضحة والزحف على الأراضي الفلاحية والتقسيمات غير القانونية، إلى جانب تشتت السكن والكلفة المرتفعة للربط بالشبكات وتدابير البنيات التحتية، مقرا بوجود إشكالية متمثلة في غياب مقاربة قانونية خاصة بالعالم القروي ونقص المشاريع الاقتصادية، بسبب الطابع السكني لأغلب المشاريع المرخصة، ما يستلزم التدخل لتقوية قدرات هذه المناطق على تحديث قاعدتها الاقتصادية، فضلا عن خلق فرص الشغل.

ولفت كذلك إلى نقطة أساسية تخص خلق قطب خاص بالعالم القروي داخل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، يهدف إلى تغطية المجالات القروية بجيل جديد من وثائق التعمير ودراسة الملفات المتعلقة بالبناء بالعالم القروي، مفصلا في الدورية المشتركة التي تم إصدارها في 2023، بتحديد 975 دوارا بمساحة تناهز 16 ألف هكتار لفائدة 550 ألف نسمة، قبل صدورهما، وهو الرقم الذي وصل بعد الدورية إلى 2283 دوارا بمساحة 57 ألف هكتار لفائدة 843 ألف نسمة.

8. وبمناسبة طرح آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال الجلسة، يعالج مقاربة دعم السكن، عرض أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، مجموعة من المعوقات تحول دون توفير سكن لائق لعموم المواطنين بأقل تكلفة خاصة الفئات محدودة الدخل، في غياب تنسيق فعال بين مختلف المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية، واقترحوا دعم ومواكبة الوكالات الحضرية والجهوية ومخصصات دعم السكن الاقتصادي.

أكد السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان، من جهته، أن برنامج الدعم المباشر للسكن أسهم في تحسين ظروف عيش 30,848 مستفيدا في جميع جهات المملكة، وأن نسب المستفيدين تتوزع على 26 % من المغاربة المقيمين بالخارج، و46 % من النساء، و35 % من الشباب تحت سن 35 سنة، وأضاف أن 63 % من المستفيدين حصلوا على دعم مالي بقيمة 70,000 درهم، بينما حصل 37 % على دعم بقيمة 100,000 درهم.

وأشار إلى أن متوسط مساحة المساكن التي تم اقتناؤها يتراوح بين 60 و100 متر مربع، بمتوسط ثلاث غرف، موضحا أن المواطنين بات بإمكانهم اختيار سكنهم في أي حي، دون التقيد بالسكن الاجتماعي، وعن الأثر الاقتصادي، ذكر أن عدد المشاريع المرخصة ارتفع بنسبة 14 % في سنة 2024، وازدياد مبيعات الإسمنت بنسبة 8.88 %، والقروض العقارية نموًا بنسبة 1.9 % حتى شهر نونبر، بدينامية خلقت حوالي 35,000 منصب شغل إضافي مقارنة بالفصل الثالث من سنة 2023.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق ل 17 دجنبر 2024م

التأم أعضاء مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 15 جمادى الثانية 1446 الموافق 17 دجنبر 2024، برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع للرئيس، في ثامن جلسة مخصصة للأسئلة الشفهية من دورة أكتوبر 2024، حيث تم تخصيص المحاور الثلاثة المبرمجة بجدول أعمال الجلسة، لسياسات قطاعية ترتبط بمواجهة التحديات العالمية للتحويل الطاقوي، وآفاق وآليات القمة المالية الإفريقية المنعقدة ببلادنا، إضافة إلى تعزيز العرض التصديري للمملكة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحسين تحصيل الضرائب وزيادة كفاءة الإنفاق العمومي.

المحور الأول: قطاع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

أولا: تقدم المتدخلون في هذا الشق، من خلال خمسة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، للاستفسار عن آليات تطوير العرض الطاقوي ببلادنا، وعن التدابير والإجراءات المتخذة لأجل تعزيز المنظومة الطاقوية الوطنية وتحقيق التوازن بين الأمن الطاقوي والاستدامة الاقتصادية، طرحها للنقاش السادة ممثلوا

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبو بكر اعبيد)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

قدمت السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، عرضا حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق التحول الطاقوي في المغرب، أكدت فيه بأن الحكومة استطاعت تحقيق مجموعة من التحولات الهامة في هذه الفترة الحالية، من خلال تسريع وتيرة العمل وتبسيط المساطر، بما في ذلك عملية إصدار الرخص وتشجيع الاستثمارات في القطاع الطاقوي، والعمل على خلق بيئة تنظيمية ومؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى وضع مخطط مندمج لأول مرة لتطوير البنيات التحتية الضرورية، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية بهدف ضمان تدبير محكم للتحول الطاقوي ومواجهة التحديات العالمية في قطاع الطاقة.

وأطلعت أيضا، متفاعلة، على أن الحكومة تعكف على تعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي لعملية التحول الطاقوي في المغرب، من خلال الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون التي تهدف إلى خلق ما بين 150 ألف و250 ألف فرصة عمل بحلول سنة 2030، تعمل على توفير بيئة استثمارية في قطاع الغاز الطبيعي، مما يساهم في جذب العديد من المستثمرين بعد فترة من التراجع في هذا القطاع، ويفتح هذا الاتجاه آفاقا واسعة لفرص الشغل في المستقبل، كما سلطت السيدة الوزيرة الضوء على الخطة الوطنية لتطوير قطاع الغاز في المغرب، التي تشمل إنشاء بنية تحتية غازية بتكلفة تقدر بـ 43 مليار درهم، تلبي احتياجات الصناعة الوطنية وتخلق آلاف الفرص الوظيفية.

وفيما يخص الانتقال الطاقوي، أشارت إلى أن الوزارة عملت على تعزيز الإطار القانوني وتسريع وتيرة هذا التحول، من خلال إعادة هيكلة الوزارة وإصدار القوانين والأنظمة التطبيقية، بما في ذلك المصادقة على قانون 40.19 في يناير الماضي، يهدف إلى تحسين القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية وتنظيم التعريفات المتعلقة باستخدام الشبكة الكهربائية.

وأضافت السيدة الوزيرة أن هذه الأوراش ستساهم في زيادة الشفافية وتحسين الرؤى تجاه الفرص الاستثمارية في القطاع الطاقوي، وبأن الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ستقوم بتحديث هذه المعطيات سنوياً لضمان فاعلية الاستراتيجية، كما تطرقت إلى التفاتات بين الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء والمكتب الوطني للكهرباء والماء فيما يتعلق بالتعريفات، مؤكدة أن الإصلاحات التي صرحت بها، ستساعد في تقليص تكلفة إنتاج الطاقة وتحقيق تنافسية أعلى في مجال نقل الطاقة، بالاستفادة من الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها المغرب في هذا المجال.

ثانياً: وفي سؤال عن كيفية تحسين ظروف العمال والعاملات في المناجم، نقل السيد المستشار عبد الإله السبية، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، واقع ما يواجه قطاع المناجم من إشكالات تحد من تطوير منظومة المعادن، وتتعلق أساساً بالأوضاع الصحية والمهنية القاسية للعاملين بالشركات المنجمية، رغم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الوزارة لمراقبة المنشآت والمقاولات المنجمية بشأن احترام قوانين الشغل والنظام الأساسي.

وذكرت السيدة الوزيرة، بمناسبة ردها، بأن الوزارة تتابع عن كثب نشاط المقاولات المنجمية، وتراقب منشآتها، للحفاظ على شروط الوقاية والسلامة عبر مصالحها الخارجية، وتشدد في سهر مراقبي الشغل والأعوان التابعين للوزارة على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل والحفاظ على صحة وسلامة العمال وسلامة المنشآت المنجمية.

وأضافت بأن المهام المنوطة بالوزارة في هذا الشأن، تشمل السهر على تطبيق القوانين التي تتعلق بالحفاظ على سلامة العاملين في المناجم، مع مجموعة من الإجراءات والتدابير طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، من قبيل القيام بدور مفتش الشغل داخل المنجم، والسهر على احترام المعايير المتعلقة ببيئة العمل وسلامة التجهيزات والمواد المعدنية والمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، معلنة انطلاق مسار المصادقة على الصيغة الجديدة القانون 33.13 المتعلق بالمناجم ينطلق، على أمل تحسين الأوضاع بمجرد تمريره.

وشددت، للإشارة، على أن التحريات اللازمة وإعداد التقارير بشأن حوادث الشغل يتطلب حالياً أقل من 48 ساعة، منبهة إلى أنه يجري تطبيق عقوبات مثل إيقاف الشغل في المقاولات المنجمية وسحب الرخص عندما تقتضي الحالات ذلك.

ثالثاً: ودعا السيد المستشار لحسن نازهي، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة تقديمه سؤالاً عن موضوعه الأمن الطاقوي، السيدة الوزيرة لمواجهة اختلالات عميقة تهدد المنظومة الطاقوية لبلادنا وقدرتها على تأمين الاحتياجات الطاقوية البترولية، وإلى ضرورة العمل على فك الاحتكار وتطوير التوزيع والتوافق حول الأسعار، مع امتلاك مفاتيح التنقيب والاستخراج والتكرير، وإلى أهمية إعادة تشغيل مصفاة «لاسامير»، لدورها المحوري في ضمان الأمن الطاقوي وتحقيق التوازن في سوق المحروقات واستقرار أكبر في الأسعار، والتخفيف من الضغط الاقتصادي على

المواطنين خاصة في أوقات الأزمات.

وربطت السيدة الوزيرة إجابتها على السؤال، بما أطلعت عليه الجلسة العامة أثناء ردها على السؤال المحوري، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتحقيق الأمن الطاقوي منذ انطلاق الاستراتيجية الطاقوية الوطنية، وما صاحبه من زيادة في وتيرة استثمارات الإنتاج، إلى جانب الاشتغال بمقاربة شمولية متكاملة، مع مؤسسات القطاع الخاص تحت وصاية الوزارة، في مجموعة استثمارات، تهم أساسا البنيات التحتية، بما فيها النقل والتوزيع.

وذكرت ببعض المنجزات خلال الثلاث سنوات الماضية، المتصلة بثمين الموارد والطاقات المحلية البديلة، التي استلزمت استثمار الدولة ومكاتب أخرى تابعة لها مبلغ 88 مليار درهم، بمعية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمتعلقة أيضا بالمخزون الاحتياطي الطاقوي للمواد البترولية وغاز البوتان، والتي بلغت نسب تفوق الاحتياجات المحلية.

المحور الثاني: القطاع المكلف بالتجارة الخارجية

أولا: في سياق تصنيف المغرب تعاونه الإفريقي أولوية في سياسته الخارجية، بصفته فاعلا اقتصاديا مهما في القارة، قادرا على لعب دور رئيسي في تعزيز التعاون والتوسع المشترك بين الدول الإفريقية، والسعي نحو تنمية شاملة ومستدامة، تحفز النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل فضلا عن جذب الاستثمارات الأجنبية، توجه المتدخلون في هذا المحور، إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية، بسؤال محوري، بخصوص تعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، تناولت المناقشات عدة مواضيع، منها استراتيجيات دخول الأسواق الإفريقية، آليات التمويل، السياسات التي تعزز التجارة داخل القارة، وأفضل الممارسات للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بسطها للنقاش السادة ممثلوا:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال آيت ميك)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيزر)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس).

وفي بداية جوابه عن أسئلة السادة المستشارين، لفت السيد كاتب الدولة، إلى أن جلالة الملك شدد في العديد من خطبه على أهمية التكامل الاقتصادي بين دول إفريقيا بما يخدم مصالح شعوبها، وعلى ضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون والتضامن وتوحيد الوسائل والجهود، وتحويل النقص في المبادلات التجارية القارية إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة، مؤكدا أن الزيارات التي قام بها جلالتة إلى عدد من البلدان الإفريقية كانت وراء ديناميكية الشراكة والمبادلات التجارية التي عرفت نموا مهما خلال السنوات الأخيرة.

وأفاد في هذا السياق، بأن حجم المبادلات التجارية بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية انتقل من 36 مليار درهم سنة 2013 إلى 52,7 مليار درهم في سنة 2023، بارتفاع نسبته 45 في المائة، وأوضح أن الصادرات المغربية نحو الأسواق الإفريقية بلغت خلال سنة 2023 حوالي 32,7 مليار درهم، بنسبة تطور بلغت 100 في المائة مقارنة مع سنة 2013، وهي نسبة تتجاوز بكثير معدل نمو

الصادرات المغربية نحو باقي الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن هذه الصادرات تشكل أساسا من الأسمدة والأسماك والسيارات وأسلاك السيارات والمواد الغذائية.

وأضاف أن الواردات من البلدان الإفريقية بلغت حوالي 20 مليار درهم برسم سنة 2023، وتشكل أساسا من الفحم والتمور والمواد البلاستيكية، وبأن دراسة أنجزتها الوزارة أظهرت أن للمملكة قدرات تصديرية إضافية يمكن أن تصل إلى 120 مليار درهم، 10 في المائة منها (12 مليار درهم) نحو القارة الإفريقية، تهم قطاعات ذات أولوية كصناعة السيارات والصناعات الغذائية والنسيج والألبسة والصناعات الميكانيكية، تشمل حوالي 200 منتوجا و1200 سوقا.

وبالنسبة للتحديات التي تعيق التوسع في الأسواق الإفريقية، سجل السيد كاتب الدولة وجود نقص في المواصلات بين المملكة وعدد من دول القارة، لافتا، في هذا السياق، إلى أنه سيتم قريبا إطلاق أول خط بحري يربط بين أكادير وداكار، ثم نحو بلدان إفريقية أخرى عن طريق البحر، وأضاف أن هناك آلية تمكن المصدرين المغاربة من منصة إلكترونية، تتضمن كافة المعلومات حول الأسواق الإفريقية والمنتجات التي يمكن تصديرها إليها، ثم شدد على ضرورة الاستفادة من المزايا التي توفرها منطقة التبادل الحر الإفريقية، والتي تضم 53 دولة بالإضافة إلى المغرب، وحوالي 1,3 مليار مستهلك، ما يعزز إمكانية رفع وتنويع صادرات المملكة نحو هذه السوق الكبيرة.

ثانيا: في سؤالين حول تعزيز العرض التصديري الوطني، تقدمتا بهما: بداية السيد المستشار سعيد شاكور، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، للمطالبة بدعم الصناعة الوطنية وبضرورة الاشتغال أكثر على معالجة إشكالات حقيقية تعيق تنزيل الرؤية الحكومية الجديدة، التي تضع على رأس أولوياتها تمويل الاستثمارات ودعم قطاع النسيج والجلود ودعم المقاولين الشباب وتشجيع الكفاءات البشرية، ومحاصرة الاقتصاد غير المهيكل وكل أشكال الرعب والاحتكار.

وكذا أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي/ والمستشار السيد محمد عموري في التعقيب)، في نفس الموضوع، إلى العمل على تطوير استراتيجية تسويق عالمي للمنتجات المغربية، وتسهيل إجراءات التصدير، وذلك من خلال تطوير خطوط بحرية مباشرة، وتسريع إجراءات اعتماد المختبرات المغربية لتطبيق معايير الجودة والامتثال للمواصفات الدولية، مما سيساهم في خفض التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

أخبر السيد كاتب الدولة، في رده على السؤالين، بانكباب القطاع الوصي على تطوير أرقام الصادرات المغربية، في إطار التهيئ لبرنامج عمل 2025-2026، خاصة بعد تخصيص كتابة دولة مع الحكومة، من أجل ضخ دماء جديدة في مجالات التجارة الخارجية، كرافعة للاقتصاد الوطني، تخلق مناصب شغل جديدة وتطور الصادرات المغربية، وهو ما تعزز بالانتقال من 45 مليار درهم سنة 2014 إلى 148 مليار درهم سنة 2023، بزيادة 15 %، شملت الفوسفات ومشتقاته، النسيج والجلد، ثم الصناعات الغذائية، وصناعة الطائرات، من 8 مليار درهم سنة 2014 إلى 23 مليار درهم سنة 2023، تشغل حوالي 6000 مقالة كشركات مصدرة.

وأطلع في محطة ثانية على شركاء المغرب القارين، خاصة فرنسا وإسبانيا، ودول أخرى لديها قدرات تصديرية، بلغت، وفق دراسة حديثة أجرتها وزارة الصناعة والتجارة، 12 مليار على المستوى الإفريقي و120 مليار درهم على المستوى العالمي، وأجرت كتابة الدولة على إثرها عددا من

اللقاءات التشاورية مع مؤسسات ومقاولات ذات الاختصاص، وقامت بتنزيل السياسات القطاعية على المستوى الجهوي، لتعزيز العرض التصديري للمملكة، بإشراك المقاولات على مستوى جميع الجهات.

وزكى السيد كاتب الدولة رده على تعقيبات السيمين المستشارين، بتسجيل المغرب مليار درهم من المواد الصناعية موجهة للتصدير يوميا، تحتل المواد الصناعية 88% من الصادرات السلعية، و38% من النسيج المقاولاتي صغرى ومتوسطة، وبالمقابل لا تتجاوز الصادرات المغربية 39% من مساحة الصادرات العالمية، و60% تغطي الواردات، موزعة في اتجاه الأسواق الأوربية والإفريقية والأسوية، وفي اتجاه أسواق الدول العربية، خلقت لها الوزارة منصة رقمية موجهة للمنتوجات المغربية، تشكل جسرا يسهل التواصل ما بين المصدرين المغربية وما بين المستوردين على المستوى العالمي.

المحور الثالث: قطاع الاقتصاد والمالية

تناقش السادة المستشارون في هذا المحور، مع السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مجموعة من الإشكاليات ذات الصلة بالقطاع، من خلال المحطات الآتية:

1 - اعتبر أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني) آفاق وآليات القمة المالية الإفريقية المنعقدة ببلادنا، فرصة تقتضي الاستثمار في العمل الجدي والإصلاحات التشريعية والمؤسسية الضرورية، لمواكبة التحولات التي تشهدها المنظومة المالية العالمية في زمن الذكاء الاصطناعي، والتأطير القانوني للعمليات المشفرة والرقمية، وتقادي الممارسات المنافية للقانون في هذا الإطار، ضمانا لحماية ملائمة للمستخدمين والمستثمرين وحفاظا على إمكانية الاستفادة من هذه الابتكارات.

وتناولت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية موضوع تعزيز مكانة المغرب في النظام المالي الإفريقي، في إطار القمة المالية الإفريقية التي جرت مؤخرا في المملكة، إذ قدمت رؤية شاملة حول دور المغرب في تعزيز التعاون المالي مع القارة الإفريقية، مبرزة المبادرات الاستراتيجية التي يقودها المغرب في سعيه إلى تحقيق التكامل المالي والتنموي عبر تبادل التجارب والخبرات، بما يعكس رؤية المملكة الطموحة في خدمة قارة إفريقيا وتحقيق تميّتها المستدامة.

فأوضحت السيدة الوزيرة بأن المغرب يواصل التزامه بتطوير وتعزيز مكانته كفاعل رئيسي في النظام المالي الإفريقي، من خلال تقديم الدعم للمؤسسات المالية الإفريقية وتبادل الخبرات الناجحة، وبأن القمة المالية الإفريقية تم تنظيمها في إطار تنزيل توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي تركز على تعزيز التعاون جنوب-جنوب، خاصة مع الدول الإفريقية، ومن خلالها سلط الضوء على موضوع التمويل في القارة.

ثم أشارت إلى التحديات الكبرى التي تواجهها الدول الإفريقية في مجالات مثل البنية التحتية والشمول المالي والتحول الرقمي، وإلى الحاجة الماسة لتوفير حلول قارية تواكب هذه التحديات، حيث تقدر احتياجات الاستثمار في القارة بحوالي 1200 مليار دولار بحلول عام 2030، وتحدثت عن أهمية الدور الذي يلعبه المغرب في قطاع المال والبنوك في القارة الإفريقية، بنجاحاته الملحوظة في هذا المجال تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، التي ساعدت في تعزيز الثقة في المؤسسات المالية المغربية على مستوى القارة، وأبرزت في هذا السياق أن التحويلات المالية بين المغتربين في

الخارج والدول الإفريقية، التي تكلف عادة عمولات مرتفعة، تمثل تحديا آخر، يستدعي ضرورة إنشاء منصات مالية مشتركة للتقليص من هذه التكاليف.

2 - ثمن فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسناوي) مجهودات الحكومة على مستوى تعبئة العقار العمومي لفائدة المشاريع الاستثمارية، في سؤالهم بهذا الخصوص، ودعوا إلى ضرورة تحقيق العدالة المجالية الاجتماعية، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ثم إلى إبداء اهتمام خاص بالأقاليم الخمس لجهة درعة-تافيلالت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

أفادت السيدة الوزيرة في معرض جوابها، أنه تمت تعبئة حوالي 18 ألف هكتار من الوعاء العقاري لفائدة مختلف الأنشطة الاستثمارية القطاعية خلال السنة الجارية، ستمكن من إنجاز 152 مشروعا بمبلغ استثمار يناهز 19 مليار درهم، وأنه تم خلال الأشهر التسعة الأولى من 2024 تعبئة 15 ألف هكتار لإنجاز مشاريع في قطاع الطاقة، و84 هكتارا لقطاع السياحة، و56 هكتارا للصناعة التقليدية، و64 هكتارا لقطاع السكن.

وأضافت أنه تمت أيضا تعبئة ما يفوق 1000 هكتار لإنجاز مشاريع فلاحية، وتخصيص 322 هكتارا لفائدة الإدارات العمومية، من أجل مواكبة الوتيرة المتسارعة لعدد من القطاعات كالصحة والتعليم والبنية التحتية، مشيرة إلى تأسيس الرسوم العقارية لمساحة تناهز 349 ألف هكتار، وذلك لتصفية العقارات الخاصة بالدولة وحمايتها، داعية في الوقت ذاته إلى تحقيق المزيد من العدالة المجالية في توزيع العقارات والمشاريع الاستثمارية، تماشيا مع مقتضيات ميثاق الاستثمار.

3 - في سؤاله عن حصيلة تقييم معالجة إشكالية الأداء في القطاع العام وإمكانية الانخراط في تطوير مجالات جديدة للتقدم، أشاد السيد المستشار مولاي عبد الرحمان ابليل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بالإجراءات الحكومية المتخذة في هذا الشأن، وشدد بالمقابل على وجوب تحيين كل ما يخص الأداء في قطاعات كالفلاحة، نظرا لطول الموسمية منها والدورة الانتاجية، حيث يصعب على الفلاح تأدية الفاتورة المستحقة عليه داخل أجلها، مطالبا بإيجاد الحل، المضمن بالقانون رقم 69.21، الذي يسقف الأجل الاستثنائي في 180 يوما، إذ يستفيد منه القطاع الصناعي فقط، وداعيا بالمناسبة إلى تقييم هذا القانون وإصلاح بعض التدابير الواردة فيه.

أثنت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، من جهتها، على المجهود الكبير الذي بذله المغرب لتحسين آجال الأداء في القطاع العام، كاشفة أنه أثمر وصول معدل هذه الآجال المسجل حتى نهاية شتبر من هذه السنة إلى 37 يوما، أي إنه يقل بـ24 يوما عن الحد الأقصى المحدد في 60 يوما، مضيفا أن هذا الرقم يبرز تمكن المغرب من ربح 18 يوما بالمقارنة مع سنة 2018.

وأوضحت أن عدة مؤسسات تبذل مجهودا كبيرا في هذا الجانب، على رأسها الخزينة العامة للمملكة من خلال منصات ومراقبتها آجال الأداء، ومديرية المنشآت والمؤسسات العمومية ومرصد آجال الأداء، مؤكدة أن الرفع من حجم الاستثمار العمومي الكبير أساسا في مالية 2025 يجب أن تستفيد منه المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، بعدم عرقلة مسارها والتسبب لها في مشاكل السيولة.

وبخصوص القطاع الخاص، لفتت السيدة الوزيرة إلى مجهود مهم في هذا الصدد، إذ إن الشركات

(المتأخرة عن الأداء) تدفع اليوم غرامات كبيرة جدا، وهو بحسبها ليس هو الهدف في حد ذاته، وإنما تقليص آجال الأداء، ومشددة على أنه مع كل تأخير في آجال الأداء فإن المقاولات الصغيرة تدفع الثمن مضاعفا، خصوصا عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً.

4 - وتحت عنوان زجر المضاربات والغش وضمان التقيد بالأحكام الواردة في قانون حرية الأسعار والمنافسة، ساءل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)، عن مدى قدرة ما اتخذته الوزارة من إجراءات وتدابير إضافية على الحفاظ على استقرار أسعار بعض المواد والخدمات، وعن ما تم بذله من مجهودات في إطار تفعيل سياسة المنافسة، على الصمود أمام المضاربات ومختلف الممارسات المخالفة لقوانين المستهلك وحرية الأسعار والمنافسة. لخصت السيدة الوزيرة جوابها في إبراز أهمية المقتضيات التي تضمنها قانون حرية الاسعار والمنافسة، والمتعلقة بالخصوص بحماية المستهلك، من خلال مراقبة مديرية الأسعار والمنافسة ووزارة الداخلية للأسواق، بواسطة لجان مشتركة، إلى عمل جانب الوكالات المختصة، تجسد لتنافسية على أرض الواقع، بتتبع لأهم المواد الأساسية في جميع الأسواق، إضافة إلى تدخلات الحكومة لدعم بعض المواد، خصوصا بعد اقتراب حلول شهر رمضان.

5 - انطلق السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، من كون الطبقة المتوسطة الجسر الأساسي لمحاربة التفاوت الطبقي المجتمعي ولتنمية الدورة الاقتصادية، ما يستوجب تدخل جميع الفاعلين الاقتصاديين لتقليص تحملات هذه الطبقة، بإجراءات مصاحبة لدعمها، في التكوين المستمر والترقي، في طرحهم لمسألة الحفاظ على الطبقة المتوسطة ببلادنا والإجراءات العملية المصاحبة، كسؤال مجتمعي أساسي يتصدر مرتكزات البرنامج الحكومي.

وبخصوص خطة القطاع للنهوض بالطبقة المتوسطة، تحدثت السيدة الوزيرة عن برنامج تشغيل دقيق، وعن مواكبة للمقاولات، وتتبع مؤشرات الأجور والترقيات، وتشجيع تبادل التجارب الناجحة بين القطاعين في هذا الإطار، فضلا عما يمكن أن يخففه الدعم الاجتماعي المباشر من عبء على هذه الأسر، ونجاح إصلاح المدرسة العمومية والمستشفى العمومي.

6 - وجه أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني) سؤالا إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، يستفسرون عن الارتفاع المستمر في وثيرة إفلاس المقاولات المغربية، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، مطالبين بإصلاح نظام التعويض عن فقدان الشغل وإحداث التأمين على الشركات المفلسة، كما تم الاتفاق عليه مع المركزيات النقابية، من أجل حماية حقوق الأجراء وإنقاذ الشركات من الإفلاس.

وأثناء ردها، كشفت السيدة الوزيرة أن إحصائيات سنة 2024، الصادرة عن المكتب المغربي للملكية التجارية والصناعية، بينت أنه تم إحداث 64 ألفا و120 مقولة، وإفلاس 9 آلاف و223، ما يعني وفقها أنه بالموازاة مع إحداث 700 شركة تقلس 100 مقولة بالمغرب، وأن الحكومة قامت بعدة تدابير في قوانين المالية المتتالية من أجل تسهيل المأمورية على الشركات المفلسة، مشيرة إلى وجود تدابير ضريبية لمساعدتها، وبرامج مهمة جدا في التمويل مثل «ضمان تمويلكم»، و «أنا مقاول».

وشددت على أنه من جهة أخرى يتعين على المقاولين الذين يلاقون صعوبات ألا يتخلوا عن

مقاوالاتهم ويتجهوا إلى القطاع غير المهيكل، مؤكدة وجوب تسريع تنزيل برامج دعم المقاولات وفتح الصفقات العمومية لها لكي تظل نشيطة، وتخلق مناصب الشغل.

7 - وجهت السيدة المستشارة فاطمة الإدريسي، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، سؤالاً إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، عن الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها لتجاوز ظاهرة تدني مستوى المعيشة للمواطنين ببلادنا، مستشهدة بما صرحت به المندوبية السامية للتخطيط ووثبت محدودية نتائج الجهود الحكومي المبذول في هذا الصدد، واقتрحت بعض الحلول في قالب إجراءات اقتصادية ومالية وأخرى اجتماعية، وأشارت أيضاً إلى أهمية إقرار ضريبة على الثروة ومحاربة التهرب الضريبي، ودعت إلى تعزيز الإنتاج الوطني الفلاحي، مع توجيه الدعم العمومي لتحقيق السيادة الغذائية، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج الطاقي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، من خلال إعادة تشغيل مصفاة «سامير» وإنشاء مصفاة جديدة، إلى جانب تطوير المكتسبات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.

جابهت السيدة الوزيرة الدفوعات المقدمة في سؤال السيدة المستشارة، بإبراز تطلعات وطموحات الحكومة من أجل تطور اجتماعي واقتصادي في بلادنا، بالعمل على برامج اجتماعية، وبالانكباب على مواكبة جميع الفئات الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية، للمواد الأساسية، والكهرباء والماء، والتقليص من الضريبة على الدخل، ورفع من الحد الأدنى للأجور، خاصة خلال فترات الأزمة، فضلاً عن برامج لدعم السكن.

وعززت جوابها بأرقام تم الاتفاق حولها في جميع قوانين المالية للسنوات الأخيرة، في إطار التقريب التدريجي بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات، بالنسبة لإنتاج المواد الغذائية، مقارنة بالدول المجاورة الأوروبية، وبرامج هيكلية للماء في مواجهة الجفاف، إلى جانب إجراءات آنية للتفاعل.

8 - وبشأن غياب التوازن المالي في أنظمة التأمين الإجباري، دعا السيد المستشار يونس ملال، عن الفريق الحركي، الحكومة في ظل غياب التوازن المالي لهذه الأنظمة، وصعوبة ضمان الاستدامة المالية، إلى إعادة النظر في آليات تنزيلها للحماية الاجتماعية، ذاكراً المؤشر الاقتصادي والاجتماعي المجحف وغير العادل، الذي يعتمد معايير مبهمّة كرّست لنفور المواطنين من هذه الصناديق.

وفي تفاعلها مع هذه الملاحظات، صرحت السيدة الوزيرة بأن هناك إجماع وطني ودولي على التنويه بمنهجية المغرب في ضمان الشفافية في تدبير الدعم الاجتماعي المباشر، مؤكدة أن استدامة تمويل ورش الحماية الاجتماعية مهمة جداً، وهي تتم بحسبها، من خلال التضامن بين الفئات بحيث تشارك كل فئة حسب دخلها، فيما تساهم الدولة بـ 9.5 مليارات درهم لأداء الاشتراكات عن غير القادرين مادياً.

وأقرت في هذا الصدد، بوجود نقص في انخراط فئتين موجودتان بالقطاع الفلاحي والصناعة التقليدية، مبرزة أنه بالنسبة للقطاع الأول فهو يوجد في ظرفية مفهومة، وبأن الحكومة معبأة مع جميع شركائها من أجل توعية هؤلاء بأنه لا يجب أن يكون الانخراط فقط في وقت المرض، بل مسبقاً، وذلك لتطوير الشراكة بما يسهل الانخراط.

9 - تدخل لثاني مرة في نفس المحور، السيد المستشار يونس ملال، للسؤال عن إجراءات الحكومة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث عرض أرقاماً سجلتها تقارير

لمؤسسات الدراسات الوطنية، تؤكد هشاشة نسيج الاقتصاد الوطني ومحدودية مواجهة الصعوبات والتحديات والأزمات التي تخترقه، خاصة بعد أزمة كوفيد، ثم نقل رؤية الفريق الحركي للإصلاح بمنحيين متوازيين، من خلال تسهيل الدعم المالي ومواكبة الشركات الصغيرة والقطاع غير المهيكل، والدفع بإصلاح جبائي عادل، من جهة، ونهج الدولة وأجهزتها التنظيمية بمقاربة تشاركية، في تأطير هذه الفئة وتحويلها إلى قيمة إضافية وكتلة تنموية في الاقتصاد، من جهة أخرى.

اعترافا بالدور النسبي للقطاع غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام، أبرزت السيدة الوزيرة في ردها، مجالات وآليات تدخل البرامج الحكومية لدعم الفئة المنتمة لهذا القطاع، وتمكينها من الانخراط في الدورة الاقتصادية، والاستفادة من أورش الحماية الاجتماعية، ومن الحلول التي أتى بها الإصلاح الضريبي في إطار المقاول الذاتي، وخاصة وقت الوباء في قطاع السياحة.

وفي المقابل كشفت عن فئة ثانية محسوبة على هذا القطاع بسبب تهريبها من مشاكل في التصريحات أو الأداءات، تتصدى لها الحكومة ومديرية الضرائب، خاصة فيما يخص الغش في الفواتير الوهمية، لتأمين الحماية والمساواة للشركات في وضعية قانونية، التي تلتزم بجميع التبعات، وتحقق توازنا وتنافسية حقيقية بين القطاعين.

10 - في إطار تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، وفي سؤال تقدم به السيد المستشار خالد السطي، حول دواعي خوض شغيلة الصندوق المغربي للتقاعد إضرابا مفتوحا، منذ 19 نونبر 2024 داخل المقر المركزي للصندوق بالرباط، احتجاجا على ما تصفه بعدم تفعيل القرار الحكومي المتعلق بالزيادة في الأجور، الذي أقره الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية في 29 أبريل 2024.

تفاعلت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية مع آخر نقطة مدرجة في جدول أعمال الجلسة، وطمأنت مستخدمي الصندوق المغربي للتقاعد المضربين عن العمل، معلنة المطالبة بشملهم بشكل فوري بقرار الزيادة في أجور موظفي القطاع العام، وأكدت مراسلة الحكومة للمدير العام للصندوق المغربي للتقاعد لأجراء الزيادة الفورية لمستخدميه، والمقررة في 1000 درهم، مستغربة في ذات الصدد لجوء المستخدمين لخطوة الإضراب المفتوح رغم عدم إغلاق باب الحوار من قبل الإدارة.

وأشارت السيدة الوزيرة، إلى أن موضوع الإضراب بهذه المؤسسة تجلى في كيفية تنزيل قرار الزيادة في الأجور لموظفي القطاع العام، تنزيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي المركزي، حيث سبق واستدعى السيد المدير العام للصندوق المغربي للتقاعد ممثلي مستخدمي المؤسسة للنقاش بهذا الصدد، ولم يتم حينها التفاهم حول الصيغة المطروحة من قبل الإدارة، واعترفت بأهمية الإضراب في تحقيق المطالب التي تصبو إليها شغيلة الصندوق المغربي للتقاعد وبالصيغة التي أرادوها بعد لجوئهم لخطوة الإضراب.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 22 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق ل 24 دجنبر 2024

تميزت أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق ل 24 دجنبر 2024، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس للرئيس، بمناقشة ملفات تتعلق

بما باشرته قطاعات حكومية من إصلاحات ومبادرات، في سبيل:

1. تطوير نقل شمولي ومستدام ولوجيستيك تنافسي يدعمان النمو الاقتصادي ويساهمان في تحسين ظروف عيش المواطنين؛
2. توسيع وعصرنة وملاءمة الشبكة الطرقية مع حاجيات حركة السير والتغيرات المناخية، ورصد الأولويات في تدبير العجز المسجل في الموارد المائية في ظل تداعيات ظاهرة التغير المناخي؛
3. مقارنة الإشكالية المطروحة حول رهانات التعليم الأولي وتحديات تميمه وتطويره بالمغرب.

المحور الأول: قطاع النقل واللوجستيك

ركز المتدخلون في هذا المحور على دراسة مواضيع تهم قطاعي النقل واللوجستيك، والتساؤل عن مدى عمل الوزارة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز المشاكل الهيكلية التي يعرفها القطاعين، وكذا تسريع وتيرة إصلاحهما وتأهيلهما، كأمر ضروري لمواجهة التحديات المستقبلية ومقاومة الأزمات المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، والنقل المستدام، ومواجهة المنافسة الدولية، بما يتطلب مزيدا من المرونة للاستجابة الدقيقة لحاجيات التنقل والحركة.

1 - في أول سؤال بالمحور، المتعلق باستراتيجية تطوير النقل السككي، أشاد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي) بالمجهودات التي بذلتها الوزارة من أجل تطوير قطاع السكك الحديدية وجعله في المستوى المطلوب، خاصة على مستوى مؤشر قطاع نقل المسافرين، وناشدوا السيد الوزير إيلاء المزيد من الأهمية لهذا القطاع، بحكم مساهمته ودعمه ب 14% من رقم أعمال مجال السكك الحديدية.

كشف السيد وزير النقل واللوجستيك، في جوابه، أن الحكومة تستعد لكأس العالم سنة 2030 بتطوير البنى التحتية على جميع الأصعدة، وعلى رأسها السكك الحديدية، مشيرا إلى إطلاق مشاريع دراسات لإنجاز خطوط سككية جديدة تربط مدنا ومنشآت هامة بعضها البعض، حيث عرفت السنة الجارية نقل زهاء 53 مليون مسافر عبر القطارات، فيما ينتظر أن يرتفع الرقم إلى 55 مليون مع نهاية السنة، إلى جانب 5 ملايين مسافر عبر قطارات البراق.

وأشار السيد الوزير إلى أهم الإنجازات التي خطط لها أو في طور الإنجاز، المتمثلة في خط البراق بين طنجة والدار البيضاء، وتنشئة الخطوط في اتجاه فاس ومراكش والجديدة، وربط مدينة الناظور وميناء طنجة الميناء المتوسطي بالشبكة الحديدية بالمملكة، إلى جانب المشروع السككي الكبير المرتقب استعدادا للمونديال، ويتعلق بتطوير الخط بين القنيطرة ومراكش مرورا بالرباط، ليشمل الملعب الكبير لبنسليمان الذي يُرتقب أن يكون الأكبر في العالم.

أيضا أبرز أن محور القنيطرة - مراكش سيعرف الربط مع المحطة الجديدة للطيران التي ستشيد بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، لافتا إلى أن مدة خط القنيطرة - مراكش ستقلص من 7 ساعات حاليا إلى ساعتين و45 دقيقة فقط، ثم أخبر عن خطوط سككية جديدة في طور الدراسة، ضمنها خط مراكش والجديدة، والتي ستري دراستها التعريفية والنهائية النور بعد 6 أشهر من الآن، يواكبها المكتب الوطني للسكك الحديدية ببرنامج استثماري يصل إلى 85 مليار درهم لتطوير الشبكة الحالية.

2 - ولفت فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال) الانتباه للأوضاع الصعبة، التي يعاني منها مهنيو القطاع في اصطدام مع إكراهات قانونية واجتماعية واقتصادية يعرفها هذا المجال، ودعوا لإيجاد بدائل لتحسين هذه الظروف، وفق مقاربة تشاركية، وعلى ضوء لقاءات الحوار الاجتماعي القطاعي، اعتبارا للدور المحوري لهذه الفئة من اليد العاملة في تطوير قطاع النقل الطرقي للبضائع في بلادنا، بمناسبة تقديمهم سؤالا حول ملف شغيلة قطاع النقل الطرقي للبضائع.

اعتبر السيد الوزير في رده أن مسؤولية العناية بالفئة موضوع السؤال جماعية، وأقر باستفادتها من التغطية الاجتماعية لفائدة السائقين والمهنيين غير الأجراء، في إطار الورش الاستراتيجي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، خاصة بعد صدور مرسومين خاصين بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني لسائقي سيارات الأجرة وباقي السائقين المهنيين، فضلا عن وقوف الوزارة على التطبيق السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالراحة والعناية بهذه الفئة، وكل التفاصيل بالزمان والمكان خلال عملهم بالطرق، في انتظار الإعلان عن تدابير قيد الدرس، متعلقة بالنقل بداية السنة المقبلة.

3 - وفي إطار استعداد بلادنا لاستضافة تظاهرات عالمية ككأس العالم 2030، دعا السيد المستشار عبد الرحمان وافي، عن حزب الأصالة والمعاصرة، في سؤال بعنوان تأهيل المطارات، إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لعدة مطارات ببلادنا وتزويدها بمعدات وأجهزة جد متطورة، وأيضا إلى تحسين خدمات بعض المطارات التي تخدم المدن السياحية المهمة وزيادة عدد الرحلات الجوية، كما أكد على ضرورة التفكير في افتتاح مطارات جديدة في مناطق مثل مدينة تازة، تسهم في التنمية الاقتصادية للمدينة، وتخفف الضغط عن مطار فاس.

أعلن السيد الوزير في جوابه، عن الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة، البالغة 40 مليون مسافر سنويا، مشيرا إلى أن الاستثمارات الحالية والمبرمجة ستنتقل هذه النسبة إلى 80 مليون مسافر في أفق 2035، باستثمار يقدر بـ 40 مليار درهم، وأطلع عن مشروع بناء محطة جوية جديدة وضخمة داخل مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، ستكون جاهزة بحلول سنة 2029، وستخصص للرحلات طويلة المدى للخطوط الملكية المغربية، استعدادا لكأس العالم 2030.

ثم أفاد بأن المحطة الجوية الجديدة لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، سترفع طاقته الاستيعابية من 15 مليون إلى 45 مليون مسافر سنويا، وستضاهي محطات عالمية بمعايير دولية، كما ستحتضن حظيرة طائرات الخطوط الملكية المغربية، والتي ستنتقل من 50 طائرة حاليا إلى 200 طائرة بعد سنوات، وكشف بالمناسبة عن وضعية أهم مطارات المملكة الحالية والمتوقعة.

وكشف السيد الوزير أن من بين أهداف الحكومة تعزيز السلاسة في مدد المرور عبر المطارات، بتقليصها من 45 دقيقة حاليا، إلى أقل من 25 دقيقة، لتمتد من لحظة النزول من الطائرة وحتى الخروج من المطار، وأخبر بارتفاع عدد شركات الطيران ذات التكلفة المنخفضة بالمغرب، بالنظر إلى الطلب المرتفع عليها وارتفاع نسبة السياح الوافدين على المملكة، مشيرا في نفس السياق إلى أنه قرر إحداث لجنة يقظة لمواكبة جميع مطارات المغرب خلال رأس السنة الميلادية، نظرا للتوافد الكبير على المملكة من طرف المسافرين والسياح.

4 - ولتأكيد حتمية تطوير قطاع اللوجيستيك كأولوية وطنية استراتيجية لاستكمال عملية تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، ساق السادة المستشارون من فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، رابع سؤال في المحور، بخصوص التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من أجل تعزيز تنافسية قطاع اللوجيستيك نحو توسيع الأعمال التجارية وتعزيز الصادرات والشراكات الدولية والجهوية.

وعلاقة بحرف النقل المختصة في تقنيات اللوجيستيك، أطلع السيد الوزير على أنه يتم تهيئتها، بحكم تأمينها الالتقاء والجودة والتحكم ما بين استقبال البضائع وتخزينها وتوزيعها، وانفتاحها بالخصوص على تقنيات التجارة الالكترونية واحتضان أنشطتها، وتوجه إلى تعداد وتفصيل جميع المناطق اللوجيستكية قيد الإنشاء بجميع جهات المملكة، من قبيل جنوب أيت ملول، ومنطقة القنيطرة، ومنطقة أولاد صالح بجهة الدار البيضاء، وأيضا منطقة الكركرات وقرب مرسى مدينة الداخلة، وبكلميم، وبالعيون، لتحقيق الربط ما بين الشمال والجنوب.

5 - وقدم أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحمانى)، سؤالاً خامساً موضوعه تحسين تكنولوجيا الأمان والمراقبة في المطارات، لاستقبال الرحلات الجوية والمسافرين بجميع مطارات المملكة في أحسن الظروف، مقترحين اتخاذ جملة من الإجراءات تمكن من توفير ظروف استقبال سليمة ومطمئنة ومسار صحي للمسافرين.

من جهته، أحال السيد الوزير عناصر جوابه في شق أول، على انخراط المغرب في ترسانة قانونية أغلبها يتماشى مع اتفاقية شيكاغو الدولية للطيران المدني، كوثيقة تأسيسية لتنظيم قطاع الطيران المدني الدولي، من شأنها تنظيم ووضع لوائح وتشريعات دولية موحدة تساهم في تعزيز سلامة وأمن الطيران المدني بما يشجع نموه وتطوره بطريقة اقتصادية ومستدامة.

وأحال في شق ثاني، ردا على تعقيب السيد المستشار، على جوابه السابق بخصوص تأهيل المطارات، بما يصب في إطار تحسين خدمات الطيران، وتشجيع سياسة الحكومة فيما يخص السياحة و سياسة السماء المفتوحة، مما يزيد من التدفق على المغرب، يزكيها عمل لجنة يقظة في جميع المطارات تسهر على تسيير وامتصاص الضغط الواقع بالمطارات، في فترات الذروة خاصة بالنسبة لمناسبات أعياد رأس السنة التي تشهد تقاطر وفود كبيرة على المغرب، فتوقع أن ينتهي عام 2024 بزيادة في عدد المسافرين عبر مطارات المغرب بنحو 30 في المائة مقارنة مع العام الماضي، وأن ترتفع حركية المسافرين أكثر خلال سنة 2025، اعتمادا على مؤشر لقياس المدة التي يقضيها المسافر منذ نزوله من الطائرة وحتى تسلمه لحقائبه ومغادرته المطار.

6 - وسأل أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مريم الهلواني)، السيد الوزير عن الصحة والسلامة المهنية لعمال النقل ببلادنا، وعما أعده القطاع لضمان وتوفير بيئة عمل آمنة للعاملات والعاملين في قطاع النقل بالمغرب، استنادا على واقع حوادث شغل، يسجل نسب مقبلة للوفيات والإصابات ويدعو للتدخل العاجل.

أخبر السيد الوزير بأن مسؤولية الوزارة كما باقي المتدخلين، لضمان سلامة مستخدمي قطاع النقل الطرقي، مؤطرة بالقانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق والنصوص التطبيقية الخاصة بها، ويحدد بالخصوص مدة السياقة والراحة بالنسبة للسائقين المهنيين المناسبة لظروف

عملهم، وكذلك وسائل المراقبة الطرقية وضبطها عن بعد بوسيلة الرقمنة.

إلى جانب استراتيجية قطاع السكك الحديدية لتعزيز الإنتاجية وتحسين ظروف وأماكن العمل، وبرنامج تدابير للتوعية بالمخاطر المحتملة، إضافة إلى اتفاقية سبتمبر 2012 للقطاع البحري، تنص على عدة تدابير تفرض على تجهيز السفن التجارية توفير الحماية الصحية والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي للبجاعة في فترة إيجارهم أو على اليابسة.

7 - من جهتهم، طالب ممثلوا مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، في إطار تحسين وضعية مهنيي نقل البضائع ببلادنا، بالتدخل العاجل لحل المشاكل التي تشكل عائقا أمام تطور القطاع ونموه، والتجاوب مع مطالب المهنيين، وخصوصا باستئناف جلسات الحوار ونزع فتيل التوتر داخل القطاع، وأيضا بصرف الزيادة في الأجور لأجرائها، والإسراع بتعديل بعض مقتضيات مدونة السير ذات الصلة بالعقوبات المتعلقة بالمسؤولية على الزيادة في الحمولة القانونية للشاحنات.

طرح السيد الوزير خلال جوابه، مقارنة الوزارة وخطتها لتجاوز هذه المشاكل منذ 3 سنوات، بإشراك مستعملي الطرق، وبالأخص السائقين والمهنيين عموما، بإعداد في هذا الصدد مشروع مرسوم لمراجعة شروط الولوج إلى المهنة ومواكبة حرفة السائق، وتخصيص برامج تكوينية، وبوابة إلكترونية تهتم بتسوية وضعية المركبات ذات نفس الصنف لضبط قواعد المنافسة الشريفة في القطاع، وكذلك مراجعة وتبسيط وملاءمة نموذج بيان الشحن ورقمته، ثم أخبر بأن فقط الشركات المنظمة من تلج وتستفيد بسهولة من هذه التقنيات.

8 - دعا أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)، من خلال سؤالهم عن بعض ما يعرقل البنية التحتية واللوجيستكية، معالجة البطء في العرض اللوجيستي بالمغرب، خصوصا في موانئ الدار البيضاء وطنجة-المتوسط لأهميتهما في سلسلة المبادلات التجارية، ثم دعوا إلى زيادة عدد الموانئ الجافة لدورها الحيوي في تخفيف الأعباء على الموانئ البحرية وتحسين الربط ما بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية، وإلى استحداث منصة ما بين المهنيين والمكتب الوطني للسكك الحديدية مع إشراك القطاع الخاص كوسيلة فعالة لنقل البضائع بمستوى منخفض من انبعاثات الكربون.

أجاب السيد الوزير مخبرا عن استثمارات كبيرة لتوسعة المطارات، سواء مع الخطوط الملكية المغربية أو مع الشركات ذات التكلفة المنخفضة، تصل إلى 80 مليون درهم وتنتقل من 50 إلى 200 طائرة، وبنسبة السياح إلى حوالي 25 % مقارنة مع السنة الماضية، إضافة إلى استثمار بقيمة 87 مليار درهم في مشروع السكك الحديدية، سيصل حتى مدينة مراكش، في منتصف السنة المقبلة.

وتوقع السيد الوزير بخصوص المحطات اللوجيستكية، التي تتكبد الوزارة عبر الشركة الوطنية للوجيستيك وعدد من المستثمرين الخواص، على الدراسات الاستثمارية بشأنها، في أفق احتضان تظاهرات كأس العالم، أن تتضاعف ب 5 مرات، رغم تغير واکراهات المعايير الدولية وتعدد المتدخلين في الورش الكبير لنقل البضائع.

9 - طالب السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي، عن الفريق الحركي، الحكومة بالإفراج عن التصاميم الجهوية للنقل المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات، في آخر سؤال بالمحور،

مصرحا بأنها لازالت حبيسة الرغوف وفي قاعة الانتظار، على بعد ثلاث سنوات على نهاية الولاية الثانية لمجالس الجهات والتصاميم الجهوية للنقل، مشيرا إلى احتكار الوزارة الاختصاص الذاتي للجهات في مجال النقل، وتجميد أحكام القانون التنظيمي للجهات، واقترح أن يشمل الدعم كذلك سيارات النقل المزدوج، ودعم للمحروقات يراعي الخصوصيات المجالية والفرق بين مقاوله أو شركة مهيكله ونقالة.

أبرز السيد الوزير متفاعلا، أهمية الموضوع في تزامنه بأشغال المناظرة الوطنية للجماعات والجهات بمدينة طنجة نهاية الأسبوع الماضي، المتوجة برسالة ملكية سامية، تؤكد على أهمية تطوير منظومة النقل والتنقل لتحقيق التنمية الجهوية المدمجة، وأشار إلى أنه في انتظار مصادقة الجهات في إطار مخططاتها على مخرجات المناظرة، وتفصيل وتدارس جميع أنواع النقل داخل الجهة وفقا لأسبقيتها وتصورها، في أفق تنزيلها ومواكبتها في التدبير والمساعدة القانونية.

المحور الثاني: قطاع التجهيز والماء

وفق ما أعلنته الوزارة بمناسبة الزيادة في ميزانيتها المرصودة للسنة المالية 2025، باعتماد نقط محورية أساسية تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، تهم تنمية الموارد المائية والبنيات التحتية الطرقية والمينائية والتجهيزات العامة، تنفيذ التعليمات الملكية السامية وللتوجهات الاستراتيجية المحددة، وجه السيدات والسادة المستشارون في هذا المحور مجموعة من التساؤلات، تروم تحسين الجاذبية الاقتصادية عبر تنمية الشبكة الطرقية، وتحسين مؤشرات السلامة الطرقية، بالإضافة إلى التقليل من التفاوتات المجالية والاجتماعية، تمت صياغتها موزعة على المحطات التالية:

- 1 - سؤال محوري يهم تجهيز وصيانة الطرق والربط بينها، بمقاربات ورؤى مختلفة، تجاوب السيد وزير التجهيز والماء مع السادة المستشارون أعضاء:
 - فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد): في سؤال عن استثمارات الوزارة الموجهة لصيانة الطرق؛
 - الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار): في سؤال عن إصلاح وتجهيز الطرق القروية والوطنية؛
 - فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد حسن شمس/ والمستشار السيد شيخ أحمدو ادبا في التعقيب): في سؤال عن صيانة الطرق الإقليمية والجهوية والوطنية الأكثر تضررا من العوامل المناخية؛
 - فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملاك): في سؤال عن مآل مشروع نفق تيشكا؛
 - فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد بن فقيه): في سؤال عن الربط الطرقي السريع بين شمال المملكة وجنوبها.
- كشف السيد الوزير، بمناسبة رده على الأسئلة السابقة، آخر المعطيات والأرقام المتوفرة بشأن حصيلة عمل وزارته بخصوص صيانة الطرق بالمغرب، مسجلا أن امتلاك المغرب رصيда طرقيا

مهما وصلت قيمته إلى 254 مليار درهم، يجعل من الضروري تسريع هذه الصيانة، خصوصا في ظل اتحاد التغيرات المناخية وكثرة استعمال الطرق في المساهمة في تدهورها، موضحا أن نسبة الطرق التي توجد في وضعية حسنة أو ممتازة ارتفعت إلى 64 في المئة حاليا، بسبب إعطاء الوزارة الأولوية لإصلاح الطرق الأكثر تدهورا، في أفق بلوغ 67 في المئة سنة 2026.

وأفاد بوجود فروق في هذه النسبة بين الجهات، حيث تبلغ في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، 64 في المئة، وبجهة الشرق 68 في المئة، فيما لا تتجاوز في جهة فاس-مكناس 50,7 في المئة، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة 58 في المئة، وفي الدار البيضاء-سطات 54 في المئة، بينما تبلغ في مراكش-آسفي 61 في المئة، ودرعة-تافيلالت 66 في المئة، وسوس-ماسة 68 في المئة.

وأضاف أيضا أن جهات الصحراء المغربية الثلاث تغطي جميعها المعدل الوطني سالف الذكر، إذ تصل نسبة الطرق الحسنة أو الممتازة بجهة كلميم-وادي نون 92 في المئة، وبجهة العيون-الساقية الحمراء 95 في المئة، بينما تصل هذه النسبة في جهة الداخلة وادي الذهب 86 في المئة، ولأجل تحسين هذه الطرق، تعمل الوزارة على تخصيص 47 في المئة من ميزانية الطرق لأجل الصيانة.

وأقر السيد الوزير بأن الوزارة اعتبرت ما أنجز غير كاف لما يواجهه المغرب من ظاهرة عدم صيانة الطرق القروية، ووضعت لهذا الغرض برنامجا خاصا للعمل بالاتفاق والتعاون مع بعض الجهات، سيتمكن من توسيع الإمكانيات المتاحة من أجل ضمان الصيانة، وستستفيد من البرنامج الأولي جميع الجهات، إذ تهم أشغالها مدن طانطان وسيدي إفني والناظور وبركان، والدريوش والسمارة والداخلة واليوسفية وقلعة السراغنة، ووجدة ومكناس وصفرو وسيدي قاسم والجديدة والمحمدية، وشدد في هذا الصدد على أن الوزارة في تدخلاتها في هذا الشأن لا تكتفي فقط بعمليات الصيانة، بل تحرص على بناء الطرق، مشيرا بخصوص الربط بين الشمال والجنوب إلى اكتمال طريق تيزنيت-الداخلة.

ومن جانب آخر، أطلع على إعداد الوزارة الدراسات التمهيدية من أجل تمديد الطريق السيار مراكش-أكادير، إلى حدود مدخل الطريق السريع تيزنيت-الداخلة، بكلفة 6 مليارات درهم، وأنها بصدد الخطوات الأساسية التي ستمكن من تقدير تكلفة إنجاز نفق تيشكا، شارحا كيف أن الشركة التي نالت الصفقة لم تقدر على إتمام هذه الخطوات، ما دفع إلى إلغائها، وشروع الوزارة في إعداد صفقة جديدة.

على صعيد آخر، أكد وزير التجهيز والماء للسادة المستشارين، في إطار التعقيب على مداخلاتهم، أنه علاقة بصيانة الطرق المتضررة من زلزال الأطلس الكبير، أعطت الوزارة مع وكالة الأطلس الكبير انطلاقة أشغال المحطات الطرقية الأخيرة، بغرض اكتمال بناء وصيانة الطريق ما بين تحناوت وتارودانت، مضيفا أن الوزارة تعمل على أن يتم إنشاء هذه الطرق بجودة عالية، وذلك أخذا بعين الاعتبار خطورة وقوع زلزال لا قدر الله في المستقبل.

2 - في موضوع منفصل، شدد السيد الوزير، متفاعلا مع سؤال حول استعجالية حفر الآبار لإنقاذ الواحات، تقدم به أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، على إيلاء الحكومة اهتماما خاصا بهذا المجال، مستشهدا بالبرنامج الذي أطلقته الوزارة مع البنك الدولي لبناء العتبات، من أجل تعزيز التطعيم الصناعي للفرشات المائية، التي ستمكن

من إنقاذ الواحات، وأظهر أهمية اتخاذ هذه التدابير بشكل استباقي، حيث سيتم استغلال أمطار شهر شتبر وأكتوبر وكذا التساقطات الثلجية الموجودة حاليا، لتحسين الأوضاع بهذه الواحات، خاصة بطاطا وزاكورة.

وبخصوص الأثقاب الاستكشافية، أكد أن الوزارة اشتغلت رفقة وكالات الأحواض المائية على إتاحة الإمكانية لمن يملكون تراخيص الآبار لتعميقها، من أجل إنقاذ هذه الواحات والأشجار المثمرة، وأن المغرب علاقة بتقدم مشاريع تحلية المياه، تمكن من رفع كمية المياه المحلاة إلى 277 مليون متر مكعب هذه السنة، كاشفا أن عدة محطات سوف تكون جاهزة مطلع السنة المقبلة، خصوصا محطتي سيدي إفني والداخلية، موازاة مع برمجة محطات أخرى في وجدة والناظور وتيزنيت.

3 - ناشدت السيدة المستشارة هناء بن خير، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بمناسبة الوقوف على مشاريع إحداث محطات تحلية المياه، السيد الوزير ومن خلاله المتدخلين في القطاع، تكثيف الوزارة الجهود لضمان الأمن المائي لكافة المواطنين والمواطنات وللأجيال المستقبلية، والالتزام بوضع حماية البيئة وكذلك التنمية المستدامة في صلب أولوياتها.

استعرض السيد الوزير بالمقابل، أهداف المملكة في مجال تحلية مياه البحر، وكذا أشكال التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، لبلوغ مليار و700 متر مكعب من المياه التي يتم تحليتها، والتي كانت في السدود، في أفق سنة 2030، لضمان الماء الصالح للشرب في المدن الساحلية، فضلا عن تحقيق تضامن مجالي مع المناطق القروية والمناطق الجبلية.

وأوضح أنه ووفقا لهذا التوجه، سيتم العمل على تحويل الماء المحلي إلى المدن والمناطق المجاورة، وفي نفس الوقت يتم استغلاله من أجل ضمان الماء الصالح للشرب، معلنا تحقيق الحكومة 277 مليون متر مكعب من التحلية، بقيمة الضعف تقريبا في غضون الثلاث سنوات الأخيرة من عمر ولايتها، بعدما كنا في 140 مليون متر مكعب، وجاهزية بداية سنة 2025 محطة تحلية سيدي إفني، والداخلية وبرمجة محطات مهمة في الناظور وتزنيت لتؤمن ماء السقي والماء الصالح للشرب بالنسبة لمدينة أكادير وتارودانت.

4 - وفي سياق استعدادات بلادنا لاحتضان تظاهرات قارية وعالمية، أثارت مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد) إشكالية التسريع بتقوية الشبكة الطرقية، بلفت الانتباه إلى الازدحام الكبير في الشبكة الطرقية خاصة خلال المناسبات والعطل ببلادنا عموما، وإلى الشلل التام بالمقاطع الطرقية الرئيسية لإقليم القنيطرة على وجه خاص، والوضعية الكارثية ببعض طرق الجماعات المجاورة له، التي تعرف روجا وحركة متواصلة ومستمرة، مقترحين تبني مقاربة جديدة تعتمد على الأنفاق، كحل وحيد أمام هذا الوضع، من بين التدابير الاستعجالية المرصودة لتقوية الشبكة الطرقية بالمغرب.

في معرض جوابه، أخبر السيد الوزير بأن 35 مدينة ستستفيد من المشاريع التنموية المزمع تنفيذها في إطار الاستعدادات لتنظيم مونديال 2030، وأوضح أن هذا الحدث التاريخي سيشكل تحولا تنمويا بالنسبة للمغرب، إذ أن البنيات التحتية من بين المشاريع المرتبطة به لن تقتصر فقط على المدن الكبرى الرئيسية التي ستحتضن المباريات، حيث يتم العمل على تهيئة وتطوير كل التجهيزات الطرقية الضرورية، من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى التي ستستضيف كأس العالم

2030، والمدن المجاورة لها التي ستحتضن ملاعبها تداريب المنتخبات المشاركة. وذكر بالمناسبة بأنه تم وضع خارطة طريق في مجال البنيات التحتية، من أجل إنجاح بطولات كأس العالم لكرة القدم 2030، ومن بين المشاريع المرتبطة بها تشييد ملعب الحسن الثاني الجديد في بنسليمان، والطريق القاري ما بين الرباط والدار البيضاء، والتي ستكون جاهزة في أفق 2029.

المحور الثالث: قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تفاعل السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مع مجموعة إشكاليات بهذا الخصوص

1 - في سؤال محوري، حول تقييم الوزارة لحصيلة تفعيل مشروع مؤسسات الريادة، وسبل تعميمها، كأداة للتغيير والتحسين المستدامين وفق مقاربة عصرية ثلاثية، مندمجة تشمل المتعلمين، والأطر التربوية ثم المؤسسات التعليمية، استفسرت السيدة والسيد المستشارين

- محمد عزيز بوسلخن، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- جلييلة مرسلي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- الخمار المرباط، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

رد السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على الأسئلة الشفهية الثلاثة الآتية، مصرحاً بأن مشروع مؤسسات الريادة يسعى إلى تدارك وتقوية مستوى التلاميذ في التعليمات الأساس، بخصوص اللغتين العربية والفرنسية وكذا مادة الرياضيات، مقراً في السياق ذاته بأن ثلثي التلاميذ المغاربة عند انتهائهم من السلك الابتدائي لا يتوفرون على مستوى جيد في المواد المذكورة، ما يصعب مهمة أغلبهم لمواكبة التحصيل في مواد علمية، باللغة الفرنسية خلال مرحلة السلك الإعدادي، ويدفعهم الملل إلى مغادرة الفصل، ويزيد من أعداد الهدر المدرسي المسجلة في الإعدادي، يبلغ نحو 160 ألف تلميذ بمختلف مدارس المغرب.

واستعرض بالأرقام معطيات عن مشروع مدارس الريادة، ضمن خارطة طريق إصلاح المنظومة التربوية، الذي انطلق الموسم المنصرم بـ 600 مؤسسة في الابتدائي، تشمل 300 ألف تلميذ، أي بمعدل 8% من التلاميذ، يواكبهم 10 آلاف أستاذ، و157 مفتشاً، مسجلاً أن تعميم مؤسسات الريادة تم هذه السنة ليلبغ 2000 مؤسسة جديدة، و1 مليون و300 ألف طفل (30%) يدرسهم 44 ألف أستاذ و450 مفتشاً مواكباً.

ودافع السيد الوزير عن منهجية اشتغال مؤسسات الريادة، مؤسسا على أن التعميم أبقانا في المستوى نفسه، أو تحسن، وأن نتائج التلاميذ جاءت أحسن من نتائج الموسم الأول وفق ما سجله الأساتذة في منظومة مسار أواخر نونبر الماضي، زكاهما تضاعف نتائج مادة الرياضيات بـ 6 مرات مقابل 5 السنة الماضية، فيما تضاعفت في الفرنسية وتحسنت بمرتين وفي العربية بثلاث، وهي النتائج نفسها في الموسم الأول من مؤسسات الريادة.

وخلص السيد الوزير إلى أن النتائج المحققة كانت منتظرة خاصة في مستوى تجريبي وبداية مسار الإصلاح، عازياً فضل النتائج المذكورة إلى المفتشين الذين يزورون مؤسسات الريادة بشكل

أسبوعي ويتبعون طريقة ومنهجية عمل الأستاذ، فيما يشبه التأطير والإرشاد، مستحضرا عامل رقمته الدروس وتجهيز المؤسسات الابتدائية بالحواسيب.

2 - أجمع المتدخلون في هذا الشق، على أن نجاح ورش وتعميم وتجويد التعليم الأولي يتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتنسيقا محكما بين مختلف المتدخلين وتقييما شاملا، وأن تحقيق الأهداف المسطرة في أفق 2028، يستدعي اتخاذ إجراءات استعجالية، تتمثل في تسريع وتيرة تكوين المربين والمربين، تعزيز البنية التحتية خاصة في العالم القروي، تطوير نظام معلوماتي موحد لتتبع وتقييم جودة التعليم الأولي، وتعبئة موارد مالية إضافية عبر تنويع مصادر التمويل.

وناقش السيد الوزير، في سؤال محوري، السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد أبوبكر أعبيد)، والمستشار السيد خالد السطوي، بخصوص واقع التعليم الأولي ورهان تجويده وتعميمه في أفق سنة 2028، وأكد مجيبا، عزمه البحث في الادعاءات المتعلقة بالخروقات التي طالت تدبير قطاع التعليم الأولي، خاصة تلك المرتبطة بأوضاع المربيات والمربين العاملين في الجمعيات، وأوضح أن 10 % فقط من المربيات يعملن تحت إشراف جمعيات المجتمع المدني، مشيرا إلى أنه من غير الممكن أن تشمل الخروقات جميعهن، مشددا على أن أي جمعية لا تلتزم بمقتضيات قانون الشغل سيتم إلغاء التعامل معها، ولن يتم صرف الدعم المالي لها في الموسم الدراسي الموالي، ووعد بأن الوزارة ستبحث في طبيعة هذه الخروقات، التي وصفها بأنها قد تكون محدودة، مرجحا أن النسبة التي تشملها هذه المخالفات لا تتجاوز 1 % إلى 2 %.

ومن جانبه، دعا السيد المستشار أبو بكر أعبيد، إلى التدخل بكل جدية للحد من تجاوزات عديدة تم رصدها، ترتكب بحق المربيات في قطاع التعليم الأولي، أبرزها التلاعب في أجور المربيات، سواء بعدم منحهن رواتبهن كاملة أو تأجيل صرفها لعدة أشهر، واصفا هذا الأمر بأنه مشكلة جوهرية قد تحد من فعالية هذا الورش الوطني.

وطالب السيد المستشار خالد السطوي، بإدماج المربيات والمربين في الوظيفة العمومية، واعتبارهم جزءا من الوزارة، مع إقرار زيادات معقولة في أجورهم، وحذر من أن المشاكل التي تعاني منها منظومة التعليم الأولي قد تتفاقم، خصوصا مع تجاوز عدد العاملين في هذا القطاع 50 ألفا.

وفي سياق متصل، أوضح السيد الوزير بأن أغلب المربيات يشعرن بالرضا بوجود فرصة عمل تضمن لهن دخلا شهريا منتظما، مؤكدا في السياق ذاته على أهمية معالجة أي اختلالات من شأنها التأثير على فعالية هذا الورش الوطني، الذي يعتبر محوريا لتحقيق أهداف استراتيجية التعليم بحلول 2028

3 - وأثناء جوابه على سؤال الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)، حول تدهور مستوى المدرسة العمومية، أكد السيد الوزير على الأثر الحقيقي والفعلي لإصلاح التعليم داخل القسم والذي ظهر عبر تنزيل مشروع مدارس الريادة، حيث أصبح مختلفا تماما عما يوجد في المدرسة الكلاسيكية، وأنه لا يمكن الحديث عن تدهور للدراسة في المؤسسات التعليمية العمومية، لأنه تخرج منها أطباء وأساتذة باحثون ومهندسون.

ولخص المشكل الحقيقي الذي بات يواجهه المدرسة العمومية، في أن الثلثين من التلاميذ داخل أقسام الدراسة لا يفهمون دروسهم ويواجهون صعوبات في التعلم، وليست لهم قدرة على تتبع

مسارهم الدراسي بأمان، داعيا إلى إنقاذهم في إطار تكافؤ الفرص بين التلاميذ، وهو المشكل التعليمي الذي شدد على اعتكاف وزارة التعليم على حله في أقرب وقت، والهدف الرئيسي الذي تسعى إليه مدارس الريادة، داعيا إلى منح وزارته وقتا كافيا في تنزيل هذا الإصلاح، بعيدا عن المزايدات السياسية، من أجل إنجاح تجربته في قطاع التعليم.

وكشف السيد المستشار مبارك السباعي، معقبا، أن مشاريع إصلاح التعليم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تجاوزت 15 مشروعا بتعاقب 36 وزيرا، ورصدت أيضا اعتمادات هائلة لهذا الإصلاح، في المقابل ارتفعت ميزانية القطاع بشكل كبير، حيث بلغت أزيد من 85 مليار درهم، لكن رغم هذه المجهودات وضعية المنظومة التربوية لازالت تسجل مستويات متدنية، على اعتبار أن نسبة الهدر المدرسي لازالت مرتفعة، بمعدل 300 ألف تلميذ يغادرون الأقسام الدراسية، بالإضافة إلى الارتفاع اللافت لنسب الرسوب والتكرار، يزيكه الخصائص في المؤسسات التعليمية والموارد البشرية.

4 - واعترف السيد الوزير، في معرض إجابته على آخر سؤال شفهي مبرمج بجدول أعمال الجلسة تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، حول الأسباب الحقيقية لانقطاع الأطفال عن الدراسة، والإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تصحيح هذه الوضعية، بتنازل ظاهرة الهدر المدرسي أكثر على خلفية المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم في السلك الإعدادي.

وهو الأمر الذي تتم مواجهته، بحسبه، عبر مشروع الإعدادية الرائدة، التي أدمجت منهاجها التربوي الأنشطة الموازية، من قبيل الرياضة والمسرح والسينما، لجذب التلاميذ نحو الأقسام الدراسية، وفق منهجية سوف تحبب التلميذ في الدراسة والاستمرار بالتعلم، وأقر بأن استمرار ظاهرة الهدر المدرسي، على خلفية تناميها في السلك الإعدادي، بات أمرا غير مقبول، كاشفا انخفاض عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة من 334 ألف في سنة 2022 إلى 294 ألف خلال الموسم الدراسي 2023-2024، مع التأكيد على استمرار هذا المشكل في العالم القروي، بالنظر إلى نقص في تطوير النقل والمطاعم والداخليات، وعلى شروع وزارته في مواجهتها.

واقترح الفريق الاستقلالي رصد وتحديد المناطق ذات الأولوية بالمناطق والجماعات القروية، التي تعرف نسبة عالية للهدر المدرسي، وتوجيه الموارد البشرية والجهود وتكثيفها لمعالجة الأسباب المحلية المؤدية للانقطاع، بالموازاة مع تأهيل وتكوين الأطر التربوية، من المعلمين والإداريين والأساتذة، لتمكينهم من التفاعل مع آليات محاربة الهدر المدرسي، عبر الارتقاء بنظام التوجيه المدرسي المهني، وتوجيه التلاميذ نحو مسارات دراسية ومهنية متناسبة مع قدراتهم، لتحفيزهم على الاستمرار في المسار الدراسي، وتنمية الفضاء المدرسي، وتحسين جودة التعليم، عبر تحسين بنيته.

جلسة الأسئلة الشفهية

الثلاثاء 29 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق ل 31 دجنبر 2024م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 29 جمادى الثانية 1446 هـ الموافق 31 دجنبر 2024، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول للرئيس، جلسة عامة خصصت للأسئلة الشفهية،

شملت التداول في عدد من القضايا المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبتدابير تحفيز موظفي السجون على الانخراط الفعال في تطوير المؤسسات السجنية، وتقييم مدى التجاوب مع مطالب تعديل جائزة المجتمع المدني بإضافة صنف جديد في أصنافها يخص المغاربة المقيمين، ثم تأهيل العرض الصحي وتشخيص الأعطاب والخصاص في الأطر والتجهيزات ومأسسة الحوار بالقطاع الصحي.

المحور الأول: التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

(1) خلال جوابه على أول سؤال في المحور، وجهه أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن الحسنوي)، للتأكيد على أهمية تحقيق الإلتقائية بين العرض الجامعي ومتطلبات سوق الشغل، كأحد المداخل الأساسية للحد من تفاقم البطالة، ولتقييم مختلف البرامج الطموحة والفعالة التي تم تنزيلها على أرض الواقع، وكذا الإجراءات المبرمجة لبلوغ الأهداف المسطرة.

أكد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، أن 70% من خريجي الجامعات المغربية يتمكنون من الانخراط في سوق الشغل، مشددا على أن التكوين يعد ركيزة أساسية لتمكين الخريجين من مواكبة متطلبات سوق العمل، خاصة في ظل التطور السريع للمهن، الناتج عن التحولات التكنولوجية ودخول الذكاء الاصطناعي الذي سيؤدي إلى اندثار العديد من الوظائف التقليدية.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل باستمرار على تحيين الدفاتر البيداغوجية بهدف تحسين وتطوير جودة العرض الجامعي، وعلى تنفيذ برامج تكوينية بالشراكة مع عدد من الوزارات لتعزيز مهارات الخريجين، بالإضافة إلى تعميم مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات «أنابيك» داخل المؤسسات الجامعية لدعم الطلاب في الولوج إلى سوق الشغل بشكل أكثر فعالية.

(2) تحت عنوان توسيع الطاقة الاستيعابية للسكن الجامعي أمام الطلب المتزايد، أثار أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، أهمية تدبير مشكل الطاقة الاستيعابية للسكن الجامعي في مواكبة العملية التعليمية والتعليمية داخل الجامعة، والحاجة إلى أحياء جامعية من جيل جديد تلبي الحاجيات الأساسية والحديثة للطلبة.

وفي هذا السياق، أفاد السيد الوزير، بأنه تم إبرام 18 اتفاقية شراكة مع العديد من المستثمرين الخواص لإحداث إقامات طلابية بطاقة استيعابية اجمالية تصل إلى 12 ألف سرير، وأنه تم، في إطار تعزيز عرض السكن الجامعي، لحد الآن افتتاح 8 إقامات طلابية بطاقة استيعابية بلغت 6400 سرير، عبر تشجيع إحداث إقامات جامعية من طرف الخواص، مفصلا في ثلاثة أنواع من الأحياء الجامعية، أحياء قديمة يتم ترميمها، وأخرى جيدة تحتاج إلى بعض الإصلاحات البسيطة، وأحياء جديدة من المستوى الرفيع.

واطلع عن افتتاح أحياء جامعية بكل من القنيطرة، وتازة، وتوسعة الحي الجامعي بالناظور، مشيرا إلى أنه يتم العمل على استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز بكل من المحمدية والحسيمة، إضافة إلى برمجة بناء أحياء جامعية جديدة، بكل من بني ملال، وتارودانت، والعرائش، ووجدة وآسفي، بما مجموعه 7500 سرير، والتي سيتم تمويلها من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

(3) دعا السيد المستشار محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، إلى ضرورة تشجيع انفتاح الجامعة المغربية على محيطها

الإفريقي والأورو المتوسطي، على أساس أن المؤسسات الجامعية العمومية منها والخاصة مطالبة بتعزيز علاقات التعاون مع نظيراتها، بما أنها مؤهلة لأن تلعب دورا محوريا في هذا المجال، وطالب بإحداث مؤسسات جامعية ومراكز للبحث العلمي تابعة للاتحاد الإفريقي وجعل مقراتها بالمغرب، عبر إجراءات وتدابير تحفيزية.

واعتبر السيد الوزير أن، انفتاح الجامعة المغربية على محيطها الأورو-متوسطي من أهم الركائز لسياسة بلادنا، إذ يتم العمل على تنزيل التوجيهات الملكية السامية، لا سيما الواردة في الخطاب الملكي والمتعلقة بالدبلوماسية الموازية والأكاديمية والعلمية، وعلى احترام الدستور، وتنزيل كذلك مقتضيات القانون الإطار والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، إلى جانب أولويات البرنامج الحكومي الكبيرة للدبلوماسية الموازية والأكاديمية والعلمية.

وسجل في هذا الصدد حصيلة الأربع السنوات الأخيرة، مجسدة في توقيع 33 اتفاقية مع الشركاء الدوليين، 10 منها مع دول إفريقية و18 مع دول أوروبية تروم تعزيز الحركة الأكاديمية وإحداث برامج بحثية مشتركة، خاصة في المجالات ذات الأولوية والراهنية، لافتا إلى تشكل طلاب الدراسات بجامعاتنا من 164 دولة، يمثل الطلبة الأفارقة 85% منهم.

(4) أشار السيد الوزير، خلال جوابه على سؤال يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الوزارة حتى لا ينعكس تأخر حل الملف على الطلبة، طرحه أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني)، استفسارا عن مصير طلبة الطب ببلادنا، إلى أن امتحانات طلبة الطب مرت في ظروف جيدة، وأسفرت عن نتائج جد مفرحة، بتجاوز دورة الامتحانات وعودة الهدوء في أعقاب تسوية ملف طلبة الطب، في نونبر الماضي، مؤكدا أن الطلبة حققوا نتائجنا تشرفهم وتشرف كلياتهم.

كما نوه بالمستوى العالي للأطباء والممرضين بالمغرب، مشيرا إلى وجود ما سماه بالتهافت الدولي عليهم، لنيلهم أحسن الدبلومات المعترف بها على الصعيد العالمي، وأخبر بالمقابل بأن هذا المكتسب لا يمنع من مواصلة العمل أكثر على ضمان جودة أكبر، حيث يجري العمل على أجرة تسوية موضوع المحضر الموقع، بين ممثلي الطلبة وممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مرحلته القادمة، مع استمرار الحكومة في الحوار والنقاش والمتابعة اليومية لجميع المراحل.

وبخصوص جودة التكوين، أفاد السيد الوزير بأن هناك مجهودا جبارا تستمر عليه الوزارة في إطار السياسات العمومية، مشددا على أنه سيتم العمل اليوم أكثر على الجودة وتحسين الظروف بعد تجاوز الأزمة، التي تجاوزت ما يقرب السنة.

وفي تعقيبها على مداخلة السيد الوزير، دعت السيدة المستشارة إلى تأسيس لجنة وطنية لتتبع ومراقبة وتقييم البرامج والإجراءات المعتمدة في ملف طلبة الطب وتحسين جودة التكوين، معتبرة قطاع التعليم الطبي في المغرب أحد أهم المداخل لتأهيل القطاع الصحي الوطني، الذي يواجه عددا من التحديات، من قبيل ضعف ميزانيته ونقص الأطباء المتخصصين، وضعف مواكبة المناهج الدراسية للتطورات الحديثة في مجالات الطب والصيدلة.

وطالبت باتخاذ عدة تدابير، لتطوير المناهج الدراسية بما يناسب ويعكس التطورات الحديثة في

المجال، وتوفير الميزانية الكافية مع الرفع من المنح الموجهة للطلبة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، كما دعت إلى تعزيز التعاون الدولي وتقوية تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية، إضافة إلى توفير التجهيزات الحديثة ومختلف المعدات اللازمة للتدريب العملي، والاعتماد أكثر على التكنولوجيا الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي.

5) من خلال آخر سؤال وجه للسيد الوزير، ربط أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد رضى الحميني) استراتيجية الوزارة لتعزيز ثقافة المقاول وريادة الأعمال في الوسط الجامعي، بالنجاح في تعزيز ثقافة المقاول وريادة الأعمال بين الطلبة والجامعيين، وبالتسيق الفعال بين مختلف القطاعات والتركيز على حلول مبتكرة، تستجيب لمتطلبات التنمية، في أفق إعداد جيل من الخريجين قادر على مواجهة تحديات سوق الشغل والتحديات المهنية.

وزكى السيد الوزير في رده مضامين السؤال، مؤكداً عمل الوزارة على إرساء مسالك ووحدات للتكوين في مجال ريادة الأعمال، مع الانفتاح على النسيج الاقتصادي في هندسة هذه التكوينات والوحدات وفي مجال تأطير ومواكبة الطلبة، وانكبابها على وضع آليات لمواكبة الطلبة حاملي المشاريع، من قبيل تعميم مكاتب «أنابيك» بمختلف الجامعات، وإرساء النظام الوطني للطلاب المقاول، بالإضافة إلى تعميم بنيات تتبع الإدماج المهني للخريجين بجميع الجامعات.

وأضاف أن الوزارة تعزز البحث العلمي والابتكار في المجالات المتعلقة بريادة الأعمال وتأسيس الشركات الناشئة، والتثمين الصناعي لبراءات الاختراع الجامعية وكذلك مشاريع التعاون مع المقاولات، حيث تم بتسجيل 156 براءة اختراع برسم سنة 2023 باسم الجامعات، وتستعد في هذا الإطار، لإطلاق برنامج وطني لطلبات مشاريع البحث التتموي والابتكار (2025-2028)، والذي سيغطي مختلف مكونات البحث التتموي والابتكار، بما فيها تحويل التكنولوجيا واحداث المقاولات الناشئة.

المحور الثاني: القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان

أولاً: من منطلق الوعي بجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق موظفي السجون، وارتفاع نسبة الأخطار المهنية بحكم احتكاكهم اليومي مع السجناء على اختلاف وضعياتهم الجنائية وشخصياتهم وسلوكاتهم، وما تتطلبه هذه المهمة من جهد وحزم ويقظة ومسؤولية، في تطبيق القانون والإجراءات الأمنية الاحترازية اللازمة للحفاظ على سلامة السجناء والمرتفقين وضمان أمن المؤسسات السجنية.

وعلى إثر مصادقة الحكومة يوم 19 دجنبر 2024، على مشروع المرسوم رقم 2.24.1096، المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، بهدف تحسين أوضاع هذه الفئة المهنية، يتضمن مجموعة من التحسينات التي تركز على رفع تعويضات الموظفين وتحديث هيكلهم الإداري بما يتماشى مع طبيعة المهام التي يقومون بها، إلى جانب النص على تعديل مساطر التوظيف والترسيم والتكوين، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع موظفي القطاع، وتعديل الدرجات الوظيفية والتراتب الإداري لزيادة الفرص الوظيفية والتطوير المهني.

توجه إلى السيد الوزير بسؤال محوري، للتأكيد على ضرورة إنصاف والنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي إدارة السجون، السادة المستشارون، ممثلوا أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحماني)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم).

واستعرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، متفاعلا معها، التدابير المتعلقة بتحسين الوضعية المالية والإدارية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، وكشف عن تنفيذ مراجعة شاملة لنظام التعويضات في قطاع السجون، وإحداث دفتر جديد للتحملات، ابتداء من فاتح يناير 2025، حيث ستعرف أجرة موظفي قطاع السجون، زيادة في المقادير الشهرية على مستوى جميع التعويضات، وفي مقدمتها التعويض عن التأطير والأعباء وعن الأخطار.

ووفقا للسيد الوزير، فإن التعويض عن الأخطار، جراء هذه المستجدات، أصبح يتراوح ما بين 1370 و2900 درهم في النظام الأساسي الجديد، كما تم إحداث تعويض جديد عن التحملات الخاصة، يتراوح مقداره حسب الدرجات ابتداء من فاتح يناير 2025، ما بين 180 و6000 درهم، وابتداء من فاتح يوليوز 2025، ما بين 800 و6000 درهم.

كما سيتم وفقا لهذه الإجراءات الجديدة، إعادة النظر في التراتبية الإدارية مع إعادة النظر في الترقى في الدرجة وإرساء معايير الاستحقاق والمردودية، والتأكيد أيضا على ضبط مجموعة من مقتضيات تكرر الطابع الأمني لموظفي هذا القطاع، تزامنا مع مصادقة الحكومة على النظام الأساسي الجديد لموظفي السجون، ومع التحديات الجديدة التي يفرضها إصدار قانون العقوبات البديلة، وما يرومه إليه من تعبئة شاملة لموظفي القطاع، والانخراط الجدي والحازم والمتجدد في تطبيق القانون، لتعزيز الدور الأمني والاستراتيجي لإدماج المؤسسات السجنية في تنفيذ البرامج الحكومية.

كما كشف السيد الوزير عن فتح إمكانية دمج الموظفين المنتمين إلى الأطر المشتركة بين الوزارات التابعين لهذه المندوبية، بناء على طلبهم وتوظيف الأطباء والمهندسين التابعين لهذه الهيئة، مما سيمكن من توحيد النظام القانوني الذي يخضع له كافة أطر القطاع، معلنا عن عقلنة المسار الإداري ومساطر التوظيف، والترسيم والتكوين وملاءمتها مع الطبيعة المهنية الخاصة لهذه الهيئة الخاضعة لنظام شبه عسكري، فضلا عن الدخول في نفس سياق الإجراءات الجديدة المعلن عنها، مع تحفيز الموظفين عبر أساليب جديدة تنمي روح الانتماء الوظيفي لموظفي القطاع، ومنها تحسين الحركية وتوفير النقل الوظيفي، والعمل على مؤازرتهم في القضايا المرتبطة بمزاوالتهم لمهنتهم.

ثانيا: من خلال ثلاثة أسئلة، تقدم باثنتين مستقلتين منها أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني/ المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي)، وسؤال ثالث لأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافي)، بخصوص مشاركة مغاربة العالم في جائزة المجتمع المدني، أشاد المتدخلون بقرار الحكومة بفتح المجال أمام الفاعلين الجمعويين من المغاربة المقيمين بالخارج للترشيح والتنافس على جائزة المجتمع المدني، وبنجاحها في بتزليل الخطب الملكية السامية الداعية إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم

وبلدهم الأصلي بشكل أكبر.

وتقديرًا لما تقوم به هذه الفئة لفائدة صورة وسمعة الوطن، إضافة إلى دفاعها المستميت على قضية وحدة بلادنا الترابية، ثمنوا خطوة إضافة الوزارة في الدورة الأخيرة لجائزة المجتمع المدني صنفا خاصا بجائزة الشخصية المدنية المغربية المقيمة بالخارج، والتي بلغت 55 مشاركة خلال هذه الدورة، تؤكد اعتزاز أبناء الجالية بالانتماء إلى بلدهم المغرب، وتسهم حتما في الاستفادة من خبراتهم في تنمية وطنهم الأم.

وفي معرض جوابه، كشف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أن الدورة السادسة من جائزة المجتمع المدني، المنظمة يوم 12 دجنبر 2024 بمدينة الرباط، قد توجت في الصنف المخصص للجالية المقيمة في الخارج، جمعيتان من مغاربة العالم، وثلاث شخصيات مدنية من أفراد الجالية المغربية بالخارج، وأوضح أن هذه الجائزة التي دأبت الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان على تنظيمها منذ سنة 2017 وإلى غاية 2019، قبل توقفها في فترة جائحة كورونا، أطلقتها الحكومة الحالية في حلة جديدة، حيث أعادت النظر في النظام الداخلي لتجاوز نقائص وإخلالات بمقتضياته، في الشق المرتبط بمغاربة العالم، خاصة الذي كان يلزم على جمعيات مغاربة العالم أن تقدم ملفاتها باللغة العربية عوض اللغة الأم.

ثم ذكر بأن هذه الفعالية، قد عرفت مشاركة غير مسبقة في نسخها الأولى لسنوات 2017، 2018، 2019، حيث بلغ عدد الجمعيات على التوالي 200، و270، و280 ترشيحا، مشيرا إلى أن هذا العدد قد تراجع إلى حين بلوغه 170 ترشيحا، ليرتفع من جديد في هذه السنة ويبلغ 472 ترشيحا لعدد كبير من الجمعيات، 417 منها همت الشخصيات والجمعيات المدنية في المغرب، 55 منها همت الجمعيات والشخصيات المدنية من مغاربة الخارج، حيث عكست نتائج هذه الدورة الجهود المبذولة من طرف هؤلاء الفاعلين المدنيين سواء على المستوى الوطني والدولي.

المحور الثالث: قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

أولا: متفاعلا مع خمسة أسئلة شفوية آنية، حول وضعية تشييد وإصلاح البنيات الاستشفائية الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية، اشتركت في طرحها فرق ومجموعات من الأغلبية والمعارضة، حيث خلصت إلى أن نجاح الأوراش الإصلاحية بالقطاع رهين بتأهيل حقيقي للبنيات الاستشفائية بجميع درجاتها وأصنافها، من مراكز صحية قروية وحضرية ومستشفيات إقليمية وجهوية ومراكز استشفائية جامعية، وبمعالجة الخصائص في الموارد البشرية وبعض الاختلالات في الحكامة التدبيرية والمالية، في إشكاليات طرحها للنقاش السادة أعضاء

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحاح)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

شدد السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على محورية تأهيل العرض الصحي بالمستشفيات

وتجهيزها، باعتبارها الركيزة الثالثة لإصلاح منظومة الصحة بما يستجيب لانتظارات المواطنين بغية تيسير الولوج إلى الخدمات الطبية والرفع من جودتها، مبرزا عمل وزارته على التوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، بإصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتأهيل المستشفيات، ثم التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية، فضلا عن تعزيزها العرض الاستشفائي حرصا على تقنين آليات عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات، الاستراتيجية والمركزية والترابية، من خلال إحداث الهيئة العليا للصحة.

وعن تأهيل المستشفيات، فصل السيد الوزير في آخر مستجدات التأهيل الصحي، مطلعا عن تشغيل مجموعة من المؤسسات الاستشفائية الجديدة أو التي استفادت من عملية التهيئة أو التوسعة، خلال الفترة 2023-2024، بطاقة سريرية بلغت أزيد من 2100 سرير، وأفاد بمواصلة الوزارة بناء وإعادة بناء 78 مؤسسة استشفائية، تشمل المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 42 مليار درهم، مما يعزز الطاقة السريرية بـ 11 ألفا و468 سريرا طبيا إضافيا، وذكر أيضا بمواصلة إنجاز 5 مستشفيات جامعية و30 مستشفى جهويا وإقليميا بطاقة سريرية تصل إلى 5750 سريرا، وبأشغال بناء 40 مستشفى للقرب بطاقة سريرية تصل إلى 1857 سريرا.

أما بخصوص ما هو في طور الإنجاز، حسب معطيات بسطها السيد الوزير، فإن الوزارة تواصل بناء 5 مراكز استشفائية جامعية كبرى، بكل من أكادير بـ 867 سريرا، والعيون بـ 500 سرير، وكلميم بـ 300 سرير، والرشيدية بـ 500 سرير، وفي بني ملال بـ 520 سريرا، كما لفت إلى إعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط، بطاقة سريرية تقدر بـ 1044 سريرا، وتكلفة إجمالية تقدر بـ 20,3 مليار درهم.

وعما في طور التنفيذ، تحدث عن برنامج تأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بتكلفة مالية تقدر بـ 1,7 مليار درهم، يشمل المراكز الاستشفائية الجامعية الحسن الثاني بفاس، ابن رشد بالدار البيضاء، محمد السادس بمراكش، ومحمد السادس بوجدة، ولتحسين ظروف وجودة الخدمات المقدمة على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وضعت الوزارة برنامجا وطنيا يهتم تأهيل 1400 مركز صحي، بغلاف مالي قدره 6,4 مليارات درهم، سيتم الانتهاء من إنجازها خلال سنة 2025.

وتفاعلا مع تأهيل المؤسسات الصحية العمومية المتضررة من زلزال الحوز، أكد أنه تم إدراج 195 مؤسسة في إطار البرنامج الاستعجالي للإصلاح والترميم، بموازاة خطة تقويمية تستهدف إنجاز عدد من مشاريع البناء والتوسعة والتأهيل بالمناطق المنكوبة، بتكلفة مالية تبلغ 818 مليون درهم، كما برمجت، حسب ما تلاه، مشاريع أخرى مهيكلية بهذه المناطق بتكلفة تقدر بـ 1,17 مليار درهم، أبرزها بناء مستشفيات للقرب بتالوين وسكورة بورزازات، وبوايزغت بأزيلال، وكذلك توسعة المستشفى الإقليمي محمد السادس بشيشاوة، وذلك ببناء وحدة إنعاش، وبناء فضاء الصحة للشباب إمنتانوت، وتوسعة وتهيئة المستشفى الإقليمي لتحناوت ببناء مركز الفحوصات الخارجية، وبناء مستشفى أمزميز بإقليم الحوز.

ثانيا: ناشد السادة المستشارون واضعوا السؤال في هذا الشق، في طرحهم للإكراهات التي تعرفها

المنظومة الصحية الوطنية في ظل غياب أطر طبية وتمريضية كافية، التدخل العاجل لمعالجة إشكالية النقص في الموارد البشرية الطبية، ومن خلال تبني سياسات تحفيزية لتشجيع الأطباء والممرضين على العمل في المناطق النائية، والعمل على زيادة عدد المقاعد في كليات الطب والمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، أملين العمل على تسريع وثيرة توظيف الأطر الطبية والتمريضية، وإيجاد حلول مبتكرة للاستفادة من الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، في إطار تعاقد يضمن استمرارية الخدمات الصحية وجودتها، طرحها أمام الجلسة العامة السادة المستشارون أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكور)؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السبيبة).

فكشف السيد الوزير، خلال جوابه، أن الحكومة وفي ظل هذه الإكراهات، وضعت مجموعة من التدابير الاستراتيجية الرامية إلى تقليص الخصاص الذي تعرفه المنظومة الصحية الوطنية وتعزيز الخدمات الصحية، بما يستجيب لتطلعات المواطنين ويتمشى مع الإصلاحات الكبرى التي تشهدها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة نصره الله.

وتتجلى هذه التدابير، وفق السيد الوزير، في تعزيز التدريب والتطوير المهني للأطر الصحية والاستثمار في القطاع الصحي، عبر توقيع اتفاقية إطار سنة 2022، بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، تتعلق بتنفيذ برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030، بشكل يتمشى ومعايير منظمة الصحة العالمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق أبرز السيد الوزير أن سنة 2024 عرفت نسبة تطور في عدد المقاعد البيداغوجية المخصصة لولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان التي بلغت 88% مقارنة بسنة 2019، في أفق مواصلة الرفع من هذه المقاعد بفتح 7.543 مقعد ابتداء من سنة 2027 كما هو مبرمج بموجب الاتفاقية الإطار.

وذكر السيد الوزير أن الوزارة بصدد إعداد مشروع إحداث 16 فريق بحث و4 مختبرات بحث بسلك الدكتوراه بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، بتنسيق مع مختلف الشركاء الحكوميين والاجتماعيين، إضافة إلى الرفع من عدد مناصب مباراة الإقامة بالنسبة للأطباء المتخصصين، ومن عدد المناصب المالية المخصصة لتوظيف الأطر الصحية، مع تعزيز صلاحيات المصالح اللامركزية للوزارة عبر تفويض الإمضاء لتنظيم مباريات توظيف جهوية منذ أواخر سنة 2020، والذي يتيح مرونة أكبر في تدبير سد الخصاص الذي تعرفه بعض الجهات من الأطر الطبية والتمريضية والأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة، في أفق اشتغال المجموعات الصحية الترابية.

وفي نفس السياق، أكد السيد الوزير أنه تم إصدار القانون رقم 33.21 الذي يتيح للأطباء الأجانب مزاوله المهنة في المغرب، والذي جاء بإجراءات تحفيزية جديدة لضمان استقطاب أكثر هؤلاء الأطباء، هذه الخطوة تفتح المجال لاستقطاب الكفاءات الأجنبية في مجال الطب لسد النقص

الحاصل في الموارد البشرية، خاصة في التخصصات التي تعرف عجزاً ملحوظاً.

وأفاد السيد الوزير، أن الحكومة قامت بتدابير أخرى تتجلى في تهيئة الموارد البشرية والرفع من جاذبية القطاع، لا سيما عبر الاستجابة لمطالب وانتظارات مهنيي الصحة عبر الية الحوار الاجتماعي القطاعي لحثهم على مزيد من العطاء، بهدف توقيع اتفاقات مع الفرقاء الاجتماعيين تروم تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة والرفع من جاذبية القطاع، حيث قامت الحكومة بتحويل الرقم الاستدلالي 509 لفئة الأطباء مع بداية مسارهم المهني، والرفع من قيمة التعويض عن الاخطار لمهنيي الصحة، وكذا سن تعويضات تخص خصوصية كل جهة، إضافة إلى إحداث الوظيفة الصحية لا سيما عبر إقرار الاجر المتغير لفائدة مهنيي الصحة والتعويض عن العمل في المناطق النائية وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: وأجاب السيد الوزير أيضاً على مجموعة من الإشكاليات التي تحد مسار الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية عبر الأوراش الإصلاحية التي باشرتها الوزارة، والمتعلقة ب:

1) حرمان المتصرفين والمهندسين والمرضيين وتقنيي الصحة والمساعدين الطبيين خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من التعويض عن التخصص، في سؤال تقدم به أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي)، لتسليط الضوء على بعض أشكال التمييز الذي يطال هذه الفئة من الأطر الصحية، وأوصل بعض المتضررين منهم إلى حافة اليأس والتهديد باستقالة جماعية من مناصب المسؤولية، وللتأكيد على أن حكمة تدبير المؤسسات الصحية رهينة باستجابة الوزارة والحكومة للمطالب المادية والمعنوية لأطرها وكفاءاتها، وفق مبدأ الإنصاف وعدم التمييز بينهم.

أكد السيد الوزير أن الإصلاحات الجارية للمنظومة الصحية، تفتح الباب للتفكير في إمكانيات جديدة لتعويض خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية من غير الأطباء، وذلك في إطار المجموعات الصحية الترايية، وذكر في هذا الصدد بالأدوار المحورية التي تضطلع بها المدرسة الوطنية للصحة العمومية، المؤسسة منذ أوائل التسعينيات، والتي تهدف إلى استكمال تكوين أطر الصحة العاملين بالقطاع العام في مجالات التخطيط والتدبير الصحي، ومعالجة التحديات المتعلقة بالصحة العمومية.

وأشار إلى أنه عند انطلاقتها، كانت برامج التكوين بالمدرسة تستهدف أساساً الأطباء العاملين في القطاع العام للصحة، حيث يتم تصنيف الأطباء الخريجين بعد استكمال التكوين كأطباء اختصاصيين في الصحة العمومية، على غرار الأطباء الاختصاصيين خريجي الجامعات، وفقاً للنظام الأساسي الخاص بهذه الفئة، وأنه منذ سنة 2013، وبالنظر إلى أهمية التكوينات التي تقدمها المدرسة ونجاحها في تنويع برامجها، تم توسيع الفئة المستفيدة لتشمل مهنيي الصحة العمومية من الموظفين أو المستخدمين الحاصلين على شهادة الإجازة أو ما يعادلها، والذين يرتبون على الأقل في السلم 10 مع توفرهم على أقدمية في الخدمة الفعلية.

وبخصوص التعويضات التي يتلقاها خريجو هذه المدرسة، أوضح أنه بالنسبة لتعويض الأطباء عن التخصص الذي يستفيدون منه بعد استكمال تكوينهم فيدرج ضمن مكونات أجورهم، أما بالنسبة لباقي الفئات المهنية، فإن الأنظمة الأساسية التي تنظم أوضاعهم لا تخول لهم إدماج تعويض عن

التخصص ضمن تعويضاتهم الأجرية، نظرا لأن هذا التعويض مخصص حصريا لفئة الأطباء، مبرزاً أن الأطباء يتمتعون بوضوح في التصنيف بين طبيب عام وطبيب اختصاصي، مع فارق في التعويض الأجرى يعكس هذا التصنيف.

(2) مأسسة الحوار الاجتماعي بالقطاع، تدخل لبسط السؤال حوله أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، من أجل لفت الانتباه إلى وضعية الاحتقان الجديد لدى النقابات والشغيلة الصحية، بإعلانها عن استئناف البرنامج النقابي وانطلاق حراك جديد بقطاع الصحة، في إطار التأكيد على أهمية تنفيذ الالتزامات مع التنسيق النقابي وتأكيدكم على ضرورة الإسراع بتنزيل اتفاق 23 يوليوز، وكذلك النصوص التطبيقية.

جدد السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، في جوابه، التزامه بمواصلة واستمرارية الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، سواء فيما يخص إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، لاسيما في تنزيل النصوص التطبيقية للقوانين المهيكلة للمنظومة الصحية أو فيما يتعلق بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية والعمل على جميع نقاط الملفات المطالبة لمهنيي الصحة.

وبنى جوابه من جهة، على إيمانه بأهمية وبضرورة الانفتاح على الشركاء الاجتماعيين ونهج المقاربة التشاركية على مستوى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في جميع مراحل إصلاح المنظومة الصحية، وعلى الاستجابة من جهة أخرى كمرجعية لمضامين الدستور في فصله الثامن، والخطب والرسائل الملكية السامية، كسبيل لتعزيز التوافق بشأن الإصلاحات التي يعرفها القطاع، وكذا مناقشة وتلبية مطالب الأطر الصحية والعمل على تحسين وضعيتها.

وفي نفس السياق، أطلع السيد الوزير عن إحداث لجان خاصة بتدبير وتتبع الحوار الاجتماعي بين ممثلي الوزارة والمؤسسات التابعة لها، وعلى عقد اجتماعات ولقاءات دورية مع جميع النقابات الممثلة داخل القطاع، في إطار التدبير وتعزيز السلم الاجتماعي، سواء فيما يخص دراسة مختلف المطالب والإشكاليات المتعلقة بوضعية مهنيي الصحة أو فيما يخص إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

(3) مكافحة ظاهرة صيدليات الإنترنت، من خلال سؤال طرحه أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد لحسن حداد)، كإشكالية قانونية وصحية مقلقة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده المغرب، حيث سجلوا أن الفترة الأخيرة تشهد إقبالا متزايدا على شراء الأدوية والمكملات الغذائية عبر الإنترنت، وقلقا كبيرا للمهنيين والسلطات المحلية من عواقب هذه الظاهرة على صحة المواطنين، وحذروا من أن الأدوية المباعة عبر الإنترنت قد تكون مغشوشة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، مما يهدد سلامة المستهلكين، مطالبين بتعزيز الرقابة وتشديد العقوبات على ممارسات بيع الأدوية عبر الإنترنت، وتكثيف التنسيق بين الجهات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة بشكل فعال.

وزكى السيد الوزير ما ناقشه ممثل الفريق، واعتبر الظاهرة تحديا قانونيا وصحيا كبيرا يهدد صحة المغاربة، مشيرا إلى أن النيابة العامة تتصدى للأدوية غير القانونية من خلال دورية عممها رئيس النيابة العامة على الوكلاء العاميين للملك بمختلف المحاكم، وأضاف أنه رغم صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة حول هذا النشاط، إلا أن المؤشرات المتاحة تظهر بوضوح خطورة

هذه الممارسات وتأثيرها السلبي على صحة المستهلكين.

وأبرز أن طبيعة الظاهرة تتنوع بين مواقع إلكترونية بسيطة ومنصات متطورة تعمل بشكل غير قانوني وخارج نطاق الرقابة، مشيراً إلى أن بعض الدراسات تظهر أن نسبة شراء الأدوية عبر الإنترنت في ارتفاع مستمر عبر العالم، وعلى أن الأدوية المزيفة تشكل وفق منظمة الصحة العالمية خطراً عالمياً كبيراً، وقدرت حوالي 10% من الأدوية المتداولة في الدول النامية بالمزيفة، ونسبة كبيرة تباع عبر الإنترنت.

واعتبر أن شراء الأدوية من مصادر غير موثوقة يعرض المستهلكين لمخاطر صحية جسيمة، منها الحصول على أدوية مغشوشة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، مشدداً على أن هذا الأمر يؤكد الحاجة الملحة لتوعية المواطنين بمخاطر شراء الأدوية من مصادر غير موثوقة وتشجيعهم على الالتزام بالقنوات الرسمية، كاشفاً عن دعوة السيد رئيس النيابة العامة، في دورية موجهة إلى الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف، إلى التصدي لظاهرة بيع الأدوية خارج القانون عبر تفعيل أحكام القانون رقم 17.04، بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، يحظر تقديم الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الدوائية أو عرضها للبيع أو بيعها للعموم خارج الإطار المعد لها قانوناً.

ثم أشار إلى أن المغرب أقر القانون رقم 16.16 الذي يصادق بموجبه على اتفاقية "Medicrime"، أول معاهدة دولية تجرم تصنيع وتسويق المواد الصحية المزيفة، وتؤسس لإطار يسمح بإنشاء تعاون وطني ودولي بين السلطات الصحية والشرطة والجمارك، مع تبني إجراءات قانونية تحمي الضحايا، مشدداً على أن التعاطي مع الإشكالية يستوجب مقاربة شاملة توازن بين الاستفادة من التحول الرقمي وضمان سلامة وصحة المواطنين، واستفادتهم من الدواء بصفة عادلة وبأثمان مناسبة.

رابعا: بعث السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، برسائل طمأنة للنقابات الصحية، قبيل استئنافها لبرنامجها الاحتجاجي على ما وصفته بعدم وفاء الوزارة في تنزيل الاتفاقات المبرمة معها، خلال تفاعله مع طلب تناول كلمة في نهاية الجلسة، تجيزه المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قدمه السيد المستشار خالد السطحي، في آخر نقطة أدرجت بجدول أعمال الجلسة، حول ضرورة استئناف الحوار القطاعي بعد قرار التنسيق النقابي بالعودة لساحة النضال بداية 2025.

وأخبر السيد الوزير بأن الموارد البشرية هي الحجر الأساسي لتنزيل هذا المشروع، وأن هذه المرحلة تتطلب تهمين الأطر الصحية لتعزيز وضعيتهم الاعتبارية، وأنه منذ توقيع اتفاق 23 يوليوز 2024، الذي يروم تحقيق هذه الأهداف سواء في شقها المادي أو الشق المتعلق بالوضعية الاعتبارية، تعمل الوزارة بالتزام وحرص على تأمين تنفيذ جميع مضامينه، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين وباقي الشركاء الحكوميين لضمان تنزيل سليم لمشروع إعادة هيكلة المنظومة الصحية.

وأضاف على أن عقد مجموعة من اللقاءات مع مختلف الشركاء الاجتماعيين وتشكيل لجان تقنية مشتركة بين ممثلي الوزارة وممثلي النقابات الموقعة على الاتفاق سالف الذكر، يعكس الأهمية

الاستراتيجية للحوار الاجتماعي القطاعي بالنسبة لمستقبل الخدمات الصحية، مؤكدا على حرصه منذ توليه تدبير هذا القطاع، على استئناف الحوار الاجتماعي وإيلائه ما يستحقه من أهمية وعناية، مباشرة بعد صدور مشروع قانون المالية سنة 2025، مع كافة الوزارة وفق مقاربة الشركة مع جميع الشركاء الاجتماعيين، فضلا عن القطاعات الحكومية المعنية بتتبع البنود 3 و4 و5 من المادة 23 من مشروع هذا القانون، مشددا على عزم وزارته على تعزيز المقاربة التشاركية عبر مواصلة اشتغال آليات الحوار والتواصل والتعاون مع النقابات ممثلة القطاع بدون استثناء، في تنزيل مختلف البرامج المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية، وذلك تجديدا لإرادة الملكية السامية الداعية إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية.

جلسة الأسئلة الشفوية

الثلاثاء 06 رجب 1446 هـ الموافق ل 07 يناير 2025م

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 06 رجب 1446 هـ الموافق 07 يناير 2025، جلسة الأسئلة الشفهية برئاسة السيد المستشار جواد الهاللي، النائب الثالث للرئيس، ناقشت ثلاثة محاور موزعة على القطاعات الحكومية المدرجة في جدول أعمال الجلسة، وفق الآتي:

المحور الأول: الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

استفسر السادة المستشارون، عن حصيلة دعم المبادرات الاستثمارية الخاصة، لا سيما بالنسبة للشباب وللمقاوالات الصغرى والمتوسطة ولمبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج، وعن إجراءات تحسين مناخ المال والأعمال وسبل تجاوز اختلالاته التي لا تجذب المستثمرين، و تدابير الوزارة لرفع مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج الداخلي الخام، وللإصلاح العملي والفعلي للمراكز الجهوية للاستثمار، بارتباط مع إشكالية الولوج إلى العقار العمومي وتعدد وثقل المساطر الإدارية للاستثمار، ومقارباتها لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتوزيع المجالي العادل للاستثمارات الخاصة.

1) وجه السيد المستشار سماعيل العالوي، عن الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، والسيد المستشار عدي ويحيى، عن فريق الأصالة والمعاصرة، في أول سؤال ببرنامج الجلسة، تمحور حول ضمان توزيع مجالي عادل للاستثمارات بمختلف جهات المملكة، إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وخاصة بإقليم جهة درعة-تافيلالت.

وسجلوا عدم توازن السياسات الحكومية في هذا الصدد، لما تعانيه من غياب للبنية التحتية التي تشجع على الاستثمار فيها رغم المقومات التي تزخر بها، مطالبين بالتركيز على المجالات الاقتصادية التي تناسب الخصوصية والهوية الثقافية للجهة، لاسيما الاستثمار في ميدان السياحة والمعادن والفلاحة في أقاليم جهة درعة-تافيلالت، لما لها من تأثير على التنمية المحلية واستقرار الساكنة خاصة الموجودة في المناطق الحدودية.

أجاب عنها السيد الوزير، مخبرا بأن الحكومة واعية بأهمية العدالة المجالية وبعدم استفادة عدد من الجهات من حقها في التنمية والاستثمار، كنتيجة وحصيلة تدبير حكومات سابقة، وبأن

الوزارة بصدد عقد شراكات مع الجهات المعنية في القريب العاجل للتعريف بمقومات والمؤهلات التي تزخر بها كل جهة، تعكس فرصتها في التنمية والاستثمار كرافعة تنمية وآلية لتكريس العدالة المجالية، واعتبر توزيعها مسؤولية مشتركة بين مجهود الحكومة والتنمية المحلية التي تسهر عليها المجالس المنتخبة.

واستعرض في هذا السياق، مجموعة تدابير وإجراءات اتخذتها الحكومة، من أجل تحفيز جاذبية كل الجهات وكل المجالات الترابية للاستثمارات الخاصة والمنتجة، من قبيل الرفع من الاستثمار العمومي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، ومواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية بمواصفات عالمية في كل جهات المملكة وتعزيز الاستثمار للرفع من كفاءات وقدرات الرأسمال البشري من خلال تجويد وتنويع العرض التكويني ليستجيب للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالإضافة إلى السهر على تنزيل استراتيجيات قطاعات حيوية وطموحة وتحسين مناخ الأعمال وعملية الاستثمار.

وأكد كذلك على أهمية تنزيل ميثاق جديد للاستثمار في تقليص الفوارق المجالية من حيث جلب الاستثمار كهدف رئيسي، يتم تجسيده من خلال دعم المشاريع الاستثمارية، باعتماد مقارنة تحفز الاستثمار في العمالات والأقاليم الأقل جاذبية، من خلال منحة ترابية تشمل 80 في المئة من العمالات والأقاليم وتتراوح ما بين 15 في المئة لفئة «أ» و15 في المئة من فئة «ب» من المبلغ الإجمالي للاستثمار، كما أشار إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمار صادقت خلال 6 دورات عقدتها على 48 مشروعا استثماريا استفاد من المنحة الترابية 32 في المئة من المشاريع خارج محور طنجة-الجديدة.

وطرح أيضا إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها مجالس الجهات، كأحد اختصاصاتها الذاتية، من أجل إعطاء دفعة جديدة للاستثمارات، لافتا إلى اعتماد حكمة موحدة ولا مركزية بالنسبة للمشاريع الأقل من 250 مليون درهم وهذا ما جاء به القانون الجديد للدعم، وإلى عمل وزارته على التعريف بالمؤهلات الاستثمارية لكل جهات وأقاليم وعمالات المملكة.

(2) في محطة ثانية، تناولت السيدة المستشارة لبنى علوي الكلمة، للسؤال عن التدابير المتخذة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات مغاربة العالم وسبل تيسير هذه التدابير، وكشفت عن تراجعها بنسبة ناهزت 50 %، وفق تقارير رسمية، وقدمت بالمناسبة مجموعة اقتراحات عملية في أفق بذل مجهود مضاعف من أجل تجاوز بعض العراقيل في هذا السياق.

وأعلن السيد الوزير في رده، أن اللجنة الوطنية للاستثمار قد صادقت على 171 مشروعا استثماريا، من بينها 53 مشروعا ممولا باستثمارات أجنبية من 18 دولة، بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي 94 مليار درهم، وهو ما يمثل 30 % من إجمالي الاستثمارات المعتمدة، وأكد أن المشاريع التي تم المصادقة عليها منذ تطبيق الميثاق الجديد للاستثمار ستساهم في توفير أكثر من 54 ألف منصب شغل، مشيرا إلى برنامج عمل الحكومة الهادف إلى تعزيز الاستثمار من خلال جذب الاستثمارات الخاصة، سواء كانت وطنية أو أجنبية، بالإضافة إلى استثمارات مغاربة العالم.

وأوضح أن الحكومة كذلك قامت بإصلاح سياسة الاستثمار، وأطلقت ميثاقا جديدا يهدف إلى تحفيز هذه الاستثمارات، وفي إطار هذا التوجه تم وضع خارطة طريق استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع مختلف الفاعلين، والتي تشمل 46 مبادرة تعمل على تسهيل الاستثمار وتجاوز

التحديات التي يواجهها المستثمرون، سيتم إطلاق 83 % منها نهاية عام 2024، بما في ذلك تنظيم جولات دولية للترويج للفرص الاستثمارية في المغرب.

وفيما يخص استثمارات مغاربة العالم، أطلع بعمل الوزارة على تعزيز التواصل مع مغاربة الخارج من خلال وسائل متعددة لتعريفهم بالفرص الاستثمارية، وتنظيم لقاءات ترويجية خلال الجولات الدولية، فضلا عن تحسين البنيات التحتية لتوجيههم واستقبالهم على المستويين الوطني والجهوي، وانكبابها على تطوير منصة رقمية مزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير معلومات شاملة حول الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء خلية متخصصة لمتابعة استثمارات مغاربة الخارج.

(3) ومتسائلا عن دور المراكز الجهوية للاستثمار في النهوض بالاستثمار وضمان نجاعة وفعالية تدخلاته، أكد السيد المستشار محمد حنين، عضو حزب التجمع الوطني للأحرار، بأن مشكل الاستثمار في المغرب ليس بالضرورة ناتج عن إشكاليات ذات طابع قانوني، بل هو في الأصل يرجع إلى مشاكل تتعلق بالتدبير، وشدد على أن المراكز الجهوية للاستثمار تنهج مقاربة إدارية صرفة للتعامل مع ملفات الاستثمار، لا تراعي التحديات التي تواجهها بلادنا في جذب الاستثمار سواء الوطني أو الدولي، وعلى ضرورة إعادة النظر في تعيين مدراء المراكز الجهوية للاستثمار لتنزيله.

وبخصوص المراكز الجهوية للاستثمار، أكد السيد الوزير أن الحكومة باشرت تصورا جديدا متكاملا ومتعدد الأبعاد، بغية تعزيز دور هذه المراكز، وتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل، والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي هذا السياق، أبرز أنه تمت مراجعة الإطار القانوني لهذه المراكز، التي تم خلالها دخول القانون رقم 22.24 بتتيميم القانون رقم 47.18، المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، حيز التنفيذ، الذي نص على الرفع من مسؤولية المراكز وتعزيز التنسيق بينها ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار على المستوى الجهوي، وتأطير منح الاستثناءات في مجال التعمير، وأيضا توضيح وتقوية المسطرة المتعلقة بالطعون، بالإضافة على تحديد آجال معالجة ملفات الاستثمار في مختلف المراحل، لتوضيح الرؤية بالنسبة للمستثمر.

وأضاف أن الأهم هو التخصيص على اللاتمرکز الفعلي لعملية الاستثمار بالنسبة للمشاريع التي تقل عن 250 مليون درهم، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، مذكرا بأن هذه الفئة من المشاريع تشكل الجزء الأكبر من المشاريع الاستثمارية ببلادنا، وأكد أنه أيضا تمت إعادة التفكير في مواقع المراكز على المستوى الجهوي، حيث قامت الوزارة بإنجاز تشخيص استراتيجي مفصل للمراكز الجهوية للاستثمار، يشمل جوانب تقنية وأخرى تنظيمية بهدف تحديد مواقعها الجديدة.

(4) وأشاد السيد الوزير وهو يجيب عن سؤال تقدم به أعضاء الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي)، حول إجراءات الحكومة لرفع جاذبية الاستثمار، بقدرة المغرب على التنفيذ السريع للمشاريع الاستثمارية، واستحضر أهم المؤشرات على ارتفاع هذه الجاذبية، المتمثلة في بلوغ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 39,6 مليارات درهم في نونبر سنة 2024، مسجلة ارتفاعا بنسبة 30 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2023، وأخبر بمخطط المرحلة المقبلة في إعداد خطة لتنفيذ الإجراءات والمشاريع المتعلقة بتبسيط وتحسين المسارات الاستثمارية المعنية

وللمسارات ذات الأولوية، بعد التوافق عليها مع القطاعات المعنية، بإعداد وسائل التواصل والتوعية بهدف التعريف بها.

وبرغم تثمينه ما ورد على السيد الوزير، فقد أصر السيد المستشار على ألا يلفت مجددا إلى إشكالية العدالة المجالية من حيث تعزيز جاذبية الاستثمار، وأوضح أن الجهود المبذولة لتحسين الجاذبية تظهر على ثلاث جهات فقط، تستفيد من 80 في المائة من الاستثمارات، معلنا في هذا الصدد، تأييده انخراط المنتخبين مع الحكومة في جلب الاستثمارات لمناطقهم، بالرجوع إلى ضعف ميزانية الجماعات، داعيا إلى تخفيض سقف قيمة الاستثمار في 50 مليون درهم، من أجل تحفيز المستثمرين الراغبين في الاستثمار بهذه المناطق.

(5) استفسر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، في آخر سؤال موجه بالمحور، عن استراتيجية الحكومة في تنزيل ميثاق الاستثمار، وعن المنجز لمعالجة الإشكاليات المثارة في هذا الصدد، واقترحوا قلب نسب المعادلة ما بين القطاع العام للاستثمار العمومي والاستثمار الخصوصي في أفق سنة 2035، وتطوير وتشجيع شروط وبيئة الاستثمار، ثم سن استراتيجية للتصنيع دقيقة وواضحة بالتعاون ما بين الوزارة الوصية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الرقمنة، وجرى وتصريف عدد من الملفات العالقة في المراكز الجهوية للاستثمار والاستفادة من حمولتها في الأفكار والمشاريع لمسايرة المستثمرين.

استعرض السيد الوزير بالمقابل، ما باشرته الحكومة لتنزيل هذا الميثاق، بتفعيل نظام الدعم الأساسي الذي استفاد منه 162 مشروع استثماري، ونظام دعم خاص موجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والتي استفاد منها 09 مشاريع استثمارية، وبتوحيد حكامه الاستثمار وتفعيل اللامركزية بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار التي يقل مبلغها عن 250 مليون درهم، ثم تمكين مبادرات خارطة استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، التي تروم تسهيل عملية الاستثمار وريادة الأعمال ودعم التنافسية الوطنية، وتكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة وكذا الوقاية من الفساد.

إلى جانب ما تقوم به الوزارة لجلب الاستثمارات والترويج للعرض المغربي وتثمين المستثمرين وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتنفيذ مشاريع استراتيجية، من خلال تنظيم جولات وتظاهرات ترويجية على المستويين الوطني والدولي، فضلا عن إحداث المرصد الوطني للاستثمار لما يتيح من معطيات دقيقة وموضوعية، تمكن من مواكبة مسار أهداف الاستثمار.

المحور الثاني: قطاع الصناعة والتجارة

كشف السيد وزير الصناعة والتجارة، في هذا المحور وأثناء تفاعله مع الإشكاليات المثارة، خطة عمل الوزارة لمواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية في إطار الأوراش التي تم إطلاقها، من خلال توفير الدعم المالي والمواكبة، لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير في المجال الصناعي، والاستثمار لدخول عهد صناعي جديد قائم على السيادة والابتكار والاستدامة، وعرض المشاريع المتعلقة ببرنامج دعم مجال الصناعة، فضلا عن مواصلة دعم وتمويل المشاريع في البحث والتطوير، وتحفيز التجارة الوطنية بوضع برامج هادفة، رهانا على تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد عبر سياسة صناعية من جيل جديد، هدفها تفعيل مشروع تنموي شامل ومندمج.

(1) وبصدد إعداد الحكومة مسودة قانون جديدة لتنظيم التجارة الإلكترونية في البلاد، في خطوة

تهدف إلى حماية المستهلك وتعزيز الشفافية في هذا القطاع الحيوي، تتضمن إجراءات تلزم بتعريف المنتجات المعروضة على المنصات الإلكترونية وتسهيل وصول المستهلك إليها، أكد السادة أعضاء

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد الإله حيزر)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي).

في سؤالهم حول السياسات المتبعة لتنظيم التجارة عبر المنصات الإلكترونية وعن عراقيلها وضوابطها، على أن المنظومة القانونية المهيكلية للقطاع مازالت تحتاج إلى تحديث شامل، وإلى تقوية للبنية الرقمية، التي تشكل تحدياً أساسياً يتطلب استثمارات قوية في شبكات الأنترنت العالية السرعة، علاوة على تشديد الخناق على المخالفين، وطالبوا وزارة التجارة بحماية المستهلكين من الممارسات غير القانونية عبر تسهيل تقديم الشكايات.

أطلع على إثرها السيد وزير الصناعة والتجارة، أن رقم معاملات التجارة الإلكترونية بالمغرب يلامس 22 مليار درهم بزيادة سنوية تبلغ 30 في المائة، في الخمس سنوات الماضية، مؤكداً خضوع جميع المنتجات والسلع لمراقبة صارمة، وعلى أن هذا النوع من التجارة أصبح منتشراً بشكل كبير في المغرب.

وصرح كذلك بأن هناك ترسانة قانونية قوية تواكب التجارة الإلكترونية، وسيتم تجويدها من قبيل قانون حماية المستهلك، فضلاً عن قانون جديد قيد المراجعة في الأمانة العامة للحكومة، إضافة للقانون المتعلق بسلامة المنتجات والخدمات والقانون المتعلق بالأداء الإلكتروني، والقانون المتعلق بحماية البيانات الشخصية، وآخر متعلق بالأمن الإلكتروني والقانون المتعلق بخدمات الثقة والمعاملات الإلكترونية.

ثم أشار إلى أن وزارته تملك الحق في العودة لأصحاب المنصات الإلكترونية، في حال ثبت وجود عطب في أي منتج، لافتاً إلى أن وزارة التجارة والصناعة تراقب القطاع عن كثب، وأن الحكومة فرضت الرسوم الجمركية على الواردات حماية للمستهلك والتاجر المغربي على حد سواء، وأن جميع المنتجات التي تتداول إلكترونياً تخضع لمراقبة صارمة، واعتبر في هذا الصدد أن مراقبة السلع في التجارة الإلكترونية أسهل رغم بعض الممارسات غير القانونية، مبرزاً أن 4500 تاجراً استفاد السنة الماضية من تكوين في التعامل مع التجارة الإلكترونية، فضلاً عن 118 شركة ناشئة تمت مواكبتها من قبل حاضنة في ابن كريير.

وفيما يتعلق بعملية التوزيع، أشار إلى أن الاحتكار الذي تستفيد منه مؤسسة البريد، الذي هو في الأصل احتكار نافع، بحكم منحه لإمكانية تغطية جميع جهات المملكة بالخدمات البريدية، وأنه على الرغم من ذلك فلا بد من تجاوز عدد من الممارسات لتيسير التجارة والتوزيع الإلكتروني، وبرر فرض رسوم جمركية على هذه المنتجات، بضرورة توفير حماية للتجار الداخليين الذين لا يزالون يمارسون مهنتهم بشكل تقليدي، في إطار العدالة والمنافسة الشريفة داخل السوق المغربية.

(2) وبخصوص دعم المقاولات الوطنية وتنافسيته، دعا السيد المستشار مولاي مسعود اكناو عن فريق الأصالة والمعاصرة، والسيد المستشار مولاي عبد الرحمان ابليللا عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، لمساعدة المقاولات على إعداد وتنفيذ

مشاريعها الاستثمارية في محيط آمن ومحفز، باعتبارها رافعة أساسية لخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، وأكدوا على ضرورة تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا الانكباب على دعم المقاولات التي تواجه صعوبات لإنقاذها من شبح الإفلاس. توقف السيد وزير الصناعة والتجارة، عند ثلاثة تحديات أمام خلق جيل جديد من المناطق الصناعية، المتمثلة في الاستفادة من القدرات، الانتقال من بلد منخفض التكلفة إلى البلد الأفضل كلفة، بلوغ توزيع عادل لخلق القيمة المضافة وخلق فرص شغل.

وعلى صعيد دعم المقاولات، أعلن السيد الوزير عن تسريع الإجراءات الإدارية لإنشاء الشركات إلكترونيا في غضون 24 إلى 72 ساعة، مشددا على أهمية الحفاظ على مناصب الشغل، خصوصا في القطاعات التي تواجه تحديات مثل النسيج والصناعات الغذائية، وأكد ختاماً أن دعم الصناعة الوطنية وتعزيز التوازن التجاري هما السبيل نحو تحقيق نمو مستدام واقتصاد وطني قوي.

(3) متفاعلا مع أربعة أسئلة، في إطار وحدة الموضوع، بخصوص تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي، وإحداث مناطق صناعية بتقنيات الجيل الجديد بأقاليم المملكة المغربية، تقدم بها السادة المستشارون أعضاء:

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد أبا احيني)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛
- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال بن خالد).

كشف السيد وزير الصناعة والتجارة عن أحدث التطورات في المناطق الصناعية المغربية، حيث ارتفع الوعاء العقاري المخصص لها من 10,000 هكتار إلى 13,600 هكتار، مما يمثل زيادة تفوق 37% على مدار 24 سنة، وأن الحكومة بصدد إضافة 2,475 هكتارا جديدة بالإضافة إلى 3,886 هكتارا أخرى مبرمجة، وأكد التزام الحكومة بتوفير منطقة صناعية في كل إقليم، بالرغم من وجود تحديات تتعلق بإفراغ والحاجب في توفير الأراضي اللازمة، مذكرا بأنه تم تحديد الوعاء العقاري المناسب للحاجب، بينما لا يزال البحث جاريا لإيجاد موقع ملائم في إفراغ.

وأشار إلى الصعوبات المتعلقة بالولوج إلى العقار الصناعي، حيث تعاني العديد من المشاريع من تعقيدات قانونية وإجرائية تعيق تحديد مواقعها، كما شدد على ضرورة تسريع إجراءات الترخيص، خاصة في المناطق التي تتداخل بها الأراضي الفلاحية، وأضاف بأن المناطق الصناعية الجديدة ستعتمد معايير الاستدامة البيئية، مع توفير بنية تحتية حديثة تشمل الطاقة النظيفة ومعالجة المياه، بالإضافة إلى الخدمات الأساسية.

كما تمت الإشارة في جواب السيد الوزير، إلى جهود توفير حاضنات للأطفال لدعم العاملات في هذه المناطق، وفي خطوة لإعادة الهيكلة أعلن عن العمل على إعادة هيكلة 500 هكتار من الأراضي الصناعية حاليا، مع خطة لاستعادة هيكلة 1,500 هكتار إضافية خلال ولاية الحكومة الحالية، في إطار التصدي للمضاربات العقارية التي قد تعيق جذب الاستثمارات، ليؤكد في ختام كلمته أن هذه المبادرات تمثل تحول المغرب إلى وجهة جذابة للاستثمارات الصناعية، مما سينعكس إيجابا على

الاقتصاد الوطني ويتمشى معايير التنمية المستدامة والعدالة المجالية.

4) أكد السيد المستشار محمد بن فقيه، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في سؤال توجه به حول تشجيع تعويض الواردات المغربية بالإنتاج المحلي، أن العجز المتزايد في الميزان التجاري المغربي يشكل تحديا كبيرا للاقتصاد الوطني، حيث يرتفع نتيجة الفجوة بين الواردات والصادرات، مما يؤثر سلبا على الاحتياطي من العملة الصعبة، وشدد على ضرورة تقليص الواردات في قطاعات أخرى، ودعا إلى تعزيز علامة «صنع في المغرب» من خلال الاستثمار في الإنتاج المحلي واثمينه.

وفي رد على هذه التساؤلات، أكد السيد الوزير وجود سياسات لحماية السوق المغربية من المنتجات الأجنبية، التي تأتي بأسعار إغراقية بسبب حاجتها للعملة الصعبة، كما أقر بضرورة معالجة خلل الميزان التجاري الذي يشهد تفوقا للواردات على الصادرات، وبأن 69% من المغاربة يفضلون المنتجات المغربية على نظيراتها الأجنبية، بعدما أصبح المنتج المحلي ينافس العلامات الأجنبية في مختلف المجالات، بما في ذلك التنظيف والملابس، وأوضح أن هذا التوجه ساهم في إقبال كبير على المنتجات المحلية، مما دفع بعض العلامات الأجنبية إلى مغادرة السوق المغربية.

وأخبر بأنه رغم قصور الأجور عن توفير مستوى معيشي كريم للكثيرين، إلا أن العمال يحققون نتائج متميزة ترفع من مكانة الصناعة المغربية على الصعيد العالمي، مشيرا إلى أن التنافسية المغربية تعتبر من بين الأفضل في العالم، خاصة في قطاعات مثل «الكابلاج والنسيج»، وهو ما يمثل فخرا كبيرا للمغرب.

5) اقترح السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد لحسن نازهي)، تبني رؤية حكومية واضحة وجريئة، تزواج بين حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة اقتصادية عادلة ومستدامة، لتدبير إشكالية الوحدات الإنتاجية العشوائية، وناشدوا الحكومة القيام بخطوات عملية، من خلال إجراءات تحفيزية لأصحاب الوحدات العشوائية لتسوية وضعيتهم القانونية والإدارية، وجعل هذه الوحدات قادرة على المنافسة في السوق، كذلك بتعزيز الرقابة الميدانية بدعم مفتشيات الشغل، وإحداث آليات لتلقي شكاوي العمال، ثم بإطلاق برامج لإدماج العمال في القطاع المهيكّل، فضلا عن توفير دورات تدريبية لتأهيل العمال، وتشجيع الاستثمار المحلي وتنظيم القطاع.

وقدم السيد الوزير مجيبا، مجموعة مقترحات حلول لإدماج الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة، ومن بينها حلول الإدماج، واكتساب صفة المقاول الذاتي، والاستفادة من تحفيزات وبرامج استعجالية بالنسبة لعدد من مقاولات النسيج، وبالنسبة للاندماج في القطاع المهيكّل، فتهتم وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات بالإشراف على حقوق الأجراء، واعتبر أن أساس الاشكالية يتجلى في خلق حلول مبدعة لإدماجهم بطريقة إرادية والزامية، ومواكبتهم بالتشجيع وتزويدهم بإمكانيات تمكنهم من الدخول في القطاع المهيكّل، كما شدد السيد الوزير على الصرامة والحرز في احترام القانون وحماية حقوق اليد العاملة.

المحور الثالث: كتابة الدولة المكلفة بالشغل

أثار السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، بمناسبة جوابه على أسئلة السادة المستشارين، عدة نقاط حول قضايا الشغل وحقوق العمال في المغرب، حيث أظهر رؤية شاملة للوضع الراهن وأهمية تحقيق التوازن بين حقوق الأجراء وتحسين

ظروف عملهم، ضمن إطار منظم ومؤسسي، بعيدا عن الفوضى، مع التأكيد على الدور المحوري للمؤسسات النقابية والمراقبة الصارمة على تطبيق القوانين.

(1) مجيبا عن سؤالين شفويين آنيين، طرحهما فريقا الاتحاد العام لمقاومات المغرب (المستشارة السيدة نائلة مية التازي)، والتجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)، بخصوص اتفاقيات الشغل الجماعية، طمأن السيد كاتب الدولة، بأن قطاعه وضع في صدارة مخطط عمل السلطة الحكومية الوصية لسنة 2025، تكثيف العمل على تفعيل وإبرام أكبر عدد من اتفاقيات الشغل الجماعية، منوها بأهمية السؤال وطرحه في شقيه، سواء المتعلق بالوضع الاقتصادي، أو المرصود لتحقيق جاذبية الاستثمار داخل التراب الوطني، وما يستوجبه تحسين مناخ الأعمال من توفير مناخ للسلم الاجتماعي.

واتفق مع عدد من التمثيليات النقابية المثلة للأجراء، حول أهمية وراهنية تفعيل عدد من الاتفاقيات الجماعية للشغل، بوصفها عقد عمل جماعي منظم لعلاقة الشغل، يبرم بين ممثلي نقابة الأجراء الأكثر تمثيلية أو عدة منظمات نقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو اتحاداتها من جهة، وبين مشغل واحد أو عدة مشغلين أو ممثلي منظمة مهنية (أو عدة منظمات مهنية) للمشغلين.

وأضاف ضمن جوابه أن نجاح اتفاقيات الشغل الجماعية يستوجب تضافر جهود النقابات وممثلي الأجراء والباطرونا والمشغلين، فضلا عن السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، بما يصب في الغاية المحورية لتحقيق التوازن بين إنتاجية المقاولة والحفاظ على تنافسيتها، وبين محاربة الهشاشة في التشغيل لتوفير ظروف العمل اللائق وصون كرامة الأجراء، مسجلا بأن التوفيق في مسار إبرام اتفاقية الشغل الجماعية وضمان حسن التفعيل والتنزيل، هو نجاح للمشغلين وممثلي الأجراء، ولبلادنا بشكل عام.

(2) شكل السؤال عن استراتيجية التخفيف من حدة الاحتجاجات للأجراء، هي الأخرى، مدار ومحط اهتمام أربعة فرق، من خلال أسئلة شفوية آنية، سيقى في إطار وحدة الموضوع، قدمها السادة أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر):

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار):

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط):

- الفريق الحركي (المستشار السيد مبارك السباعي).

ومحاولا الإجابة بشكل مباشر، توجه السيد الكاتب الدولة المكلف بالشغل إلى المجلس بالقول إن الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها للتخفيف من حدة الاحتجاجات للأجراء في المغرب، هي العمل على تنفيذ سياسات تعزز العدالة الاجتماعية، وتحسن ظروف العمل، مع جعلها ضامنة لاستقرار الأجير.

وناقش خلال مداخلته قضية الاحتجاجات التي تشهدها العديد من القطاعات، وطرح تساؤلا حول دوافع هذه الاحتجاجات، مؤكدا أن الأجراء يتمتعون بالحقوق الأساسية التي كفلها الدستور، ولكنهم يسعون إلى تحسين ظروفهم المعيشية والعمل، وأن هذه الاحتجاجات تعبيرا إيجابيا عن

مطالب مشروعة، ولكن بشرط أن تكون من داخل المؤسسات النقابية، بعيدا عن الفوضى التي قد تتسلل إلى الثقافة العامة في حال غياب التنسيق المؤسسي.

كما تناول موضوع «مناديب العمال»، معتبرا أن هذه الفئة قد تساهم في تأجيل الفوضى إذا لم تكن هناك مؤسسة نقابية قوية تتولى هذه المسؤولية، وأكد على ضرورة الحفاظ على النظام المؤسسي الذي يشكل أساسا للحفاظ على استقرار السوق والشغل، محذرا من نظرية «الفوضى الخلاقة»، التي قد تؤدي إلى تفكك بنيات العمل، وأنها فكرة يجب محاربتها بشكل جماعي في جميع البلدان.

وفي حديثه عن تعريف الشغل، أشار إلى التطور الذي طرأ على المفهوم في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت النظرية السائدة سابقا تعتبر العمل سلعة تنتج من أجل تحقيق فائض القيمة، لكن مع مرور الوقت فشلت هذه النظرية وحدثت مراجعات جوهرية، وطرح كذلك التحديدات الحديثة للمفاهيم المتعلقة بحقوق العمال وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية التي تحمي حقوق الأجراء.

وأشار بالمناسبة إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022، الذي أظهر أن 26% من الاحتجاجات تعود إلى تأخر أداء الأجور، و18% بسبب غياب عقد العمل، و17% نتيجة عدم التصريح بالعمال في صندوق الضمان الاجتماعي، معلنا أن الاحتجاجات السلبية تظهر بعدم القيام بالرقابة الصارمة على تطبيق الحقوق، مشددا على أن هذا التأخر في حقوق الأجراء يجب أن ينظر إليه كمسؤولية جماعية، وأشاد أيضا بجهود مفتشي الشغل في معالجة النزاعات الجماعية، حيث تمكنوا سنة 2024 من حل 531 نزاعا جماعيا، وتم تجنب 488 إضرابا بفضل التدخلات الاستباقية التي قاموا بها، ما يعزز دور المفتشين في تعزيز الاستقرار والعدالة في سوق العمل.

ثم أوضح من جانب آخر، أن الوزارة عملت على بلورة إصلاحات قانونية وتشريعية لدعم العمال، كتعديل قوانين الشغل وتعزيز الحقوق النقابية، ووضع آليات رقابية صارمة، وأوصى بإطلاق حوار اجتماعي مؤسسي ومنظم وإنشاء منصة ثلاثية الأطراف، تضم الحكومة والنقابات العمالية وأرباب العمل، بهدف تعزيز التفاوض الجماعي وحل النزاعات بشكل سلمي، والاستجابة الفورية للمطالب ذات الأولوية.

وأضاف أنه تم كذلك الاستثمار في التأهيل المهني والتكوين داخل المقاولات، عبر إطلاق برامج تأهيل وتدريب مهني مستمر، لتحسين مهارات العمال وزيادة قدرتهم على التكيف مع سوق العمل المتغير، ومكافحة اللامساواة والتمييز في سوق الشغل، وتعزيز الشفافية في التوظيف والترقية لضمان تكافؤ الفرص ومكافحة المحسوبية، وشدد على أن تبني هذه الاستراتيجيات الشاملة، يمكن من تقليل الاحتجاجات وتعزيز الثقة بين العمال والحكومة، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

(3) أثار أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد ميلود معصيد)، إشكالية مصير الكفالات المودعة بصندوق الإيداع والتدبير، لتسجيل أهمية هذا الإجراء القانوني لضمان حقوق الإدارة تجاه الشركات المتعاقد معها، آمليين أن يتم استعماله لضمان حقوق الأجراء في هذه الشركات وحمايتهم من أي تلاعب أو إهمال وضمان حصولهم على مستحققاتهم القانونية بعد انتهاء الصفقة.

أكد السيد كاتب الدولة، خلال رده، على أهمية الكفالات المالية المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير، ودورها المحوري في حماية حقوق الأجراء، خصوصا في سياق عمل وكالات التشغيل الخصوصية ومقاولات التشغيل المؤقت، وأوضح أنها تأتي في إطار المقتضيات المنصوص عليها في المادة 482 من مدونة الشغل، والتي تلزم المقاولات المعنية بإيداع كفالة مالية تعادل 50 مرة القيمة الإجمالية السنوية للحد الأدنى للأجر، وتهدف إلى ضمان حماية الأجراء في حال تعرض المقاولات للإعسار، أو عند سحب الترخيص منها، أو عند عدم وفائها بالتزاماتها مثل أداء الأجر أو واجبات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما ذكر بالصلاحيات التي تخولها المادة 488 من مدونة المحاكم، في استعمال هذه الكفالات لسداد مستحقات الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الحالات الطارئة، وأشار رغم أهمية هذه المقتضيات إلى وجود إكراهات تعترض تنفيذها بشكل فعال، أبرزها أن العديد من مقاولات التشغيل المؤقت هي شركات صغيرة ومتوسطة بإمكانيات مالية محدودة، غالبا ما تتخذ شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، تستدعي إعادة النظر في التشريعات ذات الصلة لخلق توازن بين متطلبات إيداع الكفالات المالية وقدرة هذه المقاولات على الالتزام بها.

وشدد أيضا على أن أي تعديل تشريعي يجب أن يحافظ على الهدف الأساسي من هذه الكفالات، وهو حماية حقوق الأجراء وضمان استقرارهم الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق المرونة الاقتصادية التي تخدم استمرارية المقاولات.

(4) سلط أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة هناء بن خير)، في آخر سؤال مبرمج بالقطاع، حول أوضاع مفتشي الشغل، الضوء على الأثر السلبي للخصاص في عدد مفتشي الشغل على التنزيل الفعلي لمدونة الشغل، وكذلك الحفاظ على حقوق ومكتسبات الشغيلة المغربية، واستفسروا عن آجال تحيين النظام الأساسي لمفتشي الشغل، ثم دعوا إلى التدخل الفوري من أجل امتصاص حالة الاحتقان والغليان التي تعيشها بعض المديريات الجهوية.

عرف السيد كاتب الدولة بداية مفتشي الشغل بالأطر الإدارية ذات كفاءة عالية ويزاولون اختصاصات جد مهمة، وأقر بمشروعية مطالبهم لتحقيق المكتسبات، اسقاطا على مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي حول اتفاق جولة أبريل 2024، ثم أحال تنمة جوابه على ما صرح به السيد الوزير الوصي على القطاع، في مداخلته بلجنة المالية بمجلس المستشارين وأيضاً أثناء النقاش التفصيلي القانون التنظيمي للإضراب بالغرفة الأولى، معلنا التوصل لحوار قطاعي داخلي، تم عرض ملف يتضمن نتائجها على السيد رئيس الحكومة، في انتظار التوصل بجواب حولها.

(5) ودعت السيدة المستشارة لبنى علوي، في آخر نقطة من جدول أعمال الجلسة، وفي إطار المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، إلى تدخل الحكومة العاجل، للحد من معاناة موظفي قطاع الشغل، وبمناسبة إعلان الجامعة الوطنية لموظفي قطاع الشغل عن تنظيم إضراب وطني يوم الخميس 16 يناير المقبل، احتجاجا على تدهور الأوضاع المادية لجهاز تفتيش الشغل، وتصعيدا ضد ما وصفته بجمود الحوار القطاعي وتجاهل الوزارة الوصية لمطالب الموظفين.

اعتبر السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، المكلف بالشغل، في رده، جهاز مفتشية الشغل ركيزة أساسية في مسار تطور قطاع الشغل، وفي

استراتيجية حماية حقوق الأجراء، واقتراح لتعزيز وإمكانياته، تأطير مهامه في مراقبة مستمرة وقبلية وإلكترونية، تتوافق والتطور الرقمي الذي عرفته الإدارة المغربية، ليكون منتجا في مجالات المفاوضات الجماعية، واتفاقيات الشغل الجماعية، وشروط الصحة والسلامة، وأيضا العمل على توفير شروط العمل اللائق.

جلسة تقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

حول أعمال المجلس برسم 2023-2024

الأربعاء 14 رجب 1446 هـ الموافق ل 15 يناير 2025م

عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عامة مشتركة، يوم الأربعاء 14 رجب 1446 الموافق ل 15 يناير 2025، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا و16 دقيقة، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، خصصت لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم 2023-2024.

في مستهل هذا العرض، ذكرت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بأن هذا اللقاء يعتبر محطة دستورية متميزة تتسجم مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وذلك قصد تمكين السادة النواب والسادة المستشارين والرأي العام من الوقوف على أهم التطورات والإشكالات، المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى، في إطار السعي المستمر لتعزيز الشفافية والحكامة في تدبير الشأن العام، في تأكيد على أن المجلس الأعلى للحسابات يلتزم بتقديم توصيات ملموسة لمعالجة الاختلالات التي تم رصدها وتطوير أداء المؤسسات العمومية، كدعامة أساسية لتحفيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

وأطلعت الجلسة العامة أن مداخلتها ستسلط الضوء على أبرز خلاصات أشغال المجلس التي تتناول أداء التدبير العمومي، مع التركيز على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة باعتباره أساسا للحكامة الجيدة، وانقسم وفق ذلك إلى ثلاثة محاور رئيسية، شملت:

- تتبع تنزيل أورايش الإصلاحات الكبرى، حيث جرى استعراض التقدم المحرز في عدد من المشاريع والإصلاحات الهيكلية؛

- تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهام مراقبة التسيير، وهو المحور الذي ركز على نتائج مهام المراقبة والتقييم التي أنجزها المجلس؛

- تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والذي استعرض جهود المجلس في تعزيز آليات المحاسبة لضمان حكمة فعّالة وشفافة.

وأوضحت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بداية، أنه اعتبارا لتطور نفقات الاستثمار المنجزة في إطار الميزانية العامة للدولة، والتي انتقلت من 52,3 مليار درهم سنة 2015 إلى 119,2 مليار درهم سنة 2023، يتعين الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي، والسعي لأن يلعب دور الرافعة للاستثمار الخاص، وأن ذلك ينبغي أن يتم من خلال تطوير الآليات الضرورية لضمان التوظيف الأمثل للاستثمارات العمومية، وعبر ترشيد النفقات وتحديد الأولويات واللجوء

إلى الشراكات مع القطاع الخاص.

وأشارت في هذا السياق، إلى أن المجلس الأعلى للحسابات سجل بعض المخاطر بخصوص المالية العامة، والتي يتعين معالجتها على الأمدين القصير والمتوسط، بالنظر إلى الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، وإلى وتيرة تنفيذ بعض الإصلاحات المبرمجة، ونبهت إلى أن تفاقم إشكالية الإجهاد المائي يستلزم استثمارات كبرى ومستعجلة تقدر بـ 143 مليار درهم، برسم الفترة 2020-2027، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، كما أن التأهيل العام لجهة الحوز يستدعي بدوره موارد مالية مهمة لتمويل برامج الإعمار ومساعدة المتضررين، حيث تجاوزت النفقات في هذا المجال 9,5 مليار درهم إلى حدود نهاية أكتوبر 2024.

وسجلت أن تنزيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها المملكة يتواصل، خصوصا، إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي من المتوقع، حسب آخر تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تبلغ كلفته 53,5 مليار درهم عند تفعيل جميع آليات الحماية الاجتماعية سنة 2026، منها 38,5 مليار درهم سيتم تمويلها من ميزانية الدولة.

كما لفتت الانتباه إلى أن استعداد المغرب لاستضافة كأس إفريقيا للأمم لسنة 2025 ونهائيات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2030، مشاركة مع إسبانيا والبرتغال، أمر يتطلب تعبئة موارد مالية هامة لتمويل الاستثمارات الكبرى، قصد تأهيل البنية التحتية الرياضية والسياحية والاتصال والمواصلات.

وارتباطا بتعبئة الموارد، أوضحت أنه يتوقع أن تسهم أيضا الإصلاحات الجارية في المجال الجبائي، وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة الاستثمار، في تخفيف الضغط على المالية العمومية، لما يمكن أن تتيحه من موارد عمومية إضافية من جهة، ومن تقليص للتحويلات من ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات العمومية، التي فاقت 65 مليار درهم سنة 2023، مقابل عائدات ومساهمات في ميزانية الدولة لم تتجاوز 16,8 مليار درهم، برسم نفس السنة من جهة أخرى.

وأخبرت بأن من بين الأهداف المتوخاة من إصلاح منظومة الاستثمار، الرفع من نسبة مساهمة الاستثمار الخاص، الذي يجب أن يعكس الدينامية التي يشهدها الاستثمار العمومي، وبالتالي التخفيف من الضغوط على المالية العمومية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره من عائدات ضريبية، من شأنها الرفع من القدرات التمويلية لميزانية الدولة والجماعات الترابية.

وشددت على أنه إذا كان من شأن هذه الإصلاحات توفير هوامش هامة للاستجابة لحاجيات التمويل، فإن الحرص على مواصلة تسريع تنفيذها يكتسي أهمية بالغة تداركا لكل تأخر في إنجازها، وضمانا لتعبئة الموارد اللازمة في أفق يتناسب مع توقيت بروز الحاجيات وضبطها، ولترسيخ مصادر تمويلية قارة مع الاستمرار في ابتكار مصادر أخرى لتخفيف الضغوط على المالية العمومية.

وعلاوة بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المالية العمومية على المديين المتوسط والبعيد، جددت تأكيد المجلس الأعلى للحسابات على الحاجة الملحة إلى مباشرة وتسريع إصلاح منظومة التقاعد، لافتة إلى أن المجلس سبق أن أصدر توصيات في هذا الشأن في تقريره حول منظومة التقاعد لسنة 2013، دعا فيها إلى الشروع في الإصلاح الهيكلي بعد إنجاز الإصلاح المقياسي.

ثم أضافت أن تقرير المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد لسنة 2017، أورد ضمن توصياته الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن يتوخاها إصلاح هذا النظام والشروط الأساسية للحفاظ على استدامته، مشيرة في هذا الصدد إلى الوضعية التي يشهدها الصندوق المغربي للتقاعد الذي سجل عجزا تقنيا بمبلغ 9,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2023.

وخلصت إلى أن هذا الأمر يؤدي إلى تراجع في الأرصدة الاحتياطية للصندوق التي بلغت 65,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، ومن المتوقع، حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تستنفذ في حدود سنة 2028، لافتة في هذا الإطار إلى أن المجلس الأعلى للحسابات يسجل إعلان الحكومة مؤخرا عن عزمها الشروع في الإصلاح المرتقب خلال الشهر الحالي.

وبخصوص الورش الإصلاحي للجهوية المتقدمة، أكدت أن المجلس الأعلى للحسابات باشر خلال سنة 2024 تتبعه لهذا الإصلاح، استكمالا للمهمة الموضوعاتية التي أنجزها بهذا الخصوص في نونبر 2023، مشيرة إلى أنه سيعمل أيضا في الفصل الأول من هذه السنة على نشر نتائج تقييم برنامج الحد من الفوارق المجالية، وأبرزت أن السلطات العمومية بادرت إلى تسريع هذا الورش من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المرتبطة باللامركزية واللامركز الإداري.

وسجلت بالإضافة، تخصيص آليات متجددة وموارد لمواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها ودعم قدراتها التديرية، واستمرار المنحى التصاعدي للموارد المالية المرصودة من قبل الدولة لفائدة الجهات، موضحة في هذا الصدد، أن المساهمات المخصصة من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات، ارتفعت من 3,79 مليار درهم في سنة 2016 إلى 8,79 مليار درهم في سنة 2023، لافتة إلى أن إجمالي الموارد المحولة من قبل الدولة بلغ حوالي 57,64 مليار درهم خلال الفترة من فاتح يناير 2018 إلى متم سنة 2024، بالإضافة إلى موارد صندوق التضامن بين الجهات التي بلغت 6,19 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لآليات تفعيل الجهوية المتقدمة، أعلنت أن المجلس سجل محدودية اعتماد آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، المدرجة ضمن الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية، لافتة إلى أنه خلال الفترة 2020-2022، استكملت أربع جهات فقط مسطرة التوقيع على عقود البرامج بين الدولة والجهة، شملت 197 مشروعا تنمويا بكلفة إجمالية قدرها 23,56 مليار درهم، غير أن معدل المشاريع مكتملة الإنجاز ضمن عقود البرامج الأربعة لم يتجاوز 9 بالمائة، في حين بلغت نسبة المشاريع في طور الإنجاز 80 بالمائة وذلك إلى غاية متم أبريل 2024، وشددت على أن نجاح التعاقد بين الدولة والجهات وباقي المتدخلين، يبقى رهينا باعتماد إطار تنظيمي يحدد بشكل واضح التزامات مختلف الأطراف خلال مراحل إعداد وتنفيذه، وكذا ترشيد وضبط آجال الإجراءات المتعلقة بمسطرة إبرام العقد.

أيضا أطلعت على أن تنفيذ الخطط الاستراتيجية وبرامج محاربة الأمية من طرف مختلف الفاعلين لم يحقق بعد الأثر المتوخى منه للقضاء على هذه الآفة، بالرغم من الغلاف المالي الإجمالي الذي تمت تعبئته لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2015-2023، والذي ناهز ثلاثة ملايين درهم، ولفتت في هذا الصدد، إلى أن الإحصائيات تفيد بأن نسبة الأمية لازالت مرتفعة على مستوى الفئات العمرية التي تفوق 15 سنة، حيث شملت ما يزيد عن 7 ملايين و478 ألف شخص خلال سنة 2024، أي ما يعادل نسبة أمية تناهز 27,9 في المائة مقابل 47,7 في

المائة قبل عشرين سنة.

وهو ما دعا المجلس الأعلى للحسابات للتأكيد على ضرورة الرفع من فعالية ونجاعة برامج محاربة الأمية المنجزة بشراكة مع هيئات المجتمع المدني لتعزيز أثرها الفعلي على تقليص نسبة الأمية، لاسيما من خلال العمل على تصنيف هذه الهيئات واعتماد معايير وإجراءات تمكن من اختيار جمعيات وتعاونيات تتمتع بالاحترافية وبالجدية، وتتوفر على الموارد البشرية ذات الاختصاص والقدرات المهنية الضرورية لتأطير دروس محاربة الأمية.

وأثارت بعض الجوانب في الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030، التي لاتزال في حاجة إلى تحسين، وترتبط أساسا بحكامة القطاع الطاقوي وبمدى تحقيق الأهداف المحددة لمختلف مكوناتها، ولاحظت في هذا السياق أن التخطيط الطاقوي ركز بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لا تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتنويع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط في هذا القطاع.

كما سجلت أن اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع الطاقة ظلت محدودة، وذلك رغم القيام بعدة مبادرات في هذا الاتجاه، مسجلة أنه منذ سنة 2008، أي قبيل إطلاق الاستراتيجية، تم إبرام عقدي برامج فقط، مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، غطى الأول الفترة 2008-2011، وشمل الثاني الفترة 2014-2017.

وفي محطة ثانية، أفادت السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أن المحاكم المالية تمكنت، في إطار ممارستها لاختصاصاتها القضائية، من استيفاء مبالغ مالية تتاهز 139 مليون درهم خلال الفترة ما بين يناير 2023 وشتبر 2024، موضحة أن هذه المبالغ تهم مجالات تحصيل ديون وواجبات مستحقة بلغت 54 مليون درهم، والوفاء بالتزامات تعاقدية يصل مبلغها إلى حوالي 78 مليون درهم، وإرجاع مبلغ 28 مليون درهم من طرف المحاسبين العموميين، وتطبيق غرامات تأخير تتاهز 6,3 مليون درهم، وكذا استرجاع مبالغ أديت خطأ في حدود 820.000 درهم.

وذكرت بأنه تم اتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز آليات المراقبة الداخلية وإرساء أساسياتها ومبادئها، وبأنه خلال الفترة التي يشملها هذا العرض، همت الملفات الرائجة في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية أمام المحاكم المالية 297 متابعا، تم البت في 86 منها، حيث توزعت القرارات والأحكام الصادرة ما بين قرارات وأحكام بالغرامة بمجموع يناهز 5 ملايين درهم، همت 58 ملفا، وأحكام بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات التي تسببت فيها المخالفات المرتكبة بالأجهزة المعنية، بمبلغ إجمالي يتجاوز 9 ملايين درهم، وكشفت في هذا الصدد، أن المبلغ الإجمالي المحكوم به بالإرجاع أو الغرامة تعدى 14 مليون درهم.

ومن حيث طبيعة الأجهزة والأشخاص المتابعين في إطار الملفات الرائجة، مثلت المؤسسات العمومية، وفق المعطيات التي قدمتها السيدة الرئيسة، نسبة 75 في المائة من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أما على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، فقد همت القضايا الرائجة 110 جهازا، شكلت الجماعات الجزء الأكبر منها بنسبة 93 في المائة.

أما بالنسبة للمداخليل، فيرجع مصدر أهم الأفعال موضوع المتابعات إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، قصد تحصيل موارد مستحقة بموجب خدمات مقدمة أو استخلاص مقابل استغلال عقارات، وكذا القصور في تحديد وضبط الوعاء الضريبي، وعدم اللجوء لمسطرة الفرض التلقائي للرسوم، وعدم مراقبة الإقرارات المصرح بها من طرف الملمزمين، والنقص في تحصيل مجموعة من الرسوم أو في احتساب مبلغ الرسم.

وفي مجال التدقيق والبت في الحسابات، أطلعت أيضا أنه بلغ عدد الحسابات المقدمة إلى المحاكم المالية من طرف المحاسبين العموميين خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتبر 2024، ما مجموعه 4.690 حسابا موزعا بين 4.155 حسابا وبيانا محاسبيا مقدما بطريقة مادية و535 حسابا وبيانا محاسبيا مقدما بطريقة لا مادية، وتلقى المجلس الأعلى للحسابات 155 حسابا مقدما من طرف الأمرين بالصرف، فيما لم يتم تقديم 2.258 حسابا أو بيانا محاسبيا برسم سنتي 2022 و2023، حيث قام المجلس بمراسلة المحاسبين المعنيين قصد حثهم على تقديم حساباتهم قبل مباشرة تطبيق الغرامة والغرامة التهديدية المنصوص عليها في المادة 29 من مدونة المحاكم المالية.

وأشارت إلى تسجيل المجلس لتفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية، من خلال إرجاعهم لما يناهز 28 مليون درهم إلى خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية، وبأن أسفرت عمليات التدقيق والبت عن إصدار 761 قرارا وحكما نهائيا بالعجز بقيمة إجمالية تناهز 54,8 مليون درهم مقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة.

وأوضحت من جانب آخر أن الحصيلة العامة، حسب المجلس الأعلى للحسابات، تبين أن القرارات والأحكام بإبراء الذمة شكلت 81 في المائة من القرارات والأحكام النهائية الصادرة، وأن مبالغ العجز المحكوم بها ناتجة بالأساس عن عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة على المحاسب العمومي في مجال تحصيل الموارد بنسبة 89 في المائة، وبصفة هامشية عن عدم قيام المحاسب بإعمال مراقبة صحة النفقة المنوطة به بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

وبمقابل تسليطها خلال مداخلتها، الضوء على الإنجازات الكبيرة التي حققها المجلس في ممارسة اختصاصاته القضائية، لضمان الشفافية والإدارة الجيدة للمالية العامة، مكنت من استرداد ملايين الدراهم وتعزيز آليات المراقبة الداخلية داخل الإدارات العمومية، لم تفوت الفرصة في الختام، للإشادة بعلاقات التعاون السائدة ما بين المجلس ومؤسسة البرلمان، ومع سائر أجهزته ولجانه، والتي تهدف أساسا إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين وتكريس أدوارها الدستورية.

جلسة الأسئلة الشفوية

الثلاثاء 20 رجب 1446 هـ الموافق ل 21 يناير 2025م

عقد مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 20 رجب 1446 الموافق 21 يناير 2025، جلسة عامة خصصت

لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، الثانية عشرة من نوعها في دورة أكتوبر 2024، برئاسة السيد المستشار أحمد اخشيشين، النائب الثاني للرئيس، والسيد محمد رضى الحميني، أميناً للجلسة.

المحور الأول: قطاع الشباب والثقافة والتواصل

شهد الشق الأول من أشغال الجلسة نقاشاً عاماً حول مختلف التحديات والمشاكل التي تواجه قطاعات الشباب والثقافة والتواصل، بوضع الأصبع على مكامن الاختلالات التي كانت تعترها وتصحيح المسار، في سبيل تحقيق الرقي بها وجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتموي المغربي، والتي تترجمتها سياسة التكامل والانسجام بين مشاريع وبرامج الوزارة، وخاصة من خلال تتبع الجهود المبذولة التي تم إطلاقها بهدف إدماج الشباب في مختلف مناحي الحياة العامة، وتزليل الخطة الوطنية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية، إلى جانب إعادة الاعتبار لقطاع الإعلام والصحافة على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي، بما يحفز على تطوير الأداء والرفع من مستوى المضمون وتجويده.

1. ذكرت السيدة المستشارة زهرة محسين، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، في أول سؤال بالمحور، موجه إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، ببعض الإشكاليات التي تعترض تسوية ملف الأطر المساعدة بقطاع الشباب، للوقوف على تنفيذ لالتزامات السيد الوزير مع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأطر المساعدة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وما تم بالتنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، داعية إلى أهمية الاستجابة لمجموعة من المطالب لإيجاد حلول منصفة لهذا الملف.

أقر السيد الوزير بأهمية الموضوع، وأخبر بما خطته الحكومة منذ مجيئها، بتسيق مع النقابات ذات التمثيلية في الوزارة، من لقاءات للوصول إلى انفراج وحل لمشاكل، هذه الفئة، الممتدة من السبعينات، اعترافاً لما ساهت به من تأطير وتنشيط في مساعدة أطر الوزارة في دور الشباب، وكل البرامج الموجهة للشباب داخل الوزارة، وكشف في هذا الإطار بما تم التوصل إليه من اتفاق بخصوص تقنين وتأطير عمل هذه الفئة، وتمكينهم من عقود عمل، تكفل حقوقهم إسوة بالأطر الشباب المنشطين في دور الشباب.

وطمأن في الأخير بوجود إرادة حقيقية لدى الحكومة لحل هذه الإشكالية، معتبراً مجمل العراقيل مرتبطة بالإجراءات الإدارية، وأن الوزارة منكبة على مناقشتها مع القطاعات الحكومية الأخرى، مثنياً تصنيف السيدة المستشارة للموضوع بالورش الإنساني، في نغته وصفته، الذي يحكمه منطق شبه تطوعي.

2. وفي جوابه على ثاني سؤال، قدمه السيد المستشار عبد الرحمان وافي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، حول الأهداف المسطرة لإنجاح جواز الشباب وسبل تعميمه، اعتبر السيد الوزير أن الإعلان عن تعميم خدمات الشباب بمثابة بناء علاقة جديدة بين الشباب والمؤسسات الرسمية ومواكبة طموحاتهم، في وقت دعيت فيه القطاعات الأخرى إلى الانخراط في هذه المبادرة لتوسيع الخدمات التي يقدمها هذا الجواز، حيث تم اعتماد تطبيق جواز الشباب دون انترنت حتى يستفيد

منه كذلك الشباب في العالم القروي.

وأوضح أن الهدف من تعميم خدمات جواز الشباب، يتمحور حول تقديم عدة خدمات في النقل والثقافة والرياضة وفي المجال الاقتصادي وفي المجال التكويني والصحي وحتى السياحي، بالإضافة إلى تخفيضات وعروض مجانية وامتيازات أخرى، والعديد من الخدمات الأخرى في مختلف أنحاء المغرب، عن طريق تطبيق مجاني مخصص حصريا للشباب المغاربة والأجانب المقيمين في المغرب، الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة.

وأضاف أن الفكرة الأساسية من هذا الجواز، هي مواكبة الشباب في طموحاتهم وإراداتهم وأفكارهم حسب وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهم من متابعة تكوينات لم يوفقوا من القيام بها في الحياة الخاصة أو في الدراسة التي تابعوها، مشددا على أن أهمية التسهيلات التي يقدمها الجواز هو إحساس الشاب المغربي بدعم مؤسسات بلاده وحضورها إلى جانبه.

ودعا من جهته السيد المستشار شيخ أحمدو ادبداء، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، معقبا، السيد الوزير إلى عدم الاكتصار على التعميم على الامتداد الجغرافي فقط، والتركيز على أن يشمل إضافة خدمات جديدة بانخراط جميع القطاعات الأخرى حسب الإمكانيات المتاحة.

3. من خلال استفسارها عن وضعية المدارس الفنية والثقافية، أثارت السيدة المستشارة نائلة مية التازي، عضو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بعض أوجه القصور في التعليم والصناعات الثقافية الثقافية، انطلاقا من أدوارها الأساسية في التنمية الشاملة للأفراد، بخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وعلى الخصوص ما تعانيه معاهد الموسيقى، من نقص حاد في عدد الأساتذة، وغياب الموسيقى الرقمية عن البرامج التعليمية، إضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة لدعم كل الجهود الرامية إلى تطوير هذا القطاع الحيوي.

ربط السيد الوزير من جانبه، تطوير مفهوم الصناعة الثقافية بالتكوين على مستوى عالي، لتعزيز مهام المقاولات الدولية والوطنية بموارد بشرية مؤهلة، وأطلع بالمناسبة عن إشرافه على افتتاح ملحقة للمعهد الوطني للفنون الجميلة بمدينة أكادير، في إطار سياسة الوزارة الرامية إلى تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وخلق فضاءات ثقافية وتكوينية، فضلا عن ربطها مباشرة بسوق الشغل في مجموعة من المجالات، في أفق تعميم التجربة وتوسيع دائرة استفادة أكبر عدد ممكن من الشباب من هذه التكوينات.

وأخبر في محطة أخرى عن مباشرة الوزارة، بإرادة من مجموعة من الجماعات ومن مدن المملكة المغربية، على إنجاز هذه المدارس الفنية، بالنسبة للفنون الجميلة والمؤسسات الموسيقية، وتأمين العدد اللازم من الأساتذة، إضافة لتكوين عدد أكبر من الشباب، خاصة التكوينات عبر الانترنت، لوصول الربط وتقريب المسافات، بهدف الوصول إلى ديمقراطية التعليم الثقافي والفني.

4. وأيضا بسط السيد المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في سؤاله عن وضعية تدبير الموارد البشرية بوزارة الشباب والثقافة والتواصل، أوجه الأزمة الحقيقية التي تعيشها، التي تتناقص أعدادها سنويا بسبب عدد المحالين على التقاعد وقلة المناصب المالية الجديدة، قياسا بعدد المؤسسات المفتوحة، مسجلا بأن هذا الوضع أدى إلى تسجيل معدل إطار واحد لكل مؤسسة، مهما كان حجمها وطبيعة خدماتها، وانتقد ضعف برامج التكوين واستكمال

التكوين، التي تمكن المنتسبين للقطاع من تطوير إمكانياتهم المعرفية والمهنية وتطوير أدائهم، وعدم تناسب منظومة الحوافز والعلاوات الضعيفة مع الجهود المبذولة من طرفهم، معرجا على مأساة الأطر رهن الإشارة، التي تعيش وضعية تعاكس مقتضيات المادة الثانية من مرسوم عدد 2.13.422 الصادر في 30 يناير 2014.

أجمل السيد الوزير في رده، بأن الموارد البشرية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل في أحسن حال، وأخبر بأن ثمة حوارا مفتوحا مع جميع النقابات الممثلة داخل قطاع الشباب، مقرا بوجود نقص في الأطر، خصوصا بدور الشباب، متمسكا بأنه للغاية تذهب الوزارة إلى حلول أخرى من قبيل الرقمنة والشراكات مع الجهات والجماعات، وفي هذا الصدد أشار إلى توقيع الإدارة المركزية مع المدراء الجهويين برنامج عمل من أجل إعطاء هؤلاء الإمكانيات لتجاوز هذه الإشكاليات.

5. تحت عنوان تطوير صناعة الإعلام والتكنولوجيا والاتصالات، لفت السيد المستشار محمد بودس، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، النظر لتوظيف بعض مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الهجوم على المسؤولين أينما وجدوا وبشكل غير مفهوم، باستخدام وسائل مشروعة وغير مشروعة، تصل إلى حد الإساءة لشخصهم وإلى حد التخوين أيضا، ونبه إلى أن تفشي أساليب الكذب والقذف والتشهير على مواقع التواصل، نزلت معه قيم المجتمع وأخلاقه، وأنتج ذلك ضريبا للحرية، ما يستوجب معه التعبئة لمواجهة هذه السلوكيات بكل الأساليب المتاحة.

وأكد السيد الوزير، على أن الحكومة والمؤسسات الإعلامية التابعة للدولة انخرطت تلقائيا واستثمرت في مجال الرقمنة، لإيصال المعلومة ومحاربة الأخبار الزائفة، في إطار تطور مفهوم الإعلام على الصعيد الدولي، تماشيا مع متطلبات الأجيال الصاعدة التي تؤمن بالرقمنة كوسائل للحصول على الأخبار والمعطيات، عوض الوسائل التقليدية المستعملة في الماضي، فضلا عن إطلاق في هذا الإطار في بعض المنصات الرقمية، لإجراء حوارات مفتوحة بطريقة مباشرة مع الشباب وغير الشباب، والتي عززتها خدمات جواز الشباب، في سبيل إيصال الأخبار الحقيقية الموجهة لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات.

6. وبخصوص تقييم السياسة الثقافية ببلادنا، جدد السيد المستشار مبارك السباعي، رئيس الفريق الحركي، دعوة الحكومة إلى الرفع من وتيرة تنزيل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تفعيلًا للفصل 5 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 26.16، مطالبا بوضع مخطط عمل للعناية بالتعابير اللغوية والثقافية الأخرى وفي صدارتها الحسانية، وتساءل عن كيفية جعل الثقافة أولوية في ظل ميزانية لا تتجاوز 0.28 في المائة من الميزانية العامة للدولة، وبإيلاء اهتمام أكبر بالتراث والآثار، بما في ذلك إعادة ترميم القصور والقصبات التي تعرضت للإهمال وفقدت قيمتها الرمزية.

ودعا السيد الوزير بمناسبة رده، المستثمرين المغاربة إلى الاستثمار في الصناعة الثقافية، لأنهم هم من سيضمنون الاستمرارية ويشكلون القوة الناعمة، مبرزا أن الصناعة الثقافية يمكن أن تقدم حلا في ظل تهديد الذكاء الاصطناعي لمجموعة من المهن، وأكد أن المغرب في حاجة ماسة إلى شجاعة وطنية من أجل مواصلة بناء صناعة ثقافية مغربية قادرة على التصدي لتحديات سوق العمل، مشيرا إلى أنها تعتبر البديل الأمثل لمجموعة من المشكلات التي تواجه البلاد في هذا المجال، وتمتاز بقدرتها على تحقيق الربح، وتتفوق في بعض الأحيان على صناعات تقليدية أخرى مثل صناعة السيارات والطائرات، مشددا على أهمية تعزيز حضور هذه الصناعة في السوق الدولية.

وأضاف أيضا أن وزارته بدأت بالفعل في عقد سلسلة من اللقاءات مع البنوك والمؤسسات المالية، بهدف دعم وتشجيع المستثمرين المغاربة على القيام بدورهم الوطني في هذا القطاع، من خلال توفير فرص عمل جديدة للشباب وتوسيع نطاق الصناعة الثقافية، وفيما يتعلق بحماية السياسة الثقافية، تحدث عن ثلاثة مجالات أساسية يجب الاستثمار فيها، وهي حماية التراث المادي وغير المادي، بالإضافة إلى تعزيز الفنون الشعبية التي تشكل جزءا من هوية المغرب، موضحا ما تبذله الوزارة من جهود كبيرة للحفاظ على هذه الفنون في مناطقها الأصلية، مع تعزيز حماية العاملين في هذا المجال من الفنانين والفنانات الذين يساهمون في الحفاظ على هذا التراث.

7. اعتبارا لما يظهر على واقع فئات واسعة من المجتمع المغربي من بعض مظاهر الإقصاء الاجتماعي، وخاصة في صفوف الشباب وفق ما سجلته بعض الأرقام الرسمية من ارتفاع غير مسبوق لنسب البطالة، واستحضارا لأهمية القطاع، ساءلت السيدة المستشارة فاطمة الإدريسي، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير عن أسباب ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وسط الشباب، وسبل تحقيق قدر من الاندماج الاجتماعي للشباب، وحول البرامج المعتمدة والإجراءات المتخذة لهذا الغرض.

وتفاعلا مع سؤال السيدة المستشارة، شدد السيد الوزير على أن فكرة جواز الشباب هي جعل كل الإمكانيات الموجودة من طرف الدولة تخدم الشباب المغربي في هذا الصدد، لحل إشكالية البطالة التي يعاني منها العالم ككل، بسبب عدة عوامل، أبرزها الذكاء الاصطناعي، ملحا في الآن نفسه على أهمية الصناعات الثقافية في هذا الجانب.

وسجلت السيدة المستشارة في إطار التعقيب، ضعف الحماية القانونية للعمال، خاصة الشباب منهم من المتدربين والمتشغلين بعقود أنابيك وعقود الشغل المؤقتة، الذي يشكل أحد أبرز أشكال الإقصاء الاجتماعي للشباب، حيث يدفع بأعداد كبيرة منهم إلى خارج سوق الشغل بما يترتب عن ذلك من آثار مادية ونفسية.

8. من خلال أربعة أسئلة تجمعتها وحدة الموضوع، حول إحداث وتأهيل دور الشباب والنهوض بوضعيتها، وتعميم البنيات التحتية الشبابية، تدخل السادة المستشارون أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة هند الغزالي)؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد)؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد المخلول محمد حرمة)؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي).

للمطالبة برفع التحدي المتعلق بالنهوض بدور الشباب وتأهيلها، وتمكينها من الموارد المادية والبشرية المؤهلة والقادرة على الإبداع والتجديد، لابتكار برامج ترقى إلى تطلعات الشباب وإلى أن تكون رافعة للاندماج الاجتماعي، تساعد على تعزيز الإبداع ونشر الثقافة بين الشباب وحماية العلاقات الاجتماعية.

وأیضا استفسروا عن سياسة الحكومة لتعميم البنيات التحتية الشبابية ببلادنا، خاصة بالأحياء الهامشية والبوادي، وبالعالم القروي، ودعوا كذلك إلى التفكير في وضع إطار تشريعي بما يسمح

منحها وضع قانوني ومؤسساتي جديد، لإعادة إحياء أدوارها الطلائعية كفضاءات تربوية وثقافية واجتماعية، تساهم خاصة في إشعاع الثقافة الصحراوية والحفاظ على الهوية الحسانية بالمنطقة. ورغم تشديده على أن الرهان ليس في رفع أعداد دور الشباب بالمملكة فحسب، بل في طبيعة الخدمات المقدمة بها، ذكر السيد الوزير بأن عدد المغاربة المنتمين لهذه الفئة الذين يلجون هذه الفضاءات انتقل من 500 ألف شاب سنة 2021، أي عند مجيء الحكومة الحالية، إلى أكثر من مليوني شاب، بينما لا زال 6 ملايين من الشباب لا يلجون هذه الدور، ما استدعى تطوير العمل والمرور إلى مجال الرقمنة من أجل التواصل معهم.

وانطلاقا لما ارتأته الحكومة ملحا في الفترة الحالية بالاستثمار في ترميم الدور القائمة، أكد أن الوزارة تشتغل سنويا على ترميم ما بين 50 و60 دار شباب، كاشفا أن عدد مؤسسات الشباب بلغ 807 مؤسسات، تشمل 667 دارا، و53 مركز استقبال، و167 مركزا سوسيو-رياضيا، مبرزا أن 293 من هذه المؤسسات في المجال القروي، أي ما يمثل 43 في المئة.

وأبدى تمسكه، بتعداد فوائد آلية الجواز، مبرزا أن من خلاله تكتف الوزارة الخدمات الموجهة للفئة المعنية من خلال الرقمنة، في حل إشكالية نقص الموارد البشرية، وأن أغلبية الشباب همهم الأساسي في نهاية المطاف الشغل والتكوينات، ما حدا بالوزارة إلى تضمين التطبيق المذكور، التكوينات في إطار شراكات مع القطاعات الحكومية والفاعلين الخواص.

وأعلن، تجاوبا مع إشكالية الهجرة السرية، عن تحدي استقطاب 8.2 مليون من الشباب المغربي للانخراط في دور الشباب، ليطور مساره باختيار الخدمات المناسبة له، معرزا ذلك ببلوغ أزيد من 2 مليون شاب يلجون ويستغلون مراكز دور الشباب حاليا.

9. استفسر أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد السلام اللبار)، عن خطة الوزارة المستقبلية لتعزيز دعم الثقافة والفنون في بلادنا، في جميع تجلياتها بما يشمل الحياة الاجتماعية والإبداعات المغربية، معتبرين أن غنى التراث الثقافي الوطني فرصة لتحسين وتعزيز المعرفة بصناعة السياحة في المغرب، كمصدر مهم لاستهلاك منتوجات الصناعة التقليدية والصناعات الثقافية والإبداعية.

أعلن السيد الوزير خلال جوابه، أن وزارة الثقافة بدأت بدعم الفنانات الفنانيات العاملين في هذا المجال الثقافي منذ 2014، في مجالات النشر والدعم وفي مجال النشر والكتاب، وكذلك دعم الموسيقى والفنون الجميلة، مع تتبع مدى كفايته وتوصل المغاربة بالمنتوج، معتبرا النتائج المكتسبة في مجال المسرح والنشر والكتاب محترمة، بينما يتطلب المنجز في المجال الموسيقي المزيد من الاجتهاد. وأخبر بأن الوزارة تصيغ طريقة جديدة لمفهوم الدعم والخدمة العمومية، لتعميم استفادة المواطنين المنتوج الثقافي والفني، وأكد على أهمية تقوية مجال الثقافة التي اعتبرها أصالة ومعاصرة، إلى جانب الدعم الكلاسيكي، والاجتهادات في إنتاجات جديدة، كالتعريف بالمآثر التاريخية، وخلق صناعة وراء الثقافة، تتيح فرصا للعمل وتنمي قطاع السياحة، وتأطر لاستهلاك ثقافي، كما على الصعيد الدولي.

10. وتحت عنوان التدابير المشتغل عليها بشأن سياسة ثقافية متجددة، وجه السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، مجموعة أسئلة مركبة، عن الإجراءات

والمحاور الأساسية المسطرة من أجل سياسة ثقافية جديدة ومتجددة وخاصة ما يتعلق بتطوير البنية التحتية الثقافية الوطنية، وأيضا عن سبل تحسين أداء المؤسسات الثقافية الحالية، ووضعية الفنانين والمبدعين وتعزيز تسويق الإنتاجات الثقافية المغربية في الأسواق الدولية، ثم بخصوص الإجراءات الهادفة إلى الرفع من التمويلات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة المجالية في الخدمة الثقافية العمومية.

شاطر السيد الوزير متفاعلا، انتظارات وهموم السيد المستشار، ملخصا دور الحكومة لتطوير الصناعة الثقافية في تقوية النظام الإيكولوجي، وبتشجيع الاستثمار في كل المجالات الفنية والثقافية من طرف المقاولات الأجنبية والوطنية، لجعل المغرب ساحة للثقافة الصناعية بامتياز، ومنفذا هاما لتطوير السياحة، إلى جانب الطبيعة المغربية والمآثر التاريخية.

وأخبر بأن الوزارة في صدد تطوير عملية الاستهلاك الثقافي، في المجال الموسيقي والسينمائي، وفي مجال صناعة الألعاب الإلكترونية كذلك، وكل المجالات التي تقوي العرض والصورة بالمغرب، مشددا على أهمية الاستثمارات المحلية، لضمان الاستمرارية في هذا المجال، ثم خلق فرص الشغل والرواج الاقتصادي، واعتبر المستثمر الوطني المغربي القوة الناعمة وراء مفهوم الثقافة، والتحدي المشترك بين خلق النظام الإيكولوجي والانخراط في هذه العملية.

11. اعتبر السيد المستشار عبد القادر الكيحل عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في آخر موضوع طرح للنقاش في المحور، المتعلق بتشجيع القراءة، أن القراءة باعتبارها خطوة أساسية نحو بناء شخص قادر أن يكون مستوعبا في مجال التنمية، تحتاج إلى بيئة مشجعة لا ترتبط بقطاع معين، وإلى مبادرات مشجعة كالمسابقات، تعمل إلى جانب التحفيز على تنمية روح القراءة لدى الناشئة ولدى الأطفال، واعتبرها عملية مركبة، تستدعي عناية خاصة، كما في جميع المجتمعات التي تتطور عن طريق القراءة والمعرفة، وتحولهما إلى تكوين ذاتي موازي للتعليم.

وزكى السيد الوزير ما ساقه السيد المستشار من أفكار وطروحات، والتي اعتبرها تجيب على كل التساؤلات، ثم ذكر بمبادرات القطاع، في شراكة مع وزارة التعليم ومع الأكاديميات على الصعيد الجهوي، لافتتاح مكتبات للأطفال، وتجاوز إشكالية غلاء الكتب بالنسبة للشباب، التي تأثر على رغبتهم في القراءة، حيث تم اقتراح من خلال قانون المالية الأخير، في هذا الإطار، دعم الناشرين لتسقيف الثمن بين 20 و30 درهم، لمراعاة جيوب الشباب والمغاربة عموما.

إضافة إلى دعم المستثمرين في المكتبات الثقافية، بمجموعة من المدن بالمملكة المفتقرة لها، والتي تنتظر ساكنتها كل سنة فرصة تنظيم معرض الكتاب الجهوي أو الوطني، لتتقي حاجتها من الكتاب، وأقر أيضا بأن كل هذه المبادرات تحتاج إلى دعم استثنائي، أو التفاوض مع المجالس البلدية، لتقويت بعض مقراتهم للمستثمر، بكلفة تستجيب للنموذج الاقتصادي لهذه المكتبة الثقافية، تمكن كل مدينة من مكتبة ثقافية، كما باقي دول العالم.

المحور الثاني: قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1. رغم دعمهم لما أعلنته السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من جهود قطاع السياحة وخارطة طريقه لتثمين المؤهلات السياحية بالعالم القروي

والمناطق الصحراوية، بما يدعم السياحة الداخلية ويعزز جاذبية المجالات الطبيعية والتراثية بالنسبة للسياح الأجانب، أثار مستشارون من فريقَي الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عدي ويحيى) والتجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المداني أملوك)، ضمن تعقيباتهم على أجوبة سؤاليين حول «تثمين المؤهلات السياحية بالعالم القروي» و«النهوض بمؤهلات السياحة الصحراوية»، إشكالية معاناة أقاليم جهة درعة-تافيلالت من غياب العدالة المجالية والبرامج السياحية والبنيات التحتية.

حيث دعا السيد المستشار عدي ويحيى إلى تعبيد الطرق المؤدية للمواقع السياحية، وتلك الموصلة للواحات والمواقع الأثرية والجيولوجية، قبل أن يلتبس من السيدة الوزيرة النظر في وضعية المخيمات السياحية القارة في منطقة مرزوقة-سيدي علي-زاكورة، وتصنيفها حمايةً لهذا المنتج السياحي الذي يشغل يدا عاملة مهمة، بينما نبه السيد المستشار المداني أملوك، إلى كون الموروث الثقافي والطبيعي الغني والمتعدد الذي يميز المناطق الصحراوية، لم يتم تثمينه بعد ولا تتميته لترويج وتسويق المنتج السياحي النادر بهذه المناطق، لافتاً إلى ضرورة تطوير العرض السياحي بعقد برنامج عمل خاص بشراكة مع المهنيين وكل المتدخلين من خلال دعم شباب حاملين للمشاريع، بما يستدعي من مضاعفة جهود توجيه مخططات القطاع لمضاعفة وديمومة نسب استقبال السياح.

تفاعلت السيدة الوزيرة مع الأسئلة المثارة، حول تأهيل سياحة القرى، من خلال دفعها مجدداً بخارطة الطريق إلى واجهة النقاش، موضحة بأنها منحت أهمية كبيرة لعرض القرية، الذي بات مفضلاً لدى السائح المغربي والأجنبي، وحظيت في هذه الخطة بثلاث سلاسل موضوعاتية، الطبيعية والرحلات في الهواء الطلق، سياحة الواحات والرمال والصحراء، والسياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة.

كما نالت وفقها أهمية كبيرة في العقود التطبيقية التي تم توقيعها مع الجهات، وأخبرت بعقد شراكات عدة مع شركات الطيران لفك العزلة عن بعض المناطق، وإطلاق 24 خطاً جويًا دوليًا، لتقوية الربط مع 8 أسواق استراتيجية، بالإضافة إلى 9 خطوط داخلية، فضلاً عن العمل على تأهيل الموارد البشرية لتطوير عرض القرى، وجرت هذه النقطة السيدة الوزيرة للإشارة إلى فئة المرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية بشكل خاص، مبينة أنه خلال سنة 2023 تم إدماج 459 مرشداً سياحياً في الفضاءات الطبيعية، بناءً على توفرهم على خبرة ميدانية وتجربة متراكمة.

وللاستثمار في الأنشطة السياحية بهذه المناطق، ذكرت أن المشاريع تستفيد من برنامج دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، الذي يشمل آليات لدعم القدرات التمويلية، منها دعم الاستثمار بما يصل إلى 35 في المائة من مشاريع التنشيط السياحي، ناهيك عن الدعم التقني والخبرة الذي يمكن أن يصل إلى 90 في المائة، وكذا دعم مشاريع التنمية المستدامة بما يناهز 40 في المائة، وأفادت في هذا الباب بوجود اتفاقية شراكة مع مؤسسة دولية متخصصة في تصميم وتطوير وتبدير النوادي والقرى السياحية الواقعة في المناطق الطبيعية، في أفق إنشاء شبكة للمواقع السياحية البيئية.

2. من جهته، لم يخف السيد المستشار عبد الرحمان الدريسي، عن الفريق الحركي، في سؤال ثالث، حول تشجيع وتطوير السياحة الداخلية، مثمناً مجهودات كبيرة حققت رقم 8.5 ملايين ليلة مبيت سياحية بالسياحة الداخلية في المغرب، استمرار تعثر عدد من تعاقدات الوزارة مع الجهات،

ليطالب السيدة الوزيرة بالعمل مع السيد رئيس الحكومة على تسريع إخراج اتفاقيات الشراكة، التي وقع بعضها قبل عامين ونصف دون أدنى تفعيل ملموس، وخص بالذكر في هذا الصدد مؤهلات واعدة تختزنها أقاليم الحسيمة وآسفي والجنوب الشرقي، لا يمكن أن تترك دون تهمين يليق بها، لافتا إلى أن قطاع السياحة يمكن أن يحل إشكالية البطالة ببعض هذه المناطق.

شدت السيدة الوزيرة في جوابها، على أن السياحة الداخلية ما فتئت تشكل ركيزة أساسية بالنسبة للقطاع السياحي الوطني، بعد أن ارتفعت حظوظها وازدادت أهميتها خلال جائحة كوفيد-19 والأزمة الصحية التي خلفتها، كاشفة أن عدد ليالي المبيت الذي سجلته السياحة الداخلية بلغ في الفنادق المصنفة خلال سنة 2024 نحو 8.5 ملايين ليلة، بما يمثل 30 في المائة من عدد ليالي المبيت الإجمالية في الفنادق المصنفة، وخصصت لهذا الغرض سلسلتان موضوعيتان في خارطة الطريق، السياحة الداخلية في الشاطئ والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، لتطوير منتج سياحي جديد يناسب القدرة الشرائية للسائح المغربي، وينسجم مع الأهمية التي تشكلها سياحة المغاربة.

ولفتت الانتباه إلى استفادة السياحة الداخلية من السلاسل الأفقية ومن المشاريع القاطرة، مثل مشروع دينو بارك في أزيلال، والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال وغير ذلك، مبرزة أيضا أن خارطة الطريق تحتضن جملة من التدابير التي تعزز اتصال الوجهات المغربية فيما بينها لفك العزلة عنها، وتحديث عن إطلاق خطوط داخلية جديدة وتشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر استهلاكاً من طرف المغاربة، موضحة أن مشاريع أخرى همت تعزيز الترويج للسياحة الداخلية من خلال حملة «نتلاقوا في بلادنا» وغيرها، ليظل الرهان على هذا القطاع الاستراتيجي هو تشجيع السياحة الداخلية طوال السنة، وليس بصفة موسمية.

3. أبدى أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)، دعمهم للمجهود الحكومي في خطة استراتيجية 2023-2026 التي تأهل السياحة المغربية للمستوى العالمي، من خلال سؤالهم عن أورش قطاع السياحة، وعن مختلف التدابير والإجراءات التي تتخذها الوزارة للحفاظ على الخط التصاعدي لاستقطاب المزيد من السياح، بما يستلزم الأمر من وضع تحاليل أعمق للخريطة السياحية والتوزيع الجغرافي للسياح بين المناطق المختلفة داخل المملكة ومساهماتهم في ليالي المبيت ومداخل العملة الصعبة، والتعريف بالمنتجات المغربية والمناطق السياحية والأثرية داخل المناطق المغربية.

وأكدت السيدة الوزيرة بمناسبة ردها، أن المغرب حقق سنة 2024 أرقاما قياسية في هذا القطاع، حيث بلغ عدد السياح الذين زاروا المملكة هذه السنة 17.4 مليون سائح بزيادة 20 في المائة مقارنة مع سنة 2023، و35 في المائة مقارنة مع سنة 2019، كما أصبح المغرب الوجهة السياحية الأولى على صعيد إفريقيا.

وأشارت إلى أن القطاع السياحي يوفر حاليا 827 ألف منصب شغل، أي بزيادة 25 ألف منصب شغل جديد في سنة واحدة، مبرزة أن النتائج الاستثنائية التي تم تحقيقها جاءت بفضل التوجيهات الملكية السامية، والإجراءات التي تم اتخاذها والمتمثلة في المخطط الاستعجالي، الذي خصصت له 2 مليار درهم، إلى جانب وضع خارطة طريق جديدة للقطاع السياحي بغلاف مالي قدره 6.1 مليارات درهم.

وخلال استعراضها لمحاور خارطة الطريق، ذكرت ببرنامج «كاب هوسبيتاليتي» الذي يهدف إلى تسريع تحديث مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، قصد تجديد 25000 غرفة، باستثمار يبلغ 2 مليار درهم، موضحة أن هذا البرنامج يدخل في إطار استعداد المغرب لاحتضان كأس إفريقيا 2025، وكأس العالم 2030.

وأيضاً كشفت عن مواصلة تنزيل برنامج مقاوله سياحية، على الصعيد الجهوي، من خلال الشركات الجهوية للتنمية السياحية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وإطلاق كذلك بنك المشاريع، عبر منصة رقمية تجمع 200 مشروع نموذجي، في جميع جهات المغرب وفي مختلف السلاسل السياحية، تروج ل 14 مشروع قاطرة في خارطة الطريق، أسفرت عن توقيع 3 اتفاقيات تهم المنتج الطبيعي، وهي Dino Parc والمنتزه الوطني لإفران والمحطة الطبيعية لأوكايمدن.

4. في سؤاله حول تعزيز القطاع السياحي في المناطق المتضررة بالزلازل، أبرز السيد المستشار جواد الهلالي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، بعض أوجه معاناة القطاع من إشكالات تأخر الرحلات والاحتفاظ بالمطارات، وجشع بعض شركات النقل التي تستغل المناسبات والأعياد للرفع من التسعيرة، بالإضافة إلى صعوبة وضعية المهنيين خصوصاً في منطقة الحوز، ودعا من هذا المنطلق، إلى التدخل عبر القيام بزيارة مستعجلة إلى هاته المناطق لدعم المهنيين، والوقوف على مختلف احتياجاتهم وانتظاراتهم.

وأطلعت السيدة الوزيرة عن إعداد الوزارة برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، عبر عدة مراحل خصصت له ميزانية ممتدة على مدى 5 سنوات، وأطرت جوابها من خلال محورين، تعلق الأول بإعادة البناء، بوضع آلية الدعم المالي لفائدة مؤسسة الإيواء السياحي المصنفة المتضررة من الزلازل، وبإجراء خبرات تقنية لتقييم الأضرار، ثم منصة إلكترونية لاستقبال طلبات الدعم، وخص المحور الثاني تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتضررة من الزلازل، تعزز بوضع بنك للمشاريع السياحية التي تفوق 150 مشروعاً، سيتم العمل عليها بتنسيق مع وكالة تنمية الأطلس الكبير، التي عقدت مجلسها الإداري الأول مؤخراً.

وأخبرت بأن المناطق المتضررة من الزلازل تستفيد أيضاً من برامج خارطة الطريق للسياحة 2023-2026، إلى جانب اعتماد الرقم 80.14، والانكباب على تنزيله، للتمكين من تصنيف أشكال الإيواء السياحي في منطقة الحوز، مقرة بأن النتائج بهذه المنطقة جد مشرفة، بالنظر إلى نسب ملء الإيواء المصنف التي بلغت 74 % سنة 2024 رغم الزلازل، بزيادة 13 نقطة مقارنة بسنة 2019 و8 نقط بسنة 2023.

5. في سؤالين جمعتهم وحدة الموضوع، تقدم بهما أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد ادريس القندوسي)، وأعضاء فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود اكناو/ والمستشار السيد شيخ احمدو ادبدا في التعقيب)، حول تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، ومدى مواكبة وتسريع ديناميته في هذا المجال، دعا السادة المستشارون، من جهة، إلى تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية السياحية بكافة جهات المملكة ورفع الضغط على بعض المدن، وإلى تسطير برنامج عمل جديد على وجه الخصوص ينصف جهة فاس- مكناس بمنتوجها المتنوع، لجعلها قاطرة لمنتوج سياحي، يراعي الإمكانيات الزاخرة لهذه المنطقة العريقة بتنوعها الطبيعي وموقعها الاستراتيجي.

ومن جهة ثانية، إلى استغلال أمثل للتطور والانتعاش الذي يعرفه قطاع السياحة، واستغلال وفرة الطلب للقيام باستثمارات جديدة في القطاع، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار بقوة في هذا المجال لخلق مزيد من فرص الشغل، وإقرار عدالة مجالية أكبر في توزيع الاستثمارات العمومية المخصصة للبنية التحتية من طرق ورقمنة واتصالات ومطارات وموانئ، مواكبة للقطاع السياحي بشكل عادل بين كافة الجهات والأقاليم.

وجوابا عن دعم وتشجيع المقاولات السياحية، سجلت السيدة الوزيرة تشجيع الاستثمار في البنيات التحتية والإيواء والترفيه، عبر برامج وآليات عدة على الصعيد الوطني، ذكرت منها برنامج « كو سياحة»، الذي أطلق بغلاف مالي قدره 720 مليون درهم، ويهدف لدعم ومواكبة 1700 مقاولات سياحية في أفق 2026، والذي سيخلق عرضا ترفيهيا مبتكرا ومتنوعا وفرص شغل جديدة.

كما أوضحت أن البرنامج يتضمن ثلاث مكونات، أولها الاستثمار الذي يدعم مشاريع التنشيط السياحي بنسبة 35 في المائة، والإيواء السياحي المصنف المقترن بخدمة الترفيه السياحي بنسبة 30 في المائة، على أن الأمر يهم الاستثمارات التي قيمتها بين 1 مليون و10 ملايين درهم، ويتجلى المكون الثاني في المواكبة، ويدعم المقاولات السياحية في عملية التحول من خلال تحمل 90 في المائة من تكاليف الخبرة التقنية، أما المكون الثالث فيتعلق بتطوير السياحة الذي يهم المشاريع المستدامة ويوفر نحو 40 في المائة من مبلغ المشاريع التي لا تتعدى 10 ملايين درهم.

وأخبرت أيضا أن برنامج « كو سياحة» تلقى إلى حدود اليوم 531 طلبا، ولأنه من أجل تسهيل العملية بالنسبة للمستثمرين، تم وضع بنك للمشاريع في صيغة منصة رقمية، تجمع 200 مشروع نموذجي في جميع جهات المغرب، وتهم مختلف السلاسل السياحية.

كما صرحت بأن السياح الذين يقصدون مدينة فاس لا يقضون فيها سوى ليلة واحدة فقط، وذلك بسبب غياب الأنشطة الترفيهية بالمدينة، مؤكدة أن الإيواء السياحي وحده لا يكفي لبناء وجهة سياحية جذابة، بل يتطلب الأمر نظاما متكاملا يضم الإيواء والخدمات والترفيه، مما يشجع السياح على تمديد فترة إقامتهم، وفي هذا السياق، دعت إلى ضرورة الاستثمار في القطاع السياحي بمختلف المشاريع السياحية لجهات المملكة بهدف الوصول إلى 26 مليون سائح بحلول سنة 2030.

6. نقلت السيدة المستشارة سليمة زيداني موقف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في سؤال عن تحسين أوضاع الموارد البشرية، الأخير بالمحور، الموجه إلى السيدة الوزيرة، بتجديد التأکید على ضرورة حماية شغيلة القطاع، وخاصة حيث تنتشر ظاهرة العمل غير المهيكل بشكل كبير، بالوحدات الفندقية والمطاعم وفي الأنشطة المرتبطة بالسياحة، التي يطبعها ضعف الحماية الاجتماعية ويحد من استفادتهم من الخدمات.

استعرضت السيدة الوزيرة في ردها مجموعة من الإجراءات والبرامج، الموجهة لتطوير أوضاع الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي والرفع من قدراتها، بإطلاق 14 شعبة جديدة للتكوين المهني والعادي، ومواصلة الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين ومشاريع التوسعة، وكذلك الشروع في تنزيل برامج مهمة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، للنهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي، من قبيل برنامج « كاب اكسيلونس»، وبرنامج الأطر المتوسطة لتكوين 9500

إطار متوسط وبلوغ 8000 مستفيد من تكوين مستمر في أفق 2026، فضلا عن استفادة حوالي 1000 شخص الآن من برنامج كفاءة للمصادقة على الخبرات المكتسبة.

وتحدثت في محطة ثانية عن مجهودات الوزارة لتأهيل وتجويد مردودية المرشدين السياحيين، من خلال القانون رقم 5.12 المنظم للمهنة ونصوصه التطبيقية، بإيلاء أهمية للتكوين في تحسين جودة الخدمات المقدمة، سواء الأولى بالمعاهد التابعة لقطاع السياحة للولوج للمهنة، أو التكوين المستمر الإلزامي كل 3 سنوات للاستمرار في مزاولة المهنة وتطوير المهارات.

فضلا عن إطلاق منصة رقمية لمواكبة جميع المرشدين السياحيين في جميع الجهات، وتمكينهم من دورات تكوينية مجانية في عدة مجالات، وخلق شعبة مرشد الفضاءات الطبيعية بمعهد السياحة بورزازات، وشعبة مرشد المدن والمدارات السياحية بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة، وذكرت في الأخير عن خطوة إخراج نصوص قانونية تمكن العاملين في القطاع السياحي من الحماية الاجتماعية.

جلسة الأسئلة الشفوية

الثلاثاء 27 رجب 1446 هـ الموافق ل 28 يناير 2025م

طبقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور، خصص مجلس المستشارين جلسة يوم الثلاثاء 27 رجب 1446 الموافق 28 يناير 2025، لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها، برئاسة السيد المستشار جواد الهلالي، النائب الثالث للرئيس، حول محاور تتدرج ضمن اختصاصات وزارة الداخلية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وقطاع الإسكان.

المحور الأول: قطاع الداخلية

تذكيرا لما أكد عليه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، بأن تدبير الأوراش للتنمية ذات البعد المجالي والبيئي والاقتصادي، قد تميز، خلال السنوات الأخيرة، برفع تحديات الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن تدبيرها وضمان استدامتها، ناقش المتدخلون في هذا المحور السيد وزير الداخلية، في أربع محطات، المخططات والبرامج الرئيسية لوزارته، التي ترمي إلى تحريك عجلة التنمية والارتقاء بالحكامة على المستوى الترابي، وفق منظور الجهوية المتقدمة، وفي سياق مواصلة تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية خاصة بالوسط القروي، وأيضا من خلال إصلاح شامل للمنظومة الجبائية وتعزيز الرقابة المالية، إلى جانب التصدي للإكراهات المستتجة من النماذج المعتمدة والتجارب الميدانية المتعلقة بتدبير قطاع النقل الحضري.

1) استحضر المتدخلون في الشق الأول، التوجيهات الملكية الرشيدة التي مكنت من تسطير برنامج طموح وبأبعاد متكاملة، بهدف تمويل مشاريع البنيات التحتية في الجماعات الترابية والجهات النائية والمناطق ضعيفة التجهيز، وفق رصد دقيق للاختلالات والحاجيات، وتشخيص واقعي للتفاوتات والخصائص المجالي بالمغرب، في ثلاثة أسئلة جمعتها وحدة الموضوع، حول حصيلة برنامج تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية، طرحها للنقاش السادة المستشارون ممثلوا:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛

- المستشار السيد خالد السطي/ والمستشارة السيدة لبنى علوي في التعقيب؛

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد مولاي مسعود أكناو).

أطلع السيد وزير الداخلية في بداية جوابه عن الأسئلة الثلاثة، في إطار وحدة الموضوع، على أن تنزيل البرنامج وصل أشواطه الأخيرة، وخلف أثرا إيجابيا للمشاريع المنجزة في إطاره، خاصة على مستوى الجماعات الأكثر هشاشة التي تقل عن المتوسط الجهوي، وأن الأولوية منحت لمشاريع الطرق بنسبة 70 في المائة من الميزانية المرصودة، موزعة بين الطرق المصنفة 3246 كيلومترا عبر التهيئة وإعادة التأهيل، والطرق غير المصنفة 4572 كيلومترا همت أشغال الصيانة والتهيئة.

وأخبر أيضا بأن استثمارات البرنامج مكنت من إنجاز 8170 مشروعا من أصل 10 آلاف و939 مشروعا مبرمجا، منها 2511 مشروعا لتأهيل الطرق والمسالك القروية، و1981 لتأهيل قطاع التعليم، و1462 مشروعا لتأهيل قطاع الصحة، بينما نالت الكهرباء القروية 1273 مشروعا و943 مشروعا للتزود بالماء الصالح للشرب، مسجلا أن 1464 مشروعا متبقية في طور الإنجاز.

ولتعزيز فعالية المشاريع، أبرز عمل الوزارة على تتبع تنفيذها، عبر مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق القروية، بحثهم على تنفيذ التوصيات خاصة من حيث سيرورة التنفيذ لضمان تجانسها، وكذا ترسيخ مقاربة التخطيط التشاركي الترابي المندمج، والسهر على تسريع إنجاز المشاريع وتتبعها عبر منصة إلكترونية تتضمن بيانات ومؤشرات عن تقدم الإنجاز محليا وجهويا، وذكر في ذات السياق بكونه برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى بخصوصيات وظروف تنزيله، وجاء كمساهمة لسد النواقص والاختلالات المرصودة بين الجهات وداخل الجهة نفسها، ولا يمكن أن يحل محلها.

وأوضح بأن الميزانية الإجمالية للبرنامج بلغت حوالي 50 مليار درهم بين 2017 و2023، مستعرضاً نتائجه، خاصة بإنشاء الطرق والمسالك القروية، بغية تحسين مستوى عيش الساكنة وتمكينهم من تحسين أوضاعهم، وتأهيل قطاع التعليم وتحسين ولوج الساكنة إلى خدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء وتعزيز القدرات الاقتصادية.

وبشأن التركيبة المالية للمشروع، أفاد بأنه مول بين المجالس الجهوية بـ 20 مليار درهم، وصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10.5 مليارات درهم، ووزارة التجهيز والماء بـ 8 مليارات درهم، يضاف إليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمساهمة 4 مليارات درهم (8 في المائة)، ووزارة التربية الوطنية بـ 3 مليارات درهم، فضلا عن المكتب الوطني للكهرباء والماء 2.5 مليارات درهم (5 في المائة)، ثم وزارتي الفلاحة والصحة بـ مليار درهم لكل منهما بنسبة 2 في المائة.

ثم أشار، مفصلاً في حصيلة البرنامج منذ انطلاقه، إلى إعداد سبعة مخططات عمل جهوية سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بقيمة إجمالية 49,25 مليار درهم، أي بنسبة 99 في المائة من الميزانية الإجمالية للبرنامج، أخذاً بالاعتبار جميع مصادر التمويل، إذ بلغت وفقه، الاعتمادات المرصودة 45,77 مليار درهم بنسبة 90 في المائة من الاعتمادات المبرمجة، موزعة على مصادر التمويل بين مجالس الجهات، بما يفوق 18,87 مليار درهم من أصل 19,98 مليار، وصندوق التنمية القروية بـ19.28 مليار درهم من أصل 23,3 مليارات درهم متوقعة، ثم صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 4,1 مليار درهم من 4.08 مليارات درهم، أي ما يفوق 100 في المائة،

مضيفا أن اعتمادات «مكتب الكهراء» بلغت 3.52 مليار درهم من أصل 2.56 مليار متوقعة. كما عرج على نسبة الالتزام على مستوى الجهات، متراوحا بين 90 في المائة في جهة فاس-مكناس، و99 في المائة على مستوى جهة الرباط -سلا -القنيطرة، وجهة العيون -الساقية الحمراء، بينما كانت نسبة الأداء بين 68 في المائة على مستوى جهتي درعة-تافيلالت وكلميم-واد نون، و96 في المائة على مستوى جهة الداخلة -وادي الذهب.

(2) وناقش في الشق الثاني من المحور، السيد الوزير بخصوص خطة القطاع لتسريع وثيرة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، السادة المستشارون أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشارة السيدة فاطمة الحساني)؛

- الفريق الحركي (المستشار السيد عبد الله مكاوي)؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد عبد السلام بلقشور)؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

فأوضح السيد الوزير، في معرض جوابه أن خارطة الطريق هاته تركز على ثلاثة محاور، يتمثل الأول منها في الاتفاقية -الإطار الخاصة بتسريع الجهوية المتقدمة الموقعة من طرف القطاعات الوزارية المعنية ورؤساء مجالس الجهات، والتي تهدف إلى وضع منهجية لتحديد الآليات الإجرائية لاستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، والاتفاقية الإطار المتعلقة بالشراكة في مجال الماء، والتي تهدف إلى وضع إطار عام لبرمجة وإنجاز مشاريع بشراكة بين الوزارات المعنية وجهات المملكة والشركاء الآخرين، والتي تساهم فيها الجهات بمبلغ 11 مليار درهم.

كما يتعلق الأمر، بالاتفاقية الإطار المتعلقة بتمويل برنامج الاستثمار الخاص بالنموذج الجديد لعقود التدبير المفوض للنقل العمومي والحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات خلال فترة 2025-2029، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 11 مليار درهم، تساهم فيها الجهات بمبلغ 3,66 مليار درهم ووزارة الداخلية من خلال صندوق مواكبة النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن بمبلغ 7,32 مليار درهم، والاتفاقية الإطار الخاصة بتدبير قطاعات النفايات المنزلية والمماثلة لها برسم الفترة 2025-2034، بتكلفة إجمالية قدرها 27 مليار درهم، تساهم فيها وزارة الداخلية بمبلغ 2,5 مليار درهم، والجهات بمبلغ 2,33 مليار درهم.

وبخصوص المحور الثاني الخاص بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثانية، أوضح السيد الوزير أن هذه التوصيات تنقسم إلى توصيات عامة وأخرى خاصة، وتشكل في حد ذاتها محددات لخارطة الطريق التي هي قيد الإعداد.

وفيما يتعلق بثالث محور، الذي يخص استكمال تنزيل التدابير والإجراءات الملتزم بها خلال الفترة الانتدابية السابقة، فشرح السيد الوزير بأنها تشمل على الخصوص تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، ومواصلة مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكمة جيدة وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية وتسريع التحول الرقمي، والتكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية، ومواكبة الجهات في تفعيل آلية برمجة التنمية وإعداد التراب، وكذا مواكبة الجهات في بلورة وتوقيع مشاريع العقود-برامج بين الدولة والجهات.

حيث أخبر في سياق متصل، أنه ومنذ انطلاق تجربة الجهوية المتقدمة في الممارسة العملية، قامت وزارة الداخلية بتعاون وتنسيق وتشاور مع كافة الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ورؤساء مجلس الجهات وولاة الجهات بتنفيذ مستلزمات هذا الورش المهيكل والاستراتيجي، مشيرا، على وجه الخصوص، إلى استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهوية المتقدمة داخل الأجل المحدد في 30 شهرا، ومواكبة مجالس الجماعات الترابية في مرحلة تأسيس هياكلها، سواء المنتخبة منها أو الإدارية، ودعم آليات التعاقد بين الدولة والجهات لتمكين هذه الأخيرة من ممارسة اختصاصاتها وتنزيل برامجها التنموية ومواكبتها في مسلسل إعداد مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

كما تشمل هذه الإجراءات، بحسبه، مواكبة الجهات لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، خاصة تلك التي تسمح لها بتبني أنظمة التدبير العصري، ودعم التعاون والشراكة على المستويين الوطني والدولي وكذا آليات تنفيذ المشاريع، وتقوية قدرات الموارد البشرية للجماعات الترابية من خلال إعداد وتنفيذ برامج التكوين وكذا مواكبة الجهات في مجال إعداد وتنزيل تصاميم المديرية الجهوية للتكوين المستمر، وتنزيل الورش المتعلق بممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة.

(3) شهد هذا الشق من المحور، نقاشا حيويا حول موضوع مبدأ التدبير الحر في منظومة الجماعات الترابية، لتعزيز المالية المحلية في سياق تزايد الحاجة إلى تحقيق حكمة جيدة على مستوى الجماعات الترابية، لا سيما في ظل التحديات التنموية التي تواجهها، حيث أثار السيدان المستشاران عن فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد المصطفى الدحمانى)، وفريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، هذا الملف الذي يرتبط بشكل وثيق بإجراءات تعزيز المالية والجباية المحلية للجماعات الترابية.

وفي رده على السؤالين، أكد السيد الوزير أهمية مبدأ التدبير الحر كركيزة أساسية في تدبير شؤون الجماعات الترابية، والذي يهدف إلى تمكين الجماعات من ممارسة اختصاصاتها وفق قواعد الحكامة الجيدة، وأن تعبئة الموارد المالية للجماعات الترابية تعد من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية الذي انخرط فيه المغرب، وأبرز أن الوزارة اتخذت مجموعة من الإجراءات لتعزيز الموارد الجبائية للجماعات الترابية لتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، مشيرا إلى أنه تم إصدار القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

وأوضح أن هذا النص التشريعي تضمن مقتضيات تهدف إلى تطوير نظام الجبايات المحلية من أجل رفع مداخل الجماعات الترابية وتمييزها، من خلال توسيع مجال تطبيق رسم السكن، ورسم الخدمات الجماعية والرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية ليشمل المناطق المشمولة بتصميم التهيئة، وتطبيق الرسم على عملية تجزئة أراضي الجماعات.

كما شملت هذه المقتضيات، مضيافا، مراجعة توزيع عائد الرسم المهني ورسم السكن، برفع الحصة المخصصة لفائدة ميزانية الجماعات التي يفرض بها هذين الرسمين، وتوسيع وعاء الرسم على عملية البناء ليشمل عملية إصلاح وتسوية البنايات غير القانونية والهدم، وتوسيع مجال تطبيق الرسم على السيارات الخاضعة للفحص التقني المستحق لفائدة العمالات والأقاليم من

خلال فرض رسم على المركبات عند كل مراقبة تقنية، ووضع الإطار التنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكتروني للرسم المحلية، وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية.

وتحدث السيد الوزير عن مواكبة الوزارة للجماعات في إعداد برامج عملها، التي تروم توسيع الوعاء الجبائي لتعبئة مواردها الذاتية، إلى جانب دعم عملية التحصيل ومراجعة القرارات الجبائية عند الاقتضاء، وأيضا عن مواكبة الجماعات لتنزيل مجموعة من الأوراش من خلال التنزيل التدريجي لمخطط حسابات الجماعات الترابية، في إطار دينامية الإصلاحات، التي تهدف إلى تعزيز الحكامة الجيدة والشفافية وتوحيد مساطر التدبير المالي للجماعات الترابية.

وحرصا على تمكين الجماعات الترابية من مواكبة التحولات الاقتصادية وحاجيات المواطنين، أطلع عن عمل الوزارة وعلى مدها بموارد مالية عبر الرفع سنويا من حصتها من منتج الضريبة على القيمة المضافة، مشيرا على سبيل المثال إلى ارتفاع الحصص الإجمالية الموزعة لفائدة الجماعات خلال سنة 2024، بنسبة تتراوح ما بين 15 و20 في المائة، فضلا عن تحملها المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات نظرا لمحدودية مواردها المالية، تداركا للتفاوت على مستوى البنية التحتية، وبتخصيص حصص من منتج الضريبة على القيمة المضافة لدعم استثمارات مجالس الجماعات، بمبلغ سنوي يناهز 5 ملايين درهم.

(4) وفي معرض جوابه عن سؤالين حول تدبير وضعية النقل الحضري بالمدن، تقدم بهما السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد محمد حنين)، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية (المستشار السيد عبد القادر الكيحل)، أعلن السيد وزير الداخلية، عن وضع برنامج جديد للنقل الحضري بواسطة الحافلات للفترة 2025-2029، الذي سيشكل قطيعة مع كل التجارب السابقة، وأوضح أن الكلفة الإجمالية للاستثمارات المخصصة لهذا البرنامج تبلغ 11 مليار درهم، تخص 37 سلطة مفوضة وتمكن كافة مكونات التدبير المفوض من اقتناء 3746 حافلة.

وشدد على أن أهم مبادئ البرنامج تتمثل في الفصل بين وظيفتي الاستثمار والاستغلال، حيث تقوم الدولة بشراء الحافلات بمواصفات عالية والتكفل بها، فيما ستؤول مهمة التسيير للشركات، والتكفل الشامل بكل مكونات الاستثمار مع اعتماد أساليب حديثة وعصرية لتتبع العقود كالمناقصات الرقمية، مبرزا أن هذا البرنامج يروم توفير خدمات مستدامة وعالية الجودة للمرتفقين.

وأكد أنه تم إصدار طلبات العروض الخاصة بهذا البرنامج، في مدن فاس ومراكش وطنجة وتطوان وأكادير وبنسليمان، لشراء 1317 حافلة، سيتم تشغيل العدد الأكبر منها قبل متم السنة الجارية، مشيرا إلى أن فتح الأظرفة الخاصة بطلبات العروض هاته سيتم في 15 مارس المقبل، أما طلبات العروض الأخرى، فوعد بأن تأتي بشكل متسلسل لاحقا، بغاية تشغيل مجموع هذه الحافلات في أفق 2026، على أن هذا البرنامج سيشكل تحولا محوريا في مجال النقل داخل المدن، معلنا أهمية تنظيم قطاع النقل الحضري بشكل عاجل.

وردا على إشكالية التوترات بين سائقي سيارات الأجرة وسيارات النقل مع السائق (VTC)، دعا السيد الوزير الأطراف المعنية إلى الجلوس حول طاولة واحدة لحل العديد من المشكلات التي تواجه القطاع، مشددا على أهمية دمج التكنولوجيات الحديثة في مشهد النقل الحضري، وأقر بأن تطبيقات حجز سيارات النقل مع السائق، على الرغم من عملها في إطار فراغ قانوني، تمثل واقعا

لا يمكن تجاهله، في سياق يتسم بتوترات مستمرة بين سائقي سيارات الأجرة، الذين يشكون من منافسة غير عادلة، ومشغلي سيارات النقل مع السائق، الذين يطالبون بتقنين نشاطهم، وأخبر بانكباب وزارته على إجراء دراسة معمقة لتحديد السبل الكفيلة بتنظيم القطاع.

المحور الثاني: قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

تمحورت أسئلة المحور حول التحديات المتعددة والمتنوعة للمهام التي يشرف عليها السيد الوزير، تركز على التقائية السياسات العمومية والبرامج العمومية المتعلقة بتطوير الكفاءات والإدماج الاقتصادي والمهني، لتساهم في خلق الثروة والتنمية وتحرير الطاقات البشرية، وتتجلى عموما في الحكامة والشراكات ونظام المعلومات والبيانات، والحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية في العمل، فضلا عن مجالات التشغيل والوساطة على المستويين الوطني والدولي، والتكوين واستباق الكفاءات، والرصد والتتقيب عن فرص الشغل.

(1) استعرضت السيدة المستشارة مريم الهلواني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، معضلة تعطل الحوار الموضوعاتي في المغرب، فيما يخص الهيئات الثلاثية التركيبية، وتأثير ذلك على تحقيق العدالة الاجتماعية والأنسنة المطلوبة للعلاقات المهنية، متسائلة عن الأسباب التي دفعت إلى تجميد الهيئات التمثيلية المدرجة ضمن مدونة الشغل، والتي يفترض أن تكون أدوات رئيسية لضمان توازن العلاقة الإنتاجية ووضع السياسات العمومية.

ذكر السيد الوزير بداية بأهمية الآليات التشاورية، في إطار الديمقراطية التشاركية وحضور مختلف التمثيلات، في معالجة مواضيع وفق فلسفة آنية وذاتية، ورؤية استشرافية للمستقبل، واستعرض بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز مهام الآليات الجديدة، المتعلقة أساسا بمجلس المفاوضة الجماعية، وبمجلس طب الشغل والوقاية من الأمراض المهنية، ثم بالمجلس الأعلى للتشغيل، من خلال العمل مع اللجنة بين الوزارية وبتشاور ومشاركة النقابات لحل إشكالية التشغيل، خاصة بالنسبة لغير حاملي الشواهد وفي العالم القروي، في انتظار أن تحضر اللجنة الثلاثية المشروع الجديد لإصلاح مدونة الشغل، كما أجمع عليه في الاتفاق الاجتماعي.

(2) وبخصوص سؤاليين عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواكبة حركية اليد العاملة المغربية بالخارج، أثارهما السادة أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)، والسادة أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، اعتبر السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، مجيبا، مواكبة الحركية العمالية للمغرب خارج أرض الوطن مسألة أساسية، وأن منطلقها الأول حقوقي أكثر منه اقتصادي، وأشار إلى توفر المغرب على أكثر من 12 بروتوكولا واتفاقية موقعة مع مختلف البلدان، على أن المصالح المغربية تشتترط في مضامينها، وفقه، تمكين مواطنينا من نفس الشروط المعتمدة بالنسبة لمواطني تلك البلدان.

وأثار بالمناسبة عمل الوزارة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية، في إطار مؤسساتي، من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مع الهيئة التي تماثلها في البلد الأجنبي، على تصور مع البلدان التي لا تتوفر علاقتنا معهم على اتفاقية، وعلى رأسها البرتغال، ولفت في ذات السياق، إلى وقوع العديد من الإشكاليات التي تم التعاطي معها، خصوصا وأنه لدينا في الخارج أزيد من

40 ألف مهاجر موزعين بين إسبانيا وفرنسا، بالإضافة إلى دول الخليج وألمانيا وكندا ودول أخرى. وفيما يتعلق بملف العاملات الموسميات في حقول إسبانيا، الذي يثير جدلا كبيرا داخل الجمعيات النسائية والأوساط الحقوقية، أطلع على أن جميع المغريبات العاملات في ضيعات الفراولة بالجارة الإسبانية برسم سنة 2024، تم التصريح بهن في منظومة الضمان الاجتماعي داخل البلد المضيف، مع الحرص على أن تكون أجرتهم مناسبة بالنظر إلى الأجور التي تدفع للعمال هناك، كما كشف عن وجود إجراءات أساسية على المستوى اللوجستيكي، بالنظر إلى توفير بيانات يتم تجميعها على المستوى الوطني لتحريك عملية الانتقال في مختلف ربوع المملكة، مبرزا كذلك الإجراءات المتعلقة بتسهيلات الحصول على التأشيرة وجمع الوثائق وتوفير النقل أثناء مغادرة التراب الوطني، أو حين الوصول للجارة الشمالية وحتى خلال رحلة العودة.

وبالنظر إلى انتماء المسار إلى خانة الهجرة الدائرية، أورد أنه تم تسهيل الحصول على تأشيرة الدخول لإسبانيا، حيث تحظى العاملات اليوم بتأشيرة صالحة لمدة 4 سنوات، مشيرا أيضا إلى برنامج «وفيرة»، الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ بشراكة مع مؤسسات مغربية وإسبانية، معتبرا أنه يمثل حلا للمهاجرات حين يعدن إلى أرض الوطن.

وبعد تعقيب السيد المستشار إسماعيل العالوي، الذي نبه إلى انتهاك كافة الحقوق للعاملات الموسميات بما في ذلك تعرضهن للاستغلال الجنسي، رد السيد الوزير بأن هدر الحقوق لم يعد مطروحا خصوصا بالنسبة للعاملات في الجارة الإسبانية، وعددهن يصل اليوم إلى 17 ألفا، وصرح بأن 100 في المائة من المستفيدات حظين بالتغطية الصحية، وبأنه سيتم استدعاء في المرة المقبلة لجانا ممثلة للبرلمان من أجل التأكد من سلامة العملية.

وأثناء رده أيضا على تعقيب فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ذكر السيد الوزير بوجود تنسيق مع مختلف المصالح الإسبانية وسط غياب تام لأي إشكال، معتبرا أنه قد راجت حالة واحدة تم التحقق من عدم صحتها، وتحدث عن هجرة أخرى تتم في إطار غير منظم وغير قانوني، يصعب تتبعها ورغم ذلك يتم التحرك مباشرة فور علم المصالح المغربية بحيثياتها.

(3) في سؤالهم عن تطوير مجال التكوين المهني بما يضمن تحسين قابلية التشغيل، تدخل أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري)، للتنبية إلى بعض المعوقات والإشكالات التي تعترض القطاعات، واقترحوا لهذه الغاية توسيع حجم المساهمات الموجهة لدعم التكوين المهني في المقاولات، التي يستخلصها للضمان الاجتماعي، والموازنة بين التكوين والشغل لسد خصاص مهم بالنسبة للتشغيل، على المستوى الوطني عموما وبالنسبة لجهة درعة تافيلالت تحديدا، خاصة في قطاع المعادن لأهميته بالاقتصاد الجهوي، من خلال توجيه مدينة المهن والكفاءات في الجهة للتكوين البيداغوجي نحو المنصب موضوع الخصاص.

زكى السيد الوزير في رده، ما سيق بخصوص أن منظومة التكوين المهني يجب أن تواكب سيرورة الاقتصاد الوطني لتحقيق الاندماج المهني، وكشف أن الحكومة ستتخذ عددا من الاجراءات الجديدة في قادم الأيام، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تم الانتهاء من إنجاز عدد من مدن المهن والكفاءات الذي يشرف عليه جلالة الملك محمد السادس، انطلقت بها الدراسة فيما ستفتح باقي المدن المهنية أعمالها السنة المقبلة بقدرة اجمالية تقارب 34 ألف مقعد بيداغوجي.

وتحدث أيضا عن إحداث معاهد التدبير المفوض في عدد من القطاعات، بشراكة مع المهنيين خصوصا في مجالات البناء والماء والنجاعة الطاقية، وتطرق إلى إعادة هيكلة شعب التكوين، التي بلغت 100 شعبة لتستجيب لمتطلبات سوق الشغل، وعن اتخاذ إجراءات لتغيير مسطرة المنح الموجهة للمستفيدين من التكوين والتأهيل، وفيما يخص المنقطعين عن الدراسة، والذين لا يتوفرون على دبلوم، أكد أنه تم تخصيص برنامج خاص بهم يعنى بالتدرج المهني.

(4) أشار السيد المستشار مبارك السباعي، عن الفريق الحركي، بخصوص ارتفاع نسبة البطالة، إلى أن هذه الأرقام تعكس عجز السياسات العمومية عن إيجاد حلول فعالة لمعضلة البطالة، وطالب بالكشف عن خطة الحكومة للحفاظ على المناصب الحالية واسترجاع الفرص الضائعة، بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بتنفيذ التعويض عن فقدان العمل كجزء من مشروع الحماية الاجتماعية، كما قدم مجموعة من المقترحات لتخفيف حدة البطالة، ودعا أيضا إلى تطوير سياسات تشغيل مستدامة بدل الاعتماد على برامج مؤقتة، وتبني برامج فعالة للتعامل مع آثار الجفاف، وفتح آفاق جديدة للتوظيف في القطاع العمومي مع الاستفادة المثلى من المناصب المالية المتاحة.

من جهته وعد السيد الوزير، أثناء رده، بتنفيذ برنامج حكومي في الأيام القليلة المقبلة، يستهدف معالجة البطالة المرتفعة في العالم القروي، مع تخصيص مليار درهم لهذا المشروع، حيث أكد أن الحكومة عملت منذ حوالي خمسة أشهر على هذا الموضوع، وأدرجت تدابير هامة في قانون المالية لعام 2025 بقيمة 14 مليار درهم.

وأوضح أن هذه التدابير تهدف إلى تحسين نظام الوساطة في العمل عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، التي لا يمكنها بمفردها تلبية احتياجات جميع الباحثين عن عمل، مؤكدا أن الحكومة ستولي اهتماما خاصا للمواطنين الذين لا يحملون شواهد دراسية، حيث أشار إلى أن نحو مليون وستمئة ألف شخص يعانون من البطالة، منهم حوالي 910 آلاف لا يملكون دبلومات، مما يفرض على الحكومة اتخاذ إجراءات خاصة بهم، بالتركيز على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، كونها تمثل نحو 75% من سوق العمل ومحركا رئيسيا لفرص التشغيل.

وأكد السيد الوزير أن السياسات الحكومية السابقة لم تركز على هذه الفئة بشكل كاف، مما دفع الحكومة إلى تخصيص جزء من الميزانية للاستثمار في هذه المقاولات، إضافة إلى مليار درهم موجه للعالم الفلاحي، بهدف ضمان استقرار السكان، خصوصا مربو الماشية الذين يواجهون تحديات كبيرة، خصوصا في ظل موجات الجفاف، حيث يعاني البعض منهم من مغادرة مناطقهم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

واختتم السيد الوزير حديثه بالإشارة إلى أن الحكومة بصدد إعادة هيكلة شاملة لوكالة «أنابيك»، التي تضم حوالي 600 موظف و70 وكالة، مع التأكيد على ضرورة توسيع نطاق البرامج التكوينية القصيرة التي ترتبط بالتكوين المهني والتأهيلي لزيادة فرص التشغيل، خاصة في المناطق القروية التي تحتاج إلى دعم خاص.

(5) ومن جهته، نقل المستشار لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وضعية العاملين بشركات المناولة داخل المؤسسات العمومية، التي تستدعي وقفة جادة ومسؤولة لما تحمله من إشكاليات اجتماعية وحقوقية، وتسليط الضوء على مجموعة محاور تجسد لمختلف

هذه الحالات.

وكشف السيد الوزير عن وجود مجموعة من الاختلالات التي لا يمكن إنكارها بشركات المناولة داخل المؤسسات العمومية، مفيدا أن الوزارة في إطار منظومة تفتيش الشغل، قامت بتوجيه التعليمات اللازمة لمعالجتها، وأنه تم إنجاز أكثر من 39 ألف زيارة للوحدات الإنتاجية خلال سنة 2024، أسفرت عن تسجيل 325 ألف ملاحظة، موضحا أنه من هذه الملاحظات ما يناهز 84 ألف ملاحظة تتعلق بالأجور، و5000 ملاحظة مرتبطة بالصحة والسلامة، و16 ألف ملاحظة تخص الحماية الاجتماعية، مؤكدا أنه تم تحرير 222 محضراً للمخالفات.

وأورد أن المناولة والتعاقدات تشمل العقود الإدارية الخاصة بالتدبير المفوض، وعقد المقاولة من الباطن، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الصفقات العمومية، تحكمها في مدونة الشغل، مجموعة من الشروط التي ينبغي احترامها، من بينها إلزام المقاول الأصلي بأداء الأجور عند إفسار المقاولة من الباطن، وتعويض العطلة السنوية المؤدى عنها، وكذا التعويضات المستحقة عن الفصل من العمل في حالة حدوثه، بالإضافة إلى الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأكد كذلك على أهمية تعزيز دور مفتشي الشغل ومنحهم صفة أقوى، من خلال مراجعة مدونة الشغل، بحيث تؤدي عمليات المراقبة إلى تصحيح الاختلالات المطروحة بسرعة وفعالية، وأشار إلى منشور رئيس الحكومة الذي يحث فيه جميع الإدارات العمومية على احترام القانون، وأن تكون قدوة في هذا المجال، بحيث أنه رغم تمتع الصفقات العمومية بحرية تحديد الأسعار، فمن غير المنطقي رفع الحد الأدنى للأجور في إطار الاتفاق الاجتماعي، دون أن تتم مراجعة الصفقات، لضمان استفادة العمال الذين كانوا يتقاضون أجورهم وفق الحد الأدنى من هذه الزيادة.

ولفت السيد المستشار، في تعقيبه، إلى أن معظم مستخدمي شركات المناولة يعملون بعقود قصيرة الأجل، بل في كثير من الأحيان عقود شفوية أو عقود مؤقتة تجدد بشكل دوري، ما يجعلهم عرضة للطرد التعسفي دون أي ضمان أو تعويض، ويضيع عليهم حقوقا أساسية، ودعا للتدخل العاجل لوضع حد لهذا الوضع غير المقبول عبر إلزام الشركات العمومية، عند اللجوء إلى المناولة، بإبرام عقود تضمن حقوق المستخدمين بما يتماشى مع مدونة الشغل، وإحداث لجان تفتيش فعالة تقوم بمراقبة عمل شركات المناولة ومدى احترامها للقوانين الاجتماعية، ووضع خطة واضحة لإدماج مستخدمي المناولة الذين يقدمون خدمات أساسية داخل المؤسسات العمومية لضمان استقرارهم المهني، وتخصيص برامج تكوينية لهؤلاء المستخدمين لتمكينهم من تحسين مهاراتهم والمطالبة بحقوقهم القانونية.

(6) اعتبارا لأدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المهمة في تمكين الأفراد من الولوج إلى سوق الشغل ببلادنا، من خلال برامج متعددة تركز على التكوين المهني، التوظيف، الإدماج المهني، ودعم المقاولات، وتعزيزا للنتائج الإيجابية التي تحققتها هذه الوكالة، سلط السيد المستشار حسن شمس، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، الضوء على ضرورة معالجة الإصلاحات المقبلة لإشكالية شروط التسجيل والاستفادة من خدمات أنابيك، لاسيما في الحالات التي يجد الباحث عن العمل نفسه في ظروف غير مناسبة له، حيث عليه انتظار انصرام أجل ستة أشهر، ليجد نفسه مضطرا للبحث عن عقد عمل آخر، داعيا الوزارة إلى تعديل وإلغاء شروط التسجيل في الوكالة، لجعل

الحصول على عقد عمل أكثر مرونة، وتسهيل الأمر على بناتنا وأبنائنا.

أعلن السيد الوزير في جوابه، أنه تم تجاوز شرط الحصول على ديبلوم أو شهادة للتسجيل في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ابتداء من قانون المالية الحالي، لتصبح خدمات الوكالة موجهة لكل مغربي ومغربية، وعن استفادة أكثر من 235 ألف، منهم 177 ألف مستفيد من مقابلة التوظيف، و123 ألف تقريبا من ورشات البحث عن الشغل، وبلغ كذلك عدد المستفيدين من برامج التشغيل المأجور منذ 4 سنوات للآن تقريبا 500 ألف، بالكشف عن اسمهم الكامل وبالتصريح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

(7) في آخر سؤال بالمحور، حول تطوير نظام معلومات سوق الشغل، قدم أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن)، بعض المقترحات لتحقيق فعالية أكبر في مجال التشغيل، من قبيل الاستجابة لاحتياجات المقاولات بشكل استباقي ودقيق، والعمل على تسهيل الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة عن سوق العمل، بتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، ثم اعتماد إطار وطني شامل لإدماج الذكاء الاصطناعي في سوق العمل، وتكليل الجهود بإحداث مرصد وطني للتشغيل ورقمته.

وأطر السيد الوزير في رده أزمات سوق الشغل، بمجموعة من التحولات والديناميات التي تجعل العديد من القطاعات تتأثر بآخرى، بمناسبة التوجه الاجتماعي للدولة، خصوصا من أجل الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر في العالم القروي، واطلع على اعتماد الحكومة في خريطة طريقها وفق منظور متكامل، على تدبير الالتزامات الحكومية، وعلى المعلومات، بتنوع مصادر البيانات المعتمدة، بمؤسسات داخل وخارج الوزارة، فضلا عن العمل مع القطاعات من خلال الفيدراليات للتزود بمعطيات دقيقة ومهمه جدا على دينامية الشغل.

وتطرق كذلك، إلى مشروع المراصد الجهوية للشغل، في إطار مشروع مع البنك الدولي وبشراكة مع الجهات، وانكباب الوزارة على الاستفادة مما يؤمنه مرصد تكنولوجي مبني على الذكاء الاصطناعي، من مواكبة الباحثين عن الشغل بخمسة مرافقين رقميين، وهو ما يسمح بتوفير المعلومات والمهن المتاحة، بشراكة مع جميع القطاعات.

المحور الثالث: القطاع المكلف بالإسكان

(1) لمعالجة الاختلالات والتداعيات السلبية التي أفرزها تدهور المشهد الحضري، وتنامي ظاهرة المباني الآيلة للسقوط وتفاديا لتزايد حالات انهيار المباني، سواء داخل الأنسجة الحضرية العتيقة أو خارجها وللتقليل من أضرار ذلك على الممتلكات والأرواح، تفاعل السيد كاتب الدولة المنتدب لدى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، حول حصيلة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، المكلفة بتنفيذ استراتيجية التدخل في هذا النوع من النسيج، في إطار وحدة الموضوع، مع أسئلة السادة المستشارين أعضاء

- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد الخمار المرباط)؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد حلمي)؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مولاي المصطفى الإسماعيلي العلوي).

استعرض السيد كاتب الدولة حصيلة عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، وأبرز أن تفعيل دور الوكالة الذي بدأ فعليا سنة 2022، وفي إطار تصورها لرؤية 2022-2026، مكنها من اعتماد منهجية استباقية وشمولية قائمة على المراقبة والرصد واليقظة، والتوعية بالمخاطر التي تتعرض لها المباني، وذلك من خلال تعميم عمليات الجرد والخبرات التقنية لحظيرة المباني المتدهورة على الصعيد الوطني مع إعطاء الأولوية للمدن العتيقة.

وأوضح أن هذه المنهجية تهدف إلى تقديم حلول جديدة ومناسبة لإعادة تأهيل هذه المباني، وفقا لمقاربة علاجية، علاوة على اتخاذ تدابير استباقية ووقائية لدرء الخطر في المباني الآيلة للسقوط، مسجلا أن الوكالة عملت على وضع نظام معلومات جغرافية لرصد هذه المباني وتحديد مواقعها، وترتيب أولويات معالجتها، مشيرا إلى أن الأشغال قد انطلقت فعليا بسبع جهات هي الدار البيضاء سطات، والرباط سلا القنيطرة، وطنجة تطوان الحسيمة، ومراكش آسفي، وبنى ملال خنيفرة، والعيون الساقية الحمراء، وسوس ماسة، بالإضافة إلى الجهة الشرقية، على أن تعمم هذه المقاربة على باقي المدن والجهات مستقبلا.

وأشار كذلك إلى أن الهاجس الرئيسي للوزارة وللوكالة، وكذا لمختلف المتدخلين في عملية معالجة المباني الآيلة للسقوط، يظل العمل بشكل استباقي لدرء الخطر القائم، تفاديا لوقوع أي خسائر في الأرواح والممتلكات وتحسين ظروف عيش السكان والحفاظ على الموروث التاريخي للمملكة.

وفيما يتعلق بالتجديد الحضري باعتباره الاختصاص الرئيسي الثاني المسند للوكالة، أخبر بأن الوكالة قامت بإعداد جيل جديد من تصاميم التجديد الحضري، تمت صياغتها وفق مقاربات مبتكرة، قائمة على التنسيق المحكم بين المساطر والإجراءات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأحياء المستهدفة، والناقصة التجهيز بمجموعة من المدن، وأفاد بأن هذه التصاميم تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بالإدماج الحضري والتماسك الاجتماعي، والاعتناء بالأحياء الهشة ودمجها بالنسيج الحضري للمدينة، مع استحضار الخصوصيات المحلية لهذه العمليات.

ولفت السيد كاتب الدولة إلى أنه قد تلت عملية جرد المباني التي همت ما مجموعه 38 ألفا و800 بناية، عملية إجراء الخبرات التقنية اللازمة لها، مع إعطاء الأولوية للمباني المصنفة ضمن دائرة «خطر حال» و«خطر»، مسجلا أن الخبرات المنجزة بمختلف جهات وأقاليم المملكة بلغت حوالي 13 ألفا و700 خبرة تقنية، فضلا عن إطلاق الوكالة مجموعة من تصاميم التجديد الحضري، منها ستة تصاميم في طور الإنجاز على مساحة 172 هكتار بكل من مراكش والرباط، وبن جرير ووجدة، إلى جانب مواكبة تنزيلها مع المؤسسات والشركاء والفرقاء المعنيين.

وفي هذا السياق أضاف بأنه تم تصميم التجديد الحضري لحي اقشمر بالحاجب على مساحة تناهز 7 هكتارات، كأول موقع نموذجي يستفيد من عملية تنظيم التجديد الحضري التي تتجزأ الوكالة، حيث تمت المصادقة على التصميم الخاص به، وتوقيع عدة اتفاقية متعددة الأطراف لتمويل وتنفيذ المشاريع الواردة في تصميم التجديد الحضري، بمبلغ إجمالي قدره 35 مليون درهم. (2) أخبر السيد كاتب الدولة في الإسكان، ردا على سؤال تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد سعيد شاكر)، حول برنامج دعم السكن، بأنه منذ تنصيب الحكومة كثفت الوزارة

الوصية جهودها لوضع استراتيجيات وبرامج، من شأنها توفير سكن حافظ للكرامة ويستجيب لمتطلبات العيش الكريم، لجميع شرائح المجتمع وللنهوض بهذا القطاع، خاصة أمام التحديات المتراكمة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، والأزمات العالمية التي أثرت سلبا على قطاع الإسكان، وكشف عن طرح برنامج دعم السكن لتعزيز العرض السكني، لاسيما بعد انتهاء التعاقد بشأن البرامج السكنية السابقة، ووضعت في هذا الصدد برنامج طموح ومندمج يهم الفترة 2024-2028.

وحول أهداف برنامج دعم السكن، تحدث عن رهان الحكومة على الاستجابة لحاجيات السكن الموجهة لذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، عبر آلية الدعم المباشر، إضافة إلى انشغالها بتقليص العجز المسجل في مجال السكن، مع الإشارة إلى رؤية الحكومة بإشراك القطاع الخاص والمقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر إعطاء دينامية جديدة لقطاع الإسكان الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية وخلق فرص الشغل.

ونوه كذلك بنتائج السنة الأولى من إطلاق البرنامج، اعتمادا على المؤشرات الاجتماعية المسجلة، والتي تتضح من خلال عدد الراغبين في الاستفادة من برنامج الدعم المباشر للسكن، والذي تجاوز 114.365 طلب، إذ بلغ عدد المستفيدين، استنادا إلى الأرقام المسجلة برسم السنة الأولى، أكثر من 36 ألف مواطن، ضمنهم 25 في المئة من المغاربة القاطنين بالخارج، وتمثلت نسبة الشباب المستفيدين، في 32 في المئة من العدد الإجمالي للمستفيدين، وفق المعطيات المتصلة بهذا البرنامج، وتشير أرقام السنة الأولى من هذا البرنامج الحكومي، التي كشف عنها، إلى أن 63 % استفادوا من دعم مالي قدره 70.000 درهم، فيما وصل عدد المستفيدين من مبلغ 100.000 درهم إلى 37 في المئة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهذا البرنامج، أوضح بأن إطلاق برنامج دعم السكن، ساهم في ارتفاع مبيعات الإسمنت بـ 9.45 %، كما ساهم في ارتفاع قروض الإسكان بـ 1.7 %، وبالموازاة مع ذلك تم تسجيل ارتفاع القروض الموجهة للمنعشين العقاريين بـ 7.2 %، وفي نفس السياق أكد أن إطلاق برنامج دعم السكن، ساهم في تعزيز استفادة عدة مدن، لم تستفد بشكل كاف من برامج الدعم الحكومية السابقة، كمدن فاس، سطات، الجديدة، بنسليمان، وجدة، بركان، وتازة.

(3) دعا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة فتيحة خورتال)، إلى بذل المزيد من العناية بمدننا العتيقة والنهوض بها وتثمينها ورد الاعتبار إليها، وأكدوا على ضرورة التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها مدننا العتيقة، وخاصة إشكالية المباني الآيلة للسقوط داخل هذه المدن، التي أصبحت تهدد النسيج العمراني وجمالية المشهد الحضاري وأمن المواطنين، وتمس بموروث شاهد على حضارة وتاريخ عريقين.

وأفاد السيد كاتب الدولة من جانبه، بأن الوزارة قامت خلال الفترة ما بين 2014 و2024 بالتعاقد بشأن 34 مشروع، يهم التدخل على مستوى المدن العتيقة للمملكة، بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 6,106 مليار درهم، وبأن المساهمة المالية في هذه المشاريع تقدر بـ 1,905 مليار درهم، منها 1,234 مليار درهم تم تحويلها لفائدة المؤسسات المكلفة بإنجاز الأشغال المتعاقد بشأنها.

واستعرض في هذا السياق، الخطوط العريضة لبرنامج تأهيل المدن العتيقة للحفاظ عليها، بعد أن تم اعتماد عدد منها بالتصنيف من طرف اليونسكو على غرار مدن مراكش، فاس، الرباط، الصويرة، مؤكدا على العناية القصوى التي يوليها جلالة الملك لهذا النوع من الأنسجة العمرانية، حين أعطى الانطلاقة لبرنامج تثمين ورد الاعتبار للمدن العتيقة الذي يهم مدن الدار البيضاء والرباط وسلا والصويرة وتطوان ومراكش وفاس ومكناس، في أفق تعميم التدخل على باقي المدن. وشدد على أن التدخل في المدن العتيقة يشكل إحدى أولويات عمل الوزارة، إذ يهدف بالأساس إلى الحفاظ على النسيج العمراني والتراث المعماري العتيق لهذه المدن، بالإضافة إلى معالجة مظاهر التدهور والاختلالات التي قد تطالها، سواء على صعيد الموروث الثقافي، أو على صعيد المحيط المبني والمرافق المرتبطة بها وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وأشار إلى أن هذا التدخل يركز على مجموعة من العمليات المتوازية في إطار تعاقد مع الشركاء المعنيين، بناء على دراسات تقنية متخصصة تروم معالجة وضعية قاطني الدور المهددة بالانهيار، وتعزيز وتقوية هذه البنيات، وتحسين واجهات المباني المعنية.

أما بخصوص صيانة الموروث الثقافي، فأبرز أن التدخل ينبغي على مقاربة تشاركية وتعاقدية تكفل التثاقفية مختلف القطاعات ذات الصلة، عبر تقوية البنيات التحتية وتأهيل وترميم المعالم التاريخية والدينية، وتحويل بعض البنيات إلى تجهيزات للقرب، وكذا تهيئة الفضاءات العمومية والمدارات والمسالك، وتعزيزا للمجهودات سالفة الذكر، تحدث عن عمل الوزارة بمعية قطاعات وزارية أخرى كوزارتي الداخلية، والشباب والثقافة والتواصل، بالإضافة إلى المنظومات المحلية المعنية، على إعداد برامج جديدة للتدخل بالمدن العتيقة التي لم يشملها التدخل خلال العقد الأخير، ومن بينها المدينة العتيقة الجديدة (الحي البرتغالي) والمدينة العتيقة لأسفي.

كما أشار إلى الاستراتيجية الجديدة التي يتم تنزيلها من طرف الوزارة لمعالجة الدور الآيلة للسقوط، والتي تعتمد على تنزيل مضماني القانون رقم 94.12 المتعلق بالسكن الآيل للسقوط وعمليات التجديد الحضري وكذا مرسومه التطبيقي، وأعلن في هذا السياق، أنه يتم العمل حاليا من خلال الوكالة على تعميم عملية الجرد والخبرة التقنية اللازمة على ربوع المملكة، مع إعطاء الأولوية للمدن العتيقة، لافتا إلى أن الوزارة تقوم حاليا بتنسيق مع المنظومة المحلية بإعداد برنامجين للتدخل بشأن المباني الآيلة للسقوط، بكل من المدينة العتيقة لطنجة والمدينة العتيقة لأصيلة.

جلسة التشريع

الاثنين 04 شعبان 1446 هـ الموافق ل 03 فبراير 2025م

وافق مجلس المستشارين، برئاسة السيد المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول للرئيس، خلال جلسة تشريعية عقدها يوم الاثنين 04 شعبان 1446 موافق 03 فبراير، بالأغلبية، على مشروع

القانون التنظيمي رقم 97.15 يحدد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب، كما تم تعديله وإعادة ترتيب مواده، الذي حظي بموافقة 41 مستشارا ومعارضة 7 آخرين، دون امتناع أي مستشار عن التصويت، حيث شهدت في مستهلها، انسحاب فريق الاتحاد المغربي للشغل، تعبيراً عن رفضه للصيغة الحالية من مشروع القانون.

وتم خلال الجلسة تقديم تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بخصوص مجريات مناقشة مشروع القانون، بحيث أن عدد التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشارين غير المنتسبين بلغت 218 تعديلاً، بالإضافة إلى تعديلات الحكومة التي تقدمت بها أثناء اجتماع اللجنة المخصص للبحث في التعديلات والتصويت على مشروع القانون التنظيمي، ليبلغ بذلك مجموع هذه التعديلات 247 تعديلاً.

ووفقاً لمضامين التقرير، توزعت التعديلات على النحو التالي:

- 29 تعديلاً، للحكومة؛
- 13 تعديلاً، لفرق الأغلبية ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- 31 تعديلاً، للفريق الحركي؛
- 30 تعديلاً، لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- 24 تعديلاً، للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛
- 42 تعديلاً لفريق الاتحاد المغربي للشغل؛
- 33 تعديلاً، للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- و28 تعديلاً، للمستشارين خالد السطي ولبنى علوي.

وفي مداخلته التقديمية أكد السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، أن مشروع القانون التنظيمي للإضراب يعد في مستوى مغرب القرن 21، مبرزاً أنه يقدم ضمانات تحمي حقوق العاملات والعمال، وحرية العمل وحقوق المشغلين، وحقوق المجتمع من خلال عدم المس بأمن وسلامة المواطنين.

وشدد على أنه تمت مراعاة المقترحات الدستورية، ذات الصلة بضمان حق الإضراب وضمان حرية المبادرة والتنافسية والمقاولة، وحرية العمل، بالإضافة إلى الحريات النقابية ودور النقابات في الدفاع عن مصالح الشغيلة، مسجلاً أن مشروع القانون يضمن سير المرفق العام باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حقوق المجتمع.

وأوضح أنه فيما يخص حق الحد الأدنى للخدمة، تم الاستناد في تعريف هذا الحق على مدلول دقيق، وهو كل خدمة توقفت جزئياً أو كلياً تهدد حياة أو أمن أو صحة أو سلامة المواطنين والمواطنات، وأنه خارج هذا التعريف لا يطبق هذا الحق.

وأبرز السيد الوزير أيضاً، أنه إذا كان حق الإضراب، وفق مجموعة من التشريعات يقتصر على الشغيلة فقط، فإن تعريفه في هذا النص التنظيمي، ونزولاً عند رغبة الشركاء الاجتماعيين لا يقتصر على هذه الفئة، بل تم توسيعه إلى جميع فئات العمال، الموظفين في القطاع العام والأجراء

في القطاع الخاص والعمال غير الأجراء والعمال المستقلين وعددهم كبير حاليا ومستقبلا. وجرى التداول والتصويت خلال هذه الجلسة على مجموعة من التعديلات، ضمنها تعديلات جديدة لم تتم دراستها سابقا داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. وفي مداخلاتها بشأن هذا النص التنظيمي، أشادت فرق الأغلبية بمستوى النقاش العمومي الذي صاحبه، وبالمقاربة التي اعتمدتها الحكومة في إخراجها، باعتباره آخر حلقة في القوانين التنظيمية التي أطرها دستور 2011، مسجلة أن مشروع القانون سيعزز مناخ الثقة لدى المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، وسيضخ نفسا سياسيا جديدا في دينامية الاستثمارات الخارجية والداخلية. وأكدت الفرق البرلمانية أن مشروع قانون الإضراب يضمن التوازنات بين مصالح الشغيلة والمقاولة في إطار الاستقرار الاجتماعي، كما يصون منجزات الحركة الحقوقية والنقابية، مبرزة أن المصادقة عليه يعد لحظة مفصلية في تاريخ بلادنا اجتماعيا واقتصاديا، وخطوة إيجابية نحو تعزيز المسار الديمقراطي الذي تسير عليه، وقفزة نوعية اتجاه ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع الاتفاقيات والالتزامات الدولية، وتعزيز مكانتنا ضمن المنظمات المهنية والعمالية. بينما أثارت فرق المعارضة العديد من الإشكاليات الجوهرية التي تمس بجوهر الحق في الإضراب وممارسته الفعلية، ومن ضمنها التعريف المحدود الذي يقدمه المشروع لحق الإضراب، وانتقدت ما اعتبرته «تضييقا» على الحق الدستوري والكوني المتمثل في الإضراب، فيما ذهب بعضها إلى أن الحكومة غلبت منطق الأغلبية العددية في مناقشة مشروع قانون الإضراب.

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

الثلاثاء 05 شعبان 1446 هـ الموافق ل 04 فبراير 2025 م

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 04 فبراير 2025، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، جلسة عامة شهرية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، حول موضوع «المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب».

وتفاعلا مع أسئلة السادة ممثلو الفرق والمجموعات وغير المنتسبين، أعضاء:

- فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد مصطفى الميسوري)؛
- فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الكريم الهمس)؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد أحمد لخريف)؛
- الفريق الحركي (المستشار السيد نبيل اليزيدي)؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد محمد أبا حنيني)؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد سماعيل العالوي)؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد عموري)؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشار السيد نور الدين سليك)؛
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الحميد ابرشان)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (المستشار السيد خليهن الكرش)؛
- المستشار السيد خالد السطى.

أبرز السيد رئيس الحكومة خلال عرض قدمه، بلغة الأرقام، جهود حكومته لتعزيز تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية وجلب الاستثمارات الأجنبية، موضحا رهان حكومته على هذا المجهود لضمان التمويع الأمن للمملكة على الخريطة الاقتصادية العالمية مستقبلا، ومؤكدا تعزيز مكانة المغرب دوليا، موضحا أن الحكومة على وعي تام بأهمية تكريس الحكامة المالية وبآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وفق مقارنة تراعي تعزيز كفاءة التدبير الميزانياتي وإضفاء المزيد من الشفافية على منظومة المالية العمومية، وأن المسار التنموي الذي يقوده الملك محمد السادس، منذ بداية الألفية الثالثة، مكن المغرب من تحقيق إنجازات اقتصادية بارزة، عبر ثلاث دعائم أساسية، هي توطيد الخيار الاجتماعي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتعزيز الاندماج الدولي للمملكة.

علاقة بتحسّن المؤشرات الاقتصادية رغم الأزمات العالمية، أشار إلى أن المغرب تمكن من تحقيق معدل نمو بلغ 4.3% مع نهاية الفصل الثالث من سنة 2024، مقارنة بـ 3% خلال نفس الفترة من 2023، وذلك رغم التحديات المناخية العالمية، وإلى الأنشطة غير الفلاحية في تعزيز الناتج المحلي الخام بنسبة 5.4% خلال الفصل الثالث من 2024، مقابل 3.2% في 2023، أما القطاع الثانوي، فقد سجل تطورا بارزا، حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 7.6% خلال الفصل الثالث من 2024، مقارنة بـ 1.1% في 2023، بفضل انتعاش القطاعات الصناعية والمقاولات التصديرية وقطاع الأشغال العمومية.

وحول ازدهار قطاع السياحة وتعزيز الاستثمارات الأجنبية، أخبر السيد رئيس الحكومة، بأن القطاع شهد طفرة نوعية خلال سنة 2024، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين إلى المغرب إلى 17.4 مليون سائح، بزيادة 35% مقارنة بسنة 2019، وبلغت المداخيل السياحية 112 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 7.5% مقارنة بعام 2023، وسجل على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاع ملحوظ في التدفقات، حيث بلغت 43.2 مليار درهم بنهاية 2024، بزيادة 24.7% مقارنة بسنة 2023، وتدفقا قياسيا في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بلغ 117.7 مليار درهم، مقارنة بـ 115.3 مليار درهم في 2023.

وأكد فيما يخص الإصلاحات المالية وضبط عجز الميزانية، أن جهود الحكومة مكنت من تقليص عجز الميزانية إلى 3.9 % بنهاية 2024، مقارنة بـ 4.4 % في 2023 و 5.2 % في 2022، مع هدف الوصول إلى 3.5 % خلال سنة 2025، كما ارتفعت الموارد العادية للدولة إلى 372.6 مليار درهم، بزيادة 15.2 % مقارنة بـ 2023، بينما ارتفعت المداخل الضريبية بمقدار 37.6 مليار درهم.

أما بالنسبة للاستثمار العمومي، فتحدث عن تخصيص الحكومة 340 مليار درهم للمشاريع الاستثمارية خلال 2024، مع إعطاء دفعة قوية للتنمية الجهوية، مما سيمنح من تحسين العدالة المجالية وتحقيق تنمية متوازنة بين الجهات، وبما أسفرت اجتماعات اللجنة الوطنية للاستثمارات عن المصادقة على 275 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تفوق 393 مليار درهم، من بينها 9

مشاريع استراتيجية بقيمة 65 مليار درهم، ومن المتوقع أن توفر هذه الاستثمارات 195000 منصب شغل.

وفي إطار دعم التشغيل، وتحفيز سوق الشغل ومكافحة البطالة، أكد أن الحكومة خصصت 14 مليار درهم في قانون مالية 2025 لتفعيل خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، والتي تركز على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في تحفيز الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، وتحسين فعالية برامج التشغيل، والحفاظ على فرص العمل بالعالم القروي، وأخبر أيضا بما أسفرت الجهود الحكومية من انخفاض معدل البطالة إلى أقل من 13% خلال الفصل الأخير من 2024، بانخفاض 0.8 نقطة مقارنة بالفصل السابق، و0.5 نقطة مقارنة بالفصل الأخير من 2023، وهو أدنى معدل منذ ستة فصول، فضلا عن توسيع نطاق برامج إنعاش التشغيل لتشمل أكثر من 110000 مستفيد، وإلى بلوغ 170000 مستفيد جديد من التكوين المهني.

وأبرز أن الحكومة في سياق مباشرة الإصلاحات الضريبية والعدالة الاجتماعية، شرعت في تنفيذ إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحفيز الاستثمار، شمل إقرار نظام ضرائب أكثر عدالة، حيث تم تبسيط الضريبة على الشركات وتوسيع الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية، كما تم رفع الحد الأدنى للدخل السنوي المعفى من الضريبة من 30000 إلى 40000 درهم، مما منح الأجور الأقل من 6000 درهم شهريا الإعفاء الضريبي، وإعادة هيكلة الضرائب المفروضة على المقاولات، مع خفض الضريبة على الدخل بنسبة تصل إلى 50% لبعض الفئات، وخفض السعر الهامشي للضريبة من 38% إلى 37%، إضافة إلى تعزيز مراقبة القطاع غير المهيكل، مما أدى إلى تسجيل 125 مليار درهم من التصريحات الجديدة، مع تحقيق عائدات ضريبية إضافية تفوق 6 مليارات درهم.

وأضاف إلى أن الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية، نفذت خارطة طريق استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، تضمنت تنفيذ 46 مشروعا استراتيجيا، شملت هذه الإصلاحات تقليص 22 وثيقة إدارية مطلوبة من المستثمرين بنسبة 45%، وتبسيط إجراءات التراخيص الإدارية، إلى جانب إلى إطلاق بوابة رقمية للعقار الصناعي zonesindustrielles.ma لمكافحة المضاربة العقارية وتعزيز شفافية السوق، كما تم تعزيز الرقمنة في الطلبات العمومية عبر بوابة marchespublics.ma لضمان المنافسة العادلة والشفافية، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

وأشاد السيد رئيس الحكومة، معتبرا المغرب في موقع تنافسي عالمي، بالموشرات الإيجابية التي حققها عالميا، حيث تقدم إلى المرتبة 69 عالميا في مؤشر الصمود الاقتصادي لسنة 2024، كما حصل على المرتبة 48 في مؤشر صمود التجارة العالمي، وحصل على تصنيفات إيجابية من وكالات التصنيف الائتماني مثل ستاندرد آند بورز، فيتش، وموديز، مما يعكس استقرار الاقتصاد الوطني وثقة المؤسسات الدولية في مناعته، كما تحسن تصنيف المغرب في تقرير "Business Ready" للبنك الدولي، حيث سجل 62.41 نقطة، مما يعكس جودة مناخ الاستثمار في المملكة.

واختتم كلمته، من خلال رؤية مستقبلية لتعزيز التنمية، بالتأكيد على أن الحكومة ملتزمة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الكبرى لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما شدد على أهمية التعاون بين الأغلبية والمعارضة لدعم المسار التنموي، بعيدا عن المزايدات السياسية،

مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب حكمة وجدية لضمان مستقبل مشرق للمغرب.

قابلت فرق الأغلبية بالثمين والإشادة التراكم الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية والمالية للمغرب، واعتبرته حصيلة نجاعة عمل الحكومة على تنزيل أورش الدولة الاجتماعية، كالدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن، وكذا الإستراتيجيات القطاعية، كالجيل الأخضر وبكل ما ساهم في تحويل المنظومة الاقتصادية الوطنية نحو العصرية والتنافسية، مؤكدين على أن بلدنا نجح في حجز مكانة متميزة على المستوى الدولي، في جميع المجالات، إذ نجح في رئاسة مجلس حقوق الإنسان، موازاة مع اكتسابه ثقة صندوق النقد الدولي، ومنظمات دولية عديدة باتت تقصده لعقد مؤتمراتها.

وأكد بالمقابل ممثلو المعارضة على أن السياسات الحكومية لم تفلح في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، مشددين على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين أوضاع المواطنين، حيث طالب المتدخلون الحكومة، برفع الأجور وخلق فرص شغل جديدة ودعم الفئات الهشة وبإصلاح النظام الضريبي بما يحقق العدالة الجبائية ويخفف العبء الضريبي على الأجراء، معتبرين أن النظام الحالي يكرس الفوارق الاجتماعية ويثقل كاهل الطبقة المتوسطة.

وأوضح السيد رئيس الحكومة خلال رده على تعقيبات السادة المستشارين، أن الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط هي مجرد تحقيقات، متسائلا عن كيفية تبرير النزول من نسبة 20 إلى 13.3 في المائة بالنسبة للبطالة في ظرف شهرين، واعتبر أن المناصب المالية التي فقدتها الاقتصاد الوطني تعود جميعها للقطاع الفلاحي منذ سنة 2016، التي هي غير منتظمة في الأصل.

وشدد على أن هدف الحكومة هو توفير مناصب شغل جيدة ومستدامة للشباب المغربي، بتخصيصها 14 مليار درهم لخارطة العمل الجديدة الخاصة بالتشغيل، معبرا عن رفضه لما وصفه بأشكال الاتجار السياسي بمآسي وصعوبات الشباب، مشيرا إلى أن الديناميكية المرتبطة بالتشغيل بدأت في التحسن، وهو ما تعكسه الأرقام الإيجابية المحققة خصوصا في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، والانخفاض الملموس في معدل البطالة بنسبة 12.8 في المائة في الفصل الرابع من السنة الماضية، وهي أقل نسبة تسجل منذ سنة ونصف، وأن سنة 2025 ستكون سنة معالجة إشكالية البطالة.

وعبر كذلك عن تقديره للمركزيات النقابية واحترامه لها، مبرزا أن علاقة حكومته معها أكبر من مشروع قانون الإضراب، بالنظر للعمل المشترك والإنجازات الكبيرة التي تنتظر الطرفين في عدد من القضايا، وأخبر بأن بلادنا تنتظر هذه اللحظة منذ أزيد من 60 سنة، أي منذ صدور أول دستور يضمن الحق في الإضراب، وأن المصادقة على المشروع إنجاز كبير في حد ذاته، يحسب ضمن لائحة الإنجازات الطويلة لهذه الحكومة، وفي لحظة تاريخية في مسار البلاد.

أيضا أطلع عن تمكين الحكومة الموظفين والأجراء من زيادة في الأجور بداية من يناير 2025، بعد تخفيض الضريبة على الدخل، وذلك بكلفة 6 مليارات درهم، تروم دعم القدرة الشرائية للمغاربة، واستطاعت بالموازاة مع ذلك الإبقاء على عجز الميزانية في مستوى 3,5 في المائة ودون خصوصية، مضيفا أنها تواصل مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل، بهدف دعم الموظفين والأجراء، لاسيما دخل الطبقة المتوسطة لتخفيف العبء الجبائي عنهم.

وأضاف أنه من أجل تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والملمزمين، فتحت باب التسوية الطوعية من أجل ضمان اندماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المهيكل والرفع من شفافية الدخول، مذكرا

بأن حصيلة هذه العملية مكنت من التصريح بأكثر من 125 مليار درهم، ستعزز خزينة الدولة بما يفوق 6 مليارات درهم.

جلسة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2023-2024

الاثنين 11 شعبان 1446 هـ الموافق ل 10 فبراير 2025م

عقد مجلس المستشارين يوم الإثنين 11 شعبان 1446 الموافق 10 فبراير 2025، جلسة عامة خصصت لمناقشة العرض الذي تقدمت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في 15 يناير 2025، حول أعمال المجلس برسم 2023-2024.

وشهدت الجلسة نقاشا مستفيضا حول مضامين عرض السيدة الرئيس الأول، الذي سلط الضوء على أداء المؤسسات العمومية وحكامة المالية العامة خلال الفترة المذكورة، متيحة الفرصة للتفاعل مع المعطيات الواردة في العرض، وطرح تساؤلات السادة المستشارين بشأن مختلف الجوانب التي تطرق إليها.

اعتبر السيد المستشار المصطفى الدحماني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار، في هذا الصدد، أن التكامل بين القيم والأخلاق والتربية والقانون في تدبير الشأن العام، رهان أساسي لكسب شرعية الفعل العمومي وزيادة منسوب الثقة في المؤسسات المنتخبة والمديرة للشأن العام، وكذلك ضمانة لفعالية ونجاعة تحقيق أهداف السياسات العمومية، مبرزا أنه يتعين على جميع السلطات العمومية الاجتهاد في تنفيذ الأدوار التي أناطها الدستور بالمجلس الأعلى للحسابات، بخصوص المراقبة الحسابية للمالية العمومية، وعلى أنه يجب إلزام مدبري الشأن العام في مختلف المستويات، بضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية العامة.

وتقييما لتجربة التدبير الترابي، استنتج بأنه على الرغم من هذا التطور الإيجابي لمستوى الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية لم ترق مساهمة الجهات والجماعات الترابية في الجهود التتموي بعد إلى المستوى الذي سطرته القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، لتظل الممارسة الفعلية للاختصاصات الذاتية محدودة حسب ما وقف على ذلك المجلس الأعلى للحسابات، ودعا إلى التعاون بين الحكومة عبر وزارة المالية والجماعات الترابية من أجل مساعدتها على التدبير التقني لعملية التحصيل، مع العمل على مواصلة إصلاح الإطار القانوني للجبايات المحلية، وفق الإجراءات والأهداف التي سطرها القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وخلص إلى اعتبار المهام التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات، بما تتضمنه من تشخيص موضوعي وواقعي لتقدم العديد من الأوراش التي تعكف بلادنا على تنزيلها، مساهمة تستحق التثمين وتستلزم العمل الدؤوب من الجميع لتجاوز النقائص التي رصدتها وإعمال التوصيات التي سطرته.

وجدد السيد المستشار الخمار المرابط، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، الإشادة بالجهودات

الجبارة التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات وسعيه الدائم إلى تطوير أداء التدبير العمومي الوطني، وإسهامه البناء في تخليق الحياة العامة، بما ينعكس إيجابا على تحسين الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والمواطنات، وحول مضمون الملاحظات الواردة في نص التقرير، أشار إلى أن التقرير سجل صراحة التقدم الملحوظ الذي عرفته بلادنا خلال 2023 و2024، في مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، وعلى مستوى الأوراش الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى. رغم السياق الدولي الصعب والمعقد وتوالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي.

وتطرق السيد المستشار إلى ثلاثة محاور أساسية، أولها إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وتقييم استراتيجية الطاقة الوطنية 2009-2030، ثمنا ترحيب التقرير بالمنجزات التي تحققت في هذا المجال، وعرج إلى الحديث عن الجبهة المتقدمة كخيار ديمقراطي وتنموي لا رجعة فيه، منوها بالخطوات القانونية والمؤسسية والمالية التي قطعتها بلادنا لتتزيل هذا الورش، وعمل الحكومة على تسريعه عبر تنزيل عدد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية في مجال اللاتمرکز الإداري واللامركزية، وكذلك تخصيص آليات وموارد جديدة لدعم قدرات الجهات على مستوى تدبير شؤونها.

ومن جانبه، اعتبر المستشار السيد عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات فرصة ثمينة لإعادة ترتيب وتقييم الأولويات، وتعزيز التقائية سياسة الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتوجيه الجهود العمومي بطريقة فعالة، نحو أولويات تطوير نظام الاستهداف، وتنويع مصادر التمويل، والنهوض بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية، وغيرها، وأكد على الأهمية المتجددة لهذه المحطة الدستورية وأبعادها المتعددة، أبرزها البعد الدستوري، والبعد السياسي، ثم البعد الاستشاري.

وأبرز أن من ضمن ما وقف عليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره، تقييم مجموعة من البرامج والمشاريع العمومية، عبر رصد الملامح الكبرى لتنزيلها، وإبداء ملاحظاته حولها ومقترحاته لتجاوز اختلالاتها، مؤكدا على ضرورة استحضارها، بالنظر لقيمتها الحيوية في إسناد الجهود العمومي للتنمية المستدامة، مبرزا، في ما يخص تدبير زمن الإصلاح، كل تأخير أو تباطؤ في إنجاز له كلفة على الجهود التنموي وعامل محبط لموثوقية المواطن في خطاب وفعل الإصلاح، مؤكدا كذلك على ضرورة مضاعفة الاهتمام بمجموعة من المجالات غير ذات الأولوية، بالرغم من تداعياتها الصعبة اجتماعيا وتنمويًا، مثل التغيير المناخي، محو الأمية، التعليم الأولي، الصحة العقلية وغيرها.

ودعا الفريق الحركي، من خلال عضو الفريق السيد المستشار يحفظه بنمبارك، الحكومة إلى تقييم ومراجعة مقاربة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال مراجعة أسس ومعايير تحديد المؤشر الاجتماعي، مجاليا واجتماعيا، سواء بالنسبة للاشتراك المجاني في «أمو تضامن» أو الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، وأثار التدخل ضعف ومحدودية الانخراط في أنظمة التأمين، معتبرا أن ورش الحماية الاجتماعية يواجه تحديات كبيرة تهم التعميم والتمويل والاستدامة، ما يستلزم تنويع مصادر التمويل المستدامة لكل مكونات الحماية الاجتماعية، خصوصا في ظل

عجز ميزانية الدولة وارتفاع التكاليف المالية لهذا الورش ومحدودية اللجوء لاستعمال الهوامش المالية في تمويل الحماية الاجتماعية.

ومن جهة ثانية، نبه الفريق إلى ضرورة التعجيل برفع القطاعات الحكومية المعنية يدها على الاختصاصات الذاتية للجهات والجماعات الترابية، والمبادرة إلى تفعيل اختصاصات الجهات المنقولة والمشاركة، مع التأكيد على راهنية وإلحاحية تعزيز آليات التمويل الذاتي للجهات كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الجهوية، مستحضرا في هذا الصدد أهمية الميثاق الوطني للتركيز الإداري في تنزيل هذا الورش، في ظل بطء وتيرة معدل تنفيذه، الذي لم يتجاوز بحسبهم 36 % إلى غاية نهاية سنة 2024، وطالبوا بإشراك الغرف المهنية في بلورة البرامج التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، والرفع من ميزانياتها وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، من خلال المبادرة إلى تشريع قانون - إطار ينظم عملها، ويجعلها في مستوى الجماعات الترابية بدل مواصلة تأطيرها بأنظمة أساسية متجاوزة ومتقدمة.

ونوهت السيدة المستشارة فتيحة خورتال، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بحرص المجلس الأعلى للحسابات، على متابعة تنزيل الأوراش الكبرى والإصلاحات الهيكلية، وعلى متابعة سير تنفيذ الأوراش الملكية، إذ ثمنت مضامين التقرير ذات الصلة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وحجم الحصيلة التي تم تحقيقها، سواء على مستوى التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بمختلف أنظمتها، أو على مستوى الدعم الاجتماعي المباشر، حيث أكدت على أهمية الجهود الحكومية المبذولة، مشيرة إلى أن خفض العتبة ساهم في إقصاء العديد من الفئات التي تستحق الدعم، ودعت الحكومة إلى مزيد من التواصل حول النقاش المتعلق بالاستدامة المالية.

كما توقفت عند الصعوبات المرتبطة بتحديد وضبط الفئات المؤهلة للاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، خصوصا مع تنامي القطاع غير المهيكل واعتماد النظام التصريحي لتقدير مستوى الدخل، فضلا عن عدم الاعتراف بحوادث الشغل والأمراض المهنية، بوصفها مخاطر تدخل في نطاق الضمان الاجتماعي.

كما أشارت إلى وجود العديد من الأجراء غير المشمولين بأي نظام من أنظمة التقاعد، وهو ما سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أشار إليه في تقريره حول الحماية الاجتماعية لسنة 2018، ودعت في ظل هذا الوضع، إلى الانخراط الجماعي من أجل الرفع من الإدماج الاجتماعي للمساهمة في التنمية وفي تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية شاملة وعادلة، خاصة في القطاع الخاص.

ومن جهته، أشاد السيد المستشار السالك الموساوي، عضو الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، بدور المجلس الأعلى للحسابات في تقييم السياسات المالية للدولة وضمان عقلنة النفقات العمومية، خاصة في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالاستدامة المالية والتحكم في نسبة العجز والديون.

وأكد على ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات 2023-2024 في ما يرتبط

بأهمية تعزيز الجهوية المتقدمة، بإرساء آليات جديدة لتعبئة الموارد المادية على المستوى الجهوي وتحسين الحكامة المحلية وضمان استغلال أمثل للإمكانات المتاحة من خلال الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والخاص، وما كشف عنه من استمرار للإشكاليات التي تواجه الاستثمار الأجنبي والوطني في بلادنا، وتحد من جاذبيته بالشكل الذي يحقق إقلاعا اقتصاديا حقيقيا.

كما دعا في هذا السياق إلى ضرورة تسريع وتنزيل الإطار الاستثماري، بتحقيق تحول يرتبط بعدة استراتيجيات كبرى للدولة، كالمبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبتعزيز دور الجهات في الاستقطاب وتدبير الاستثمار بما يتماشى مع مبدأ الجهوية المتقدمة، وتفعيل آليات التمويل الحديثة لتقليل الضغط على الميزانية العامة للدولة، ثم برمجة الإجراءات الإدارية للقضاء على البيروقراطية وتحسين سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وعلاقة بأداء القطاعات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة، طالب الحكومة بإصلاح شمولي لمناهج التعليم وضمان ملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل، وبتعزيز ميزانية البحث العلمي وربط الجماعات بالقطاع الصناعي، ثم تطوير البنية التحتية الصحية وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين ظروف عمل الأطباء والأطمر الصحية لضمان استقرارهم المهني، وأيضا إلى اعتماد سياسات مالية أكثر استدامة تراعي التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها، وتعزز مناعتها ضد التقلبات الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الجبائي.

وفي كلمة السيد المستشار محمد رضى الحميني، باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، أشاد بمجهودات المجلس الأعلى للحسابات وبالجودة العالية للتقارير الصادرة عن هذه المؤسسة، في سبيل ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز دولة الحق والقانون، ونوه بمبادرات تحفيز الاستثمار الساعية لإرساء آليات مبتكرة لضخ السيولة وتعزيز الاستثمارات المنتجة، على رأسها ميثاق الاستثمار الجديد وصندوق محمد السادس للاستثمار، ودعا إلى الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة لدعم الاستثمار الخاص، إلى جانب الإصلاح الذي عرفته المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والاهتمام بالمقاومات الصغرى والمتوسطة، عبر تعميم آلية الدعم لتشمل المشاريع التي تقل استثماراتها عن 50 مليون درهم، واقترح في إطار تعزيز منظومة الاستثمار، تنزيل الميثاق الخاص بالمقاومات الصغرى والمتوسطة.

وطرح كذلك رزمة من المقترحات تهم إصلاح وتطوير بيئة الأعمال، إلى جانب التوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والمتصلة بتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية، الطاقات المتجددة، الصناعات الاستخراجية، السياحة، وترحيل الخدمات، وأيضا بمواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوجيه جزء من الاستثمارات العمومية نحو المشاريع الخاصة، وتشجيع الإنتاج المحلي كبديل للواردات لدعم الصناعة الوطنية وتقليل العجز التجاري، ثم بمواصلة الإصلاح الضريبي، وإعادة النظر في منظومة التكوين المهني، والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية لعوامل الإنتاج من خلال تسهيل الولوج إلى العقار الاستثماري بأسعار تنافسية وبمناذج مبتكرة، واستكمال تنزيل مضامين الحوار الاجتماعي الخاصة بمراجعة مدونة الشغل وأنظمة التقاعد.

كما طالب الحكومة بتعبئة كافة الجهود وحث جميع الإدارات العمومية على الانخراط الفعال

في ورش الرقمنة، وتنسيق الجهود من أجل العمل على تبني إجراءات فعالة لتسريعه، إيماناً بأن تحقيق التحول الرقمي سيساهم في تحسين مناخ الأعمال وترسيخ معالم إدارة شفافة وفعالة، مما سيمكن من أداء دورها في خلق فرص الشغل وتعزيز الاقتصاد الوطني.

توقفت المستشارة السيدة مينة حمداني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، عند تحقيق أهداف إصلاح منظومة الاستثمار المسطرة للفترة 2022-2026، المتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وإحداث نصف مليون منصب شغل، موضحة أنه رغم التحسن النسبي المسجل في مناخ الأعمال، فإن أوضاع الأجيرات والأجراء بالقطاع الخاص وبالقطاع غير المهيكل، تعاني من الهشاشة، في ظل حرمان جزء كبير منهم من أدنى حماية اجتماعية، حيث لا زال 6 ملايين أجير، بحسب تصريحات رسمية، لا يُصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ودعت إلى تفعيل آليات المراقبة الصارمة لاحترام التشريعات الشغلية، وتسريع إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية، ووضع حد للتشغيل الناقص للعمال خارج نطاق الاستثناءات المحددة قانوناً، مع الرفع من قيمة التعويضات العائلية وتوحيدها لجميع أطفال العائلة مع تعميم التعويض عن فقدان الشغل، وتبسيط شروط الاستفادة منه وضمان استدامته حتى حصول الأجير على عمل بديل وتنفيذ الالتزام الحكومي القاضي بخفض شرط استحقاق معاش التقاعد في القطاع الخاص إلى 1320 يوماً بدل 3240، دون المساس بالحد الأدنى للمعاش.

وبخصوص إصلاح الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، شددت على ضرورة مراجعة منظومة الأجور بهذه المؤسسات لجعلها أكثر إنصافاً وضماناً للعدالة الأجرية، ووضع استراتيجية واضحة لترقية وتحفيز الموظفين، مع تعزيز الاستقرار الوظيفي عبر القطع مع نظام التوظيف بالتعاقد وفتح حوارات اجتماعية جادة في مختلف القطاعات.

واعتبر السيد المستشار عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات مناسبة لتعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، لتضمنه مجموعة من المعطيات الدقيقة والمؤشرات المالية، التي سجلت تطوراً بالمقارنة مع السنوات السابقة، بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الوطني من 1.5 % سنة 2022 إلى 3.4 % سنة 2023، وترقب ارتفاعها وفق تقديرات بنك المغرب، إلى 4.4 % في متم سنة 2025.

وتوقف كلمته عند عدد من أورش الإصلاحات الكبرى، التي تدخل في صلب اهتمام المواطن المغربي، من قبيل قطاع الماء، وتحديات الجهوية المتقدمة، وأهمية استكمال الإطار القانوني للتركيز، وتحديات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة الاستثمار، إضافة إلى قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلاً عن إشكاليات التنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية.

من جانبه، شدد السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على ضرورة تحول توصيات المجلس الأعلى للحسابات إلى التزامات قانونية وإدارية صارمة، وأكد أن المطلوب اليوم ليس فقط نشر التقارير، بل تفعيل آليات مراقبة حقيقية وربط التوصيات

بمسؤوليات واضحة، وأن استمرار نفس الاختلالات، وعدم التجاوب الحكومي مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وغياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الحقيقية، كلها عوامل تعرقل مسار التنمية في بلادنا.

وبحسبه، فإن التقرير كشف عن أوجه للقصور في ورش الحماية الاجتماعية، وعن وجود مجموعة من التحديات المرتبطة بتحقيق أهداف هذا الورش، من بينها حرمان فئات واسعة، خاصة في المناطق النائية، من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، رغم الميزانيات المرسودة لهذا القطاع، ما يبين وجود فجوة بين الخطط المعلنة والواقع الفعلي، وي طرح أسئلة مرتبطة بالتسيير والتوزيع العادل للموارد، بحيث لا يظهر أثر ملموس لرصد موارد مالية مهمة مخصصة للحماية الاجتماعية على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأضاف أن التقرير يشير إلى وجود اختلالات مرتبطة بتقنين التعليم العالي الخاص مقارنة بالتعليم العمومي، حيث يتم التركيز على الجوانب المالية أكثر من الأكاديمية، لافتا إلى نقص فعالية الأجهزة الرقابية في التأكد من احترام المعايير الأكاديمية، مما ينعكس سلبا على جودة التعليم والشهادات، مسجلا أن التقرير يبرز التفاوت بين التعليمين العمومي والخاص في الموارد والتأطير الأكاديمي، مما يخلق فجوة في الفرص التعليمية بين الفئات الاجتماعية.

وفي آخر تدخل للسادة أعضاء المجلس، أكدت السيدة المستشارة لبنى علوي، أن المدخل الأساسي لتجاوز الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات يتجلى بشكل أساسي في تجاوز التأخر الكبير في تنفيذ ميثاق اللاتمرکز الإداري وتقوية دور الجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهة، في صنع السياسات العمومية، مع احترام الاختصاصات المخولة لها دستوريا، ثم في وجود نخب حقيقية تمتلك الكفاءة والنزاهة وتتحدى بالجدية اللازمة، مع فتح ورش مراجعة القوانين الانتخابية، بما يمكن من إفراز تمثيلية حقيقية وربط القرار العمومي بصناديق الاقتراع، وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ودعت كذلك إلى متابعة تنفيذ الإصلاحات الكبرى، كالإصلاح الجبائي وميثاق الاستثمار والتحول الرقمي والاقتصاد الأخضر.

وبمناسبة تفاعل السادة أعضاء الحكومة مع مضامين عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومناقشة السادة المستشارين، أكد السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أن حصيلة الإجراءات المنجزة في ما يخص الصحة والحماية الاجتماعية منذ بداية هذه الولاية الحكومية تعكس جدية المسار الإصلاحية، الذي توج بكسب رهان توسيع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، وتأهيل المستشفيات الجهوية والإقليمية، بالموازاة مع التقدم في بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، وكذا بناء وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

ووعده بمضاعفة الجهود لاستكمال مختلف المشاريع في هذا السياق، لاسيما في ظل إطلاق العمل بمؤسسات الحكامة كالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وأجراة الهيئة العليا للصحة باعتبارها شخص اعتباري يتمتع باختصاصات تقريرية في مجال التأطير التقني لمنظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفي حديثه عن سياسة الوزارة فيما يخص الصحة العقلية.

وأوضح أن المغرب أصبح يتوفر على 11 مستشفى للأمراض النفسية، تضم 1358 سريرا و32 مصلحة للطب العقلي تضم 989 سرير، إضافة إلى 03 مصالح استشفائية لطب الإدمان تضم 46 سريرا، وكذلك 26 مركزا لمعالجة الإدمان، و32 مركزا مرجعيا للصحة المدرسية، و39 مركز للصحة الجامعية، وأشار أيضا إلى إدماج العيادات النفسية في 83 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، وإلى أن العرض الصحي يضم مؤسسات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وفرقا متخصصة تضم 655 طبيبا نفسيا في القطاعين العام والخاص و 1700 ممرضا في الصحة النفسية، مؤكدا بأن هذا العرض مكن سنة 2023 من التكفل بـ 250624 مريضا وتقديم خدمات الصحة النفسية، من خلال مقارنة طبية نفسية واجتماعية.

ولتدراك الخصائص في الموارد البشرية، أوضح أن وزارته قامت خلال سنتي 2023-2024 بتخصيص 108 منصبا جديدا، موزعة بين أطباء وأطر مختصة بالصحة العقلية، ليصبح العدد الإجمالي للموارد البشرية المتخصصة في الأمراض النفسية 1081 إطارا، بينهم 381 طبيبا مختصا في الأمراض العقلية، و1700 ممرضا متخصصا.

ومن جهته، أكد السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، أن وزارته تفاعلت في حينه مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، التي تم أخذها بعين الاعتبار ضمن الصيغة النهائية لتقرير المجلس برسم 2023-2024، مبرزا أن الإصلاحات الأخيرة حدثت بشكل كبير من التهرب الضريبي، وأن الأثر الأبرز للإصلاحات الجبائية التي تم إقرارها في قوانين المالية الأخيرة، يكمن في قدرتها على الحد من التهرب الضريبي عبر تحويله إلى إيرادات تلقائية، مما أسهم، وفقه، في تحسن هذه الإيرادات وساعد على استقرارها على المدى الطويل.

وأبرز أن معالجة النفقات الضريبية تعد من أهم الآليات التي اعتمدتها الحكومة للتخفيف من العبء الضريبي على مجموعة من الفئات والأنشطة الاقتصادية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في مختلف المجالات، لافتا إلى أن الترشيح كما جاء به القانون-الإطار وفي إطار الإصلاح الذي عرفته الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، أدى إلى حذف 38 تدبيرا بكلفة إجمالية بلغت 8.2 مليار درهم، خاصة النفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على الشركات، وتراجع النفقات الضريبية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة بنسبة 28 في المائة.

من جهة أخرى، كشف أن إجمالي مداخل الضريبة على الشركات بلغ 76.8 مليار درهم إلى متم دجنبر 2024، وهو ما يمثل زيادة بـ 14.3 في المائة (9.604+ مليون درهم) عن سنة 2023، مشيرا إلى أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لسنة 2024 تم وفق نفس المنهجية التدريجية على مدى ثلاث سنوات، من 2024 إلى 2026، لمطابقة أسعار الضريبة مع السعريين العاديين المحددين في أفق 2026، وهما 10 و20 في المائة، لتحقيق حيادية الضريبة على المقاولات، بالإضافة إلى تعميم الإعفاء منها بالنسبة للمنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع لدعم القدرة الشرائية للمواطنين ولو بشكل نسبي.

ولفت السيد الوزير إلى توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين وترشيد بعض الامتيازات الضريبية لتحقيق العدالة الجبائية، مضيفا أنه إلى متم دجنبر 2024، سجلت الإيرادات المتعلقة بالضريبة على القيمة

المضافة 61.6 مليار درهم بزيادة بلغت 20.8 في المائة (10.6+ مليار درهم سنة 2023).

وأشار إلى أن نظام الاقتطاع من المنبع المطبق في الضريبة على القيمة المضافة، الذي دخل حيز التنفيذ منذ يوليو 2024، ساهم في تحصيل مبلغ قدره 1.7 مليار درهم في أقل من 5 أشهر، مؤكداً أن التدبير المرتبط بنظام الضريبة على الدخل في عقود تأمين التقاعد، الذي تم إحداثه بموجب قانون المالية 2023، أسهم في زيادة الضريبة على الأجور بنسبة 9.2 في المائة خلال نفس السنة، وهو ما ترجم ضعف نسبة النمو السنوي المتوسط الذي لا يتجاوز 4.8 في المائة بالنسبة لهذه الضريبة.

وأبرز أيضاً أن وزارة الداخلية عملت بتسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية على إعداد إصلاح لقانون الجبايات المحلية، وأنه يتم إشراك جميع الفاعلين في إعداد الصيغة النهائية لهذا الإصلاح، مبيناً أنه قد تم ترشيد وتوضيح وعاء وأسعار جبايات الجماعات الترابية وتبسيطها، من أجل ضمان حصولها على موارد بشكل دائم، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وأفاد أن وزارة الداخلية ساهمت، كمرحلة أولى لهذا الإصلاح، في إخراج القانون رقم 07.20 الذي يغير ويتم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، متضمناً عدة تدابير، من قبيل إعادة توزيع مهام تدبير بعض الرسوم المستحقة لفائدة هذه الجماعات بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.

وبخصوص التوصية المتعلقة بالتسريع في تنزيل إصلاح الرسوم شبه الضريبية، لفت إلى أنه منذ القانون-الإطار، تولي وزارته اهتماماً للتنزيل الأمثل لهذا الورش، مؤكداً أنه بعد إنجاز الدراسة المعمقة والشاملة من طرف المفتشية العامة للمالية لكل الرسوم شبه الضريبية المحدثة، تمت مباشرة الإصلاح الفعلي ابتداءً من سنة 2022 عبر حذف مجموعة من الرسوم شبه الضريبية.

ونياًبة عن السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، أشار السيد الوزير المكلف بالميزانية، إلى التحولات المهمة في حكمة الطاقة تفعيلاً للتعليمات الملكية السامية، من أجل إصلاح عميق للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وتوسيع اختصاصاتها لتشمل كل مكونات قطاع الطاقة، بما في ذلك مجالات الإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع.

وأبرز أن الوزارة تباشر تنزيل الأوراش الاستراتيجية، خلال شهر أبريل سنة 2024، في إطار دراسة أوجه وسبل تجسيد الفصل المحاسباتي بين أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تعزيزاً للشفافية ومقروئية هذه الميزانيات، إلى جانب تسريع برنامج الطاقات المتجددة، حيث تم الترخيص لعدة مشاريع جديدة ساهمت في انتقال القدرة الكهربائية الإنتاجية إلى حوالي 45.3 %، وللقطاع الخاص بإنجاز أكثر من 56 مشروعاً، باستثمار حوالي 25.3 مليار درهم، وأشار أيضاً إلى مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من أربع مرات، من خلال برمجة إنجاز قدرة إضافية تناهز 9614 ميغاواط خلال فترة 2023-2027، بغلاف مالي يناهز 88 مليار درهم، حيث تمت مضاعفة الاستثمارات المخصصة للشبكة بخمسة أضعاف، باستثمار حوالي 30 مليار درهم، في الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ما بين 2024 و2030، بالإضافة إلى الاستثمار المتعلق بخط الربط الكهربائي.

واستعرض بالمناسبة نصوصا تشريعية مهمة تم إخراجها للرفع من جاذبية الاستثمار الخاص وتشجيع لا مركزية للإنتاج، من قبيل القانون المتعلق بالطاقات المتجددة، والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، والمرسوم المتعلق بتحديد شروط منح شهادة الأصل للطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، فضلا عن المرسوم المتعلق بالعداد الذكي، إضافة إلى القرار المشترك للفتح الفعلي لجهد المتوسط لمشاريع الطاقات المتجددة.

كما توقف السيد الوزير، عند مجهودات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، المرتبطة بتطوير النجاعة والتحول الطاقوي وخلق فرص الشغل، وبخفض الفاتورة الطاقوية للمواطنين، وأيضا بالتصور الذي أعدته لتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال ببلادنا، وإعداد خارطة طريق تتضمن المراحل الكبرى لبرنامج إنشاء البنيات التحتية المندمجة.

ومن جهة أخرى، أكد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، أن الوزارة تفاعلت بإيجاب مع مهمات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بالتعليم العالي الخاص، واتخذت كافة التدابير والإجراءات المتعلقة بملاحظات المجلس، وتعمل حاليا على مراجعة القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي، والتي ستأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي الخاص خلال السنوات الأخيرة، والهيكل الجديدة لهذا القطاع، وكذا متطلباته لتحقيق عناصر الجودة، من خلال مراجعة المراسيم والقرارات الخاصة بالترخيص والاعتراف بجامعة أو مؤسسة خاصة وباعتماد مسالك التكوين.

وأضاف أنه سيتم مراجعة نظام الترخيص والاعتراف، عبر وضع معايير جديدة وأكثر دقة، تخص مقرات المؤسسات وجودة التكوين وكفاءة الأطر البيداغوجية وتحسين نسبة التأطير البيداغوجي الخاصة بالأساتذة القارين، وكذا وضع معايير تخص البحث العلمي وحكمة المؤسسات، إلى جانب تحديد معايير خاصة تتعلق بالمؤسسات التي تنظم تكوينات مرتبطة بمهن الطب وطب الأسنان والصيدلة وما إلى ذلك، بينما سيتم التركيز على تحقيق الانسجام مع المؤسسات العمومية، المتعلقة باعتماد مسالك التكوين بالجامعات والمؤسسات الخاصة، في ما يخص الضوابط البيداغوجية الوطنية ومدة اعتماد المسالك، مع الحفاظ على خصوصيات مؤسسات التعليم العالي الخاص.

أما في ما يخص صياغة وبلورة رؤية واضحة واستراتيجية لتطوير قطاع التعليم العالي، وتنفيذا لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، فقد شدد على أن الوزارة تعمل حاليا بالتشاور مع ممثلي القطاع على بلورة استراتيجية تكميلية خاصة بقطاع التعليم الخاص، تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي.

ومن جهته، أبرز السيد كاتب الدولة لدى وزارة الصناعة والتجارة المكلف بالتجارة الخارجية، تفاعلا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، أن غرف التجارة والصناعة والخدمات تعمل على التنسيق مع المؤسسات المعنية لجمع المعطيات الضرورية حول الخريطة الاقتصادية لمجالاتها الترابية، إذ تعتبر المخططات الاستراتيجية للغرف مكمل لمخططات التنمية، مضيفا أنه قد تمت مراجعة تموقع هذه الغرف في محيطها الترابي، وأنه قد تم في هذا الإطار التوقيع على اتفاقيات إطار بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات تحت الرئاسة الفعلية لصاحب

الجلالة في 2 أبريل 2014.

وذكر بمجموعة من التدابير التي قامت الحكومة باتخاذها لتحسين الإطار القانوني والتشريعي للغرف، وبعده من المبادرات المرتبطة بإشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات في المشاريع والأوراش الكبرى، لتعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، واستقلاليتها ماليا وتنظيميا، مما سيمكنها من إدارة مشاريع كبرى وفق المؤهلات الاقتصادية لكل جهة، مثل المناطق الحرة والموانئ والمطارات.

وفي الختام، سجل السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات شكل مناسبة للوقوف عند مختلف جوانب تنزيل إصلاح متكامل للنهوض بالاستثمار الخاص المنتج، وذلك في ضوء التوجيهات الملكية السامية وتوصيات النموذج التنموي الجديد، من خلال إبراز التقدم الملموس الذي تم تسجيله على عدة أصعدة وتقديم توصيات جوهريّة وبناءة.

وأكد على أهمية تحديد آليات جمع وتبادل المعطيات، من أجل تضمينها في إطارا تعاقدية سيشكل إطار للعمل المشترك بين كل المؤسسات، مشيرا إلى أنه تم اعتماد المرسوم المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وتنزيل القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة، فضلا عن تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والقانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية للاستثمار.

واستعرض ما قامت به الوزارة من أجل بلورة استراتيجية وطنية للاستثمار الخاص، تركز على مبادئ أساسية تتمثل في استثمار الدراسات والمعطيات المتاحة على المستوى الوطني والجهوي بما فيها المخططات التنموية الجهوية والاستراتيجيات القطاعية، بالتنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين المحليين من خلال القطاعات الوزارية والهيئات العمومية الجهوية والمراكز الجهوية للاستثمار والمجالس الجهوية، وأيضا القطاع الخاص، ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب، إضافة إلى إحداث المرصد الوطني للاستثمار من أجل تتبع تنزيل هذه الاستراتيجية.

وأضاف في ذات السياق أنه تم تفعيل نظامين من أصل أربعة أنظمة للدعم، متعلقة بنظام الدعم الرئيسي ونظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية، مذكرا بمصادقة اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال دوراتها السبع على 179 مشروعا استثماريا سيستفيد من نظام الدعم الأساسي، بقيمة إجمالية تفوق 326 مليار درهم، ستمكن من إحداث أكثر من 150000 منصب شغل، تهم 45 عمالة وإقليم في مختلف جهات المملكة.

كما توقف عند مساهمة الوزارة في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين، من القطاع العام والخاص والقطاع البنكي وأيضا الفاعلين المحليين، من أجل تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، بإطلاق 83 % من المبادرات والمشاريع المتضمنة في هذه الخارطة بنسبة إنجاز بلغت 41 %، إلى جانب الاعتماد على تجربة المستثمر الحقيقية، بشراكة مع كل المتدخلين في منظومة الاستثمار، لمواكبة ومساعدة كل المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة على إنجاز مشاريعها

الاستثمارية.

جلسة الأسئلة الشفوية

الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م

الجلسة الأولى

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م، برئاسة السيد المستشار يحفظه بنمبارك، النائب الخامس للرئيس، آخر جلسة عامة مخصصة للأسئلة الأسبوعية الشفهية من دورة أكتوبر 2024.

شهدت أشغال الجلسة مناقشة مواضيع تتدرج ضمن مجالات اختصاص قطاع التجارة والصناعة، وقطاع الميزانية، وقطاع الصيد البحري.

المحور الأول: قطاع الصناعة والتجارة

1 - في مستهل أشغال الجلسة، عرض السيد المستشار عبد القادر الكيحل، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، سؤاله بخصوص، برنامج الابتكار الصناعي كمدخل أساسي للتطوير والتنمية، من زوايا أشمل وأوسع تقيس جميع الوسائط، كالثقافة والإعلام، مؤكدا على أهمية مصاحبة وتتبع البرنامج، خاصة الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، لدعم الابتكار.

وفي هذا السياق، أكد السيد وزير الصناعة والتجارة، مجيبا، أن المغرب يطمح للانتقال من مفهوم «صنع في المغرب» إلى «ابتكر في المغرب»، في خطوة تعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز القيمة المضافة للصناعة الوطنية، بما يتطلب هذا التحول العميق من مواكبة حقيقية للمقاولات الوطنية، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ولتحقيق ذلك، أخبر بتوقيع اتفاقية هامة بين وزارة الصناعة والتجارة، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، اعتبرها خطوة مهمة تتضمن ثلاثة محاور أساسية لدعم المشاريع الصناعية الابتكارية، إذ يبدأ الشطر الأول بتمويل الدراسات، حيث يمكن للمشاريع الاستفادة من دعم مالي يتجاوز مليون درهم مع تغطية تصل إلى 80% من تكاليف الدراسة، أما الشطر الثاني فيركز على تمويل النماذج الابتكارية، بدعم يصل إلى أربعة ملايين درهم يغطي 60% من تكلفة المشروع، فيما يخص الشطر الثالث تمويل مرحلة التصنيع، حيث تتحمل الدولة 30% من التكلفة الإجمالية لإنشاء المصنع.

وفي إطار هذه الديناميكية، أكد السيد الوزير أنه تم إنشاء منظومة ابتكارية جديدة داخل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، تجمع بين الجامعات ومراكز الابتكار والشركات والمبدعين، ووفقا لما أعلنه، فإن الهدف الأساسي منها هو تعزيز ثقافة الابتكار في البلاد، وتمكين رواد الأعمال والمبتكرين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة، تساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي في عدد من القطاعات الحيوية، ويأتي قطاع تصنيع البطاريات، من بين القطاعات التي توليها الحكومة اهتماما خاصا، كواحد من المجالات التي تسعى المملكة إلى تطويرها بلمسة مغربية خالصة.

2 - تقدم في هذا الشق من المحور، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد جمال الوردي) بسؤال حول تشجيع استبدال الواردات، للمطالبة بالمزيد من الاشتغال على تطوير ترسانة قانونية تعزز من النسيج الصناعي المغربي والاستثمار بشكل مستمر في الرأسمال البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر، وبدعم المقترحات لتشجيع منظومة الاستثمار في الصناعة الوطنية، ولإثارة الانتباه على وجه الخصوص إلى وضعية الحي الصناعي المتواجد بإقليم الخميسات، في عين جوهرة، الذي يعرف وتيرة حولته إلى مستودعات بدل وحدات صناعية منتجة.

أيضا دعا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشارة السيدة سليمة زيداني)، في سؤالهم عن تطوير الصناعة الوطنية، إلى بذل مزيد من الجهود للنهوض بالفضاءات الصناعية وإدراج أخرى جديدة، خاصة بالمخططات التنموية المحلية وتبسيط مساطر إقامتها وتجهيزها وجعلها مناسبة لجلب الاستثمار، وإلى الحرص على احترام الحرية والممارسة النقابية في بعض المؤسسات الصناعية وبعض الأنشطة المرتبطة بها، والتأكيد أيضا على رفض تفويض المسؤولية بها بآلية المناولة أو التعاقد من الباطن، عبر نقل التزاماتها تجاه العمال إلى مؤسسات غير راغبة في تحملها.

وفي معرض جوابه على السؤالين، تحدث السيد الوزير عن أهمية الصناعة كركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث تحتضن حوالي 13 ألف شركة وتشغل مليون و100 ألف أجير، منهم 260 ألفا في قطاع السيارات، وما يقارب 230 ألفا في قطاع النسيج، فيما يتوزع الباقون على قطاعات مختلفة مثل الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية ومواد البناء، وأضاف أن الصناعة المغربية سجلت رقم معاملات يقارب 850 مليار درهم، بقيمة مضافة تصل إلى 250 مليار درهم.

وأوضح أن الوزارة تشتغل في إطار سياسة استبدال الواردات، على ضمان تلبية حاجيات المواطنين بأثمنة مناسبة، من خلال تطوير «بنك المشاريع» لتحديد المنتجات التي يمكن تصنيعها محليا بشكل تنافسي، الذي أثمر عن 1900 مشروع، تشتغل اليوم ومنها لازال في طور الإنجاز، بقيمة 100 مليار من الاستثمار، مؤكدا أنه حينما ستتضح، أي ما بين سنتين إلى 5 سنوات، فإنها ستغطي 98 مليار درهم من الواردات بقيمة صافية تصل 30 مليار درهم بعد استخلاص مصاريف الإنتاج.

وفي رده حول واقع ممارسة الأجراء للحقوق الدستورية والحرية النقابية داخل الوحدات الصناعية، أكد أن الحرية النقابية ليست فقط حقوق دستورية وإنما هي أساس النجاح في قطاع الصناعة، وشدد على أن الصناعات الناجحة هي التي تتوفر على نقابات قوية، بحكم توفرها على آلية للحوار والتفاوض مع الطلقة العاملة، متوعدا المضايقين على الحرية النقابية بالمتابعة والمساءلة.

وأخبر أيضا بأن توفير الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر للمصنعين سيتيح استبدالاً حقيقياً وضخماً للواردات بتنافسية كبيرة وفي متناول المستهلك المغربي، وفي هذا الصدد، أشار إلى إطلاق 3600 هكتار من المناطق الصناعية، مع 2400 هكتار إضافية قيد الإنجاز و1600 هكتار مبرمجة، مع الحرص على إحداث منطقة صناعية على الأقل في كل إقليم.

3 - في سؤال تحت عنوان ضمان تزويد السوق الوطنية بالمنتجات الأساسية خلال شهر رمضان المبارك ومراقبة أسعارها، اعتبر فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة مينة حمداني) أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية يعكس عدم ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة ارتفاع أسعار الطماطم واللحوم الحمراء، بالإضافة إلى مواد أخرى، ما يشكل عبئاً إضافياً على

الأسر المغربية، لا سيما ذات الدخل المحدود، ودعوا لتدخل عاجل وحاسم لضمان استقرار الأسعار وتوفير المواد الغذائية بأسعار معقولة خلال شهر رمضان.

وفي معرض رده شدد السيد وزير التجارة والصناعة، على أن الحكومة تبذل جهودا كبيرة لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية، مشيرا إلى أن هناك تدابير تم اتخاذها لمكافحة المضاربات وضمان استقرار السوق، وتحدث عن بعض التجار الذين يستغلون شهر رمضان للقيام بالمضاربة والرفع من الأسعار، مبرزا حرص الحكومة على مواجهة هذه الأفعال بقوة، وعلى توفير جميع المواد الأساسية بكميات كافية خلال شهر رمضان، وعلى جودة هذه المنتجات ومراقبة سلامتها صحيا.

وتفاعلا مع معطى ارتفاع أسعار الطماطم في الفترة الأخيرة، أوضح كيف أن بعض التجار يخزنون منتجات غذائية من أجل الرفع من ثمنها خلال شهر رمضان والتأثير بشكل غير طبيعي على الأسعار، وأن الحكومة تتصدى لهؤلاء التجار بدقة كبيرة، كما أن أسعار بعض المواد الغذائية ترتفع بفعل الطلب المتزايد عليها خلال شهر رمضان، وأضاف شارحا بأن إشكالية ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء يعود بالأساس لتراجع القطيع الوطني بأكثر من 40 في المائة، كما أن تكلفة استيرادها تكون باهظة رغم ما تقوم به الحكومة من تدابير كفيلة بخفض أسعارها على المواطنين، لإيجاد كل الحلول لتزويد السوق باللحوم بأثمنة مناسبة للمواطنين.

4 - بمناسبة توجيهه سؤالا حول تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، جدد السيد المستشار خالد البرنيشي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، التأكيد على المكانة الدستورية للغرف المهنية، والدور الأساسي للغرف التجارية والصناعية والخدمات وبقية الغرف المهنية في دعم الاقتصاد الوطني وفي تشجيع الاستثمارات ومواكبة القطاعات الحيوية، ولفت الانتباه إلى خطورة استمرار تهيش الغرف المهنية من خلال إقصائها من المشاركة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وأثره على تطور قطاعات أساسية في الاقتصاد الوطني، داعيا إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي شجاع لإعادة الاعتبار لهذه الغرف، وتمتعها بالعدالة الدستورية والإنصاف في التعامل.

سلط السيد الوزير خلال جوابه، الضوء على الالتزام الراسخ ببلورة إصلاح شامل لغرف الصناعة والتجارة والخدمات، الممثلة في المهنيين، من فئة التجار والمصنعين والمستثمرين في الخدمات، من خلال تأهيلها وتعزيز مهامها، بهدف المساهمة في إنعاش الاقتصاديين المحلي والوطني، وبما تم تعزيزه لخلق أنظمة جديدة لاشتغال الغرف وتقوية حكامتها، عبر تغيير قوانين وإنجاز وتفعيل اتفاقيات وبرامج مشتركة، تخول للغرف الاستثمار مع شركاء محليين أو شركاء قطاعيين، وإفراز 5 إلى 7 غرف 5 تشتغل بشهاد الجودة.

وأضاف بأن الوزارة تشتغل في هذا الإطار على تزويد هذه الغرف بالإمكانيات والتجهيز والميزانية اللازمة، إلى جانب ضبط التمثيلية والاستراتيجية، مستشهدا في ذات السياق، بزيارة قام بها في غضون أسبوع في غرفة الرباط لإعطاء انطلاقة قافلة التجار، والاندماج معهم في كل المجالات لتقويتهم ومنحهم تمثيلية أحسن لدى المغاربة وللتنمية الاقتصادية للبلاد.

5 - واعتمد أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (المستشار السيد محمد يوسف العلوي)، في بسط سؤا لهم المتعلق بفرض ضريبة الكربون الأوروبية، على آليات الاتحاد الأوروبي سنة 2023 لتعديل حدود الكربون، كأداة تهدف إلى تعديل كلفة الواردات وفقا لانبعاثاتها الكربونية، وتخفيف

عبء التكاليف الإضافية التي تفرضها على المقاولات الوطنية المصدرة، وجسرا يعزز القدرة التنافسية للمغرب كمنصة صناعية، ودعوا بالمناسبة إلى ضرورة مواكبة القطاعات التي ستتأثر بدخول هذه الآليات حيز التنفيذ.

من جانبه حصر السيد الوزير في جوابه الرهان الأساسي، الذي يستوجب الاشتغال عليه، في استفادة الشركة المتوسطة المغربية المصدرة من تنافسية المغرب الخضراء، بتوجه يصب في مصلحة المغرب وفي مصلحة تنافسيته، وفصل كيف تشمل هذه الضريبة قطاعات الحديد والإسمنت والأسمدة والألمنيوم وإنتاج الكهرباء، والتي بحسبه في الغالب لا تحتاج لتدخل من الدولة.

وأطلع بأن اللجوء لهذه الضريبة خيار بالأساس سينصب على التنمية المستدامة، بتزويد المصنعين بكهرباء نظيفة، بتكلفة تقارب 60 سنتيم، مقارنة مع تكلفة 90 سنتيم أو درهم واحد للكيلوواط في السير العادي للكهرباء في المغرب، وأيضا من خلال الشفافية، في انتظار الاعتماد التام على «التوتر المتوسط»، وأيضا الاشتغال في قطاع النسيج على «الليفة» المستنتجة من التدوير، إضافة إلى قطاعات متعددة بمجال الطاقة، فضلا عن التزويد اللوجستيكي، وأضاف موضحا بأن الشركات الكبرى المعنية بالضريبة على الكربون محدودة، وواعية بتقديرات أوروبا المتمثلة في 1.4 مليار درهم و1.5 مليار بالمغرب، ويشغلون لتحقيق الإنتاج النظيف فيما يصدرونه.

6 - من خلال سؤال قدمه السيد المستشار سماعيل عاليوي، عضو الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، حول دعم المقاولات الصغيرة في الصناعة، أثار مسألة الولوج إلى التمويل كأبرز الإشكالات التي تعاني منها هذه المقاولات، رغم وجود آليات دعم موجهة إلى جانب أخرى تتعلق بالولوج إلى الأسواق وتطوير المنتجات، وإشكالية ضعف القدرة التنافسية وعدم امتلاك الموارد الكافية لتسويق المنتجات بفعالية، مما يقلل من فرص اندماجها في سلاسل القيمة الصناعية، موصيا بتعزيز الدعم الموجه للابتكار من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وخلال رده، أقر السيد الوزير أن المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاع الصناعي تمثل خزاناً رئيسياً للتشغيل، ولخص احتياجاتها في التحفيز والدعم ثم في الأداء، وأخبر بأن الحكومة خصصت لهذا الغرض حصة أوفر من الاقتناء العمومي، وطورت قانون الأداءات لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، كم اشغلت على تنويع عرض مشاريع عمومية أو صناعية باستثمارات في متناول المستثمر المتوسط أو الصغير المغربي، مذكرا باستفادة 1200 مشروع بالصناعة المتوسطة والصغيرة المشاريع في استبدال الواردات من أصل 1900 مشروع، ثم أخبر بأن الوزارة منعكفة على التفكير في سبل تدخل ميثاق الاستثمار لمواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ختام مداخلته، وجه السيد الوزير في دعوة مفتوحة إلى كل مغربي، يمتلك فكرة ابتكارية بما يعكس هوية الصناعة المغربية الحديثة، استعدادا لدعمه وتحويل فكرته إلى منتج حقيقي، بالمتاح من الضمانات البنكية أو التمويل المباشر، الذي يصل أحيانا إلى 100 %.

المحور الثاني: القطاع المكلف بالميزانية

1 - من خلال سؤال محوري حول تنزيل الإصلاح الجبائي وتنفيذ ميزانية 2024، موجه إلى السيد

الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، انطلق السادة المستشارون في هذا المحور، ممثلو:

• الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية (المستشار السيد السالك الموساوي)؛

• الفريق الحركي (المستشار السيد يونس ملال)؛

• فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد عابد بادل)؛

• فريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد عبد الرحمان وافي/ والمستشار السيد الخمار المرابط في التعقيب)

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد زيدوح)؛

• فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (المستشار السيد عبد الإله السبية)؛

• مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (المستشار السيد عبد الكريم شهيد).

من أن الحفاظ على التوازنات المالية وتقليص حجم المديونية من خلال العمل على التقليص التدريجي لعجز الميزانية، طبقا للمسار المستهدف في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات، سيتمكن من تعزيز الثقة لدى المؤسسات المالية والشركاء الدوليين، وإنجاح تنزيل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية التي انخرط فيها المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لاسيما تلك المرتبطة بتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030.

وأكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وهو يجيب عن الأسئلة الشفهية الآنية التي طرحتها فرق ومجموعات من الأغلبية والمعارضة، بعد تحقيق المغرب ارتفاعا قياسيا في المداخيل الضريبية متم 2024، استمرار المنحى نفسه إلى حدود متم شهر يناير 2025، وأنه بالتوتيرة نفسها سيكون ما تبقى من الولاية الحكومية زمنا سياسيا كافيا للاقترب من مضاعفة المداخيل الجبائية، وأفاد بأن النتائج المحققة خلال شهر يناير تؤكد المنحى نفسه بارتفاع العائدات الجبائية، مرة أخرى، بمبلغ 2,46 مليار درهم مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2024، أو بمعدل 10% بمجموع 27,14 مليار درهم خلال الشهر المذكور، لافتا إلى ترقب ارتفاع المداخيل الجبائية في شهر مارس، بالتزامن مع الفترة المعروفة بتحصيل ضرائب الشركات.

وساق السيد الوزير هذه الأرقام، بعد أن تحدث بإسهاب عن ثمار التنزيل الإرادي للقانون - الإطار للإصلاح الجبائي، مبرزا أنه مكن من تسجيل تطور مستمر وكبير للمداخيل الجبائية، التي انتقلت من 199 مليار درهم سنة 2020 إلى 300 مليار سنة 2024، مع سير هذه المداخيل الضريبية على المنحى نفسه إلى نهاية شهر يناير 2025، واسترسل مؤكدا بالأرقام ارتفاع المداخيل الجبائية بالمغرب بـ 100 مليار، منذ تطبيق القانون الإطار، وبمتوسط ارتفاع سنوي يفوق 11 في المائة، من دون الرفع من الضغط الضريبي، الذي انخفض من 23 إلى أقل من 21,2 بالمائة، واصفا هذا التطور بعنوان للدينامية الاقتصادية بالمغرب، ومؤشرا على فعالية الإجراءات المتخذة بشكل جماعي، ونتيجة إصلاح جبائي عميق أنجز منذ البداية وفق مقاربة تشاركية.

واستعرض شارحا، حسب نوعية الضرائب وأصنافها، انتقال الضريبة على الشركات من 51 إلى 77 مليار درهم بين سنتي 2022 و2024، فيما ارتفعت مداخيل ضريبة القيمة المضافة من 90,5 إلى ما يزيد عن 147 مليار درهم، بنسبة ارتفاع 62%، أما حصيلة الضريبة على الدخل فارتفعت

من 42 إلى أكثر من 64 مليار درهم سنة 2024، وفي نفس السياق، استحضر إصلاح الضريبة على الدخل مجددا في حديثه عن حقبة الميزانية، حيث أخبر بأن الإعفاء التام على مداخيل التقاعد الأساسي وإصلاح الضريبة على الدخل أعطانا نسبة معفاة تمثل 80% من الدخل، وكذا الراتب أقل من 6000 درهم أصبح معفى، بفضل التعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان، خاصة وأنه، بحسبه، مطلب طالما انتظره المتقاعدون.

ثم أطلع على ترقب كلفة إصلاح الضريبة على الدخل لخزينة الدولة 8,6 مليارات درهم، موضحا أن هذه الميزانية موزعة على 2.4 مليار درهم، تمت في قانون مالية 2023، مرتبطة بالرفع من نسبة الخصم الجزائي لمصاريف الوظيفة والعمل، و5.2 مليار درهم موجهة للأجراء، فضلا عن أكثر من 1 مليار درهم موجهة للمتقاعدين، مرفوقة بمجموعة من الإجراءات موجهة لإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم، خاصة إقرار المساهمة المهنية الموحدة، ثم مكافحة ممارسات التهرب الضريبي من خلال تحسين مساطر المراقبة وإدخال مبدأ الحجز في المنبع.

ولم تغل مداخلة السيد الوزير من إشارة دالة إلى ثمار عملية مهمة للتسوية الطوعية، التي أقرتها الحكومة بموجب قانون مالية 2024، محققة 125 مليار درهم، وأخبر في هذا الشأن متفاعلا بأن حصيلة التسوية الطوعية لسنة 2024 تدل على أن المغاربة هم مالكو هذه الأموال، وبأن لديهم ثقة تامة في من يدبر شؤونهم الإدارية والجبائية وفي المسؤولين والحكومة. وكذا في الالتزامات التي أخذتها الحكومة معهم بخصوص سرية أو طوعية العملية، وبإعادة ضخ هذه الأموال في استثمارات ستعود بالخير على بلادنا.

وأوضح أن الدولة لما حددت أخذ 5% كتسوية طوعية بمقدار 6 مليارات درهم للخزينة، لم تعتبر الأهم ما ستجنيه لخزينة الدولة، بقدر اهتمامها باستعادة الثقة التامة في تعامل الإدارة والحكومة والتزاماتها معهم، إذ أن الثقة تمكن من ضخ أكثر من 10 نقاط من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني ومختلف الاستثمارات، وتعطي هوامش ميزانية مهمة ومستدامة لتقليص العجز، وأملنا أن نكون في مستوى 3 في المائة عند نهاية الولاية الحكومية سنة 2026.

ثم أشار في حديثه كذلك إلى تدرج تنفيذ القانون إطار للإصلاح الجبائي، إذ بدأ الاشتغال مع قانون مالية 2023 على تخفيف العبء الضريبي على المقاولات المتوسطة، التي تحقق ربحا أقل من 100 مليون درهم وخفض ضريبتها إلى أقل من 20%، مسجلا أهمية رفع ضريبة الشركات التي تحقق أرباحا مهمة مهما كانت أنشطتها الاقتصادية من 30 إلى 35 في المائة، مع رفع الضريبة على شركات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير وبنك المغرب ومقاولات التأمين من 35 إلى 40%.

أما في سنة 2024، فذكر بتطبيق إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، بهدف توحيد الأسعار السابقة في سعرين ضريبيين فقط (10 و20 في المائة)، لتخفيف حالات المصدمة وضمان الحيادية بالنسبة لهذه المقاولات، مع توسيع الوعاء الضريبي نحو أنشطة اقتصادية أخرى، في مقدمتها التجارة الرقمية.

2 - وفي محطة ثانية، أكد أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل (المستشارة السيدة زهرة محسين)، من خلال سؤالهم عن دور الطبقة المتوسطة في الدورة الاقتصادية، أن هذه الطبقة تشهد تراجعا إلى مستويات أدنى قد تصل إلى الهشاشة، نتيجة عدة عوامل، حددوها في الارتفاعات الصاروخية

والمتوالية للأسعار، وضعف جودة الخدمات العمومية الأساسية، من تعليم وصحة ونقل، ثم ارتفاع تكلفة الحصول على سكن لائق باعتباره عاملا إضافيا يثقل كاهل المواطنين.

وشددوا على ضرورة تحسين الدخل تماشيا مع ارتفاع الأسعار لجعلها أكثر عدالة وإنصافا، وأيضا تحسين جودة التعليم والصحة العمومية، إلى جانب تقديم دعم مباشر لتكاليف السكن بما يتناسب مع تطلعات الطبقة المتوسطة، وإقرار خدمات اجتماعية تساهم في تحسين مستوى العيش، ودعوا أيضا إلى توفير وسائل نقل عمومية بأسعار معقولة لتخفيف عبء التنقل، وتقديم دعم للأهالي الجائرين، كما طالبوا بضرورة التحكم في التضخم وضبط أسعار السلع الأساسية، بما يضمن استقرار القدرة الشرائية للمواطنين.

انطلق السيد الوزير في رده من خطاب العرش لسنة 2008، حيث أكد جلالته على ضرورة توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، كهدف إستراتيجي لكافة السياسات العمومية، باعتبارها عمادا للاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع، وإسقاطه على الإجراءات التي أنجزتها الحكومة، المتمثلة أساسا في الدعم المباشر للدخول الدونية والمنعومة للطبقة الوسطى، من خلال ضخها بـ 45 مليار درهم، ثم ضمان استقرار المواد الأساسية خاصة الموجهة إلى الطبقة المتوسطة، ما كلف الحكومة أكثر من 88 مليار درهم، 53 مليار منها خصصت لدعم غاز البوطان، 17.5 للسكر، و16.8 للدقيق الوطني والقمح، ثم 8.6 لقطاع النقل، وأيضا 8 مليار لمكافحة آثار الجفاف، وأخبر كذلك عن إجراء دعم السكن، الموجه لمقتني السكن الاقتصادي، وكذلك لذوي الدخل المتوسطة، حيث استفادت 38.397 أسرة من بين 135.909 ملف طلب تم تلقيه لغاية 06 فبراير الجاري من دعم مباشر للسكن، بحصة فاقت 3 مليار درهم.

المحور الثالث: كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

1 - ساءل السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار (المستشار السيد كمال صبري)، وفريق الأصالة والمعاصرة (المستشار السيد لحسن آيت اصحا)، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (المستشار السيد محمد صبحي)، في إطار وحدة الموضوع، عن حصيلة معرض أليوتيس في دورته السابعة، حيث أشادوا بأفاق هذه الدورة الجديدة في تعزيز الوعي المشترك المستدام، وإتاحة الفرصة لتبادل أفضل التجارب وإنتاج حلول ملموسة، تساعد الوزارة وكل المتدخلين في حسن إدارة الموارد البحرية والحفاظ عليها ودعم التنويع في الإنتاج البحري.

ودعوا إلى تسريع تنزيل مجموعة اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول، فيما يخص علاقة تبادل وتصدير الأسماك واستيرادها، وفتح المجال للمستثمرين المغاربة ولجميع الفئات للاستفادة منها، وإلى التدخل لتنظيم مسالك التوزيع خلال شهر رمضان، لضمان وصول الأسماك بجودتها الأصلية بكمية وفيرة ومتنوعة وبأسعار معقولة في متناول جميع المواطنين.

من جهتها أفادت السيدة كاتبة الدولة، في معرض جوابها، أن عدد زوار النسخة السابعة من معرض أليوتيس، التي احتضنتها مدينة أكادير من 6 إلى 9 فبراير الجاري، التي تجاوزت 65 ألف زائر، وزعت على ستة أقطاب، همت قطب التنمية المستدامة، وقطب تثمين ومعالجة الموارد البحرية، وقطب الابتكار، وقطب الأسطول والمعدات، فضلا عن قطب المؤسسات والقطب الدولي،

وأبرزت أن هذه النسخة عرفت حضور فاعلين أساسيين في مجالات الصيد البحري، وتحويل المنتجات البحرية وتربية الأحياء المائية والبحث العلمي، وأن المعرض عرف تطورا كبيرا هذه السنة، بحيث تجاوزت المساحة المخصصة له 20 ألف متر مربع، وعرف مشاركة 523 عارضا من 54 دولة، من بينها دول جديدة تشارك لأول مرة وهي المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والهند وسلطنة عمان.

وذكرت بحلول فرنسا كضيف شرف على هذه الدورة، تكريسا للدينامية التي تشهدها العلاقات الفرنسية المغربية خلال الأشهر الأخيرة، وما يعكس قوة التعاون مع هذا الشريك التاريخي في عدد من المجالات، وأبرزت في هذا الصدد أن المشاركة الفرنسية سلطت الضوء على هذه الشراكة من خلال تعزيز التبادل بين الشركات الفرنسية والمغربية، بما يمهّد الطريق لمجالات جديدة من التعاون لاسيما الابتكار التكنولوجي وخلق منتجات جديدة للمأكولات البحرية وفي مجال الإدارة.

وبحسبها، فقد تميزت دورة هذه السنة من المعرض بتعزيز التعاون الثنائي مع عدد من الدول، بما في ذلك موريتانيا إذ انعقدت أشغال اللجنة المشتركة المغربية الموريتانية في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وليبيا التي ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال تدبير الصيد البحري، إضافة إلى كوت ديفوار والغابون والصومال وسلطنة عمان.

ثم أثار واقع أن معرض أليوتيس أصبح موعدا لا محيد عنه على الصعيد الدولي للاطلاع على أحدث الابتكارات في مجالات الصيد البحري، وتحويل المنتجات البحرية، وتربية الأحياء المائية، وكيف تم من خلال ندوات ومؤتمرات لباحثين في المجال، تحت شعار «البحث والابتكار من أجل صيد بحري مستدام»، تسليط الضوء على مجموعة متنوعة من القطاعات الاستراتيجية، منها الأسطول والمعدات من خلال عرض أحدث الابتكارات في مجال التقنيات البحرية والصيد المستدام، إضافة إلى التثمين والمعالجة عبر حلول لتحسين سلسلة القيمة للمنتجات البحرية وتعزيز جودتها.

2 - وفي سؤال آخر عن وضعية الصيد البحري ببلادنا، أشاد السيد المستشار مبارك السباعي، رئيس الفريق الحركي إلى استراتيجية الحكومة في تصدير منتجات الصيد البحري، ودعا إلى ضرورة الاستثمار في أسواق البيع بالجملة وأسواق البيع بالتقسيط في مختلف المدن المغربية، مع تنظيمها بشكل أفضل، وطالب بإنشاء فضاءات ملائمة للتخزين والتسويق، وتعزيز الاستثمارات في مجالات النقل والتوزيع، فضلا عن دعم أسعار المحروقات التي يتم استخدامها في الصيد، مشددا على أهمية دعم المهنيين وإدماجهم بشكل إيجابي في مشروع الحماية الاجتماعية، إضافة إلى ضرورة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالصيد البحري بأنواعه المختلفة.

وحول وضعية الصيد البحري، أكدت السيدة كاتبة الدولة، معززة جوابها بالأرقام والنسب، أن الإنتاج الوطني للمنتجات البحرية ناهز 1,42 مليون طن سنة 2024،

مشيرة إلى أن المغرب يتوفر على 518 وحدة لتحويل المنتجات البحرية معتمدة لمعالجة 60% من إفراغات سفن الصيد الساحلي، مما يجعله فاعلا رئيسيا في هذا المجال، وبلوغ قيمة المفروغات 16.3 مليار لدرهم بزيادة سنوية 6.6% مقارنة مع سنة 2010، وتخصيص حوالي 17.000 قارب الصيد بالنسبة لأسطول صيد 19.130 سفينة، منها .

وأضافت أنه تم تحصيل 846.000 طن حجم الصادرات، بزيادة سنوية 4% مقارنة مع نفس

الفترة ديار 2010، وإلى أنه في سنة 2023 بلغت صادرات المنتجات البحرية رقما قياسيا يقارب 31 مليار درهم، وهو ما يمثل 37 في المائة من الصادرات الغذائية، ويعزز تنافسية المنتجات المغربية في السوق العالمية.

3 - وبخصوص سؤال تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار حول تطوير برامج التدريب وتأهيل العاملين في صناعة الصيد البحري (المستشارة السيدة فاطمة الحساني/ والمستشار السيد كمال صبري في التعقيب)، لإثارة، إلى جانب برامج التكوين المعتمدة لدى الوزارة، أهمية خلق برامج محاربة الأمية لفائدة البحارة العاملين على ظهر البواخر، نظرا للمهام الرئيسية التي يزاولونها، ثم إلى فتح تكوينات أخرى، تهتم بصناعة البواخر، وصناعة الشباك، استنادا لطلب كبير، من لدن المهنيين والمستثمرين.

أقرت السيدة كاتبة الدولة بأن تطوير الكفاءات الوطنية يساهم في تعزيز التنمية والموارد البحرية، مشيرة إلى أن المؤسسات التكوين البحري شهدت تطورا في عروض التكوين في شعب تثمين المنتجات البحرية وتربية الأحياء المائية، وأن جميع مؤسسات التكوين، الأربعة عشر المختصة في الصيد البحري، مستعدة لخلق وتنظيم تكوينات من مستوى متخصص في المجال، أصبحت تشتغل وفق شعب تثمين المنتج، وأيضا في تربية الأحياء البحرية، بعد اقتصرت على العمل مع البحارة وعلى مهن مثل السفن.

وساقت للغاية مجموعة أرقام لمجموعة من المؤسسات المستفيدة من هذا التكوين المستمر، من قبيل 1565 عامل وعاملة منذ 2019، منهم 1399 عاملة، كما أطلعت على انكباب الوزارة على بناء وتجهيز وحدة بيداغوجية للتكوين التطبيقي، في شعبة معالجة تثمين منتجات الصيد البحري بالمعهد التكنولوجي للصيد البحري بالعيون، بغلاف مالي يناهز 3.25 مليون ديار الدرهم.

4 - وتدخل السيد المستشار لحسن نازهي، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في سؤال بعنوان «ضمان الأمن الغذائي»، ليؤكد بأن تحقيق الأمن الغذائي في قطاع الصيد البحري يتطلب من جميع الأطراف المعنية العمل على تعزيز التشريعات المنظمة للصيد، والحد من ممارسات الصيد غير المستدام، وتطوير آليات فعالة لمكافحة التلوث، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني، مضيفا ضمن تعقيبه، وبأنه على الرغم من الدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في ضمان تغذية المواطنين من البروتينات البحرية، فالواقع يشير إلى وجود مشاكل تهدد استدامته، وتؤثر بشكل مباشر على القدرة الإنتاجية للقطاع، متحدثا عن إشكاليات مثل الصيد الجائر والتلوث البحري.

وطمأنت السيدة كاتبة الدولة الراي العام، بمواصلة الوزارة مجهوداتها من خلال استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي، وعبر تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية في أفق ترسيخ أسس الأمن الغذائي، تحسين ظروف التسويق وهيكل سلاسل التوزيع، توفير موارد مائية جديدة، رغم تراجع مستوى الأمطار والتغيرات المناخية التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، وعبر الانخراط الفعلي في التكثيف مع التغيرات المناخية وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة والانخراط في التحول الطاقوي، وأطلعت كذلك على حزمة من الإجراءات التي اعتمدها الحكومة للحد من الأثر السلبي للتضخم على الأسواق الوطنية، تجسيدها لارتباط قطاع الصيد البحري ودوره في تعزيز الأمن الغذائي،

من أهمها تقوية المنظومة القانونية للرقابة وإصدار القانون المتعلق ببيع السمك بالجملة، تطوير البحث العلمي، وضع مخططات تهيئة المصايد، وخلق محميات بحرية من أجل الصيد المستدام، ثم تشجيع الوحدات الصناعية وتعزيز قدرتها الإنتاجية على الابتكار وعلى استيراد المنتجات.

5 - دعا السيد المستشار محمد بن فقيه، في ثالث سؤال وجهه بالمحور أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، حول تثمين المنتجات البحرية ببلادنا، الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير كميات كافية من الأسماك بأسعار معقولة خلال شهر رمضان، الذي يشهد طلبا متزايدا على المنتجات البحرية، وشدد في تعقيبه على ضرورة مواجهة المضاربات التي تؤثر سلبا على أسعار الأسماك وتجعلها بعيدة عن متناول المواطنين، مشيرا بعض الإشكالات والتحديات التي لا يزال القطاع يواجهها والتي تتطلب حولا مبتكرة وفعالة.

عززت السيدة كاتبة الدولة جوابها في هذا الخصوص بلغة الأرقام، معلنة تحصيل 518 وحدة بالنسيج الصناعي ما بين سنتي 2023 و2024، بإضافة أكثر 100 وحدة مقارنة بسنة 2010، وتقدم معدل الاستثمار الخاص ب 11 % سنويا ليلبلغ 930 مليون درهم سنة 2023، ومعدلات التسويق الدولية ب 7 % كذلك مقارنة بسنة 2010 بتسجيل حصة 31 مليار درهم سنة 2023، ما يعكس توجه الوزارة لجعل المغرب قطبا عالميا في تصدير منتجات الصيد، وتترجمه حصيلة تصدير 175 دولة منتج مغربي نحو 138 دولة سنة 2023، من خلال وحدات تؤمن 126.000 منصب شغل مباشر.

وفي ذات التوجه، كشفت عن خطة القطاع لخلق أقطاب للثمين وتشجيع عملية استيراد الموارد الأولية التي يتم تحويلها بالمغرب، إلى جانب عمل الوزارة على تنظيم أنشطة بيع السمك بالجملة، مدعوما ببرنامج التجديد والابتكار، وساقط نموذج انطلاق قطب تنافسية بأكادير أليو بوليس، في أفق التحضير لأقطاب في مدن أخرى، والوقوف على تقوية والرفع من إنتاج الوحدات الصناعية بحصص للصيد من خلال خلق ست وحدات لتصبير السمك في مدينة الداخلة.

6 - وتقدم السيد المستشار جواد الهلالي، برابع سؤال موجه من أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، والأخير بالمحور، بخصوص النهوض بالاستثمارات في مجال تربية الأحياء المائية البحرية، لتسليط الضوء على مدى مواكبة مجال تربية الأحياء المائية والاستثمارات المهمة التي أنجزت منذ 15 سنة، في أفق الرفع من إنتاج الثروة السمكية واستدامة هذا الإنتاج، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في مد الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية بالدعم وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة.

أعلنت السيدة كاتبة الدولة، بمناسبة جوابها، أن الاستثمار في الأحياء المائية، منذ انطلاق استراتيجية أليوتيس، يساهم في الحد من الضغط الممارس على المصايد الوطنية، وأنه تم في هذا الصدد تطوير المنظومة القانونية بإصدار قانونين سنة 2024، وتوفير فضاءات خاصة بهذا النشاط عبر تهيئة مجال بحري، ووضع 8 مخططات جهوية تهم 70 في المائة من الساحل الوطني، إلى جانب إطلاق 16 طلبات إبداء الاهتمام موجهة لفئة المستثمرين والمقاولين الشباب، بدمج 560 مقاول شاب وعضو تعاونية، توجت بحصة 322 ترخيص، شاملة لمختلف جهات المملكة، بحجم استثمار بلغ 1.5 مليار درهم.

وأخبرت أيضا أن هذه الأنشطة أمنت حوالي 5000 منصب شغل مباشر و10.000 غير مباشر، عززت بإعفاء مدخولات الإنتاج الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة، وبتخفيض الرسوم

الجمركية على الأعلاف، فضلا عن مواكبة الاستثمار في البنيات التحتية للمنصات اللوجيستكية، وإنشاء ومزارع تجريبية وبيداغوجية ومفرغات للصدفيات بجهة الداخلة - واد الذهب للتكوين، ثم العمل على ترويج قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، واعتماد الرقمنة.

جلسة التشريع

الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م

الجلسة الثانية

عقد مجلس المستشارين، جلسة عامة تشريعية، يوم الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م، برئاسة السيد المستشار لحسن حداد، النائب الرابع للرئيس، مباشرة بعد رفع أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، للمناقشة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة، فتمت الموافقة بالإجماع على

1 - مشروع قانون رقم 73.24، يقضي بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، حيث أكد السيد وزير العدل في تقديمه لمشروع القانون، أن النص يهدف إلى فتح إمكانية استئناف المقررات الصادرة عن المحاكم الابتدائية التجارية والمحاكم الابتدائية الإدارية، أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري والقسم المتخصص في القضاء الإداري التابعين لمحكمة الاستئناف العادية، وتقريب القضاء المتخصص من المواطنين والمواطنات، بما سيساعد على تخفيف العبء على المرتفق بتجنيبه مصاريف التنقل إلى محاكم قد تكون بعيدة عن مقر إقامته في انتظار تعميم المحاكم المتخصصة بمختلف ربوع المملكة

2 - مشروع القانون رقم 61.24، يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728، الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، وخلال تقديمه لمشروع القانون، أخبر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أن هذا النص يأتي في إطار استكمال الإجراءات المسطرية المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور، ويروم تحقيق السيادة للقاحية للمملكة، من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري، ومواكبة هذه الصناعة وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، والتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على الصعيد الدولي.

وأوضح أن هذا النص التشريعي يتمحور حول إرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج، وكذا عند الاقتضاء، نتائج اختبارات مراقبة جودة كل حصة لقاح أو مصل معد للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق، كما ينص على إعفاء حصص اللقاحات والأمصال التي تقتنيها المملكة المغربية عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة من شهادة الإقرار الرسمي بقابلية الحصة للتوزيع والتسويق، بالإضافة إلى تحديد شروط وكيفية منح شهادة الإقرار الرسمي بقابلية الحصة للتوزيع والتسويق بموجب نص تنظيمي

3 - مشروع القانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وأبرز السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، في معرض تقديمه لمشروع القانون، أنه

يهدف إلى إحداث درجة جديدة «الدرجة الممتازة»، لفائدة قضاة المحاكم المالية، الذين يتوفرون على خمس سنوات على الأقل من الأقدمية في الدرجة الاستثنائية، ابتداء من 23 مارس 2023، من خلال تغيير وتتميم أحكام المادتين 165 و192 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

ولفت إلى أن إحداث هذه الدرجة الجديدة يروم توسيع آفاق ترقية قضاة المحاكم المالية، لتوقف المسار المهني لعدد كبير منهم في الدرجة الاستثنائية قبل بلوغ سن 45 سنة، في حين أن إحالتهم على سن التقاعد محدد في 65 سنة، مع إمكانية التمديد إلى 71 سنة، وأن الإجراء يندرج في إطار تكريس المماثلة بين قضاة المحاكم المالية وقضاة النظام القضائي للمملكة

4 - وأيضا على 25 مشروع قانون، يوافق بموجبه على اتفاقيات دولية، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع قانون رقم 61.24، يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024)، يتمم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة
- مشروع قانون رقم 22.23، يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016؛

- مشروع قانون رقم 17.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023؛

- مشروع قانون رقم 19.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلية (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023؛

- مشروع قانون رقم 28.23، يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلية في 28 أبريل 2023؛

- مشروع قانون رقم 29.23، يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلية في 28 أبريل 2023؛

- مشروع قانون رقم 30.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلية في 28 أبريل 2023؛

- مشروع قانون رقم 31.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلية في 28 أبريل 2023؛

- مشروع قانون رقم 32.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023؛

- مشروع قانون رقم 33.23، يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023؛

- مشروع قانون رقم 37.23، يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلية في 9 يونيو 2023؛
- مشروع قانون رقم 38.23، يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلية في 9 يونيو 2023؛
- مشروع قانون رقم 39.23، يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقع بالرباط في 4 يوليو 2023؛
- مشروع قانون رقم 40.23، يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023؛
- مشروع قانون رقم 45.23، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلية في 10 يوليو 2023؛
- مشروع قانون رقم 06.24، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلية في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 07.24، يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلية في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 08.24، يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلية في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 10.24، يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، المعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 سبتمبر 2023؛
- مشروع قانون رقم 16.24، يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية المتعلق بتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية للفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022؛
- مشروع قانون رقم 38.24، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقع بروما في 27 مارس 2024؛
- مشروع قانون رقم 26.24، يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي، المعتمد في نوفمبر 2020 والموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022؛
- مشروع قانون رقم 25.24، يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات المبرم في 8 مارس 2004 بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الوطنية وتبادلها، الموقع بمديريد في 29 فبراير و6 مارس 2024؛

- مشروع قانون رقم 19.24، يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023؛
 - مشروع قانون رقم 18.24، يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024؛
 - مشروع قانون رقم 49.23، يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014.
- وأكد السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، خلال تقديمه لهذه الاتفاقيات، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن هذه الأخيرة (19 اتفاقية و6 اتفاقيات متعددة الأطراف)، تندرج في إطار وفاء المغرب بالتزاماته الدولية وتفعيل التوجيهات الملكية بشأن توطيد علاقات التعاون والشراكة، وتعزيز مكانة المغرب على الصعيدين القاري والدولي.

وأوضح أن السياسة الخارجية التي يريدها جلالة الملك هي سياسة عملية وبرامتها، ترفض مبدئيا فكرة إبرام الاتفاقيات لمجرد إبرامها، وتلح على أن يسعى كل اتفاق لتحقيق هدف محدد، وأن يكون جزءا من سياسة ذات رؤية وجزءا من نسق سياسي وقانوني على المدى المتوسط والبعيد، وعلى صعيد جميع فضاءات تعاون المغرب وشراكاته بحيث يكمل بعضها الآخر ويعززها.

وسجل أن هذه الاتفاقيات تعكس من حيث العدد والمضمون أولوية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية لجلالة الملك، حيث تم توقيع 12 من هذه الاتفاقيات، أي أكثر من 63 في المائة، مع بلدان إفريقية شقيقة، أما من حيث المحتوى، فتشمل الاتفاقيات مع الدول الإفريقية مجالات حيوية تستدعي الثقة وتعزيز الشراكة، من قبيل الاتفاقيات القضائية والجمركية والضريبية والاقتصادية، أو تلك المتعلقة بالنقل.

كما تطرق إلى الأولوية المعطاة للاتفاقيات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي، عبر التأكيد على أن حوالي 50 في المائة من الاتفاقيات تتعلق بالبعد الاقتصادي، استجابة لحرص جلالة الملك على تسخير العمل الدبلوماسي لخدمة الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، وعلى أن هذا الأمر يستدعي تعبئة شاملة للوزارة، المدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتعزيز دورها من خلال دبلوماسية اقتصادية ديناميكية تعمل كرافعة في خدمة الدولة والنسيج الاقتصادي المغربي.

ثم أشار إلى أن هذه الاتفاقيات تبرز الأهمية التي تحظى بها الأقاليم الجنوبية، حيث تم توقيع 11 من أصل 19 اتفاقية ثنائية في الأقاليم الجنوبية، وبالتحديد في الداخلة، مما يؤكد مساهمة هذه الأقاليم في الحياة الدبلوماسية للمملكة من خلال الاجتماعات الدولية واللجان المشتركة التي تستضيفها والتي تشكل في العمق تعبيرا عن الاعتراف بمغربية الصحراء.

وأضاف أن مجموعة من الاتفاقيات، خاصة في مجال النقل البري، تركز مغربية الصحراء، ولا سيما معبر الكركرات كنقطة عبور استراتيجية نحو الجوار الإفريقي للمملكة، مبرزا أن ذلك يندرج في سياق المبادرات الملكية لمنطقة الساحل والمحيط الأطلسي، ويرسي ربط الصحراء المغربية كحلقة وصل بين المملكة وعمقها الاستراتيجي الإفريقي بنفس الطريقة التي تشكل بها الأقاليم الشمالية للمملكة ارتباطها بعمقها الأوروبي.

كما تؤسس الاتفاقيات الموقعة، وفقا لما تقدم به السيد الوزير، الأقاليم الجنوبية ومدينة الداخلة، على وجه الخصوص، كمنصة دبلوماسية رئيسية للمملكة، إذ بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية، هناك اتفاق مع المعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم له بالداخلة، مشددا بالمناسبة على أنه تم التفاوض على هذه الاتفاقيات وتوقيعها وفق رؤية دبلوماسية تتسم بالمصادقية والوضوح الطموح كما أرادها جلالة الملك، وخلص مصرحا بأن عقيدة بلادنا ليست السعي إلى إبرام الكثير من الاتفاقيات، بل الوفاء الكامل بالالتزامات التي نقطعها على أنفسنا.

جلسة اختتام دورة أكتوبر 2024

الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م

الجلسة الثالثة

اختتم مجلس المستشارين، في جلسة عامة، يوم الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق ل 11 فبراير 2025م، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، أشغال الدورة الأولى من السنة التشريعية 2024-2025، حيث استعرض في كلمة له بالمناسبة عرضا عن حصيلة الدورة، سياق انعقادها المتسم بعدد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بمعالجة آثار الجفاف وتداعيات زلزال الحوز والفيضانات، والتضخم، والاستجابة للإنتظارات الاجتماعية المتنامية والمتعددة، وتمويل المشاريع الاجتماعية والأوراش الهيكلية التي أطلقتها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأكد انخراط المجلس بكل المسؤولية والجدية اللازمين في المساهمة من موقعه من أجل رفع هذه التحديات، عبر الاضطلاع باختصاصاته الدستورية، في مختلف مجالات العمل البرلماني، من تشريع، بالنظر إلى النصوص الهامة والبارزة التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الدورة، وكذا لحجم المبادرات والمواضيع التي تم الاشتغال عليها في مجال المراقبة وتقييم السياسات العمومية، علاوة على النهوض بالمهام المرتبطة بالدبلوماسية البرلمانية، من أجل كسب المزيد من التأييد والتأكيد لسيادة المغرب على كافة أقاليمه الصحراوية، تفعيلًا للتوجيهات الملكية الرشيدة الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية.

وأوضح السيد الرئيس في كلمته بأن هذه الدورة كانت استثنائية بامتياز لاعتبارات متعددة، وأن ما يجدر التنويه به في الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، ليس جانبها الكمي فقط، وإنما أساسا مضمونها النوعي المتفرد؛ بحيث تميزت بالمصادقة على نصوص تأسيسية تصدر قائمة النصوص القانونية المعتمدة في بلادنا منذ الاستقلال، وعلى رأسها القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب، ومشروع قانون المالية لسنة 2025، إلى جانب مشاريع قوانين أخرى تتعلق بالصناعة السينمائية وبالمراكز الجهوية للاستثمار والتنظيم القضائي والمحاكم المالية والأدوية والصيدلة والاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.

وأخبر بأن هذه النصوص تخللها إسهام واسع من قبل أعضاء المجلس، حيث تقدم المستشارون بما مجموعه 653 تعديلا على النصوص المصوت عليها القابلة للتعديل، لافتا إلى أن هذه الأرقام لا تشمل باقي مشاريع القوانين التي توجد قيد الدرس باللجان الدائمة، ما يبين مدى جدية النقاش البرلماني داخل المؤسسة بشأن النصوص المتداول بشأنها خلال الدورة، ثم تطرق في الصدد إلى

موافقة المجلس خلال هذه الدورة على 25 مشروع قانون يقضي بالمصادقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، همت مختلف مجالات التعاون، الثنائي والدولي، الجمركي والضريبي والقضائي، والنقل البحري والموانئ والاستثمار والوقاية المدنية وحماية التنوع البيولوجي البحري وغيره.

وأفاد السيد الرئيس بأن اللجان الدائمة المختصة تواصل دراسة عدد من مشاريع القوانين الأخرى ذات الأهمية الكبرى، موردا مشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، ومشروع القانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية، الذي يعتبر من أهم أعمدة النظام القانوني للمملكة، والذي تعكف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على دراسته منذ الدورة المنصرمة.

وتطرق أيضا إلى عقد المجلس، خلال الدورة المختتمة، 32 جلسة عامة، بمدة زمنية ناهزت 66 ساعة، وجلستين شهريتين قدم خلالهما رئيس الحكومة أجوبته عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، إذ كشف عن حصيلة الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وخلال دورة أكتوبر 2024، البالغ عددها 985 سؤالا، أجابت الحكومة عن 300 منها خلال الجلسات العامة الأسبوعية الـ14، من ضمنها 121 سؤالا أنيا و179 سؤالا عادية، وفي غضون ذلك، بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الفترة نفسها 351 سؤالا، أجابت الحكومة على 435 سؤالا، يتضمن عدد منها أجوبة على أسئلة مطروحة في دورات سابقة.

وأطلع كذلك على عقد اللجان الدائمة خلال هذه الدورة ما يناهز 69 اجتماعا، فيما شكل المجلس مجموعتين موضوعيتين، أنيطت بإحداهما مهمة التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المنعقدة مباشرة قبل اختتام السنة التشريعية الجارية، حول محور «السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل»، موازاة مع تكليف المجموعة الموضوعية الأخرى بإعداد تقرير حول القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية.

وفي هذا السياق، ذكر باستمرار المجلس على الصعيد الدولي في تعزيز دوره الدبلوماسي، مبرزا أن هذه الدورة تميزت بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية، وأشار في هذا السياق، إلى المشاركة على رأس وفد عن المجلس في أشغال الدورة الـ38 للجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، والتي توجت بتوقيع إعلان مشترك يرمي إلى إنشاء «المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية والكارييب»، كمبادرة تستجيب للحاجة إلى تعميق هذه العلاقات الاستراتيجية، وإنشاء فضاء مؤسسي رسمي ودائم للحوار البرلماني بين - إقليمي من شأنه تعزيز التعاون وتوطيد العمل في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أخبر بمشاركة الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، في أشغال كل من اجتماع رؤساء برلمانات جنوب الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، بمناسبة الرئاسة الإسبانية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة العادية الرابعة برسم الولاية التشريعية السادسة للبرلمان الإفريقي، وعملية مراقبة الانتخابات الأمريكية، وكذا الجلسة العامة الأولى من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع للبرلمان العربي، وفعاليات الجمعية العامة لبرلمان أمريكا

الوسطى، والمرحلتين الرابعة لسنة 2024 والأولى لسنة 2025 من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع الشبكة البرلمانية العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والدورة الـ 37 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.

وعلى المستوى الثنائي، توقف عند الزيارة الرسمية التي قام بها السيد الرئيس الفرنسي للمملكة المغربية، والتي تميزت بإلقائه لخطاب مهم بالبرلمان، في إطار جلسة مشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين، مؤكداً أن هذه الزيارة شكلت تكريسا لاستثنائية علاقات البلدين القائمة على أسس متينة، من الحوار والتبادل الإنساني والثقافي ودينامية اقتصادية وتجارية متنوعة ومتجددة، بآفاق أرحب للازدهار والنماء المشترك للبلدين والشعبيين الصديقين.

كما تطرق إلى مختلف الزيارات التي شملت عددا من البلدان الصديقة والشقيقة، واللقاءات والمباحثات التي أجريت مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية والتي تندرج في إطار تعزيز العلاقات الأخوية والاستراتيجية التي تجمع مجلس المستشارين بالمجالس المماثلة، وإلى التظاهرات الإقليمية والدولية التي تم تنظيمها واحتضانها.

وأطلع على مواصلة المجلس خلال الفترة القادمة مبادراته البرلمانية الدبلوماسية، من خلال محطات ثنائية ومتعددة الأطراف، تندرج في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي لنصف الولاية 2024-2027، وفق الآليات والمبادرات الجديدة المقترحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي جاءت في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024، تطلعا إلى المساهمة، كمؤسسة دستورية، في إبراز البعد الريادي لبلادنا في محيطها الإقليمي والجهوي، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، وإبراز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها المملكة، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك.

وتوجه السيد الرئيس مجلس المستشارين، في الختام، ببرقية ولاء وإخلاص إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة اختتام الدورة التشريعية الخريفية للمجلس، حيث أعرب عن أسى آيات الولاء والوفاء باسمه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس، داعيا الله أن يحفظ جلالته ويديم عليه الصحة والعافية.